جامعة البعث

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المراسلات والتمثيل الدبلوماسي والجاليات بين دولة المماليك

والممالك الإيطالية

(648- 923هـ / 1250-1517م)

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالبة

عبير محمد سعود

لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب والإسلام

بإشراف الأستاذ الدكتور

خـلـيـل الـحـسـيـن

الإهـــــــــداء:

إلى متكأي وسندي وقدوتي قديسي الأول.................... أبــي

إلى من لاتزال تحملني طفلة في قلبها .... أمي

إلى الحب العتيق الذي سكنني .... أخوتي

إلى رفاق الدرب الطويل ....أصدقائي

شكر وتقدير:

إلى من أخذ بيدي منذ بداية طريقي الدراسي .. من تحمل تذمري الدائم وهون لي كل صعب . . من تحمل معي عبأ كتابة هذا البحث.. من يدين له البحث بعظيم أمتنان .. من لم يبخل علي بالنصح والإرشاد .. من كان لي خير عون وخير معلم

استاذي الفاضل .. الأستاذ الدكتور خليل الحسين

مع فائق التقدير والعرفان

اتوجه بجزيل الشكر والامتنان للسادة أعضاء لجنة الحكم ، إلى الدكتورة الفاضلة والسيدة الراقية صاحبة الفكر المتوقد والكلمات الطيبة الأستاذة الدكتورة شيرين حمودي مع خالص الاحترام، وجزيل الامتنان والتقدير والعرفان للسيد الدكتور أحمد الدالي لما بذلوه من عناء في تقيم هذا البحث .

مع خالص التقدير والامتنان

إلى نبراس العلم ومنارات العطاء.. إلى سادة الأقلام وأولياء المعرفة .. أساتذتي في قسم التاريخ .. أنتم القدوة ومنكم السند والعزيمة .. دمتم لنا خير منهل وخير معلمين

مع جزيل الحب والاحترام

قائمة اختصارات ورموز الرسالة:

الاختصار	المعنى
ت	توفي
تر	ترجمة
ط	طبعة
د.د	دون دار النشر
د.ت	دون تاريخ النشر
ج	الجزء
مج	المجلد
هـ	هجري
م	الميلادي
ص	الصفحة
ق	القسم

ملخص البحث

قامت الدولة المملوكية على أنقاض الدولة الأيوبية في مصر وبلاد الشام ، أحكمت سيطرتها على ضفتي البحر المتوسط والبحر الأحمر وبذلك امتلكت مفاتيح التجارة العالمية بين أوروبة وآسيا وأفريقية، فسارعت المدن الإيطالية التي امتهنت التجارة حرفة رئيسة لها إلى إيفاد بعثاتها الدبلوماسية باستمرار إلى البلاط المملوكي ولإقامة علاقات اقتصادية وسياسية رابحة معها، فنشطت نتيجة لذلك المراسلات بين الطرفين ، وقد ضمت الدولة المملوكية عدد كبير من الأجانب الإيطاليين الذين شكلوا جزءاً مهماً من نسيجها الاجتماعي.

تم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاث فصول، سبقها مقدمة ودراسة لأهم المصادر والمراجع التي كانت المنبع العلمي الأبرز ، ثم أعقبت تلك الفصول بقائمة المصادر والمراجع :

فقد تناول التمهيد دراسة أصول المماليك ونسبهم، وأبرز الأحداث السياسية التي شكلت منعطفات تاريخية مهمة، وأوسمة شرف على صدر التاريخ الإسلامي، فتولى المماليك على إثرها زعامة العالم الإسلامي.

وقد تناول الفصل الأول **" المراسلات بين دولة المماليك والممالك الإيطالية "** المراسلات المملوكية الإيطالية من حيث شكلها ومضمونها وأهم المعاهدات التي نتجت عنها .

بينما جاء الفصل الثاني بعنوان **" التمثيل الدبلوماسي بين دولة المماليك والدويلات الإيطالية "** ليبين أغراض الدبلوماسيتين المملوكية والإيطالية وصفات الممثلين الدبلوماسيين ، وأنواع التمثيل الدبلوماسي بشقيه : التمثيل الدبلوماسي المؤقت (السفراء) والتمثيل الدبلوماسي الدائم (القناصل).

تحدث الفصل الثالث **" الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية "** أسباب وجود الجاليات الإيطالية في الدولة الملوكية وأماكن وجودهم ومبانيهم (فنادق – خانات) وأهم الفئات الإيطالية وما فرض عليهم من ضرائب، وما تمتعوا به من امتيازات والقيود التي وضعت عليهم لتقييد حريتهم ، كما تناول البحث عن الأثر الحضاري للوجود الإيطالي في الدولة المملوكية .

التعريف بالمصادر والمراجع:

يزخر التاريخ العربي الإسلامي بالمصادر والمراجع التي تناولت باستفاضة تفاصيل التاريخ العربي الإسلامي، فقد تميز العصر المملوكي ببروز العديد من المؤرخين الذين أرخوا لتلك الحقبة التاريخية المهمة كان جلهم ممن اتصلوا مباشرة بالسلاطين المماليك أو عملوا ككتاب للإنشاء في البلاط المملوكي، فاتصفت كتاباتهم بالدقة و التفصيل.

وقد فرضت طبيعة البحث الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع العربية منها والمعربة ، كما اعتمد البحث على العديد من كتب التراجم وكتب الرحلات والجغرافية المعاجم اللغوية والاقتصادية ومعاجم المصطلحات التاريخية.

كتب التاريخ العام:

- ابن شداد، عز الدين محمد بن علي ت (684هـ/ 1285م):

عز الدين محمد بن علي بن علي بن إبراهيم ، مؤرخ وجغرافي بقي في خدمة السلطان الظاهر بيبرس إلى أن توفى بمصر، أهم مؤلفاته **" تاريخ الملك الظاهر "** الذي رصد فيه تحركات ونشاط السلطان الظاهر بيبرس ودون لأهم أعماله الداخلية منها والخارجية ، مستفيداً من المكانة التي تمتع بها في البلاط الملوكي .

- ابن عبد الظاهر، محي الدين أبو الفضل عبد الله بن رشيد ت (692هـ / 1293م):

محي الدين أبو الفضل عبد الله بن رشيد بن عبد الظاهر، كان كاتباً لديوان الإنشاء في عهد السلطان المظفر قطز والسلطان الظاهر بيبرس ، عرف عنه أنه على اتصال دائم مع السلطان الظاهر بيبرس ، أهم مؤلفاته **" الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر "** الذي أرخ فيه عن اعمال السلطان الظاهر بيبرس ، كم أرخ عن أعمال السلطان المنصور قلاوون في كتابه **" تشريف الأيام و العصور في سيرة الملك المنصور"** ، وتناول تاريخ السلطان الأشرف خليل في كتابه **" الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية الأشرفية " .**

- الدوداري ، ركن الدين بيبرس ت (1371/725م):

مؤرخ من أمراء مصر عاش فيها 80 عام ، من أمراء السلطان المنصور قلاوون ، تدرج في مناصبه حتى تولى نائب السلطان في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، أهم كتبه **" مختار الأخبار** – تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ " تناول فيه عصر كل سلطان من السلاطين الذين تربعوا على عرش مصر في الفترة التاريخية ابتداءً من الدولة الأيوبية حتى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون.

- العسقلاني المصري، ناصر الدين ت (730هـ /1331م):

ناصر الدين شافع بن علي بن عباس بن اسماعيل العسقلاني المصري ، عمل كاتباً لديوان الإنشاء ، عنى بأخبار الناس والتأريخ وفن الأدب والبحور والترسل والنظم، أهم مؤلفاته " الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور" الذي يعد مصدر أساسي لحقبة مهمة من أهم الحقب التاريخية في الصراع بين الشرق والغرب، إذ تؤرخ لفترة من الحروب الصليبية والعلاقات بين المماليك وكل من الفرنج والتتار والأرمن، من خلال التأريخ لسيرة الملك المنصور قلاوون الذي شارك في الكثير من مجريات الأحداث في عهده.

- ابن فضل الله العمري، أبو العباس شهاب الدين ت (749هـ/1349م):

هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، عرف بالعمري لإن نسبه يعود إلى عمر بن الخطاب، نشأ في أسرة ذات عراقة أدبية تولى كتابة السر في الدولة المملوكية أهم مؤلفاته " التعريف بالمصطلح الشريف " الذي تناول فيه قواعد المكاتبات الصادرة عن ديوان الإنشاء وهي قواعد صارمة تم مراعاتها في افتتاح الكتب وختامها وما تخللها من ألقاب ، كما أكد على أنواع الورق المستعمل والأقلام والخطوط وكل ما يتعلق بالمراسلات .

- القلقشندي، أحمد بن علي ت (821هـ/ 1418م):

هو أحمد بن عبد الله القلقشندي الشافعي (821هـ/ 1418م) دعي بالقلقشندي نسبة إلى قلقشند بلدة من الريف المصري، عمل كاتب للإنشاء، أهم مؤلفاته " صبح الأعشى " وهو موسوعة ضخمة تألفت من مقدمة وعشر مقالات تناولت المقدمة الحديث عن تاريخ الإنشاء بينما ركزت المقالة العاشرة على نماذج الرسائل الملوكية وتاريخ البريد في مصر والشام وعن الحمام الزاجل وأبراجه.

- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي ت(845هـ /1441م):

هو تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي أصله من بعلبك تولى عدة وظائف في الدولة المملوكية منها وظيفة القضاء وكتب التواقيع في ديوان الإنشاء، تميز المقريزي بغزارة الإنتاج العلمي ، أهم مؤلفاته " إغاثة الأمة في كشف الغمة " الذي يعد من أهم الكتب التي تحدثت عن التاريخ الاجتماعي الاقتصادي لمصر ، حيث تناول المجاعات التي حلت بمصر مستخلصاً أسبابها محاولاً وضع حلول لها معللاً أن سببها الرئيسي هو سوء تصرف الحكم ، كما تحدث عن طبقات المجتمع المصري ووصف بالتفصيل صفات كل طبقة .

- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن ت (874هـ / 1470م):

جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ، تولى العديد من المناصب أيام السلطان الظاهر برقوق والسلطان الناصر فرج ، وضع العديد من المؤلفات أهمها " النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة " الذي تناول فيه الحديث عن تاريخ مصر الإسلامية بشكل مفصل منذ الفتح الإسلامي سنة (20هـ /640م) حتى سنة (872هـ /1468م) قبيل وفاته .

كـــتــــــب الــــــتـــــــراجــــــــم:

- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد ت (681هـ / 1281م):

شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان ، قاضي وعلام ومؤرخ ، أشهر كتبه " وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان " وهو كتاب عن تراجم للأعيان والمشاهير من كبار رجال السياسة وأعلام الفكر في تاريخ الدولة الإسلامية .

- ابن آيبك الصفدي، صلاح الدين خليل ت (764هـ / 1362م):

صلاح الدين خليل بن آيبك الصفدي ، كاتب ومرخ وشاعر كتب في النثر والترسل والتواقيع، أهم مؤلفاته كتاب" الوافي بالوفيات " من أهم كتب تراجم الرجال ، وقد جاء كتابة مبوباً حسب أحرف المعجم.

المـــعــاجم اللــغــوية:

- ابن منظور، محمد بن مكرم ت (711هـ/ 1236م):

محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور ، أديب ومؤرخ وعالم في الفقه واللغة العربية، أهم مؤلفاته **" لسان العرب "** هومن أفضل المعاجم اللغوية ، ويذكر ما اشتق من اللفظ من أسماء القبائل والأماكن وغيرها ، يعتبر هذا المعجم موسوعة لغوية أدبية .

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد ت (173هـ /789م):

الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي ، من أئمة اللغة ، واضع علم العروض، أهم كتبه **" معجم العين "** وهو أول معجم يعتمد في ترتيبه على مخارج الحروف من أعمق نقطة في الحلق مروراً بحركات اللسان وحتى أطراف اللسان فيكون بذلك أول الأحرف هو العين وآخرها الميم .

كتب الجغرافية :

- ابن حوقل ، محمد بن علي ت(367هـ/988م):

هو محمد بن على النصيبي المعروف بابن حوقل، كاتب وجغرافي ورحالة ومؤرخ وتاجر عربي مسلم ، أهم كتبه كتاب **" صورة الأرض "** ذكر فيه الأقاليم والبلدان على مر الدهور والأزمان ، تناول فيه وصف الأقاليم أنهارها وشعابها ووديانها وجبالها فاختصر فيه صورة بلاد المسلمين .

- الحموي ، شهاب الدين ياقوت ت (626هـ /1229م):

شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي أسر من بلاد الروم وحمل إلى بغداد، يعد كتابه " معجم البلدان " من أهم معاجم الجغرافية والأدب والتاريخ .

- ابن جبير، محمد بن أحمد ت (614هـ/1217م):

أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير من بلنسية الأندلسية، وهو من كتّاب الدولة الموحدية، أديب معروف وشاعر مجيد وعالم فاضل عرف عنه شغفه بالأسفار والترحال ، أهم كتبه **" تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار "** وهو من أهم كتب الرحلات، الذي تميز بأسلوبه البلاغي الجميل والنسيج الأدبي الممتع ، تناول فيه وصف المدن والأرياف التي مرّ بها أثناء رحلته لأداء فريضة الحج .

- ابن بطوطة ت (779هـ / 1377م):

محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي، من مدينة طنجة في المغرب العربي، وضع كتاب **" رحلة ابن بطوطة – تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"** الذي وصف فيه رحلته إلى المشرق والتي استمرت تسعٌ وعشرون سنة زار خلالها مصر وبلاد الشام في عصر الدولة المملوكية فكتب عن مدنها وموانئها وقراها وشعابها وجبالها ووديانها بدقة ، تميزت كتاباته بدقة الملاحظة وبراعة الوصف .

الـــمـــــراجــــــع :

كما تم العودة إلى العديد من المراجع العربية والمعربة منها :

- هايد، ف: (تاريخ التجارة في الشرق الأدنى).

- كونستابل ، أوليفيا ريمي : (إسكان الغريب في العالم المتوسطي).

- فودة ، عز الدين: (النظم الدبلوماسية).

- عبوشي ، صلاح : (كتاب المراسم).

- عبد السلام ، جعفر : (قانون العلاقات القنصلية والدبلوماسية).

- عاشور، فايد حماد: (العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى).

- العدوي ، إبراهيم : (السفارات الإسلامية إلى البلاد الأوروبية في العصور الوسطى).

- طقوش، سهيل : (تاريخ المماليك في مصر والشام)

- عاشور ، سعيد عبد الفتاح: (العصر المماليكي في مصر والشام).

- صبرة، عفاف: (العلاقات بين الشرق و الغرب).

- السلاوي ، سماح : (الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي).

- الخادم، سمير: (الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرق البحر المتوسط).

- زكار، سهيل: (الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية).

- الزيدي، مفيد: (موسوعة التاريخ الإسلامي- العصر المملوكي).

- ضوغمط، أنطوان خليل: (الدولة المملوكية).

- طرخان ، إبراهيم علي: (مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة).

- ماجد، عبد المنعم: (نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر).

- فهمي، نعيم زكي: (طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق و الغرب).

مقدمة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت التاريخ العربي الإسلامي في العصر المملوكي القديمة منها والحديثة، إلا أن تلك الدراسات بالرغم من أهميتها لم تتناول " المرسلات والتمثيل الدبلوماسي والجاليات بين الدولة المملوكية والممالك الإيطالية بالقدر الكافي.

قامت الدولة المملوكية بعد انقضاء عهد الدولة الأيوبية (648- 923هـ/ 1250-1517م)، وامتدت على مصر وبلاد الشام وأجزاء من الحجاز، مما أتاح للدولة المملوكية سبل السيطرة على مفاتيح التجارة العالمية من خلال سيطرتها على أهم مسطحين مائيين هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر حيث كانت تجوبهما السفن التجارية بين الشرق والغرب دون كلل أو ملل ، وقد وقعت الدولة المملوكية في واسطة عقد التجارة الدولية العالمية مما جعلها ترتبط بعلاقات وثيقة مع دول حوض المتوسط لا سيما الممالك الإيطالية التي احترفت التجارة وشاطرت الدولة المملوكية في السيطرة على تجارة الشرق وايصالها إلى أوروبا، وقد تقلصت تلك المكانة التي رسمت نشاطها الدبلوماسي والسياسي بعد اكتشاف البرتغال رأس الرجاء الصالح حيث وصلوا إلى مصادر التوابل دون الوساطة المملوكية والإيطالية ، لتحرف سير تلك المراسلات ويزاد تدفق سيل البعثات الدبلوماسية بين الطرفين، كما أثرت في أعداد الجاليات الإيطالية في الموانئ المملوكية، وبقي الحال كذلك حتى لقيت الدولة المملوكية حتفها على يد السلطان العثماني.

لقد تم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاث فصول ، حيث تناول التمهيد البحث في أصول المماليك ونشأتهم ، كما تتطرق البحث إلى أهم الإنجازات المشرفة التي حققها سلاطين المماليك فأكسبتهم الشرعية من جهة وغرست محبتهم في نفوس الناس عامة والمؤرخين خاصة، فتناول البحث دورهم العظيم في التصدي للحملة الصليبية السابعة انتصارهم في معركة المنصورة، ودحرهم كرة اللهب المغولية المدمرة التي فتكت بالخلافة العباسية في بغداد ودمرت دمشق متجهةً إلى مصر، كما أشار إلى أكثر تلك الأعمال تأثير في نفوس العامة وهو إعادة إحياء الخلافة العباسية بمكانتها الدينية المميزة في نفوس جميع المسلمين، واقتلاعهم شأفة الممالك الصليبية المحتلة لفلسطين.

خصص الفصل الأول للبحث في المراسلات بين الدولة المملوكية والممالك الإيطالية ، فتناول البحث الحديث عن مصدر تلك المراسلات وهو ديوان الإنشاء وأهم موظفيه والدور الذي أدوه ، على الصعيد السياسي والأدبي ، كما تناول بحث في شكل المراسلات الداخلي والخارجي ، وأهم هذه المراسلات والمعاهدات التي نتجت عنها.

أما الفصل الثاني فقد تناول التمثيل الدبلوماسي بين دولة المماليك والممالك الإيطالية ، فقد انقسم التمثيل الدبلوماسي إلى صنفين ، تمثيل دبلوماسي مؤقت - وهو الأكثر اعتماداتً من قبل الدولة المملوكية – أداه سفراء يتم اختيارهم بعناية فائقة تتناسب مع حساسية المهام الموكلة إليهم، والتمثيل الدبلوماسي الدائم – الذي اعتمدت عليه الممالك الإيطالية – وأداه قناصل أقاموا بشكل دائم في أراضي الدولة المملوكية، كما تناول الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمثيلين الدبلوماسيين في حماية مصالح دولهم .

أما الفصل الثالث الذي وسم بعنوان الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية فقد سخرت الدبلوماسية الإيطالية جل نشاطها لخدمة مصالح جالياتها وتحقيق أعظم المكاسب لهم ، كما شكلت الجاليات المحرك الأساسي لنشاط الدبلوماسية الإيطالية، حيث سعت كل مملكة من الممالك الإيطالية لتحقيق أكبر مكاسب لجالياتها وخلق مناخ اجتماعي مريح لها تتمتع فيه بمزيد من الحرية والامتيازات الدينية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية ، كما انتهى الفصل بالحديث عن الدور الحضاري للجاليات الإيطالية ودورهم في التفاعل الحضاري بين الشرق والغرب.

وقد اختتم البحث بخاتمة تلخص النتائج التي تم التوصل إليها كما ذيلت بمجموعة من الملاحق والصور ثم تلاها ثبت تضمن أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

تكمن أهمية البحث في أنه يشكل قراءة جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب، بين الدولة المملوكية الإسلامية ذات الطابع الشرقي والممالك الإيطالية المسيحية بطابعها الغربي، من خلال البحث في المراسلات المتبادلة لضمان مصالح الطرفين، ودور الممثلين الدبلوماسيين في الحفاظ على هذه المصالح وفي حماية حقوق الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية .

على الرغم من أن العصر المملوكي اشتهر بوفرة مصادره، إلا أن أهم الصعوبات التي واجهها البحث هي ندرة المادة التاريخية التي تناولت المراسلات والتمثيل الدبلوماسي ، حيث غلب على تلك المصادر الاهتمام بأبرز الأحداث السياسية والعسكرية للدولة المملوكية وندرة الاهتمام بالجانب الدبلوماسي أو المراسلات، كما واجه البحث مشكلة أن بعض الأحداث التاريخية تم ذكرها من قبل مصدرين ليس أكثر وبالتالي كان إغناء البحث بكثرة المصادر في بعض الفقرات متواضعاً أحياناً.

لكل باحث غاية وهدف من كتابة بحثه ، فإن هدف البحث وغايته التي هدف للوصول إليها هي توضيح العلاقات بين إيطالية والدولة المملوكية من خلال المراسلات المتبادلة بين الطرفين وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما، كما يهدف البحث إلى التأكيد على الدور الحضاري العربي الإسلامي في تبديد ظلمة العصور الوسطى في أوروبة.

أهــمـــيــة الــبـحــــــث:

تكمن أهمية البحث أنه يسلط الضوء على أهم طريق من طرق التفاعل الحضاري بين الشرق والغرب، كما أنه يترجم علاقة متينة غريبة من نوعها وهي العلاقة بين دولة المماليك زعيمة العالم الإسلامي والمنتصرة على الوجود الصليبي في سواحل بلاد الشام وبين إيطالية زعيمة العالم المسيحي فمن روما انطلقت الصيحات البابوية بإقامة دولة صليبية على أرض فلسطين وطرد المسلمين من المنطقة، كما أن البحث أضاء على جانب مهم من الجوانب الحضارية للاتصال بين الشرق والغرب وهو تبادل الممثلين الدبلوماسيين (سفراء – قناصل) ، كما بين البحث أوضاع الجاليات الأجنبية في الدولة المملوكية ومدى الحريات التي تمتعوا بها والقيود التي فرضت عليهم، وما الأثر الحضاري الذي تمخض عن وجودهم في الشرق .

أهـداف الــــبـحــث:

الهدف من اختيار موضوع المراسلات والتمثيل الدبلوماسي والجاليات بين الدولة المملوكية والممالك الإيطالية يرجع إلى أن اهتمام الباحثين بهذا الجانب قليل، فقد ركزت الدراسات الحديثة على الأعمال العسكرية للسلاطين على جبهتي الصليبيين والمغول ثم الصراع الذي دخلتوه في البحر مع البرتغال ، دون أن تعير الجانب الدبلوماسي القدر الكافي من الدراسة .

سبب اختيار إيطالية في مراسلاتها وتمثيلها الدبلوماسي وجالياتها مع الدولة المملوكية لمكانة السياسية والاقتصادية والدينية التي تمتعت بها إيطالية الدول الأوروبية وفي الممالك الصليبية في بلاد الشام ، حيث حصلت الممالك الإيطالية على حق امتلاك سوق وحي في كل مدينة يقيمها الصليبيين في سواحل بلاد الشام.

فقد هدف البحث إلى الإضاءة على المراسلات والتمثيل الدبلوماسي والجاليات بين الممالك الإيطالية ودولة المماليك ، وهو جانب مهم من العلاقات بين طرفين يبدوان ظاهرياً متناقضين الأول غربي مسيحي إيطالي بما امتلكته كنيسة روما من أهمية سياسية ودينية كبيرة للغرب الأوروبي والثاني شرقي إسلامي مملوكي ، وما تمتعت به الدولة المملوكية من مكانة دينية بالنسبة لمسلمي العصور الوسطى بعد إحياءها الخلافة العباسية وحملها راية الجهاد الإسلامي في وجده الغزاة الصليبيين والمغول ومن ثم جهادها في البحر ضد البرتغال، فيثبت البحث توافق المصالح الإيطالية والمملوكية فقد قامت بينهما علاقات دبلوماسية نشطة هي الأنشط عبر التاريخ ترجمت على أرض الواقع من خلال قوافل التجارة بين البلدين ومن خلال الأعداد الكبيرة للجاليات الإيطالية في مدن وموانئ الدولة المملوكية التي ذكرها الرحالة .

- إشـــكـــالـــيـــة الـــبـــحـــــث:

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات:

1- ما هو شكل المراسلات الإيطالية الملوكية؟
2- ما هي أسباب قيام المراسلات الإيطالية المملوكية؟
3- ماهي نتائج المراسلات الإيطالية المملوكية؟
4- ما هي سمات الدبلوماسية الإيطالية ؟
5- ما هي أهداف البعثات الدبلوماسية المؤقتة ؟
6- مما تألفت البعثات الدبلوماسية القنصلية؟
7- ما هي أهمية البعثات القنصلية اقتصادياً وسياسياً ودينياً واجتماعياً؟
8- ما هي أسباب وجود الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية؟

9- من هي أهم الفئات الإيطالية التي توجهت إلى أراضي الدولة المملوكية؟
10- ما هي الحريات التي تمتعت بها الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية ؟
11- ما هي القيود التي فرضتها الدولة المملوكية على الإيطاليين أثناء تواجدهم في الدولة المملوكية؟
12- ما هي الضرائب التي ترتبت على الوجود الإيطالي في الدولة المملوكية ؟
13- ما هو الأثر الحضاري الذي نجم عن تواجد الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية؟

- منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج العلمي التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي في دراسة الأصول والمصادر الكتابية من أجل الوصول إلى النتائج الصحيحة، واستقراء كافة المعلومات الواردة في المصادر والمراجع العربية والقيام بتحليلها للوصول إلى النتائج المنشودة والأقرب إلى الحقيقة التاريخية.

تمهيد :

نشأة المماليك وأصولهم :

إن كلمة مماليك مفردها مملوك وهي اسم مفعول للفعل ملك بمعنى سبى وملك دون أبو يه[1]، وفي التاريخ الإسلامي أشارت الى حكم دولة امتد حكمها (648هـ - 923هـ / 1250م - 1517 م)[2]، أي منذ أفول شمس الدولة الأيوبية حتى سيطرة العثمانيين على مصر و القضاء على دولة المماليك.

إن السلاطين المماليك الذين حكموا مصر ردحاً من الزمن هم عبارة عن عبيد بيض تم شراؤهم من أسواق النخاسة بهدف تربيتهم تربية عسكرية[3].

وقد ظهرت فكرة الاستعانة بالمماليك في العالم العربي الإسلامي منذ العصر العباسي الأول حيث إن عامل بخارى[4] نوح بن أسد الساماني[5] أهدى الخليفة العباسي المأمون[6] عام (200هـ / 815 م) عدداً من الرقيق البيض ومن بينهم طولون الذي تمتع بمكانته في بلاط الخليفة المأمون وحتى تم ترقيته فأصبح من جملة أمراء المأمون[7] ، وكثر استخدام المماليك في عهد الخليفة العباسي المعتصم[8] الذي

---

[1] الرازي ،(محمد بن أبي بكر): مختار الصحاح، دار الإرشاد ، حمص ، ط 1 ، 2001م ، ص 462 .

[2] عاشور ، (سعيد): العصر المماليكي في مصر والشام ، دار النهضة ، القاهرة ، ط 2 ، 1976م ، ص 11

[3] حسن ، (أسامة): طومان باي أخر سلاطين المماليك ، دار الأمل، مصر، ط1، 2000م ، ص7.

[4] بخارى : مدينة قديمة في ما وراء النهر تتميز بخضرتها وكثرة عمارتها وكثرة بساتينها وأشجارها وثمارها ،تقع بالقرب من جيحون ، ابن حوقل ، (محمد بن علي): صورة الأرض ، مكتبة الحياة ، بيروت ، 1992م ، ص 397 ، الحموي ، (ياقوت بن عبد الله): معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ،1977م ، ج2، ص353.

[5] نوح بن أسد بن سامان: أحد عمال الخليفة المأمون على سمرقند ثم ما وراء النهر ، توفي في بغداد (245هـ /859م)، الزركلي ، (خير الدين) : الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 15 ، 2003م ، ج 8 ، ص 50.

[6] – المأمون : عبد الله بن هارون الرشيد سابع الخلفاء العباسيين (170- 218هـ / 786-833م) ،عرف بحكمته وحزمه وعلمه دفن بطرسوس ، السيوطي ، (عبد الرحمن بن أبي بكر): تاريخ الخلفاء ، دار المنهاج ، بيروت ، ط 2 ، 2013م ، ص 485 .

[7] ابن عبد الظاهر ،(محي الدين): تشريف الأيام و العصور في سيرة الملك المنصور ، تح : مراد كامل ،الشركة العربية للطباعة ، الجمهورية المتحدة ، 1961م ، ج1، ص 35.

[8] المعتصم : محمد بن هارون الرشيد ولد (180هـ /796م) وهو ثامن الخلفاء العباسيين ، حكم في الفترة بين (198- 218هـ/ 813م- 833م)، عرف بشجاعته وهمته وعلمه ، توفي (228هـ /843م)، السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ص 520 .

اعتمد على المماليك بشكل كبير و بنى لهم مدينة سامراء[1] خاصة لهم[2]، وقد أخذ بمبدأ الاعتماد على المماليك في حكام مصر الإسلامية الذين استزادوا من استخدام المماليك في الجيش فقد أكثر أحمد بن طولون[3] من شراء المماليك الذين بلغوا في جيشه بحسب المقريزي " زيادة على أربعة وعشرين ألفاً "[4].
"[4]

وقد اعتمد محمد بن طغج الإخشيدي[5]، على المماليك في بناء دولته فقائده كافور[6] كان مملوكاً وبلغ من من اعتماده عليه أن ولاه مهمة الوصاية على أولاده[7]، وكان هؤلاء المماليك عماد جيشه و استأمنهم على نفسه حيث عرف عنه "حرصه الشديد على نفسه " فقد كان يحرسه في النوبة الواحدة عندما ينام ألف مملوك " [8].

وفي العصر الفاطمي انقسم الجيش إلى طائفتين هما الجند و الأمراء كانت فئة الجند تتألف بشكل أساسي من المماليك متعددي الجنسيات[9].

وفي العصر الأيوبي تسابق السلاطين الأيوبيون إلى شراء المماليك بأنفس الأثمان ليتجملوا بهم في المواكب و الساحات ولاستخدامهم كقوة عسكرية أساسية في الجيش ودعامة من دعامات القوة[10] ، فالناصر صلاح الدين[11] أول من اعتنى بتدريبهم وعندما شكل جيشه جعل نواة الفرق الرئيسية الأمراء الأكراد وصار العنصر التركي يسيطر على أعلى مراتب الجيش و الإدارة [12].

وقد ظهر دور المماليك واضحاً في النزاعات الداخلية بين أفراد الأسرة الأيوبية حيث كان لابد لكل أمير من أن ينشئ لنفسه قوة خاصة به يعتمد عليها في الاحتفاظ بإمارته أو لتحقيق طموحه ومطامعه في التوسع على حساب الأمراء الآخرين لذلك أكثروا من شراء المماليك و تنشئتهم تنشئة عسكرية خاصة ليكونوا سنداً لهم، ومع تنامي قوة المماليك أصبحوا يتدخلون في تعيين السلاطين الأيوبيين و عزلهم[13]، وذلك أن السلطان العادل أبا بكر بن السلطان الكامل محمد[14] اعتقله مماليك أبيه و انفذوه إلى السلطان

---

[1] سامراء : لغةً : سر من رأى ، مدينة بالعراق بين بغداد وتكريت شرقي دجلة بناها المعتصم وأتمها المتوكل ، أفضل ثمراً وهواءً من بغداد ، ،ابن حوقل : صورة الأرض ، ص 218؛ الحموي: معجم البلدان ج3، ص173

[2] ابن كثير ،(إسماعيل بن عمر) : البداية والنهاية، تح : عبد الله التركي ، دار هجر ، مصر ، ط 1، 1998م ، ج14 ، ص 282 .

[3] أحمد بن طولون : (220-270هـ /835-884م) ولاه المعتز بالله مصر ثم سيطر على بلاد الشام ، اتصف بالعدل والشجاعة ، بنى جامع ابن طولون توفى بمصر ،ابن خلكان ، (شمس الدين أحمد): وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، تح : إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، ط 1 ، 1968م، ج 1 ، ص 173 .

[4] المقريزي ،(أحمد بن علي): المواعظ و الإعتبار بذكر الخطط و الآثار- الخطط، دار صادر، بيروت ، د .ت ، ج1 ، ص 94 .

[5] الإخشيد : (268- 334هـ / 882- 946م) كلمة الإخشيد تعني ملك الملوك لقب بها محمد بن طغج ، وهو تركي فرغاني صاحب مصر ملك الجزيرة و الشام في عهد الخليفة العباس الراضي، توفي بالقدس ودفن فيها، ابن آيبك الصفدي ،(خليل): الوافي بالوفيات ، تح : س . ديدرينغ ، مطبعة فرانزشتاينر ، فيسبادن ، ط2 ، 1974م ، ج 3 ، ص 172 .

[6] كافور بن عبد الله :(292- 357هـ / 905- 968م) كان عبداً عند أعيان مصر اشتراه محمد بن طغج وجعله أتابك لولديه وبعد وفاة الإخشيد تولى تدبير أمور البلاد توفي بالقدس ودفن فيها ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ،ج 4 ، ص 99 .

[7] بيطار ،(أمينة): تاريخ العصر العباسي ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، ط 4 ، 1997م ، ص 302 .

[8] ابن تغري بردي ،(أبو المحاسن يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، تح : أحمد العدوي ، المؤسسة المصرية للطباعة ، مصر ، د.ت ، ج 3 ، ص 284 .

[9] الدوداري ،(ركن الدين بيبرس) : زبدة الفكرة في أخبار الهجرة ، تح: دونالد ريتشارد، الشركة المتحدة ، بيروت ، 1998م، ص 4.

[10] حسن ، (حسن إبراهيم): تاريخ الإسلام ، دار الجبل ، بيروت ، ط 14 ، 1996م ، ج3 ، ص 296 .

[11] الناصر صلاح الدين بن أيوب بن شاذي : (532 – 589 هـ / 1137 – 1193م) والديه من منطقة دوين في أذربيجان قائد معركة حطين (583 هـ /1187 م) وفاتح القدس توفي بدمشق ودفن فيها ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج 7 ، ص 139.

[12] سيمينوفا ،(ل . أ): صلاح الدين و المماليك في مصر ، تر: حسن البيومي ، المطابع الأميرية ، مصر، ص 50 .

[13] طقوش ، (سهيل) : تاريخ الأيوبيين في مصر و الشام و الجزيرة ، دار النفائس ، بيروت ، ط 2 ، 2008م ، ص 293 .

[14] السلطان العادل: هو أبي بكر بن السلطان الكامل محمد بن السلطان العادل أبي بكر بن أيوب سابع ملوك بني أيوب في مصر ، ابن سباط ،(أحمد بن حمزة): صدق الأخبار – تاريخ ابن سباط ، تح : عمر التدمري ، جروس برس ، طرابلس ، ط 1 ، 1993م ، ج 1 ، ص 317 .

الصالح نجم الدين أيوب [1] الذي حضر وتسلم الحكم و ارسل إلى أخيه عشرة من المماليك فقاموا بخنقه[2].
بخنقه[2].

وعندما تولى الصالح نجم الدين أيوب أمر السلطنة في مصر عمل على تدعيم قوته وتشكيل فرق من الجيش يتحامى بها ضد خصومه ، فأكثر من شراء المماليك الأتراك[3].

وقد اثبت المماليك تعاظم قدرتهم عقب وفاة الصالح نجم الدين أيوب عندما تصدوا للحملة الصليبية السابعة حيث انقضوا على الصليبيين في المنصورة[4] و ألحقوا الهزيمة بهم[5].

ثم تولى المماليك زمام الحكم في مصر فعلياً بعد الأيوبيين بعد قتلهم توارانشاه بن الصالح نجم الدين أيوب[6]، فقد شكل هؤلاء حكماً عسكرياً استمر قرابة ثلاثة قرون كانت السلطة فيه من نصيب الرجل الأكثر إقداماً وشجاعة وجرأة ويجمع إلى ذلك المقدرة على الانقضاض على الحاكم الموجود وتولي العرش مكانه معتمداً على قوة وولاء اتباعه [7].

وقد انقسمت آراء المؤرخين في تحديد أول السلاطين المماليك منهم من عدّ شجر الدر أول السلاطين المماليك وذلك كونها تركية الجنسية[8]، بينما ذكر الغالبية أن المعز الدين آيبك اولهم[9]، حيث أن شجر الدر هي زوجة الصالح نجم الدين أيوب وقد حكمت باسم السلطانة المستعصمة أم خليل و هو ولدها من السلطان الصالح نجم الدين فهي بذلك تحكم كوريثة للحكم الأيوبي ومتممة له ، بينما اتخذ البعض موقفاً توفيقياً فعدوا أن حكم شجر الدر ما هو إلا فترة انتقالية مهدت لقيام الدولة المملوكية[10].

انقسم حكم المماليك في مصر والشام إلى فترتين متغايرتين هما : دولة المماليك البحرية ودولة المماليك البرجية

ت- المماليك البحرية :

[1] الصالح نجم الدين : هو ابن السلطان الكامل محمد بن السلطان العادل أبي بكر بن أيوب(603- 647هـ / 1206 – 1249م) ثامن السلاطين الأيوبيين ولد بالقاهرة عرف عنه حزمه وعمارته للبلاد، في أواخر أيامه قدم الصليبيين إلى مصر بقيادة ملك فرنسا لويس التاسع فتصدى لهم المماليك ، الرزكلي : الأعلام ، ج 2 ، ص 38 .

[2] الدوداري ، (ركن الدين بيبرس): مختار الأخبار – تاريخ الدولة الأيوبية و دولة المماليك البحرية ، تح : عبد الحميد حمدان ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط 1 ، 1993م ، ص 7.

[3] ابن إياس ،(محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح : محمد مصطفى ، فرانز شتاينر ، فيسبادن ، 1975م ، ج 1 ، ص 269 .

[4] المنصورة : مدينة في مصر بين دمياط و القاهرة بناها السلطان الكامل بن السلطان العادل بن أيوب بعد احتلال الصليبيين دمياط فرابط فيها لمواجهة الصليبيين ، الحموي : معجم البلدان ، ج 5 ، ص 211 .

[5] ابن الوكيل ، (يوسف الملواني) : تحفة الألباب فيمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تح : محمود الششتاوي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 1999 م ، ص 28 .

[6] تورانشاه: هو ابن الصالح نجم الدين أيوب بن محمد بن محمد، كان في حصن كيفا عندما توفي والده احضرته المماليك البحرية بعد أن حلفت له يمين الولاء ، اتفق قدومه مع هزيمة الفرنج فأحبه الناس، قتله المماليك سنة (648هـ / 1250م) ، ابن آيبك الصفدي : الوافي بالوفيات، ج 10 ، ص477 .

[7] زيادة،(نقولا) : دمشق في عصر المماليك ، مؤسسة فرنكلين ، بيروت ، 1966م، ص26.

[8] المقريزي : الخطط ، ج 1 ، ص 459 ؛ حسين ،(عبد المنعم محمد): دراسات في تاريخ الأيوبيين و المماليك ، دار المعرفة ، بيروت ، 2000م ، ص 145 .

[9] القلقشندي ، (أحمد بن علي) : مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، تح : عبد الستار أحمد فراخ ، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت ، ج 2 ، ص 100 ؛ العيني، (بدر الدين محمود): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، تح : محمد أمين ، دار الكتب القومية و الثقافية ، القاهرة ، 2009 م ، ج 1 ، ص 34.

[10] حمود، (سوزي): الفاطميون ،الزنكيون ، الأيوبيون ، المماليك وصراعهم حول السلطة في المشرق العربي ، دار النهضة العربية، بيروت، 2010م ، ص74.

امتد حكمهم في الفترة بين (648- 784هـ \ 1250- 1382م) حكمها (25) خمسة وعشرون سلطاناً ، حكموا مدة (132 عاماً) أولهم شجر الدر وآخرهم السلطان الصالح حاجي[1] ، دعيت بالمماليك البحرية البحرية لان الصالح نجم الدين أيوب هو المؤسس الفعلي ، بعد أن فقد ثقته بجميع من حوله اشترى عدداً كبيراً من المماليك الذين غلب عليهم عنصر الأتراك وشكل منهم جيشاً خاصاً به دان له هذا الجيش الولاء والطاعة فأعطاهم حريتهم، فسكنت الصفوة منهم جزيرة الروضة في نهر النيل[2] ، لها حيث بنى لنفسه قلعة في جزيرة الروضة في نهر النيل وشحنها بالأسلحة و المؤن و الرجال وما يحتاجه المقيمون من غلات و أقوات في حالات الحصار وقد بلغ عدد مماليكه فيها عشرة آلاف[3]. فقد تصدى سلاطين هذه هذه الدولة إلى أكبر خطرين هددا الدولة العربية الإسلامية في التاريخ هما الخطر المغولي الوثني والخطر الصليبي تمكنوا من اقتلاع الصليبيين من حصونهم وإنهاء وجودهم في بلاد الشام بينما استمر الخطر المغولي قائماً فتابعت من بعدهم دولة المماليك البرجية التصدي لهذا الخطر[4].

ث- المماليك الجراكسة :

امتدت دولتهم في الفترة بين (784-923هـ \ 1382- 1517م) وبلغ عددهم (25) خمسة وعشرين سلطاناً أولهم الظاهر سيف الدين برقوق[5] ، أسس هذه الفرقة المنصور قلاوون الذي أكثر من شرائهم وأسكنهم أبراج قلعة الجبل لذا عرفوا " المماليك البرجية "[6] سموا بالجراكسة لأن غالبية السلاطين جراكسة كانوا يستوطنون مناطق شمال غرب بحر قزوين وشرق البحر الأسود[7].

وقد لقوا عطف ورعاية السلطان المنصور قلاوون مما أثار نقمة المماليك البحرية عليهم لذلك أبعدوهم عن السلطة لا سيما في السلطنة الثالثة للسلطان الناصر محمد فقد أبعدهم عن حكمه وأغرق العديد منهم في نهر النيل، لكن قوة الناصر محمد لم تتوفر بمن خلفه فاستغل المماليك البرجية ضعف المماليك البحرية واستعادوا سلطانهم ، الذي بلغ أوجه بتولي السلطان برقوق السلطة وهو من الجراكسة فكان بداية حكم المماليك الجراكسة[8].

أعظم سلاطين المماليك الجراكسة هم السلاطين (برقوق – المؤيد شيخ – برسباي – جقمق – إينال – خشقدم – قايتباي – قانصوه الغوري – طومان باي) ، لقد تابع السلاطين الجراكسة في صراع المماليك المغول ، وشهد عهدهم قيام مراسلات نشطة مع الدويلات الإيطالية.

[1] شاكر، (محمود): العهد المملوكي ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، ط 5، 2000م ، ص36.
[2] بول ،(ستانلي): تاريخ مصر في العصور الوسطى ، تر: أحمد سالم سالم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2015م، ص466.
[3] الخطيب ،(مصطفى): معجم المصطلحات و الألقاب التاريخية ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، 1993م ، ص407.
[4] البهجي، (إيناس): دولة المماليك – البداية والنهاية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، 2015م، ص301.
[5] ابن الوكيل : تحفة الأحباب ، ص 69 .
[6] قاسم ، (قاسم عبدة): عصر سلاطين المماليك ، دار الشروق، القاهرة ، 1994م، ص144.
[7] شكري، (إيمان عمر): السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002م، ص9.
[8] طرخان ، (إبراهيم علي): مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م، ص10.

اختلفت دولة المماليك البرجية عن المماليك البحرية في تطبيق مبدأ وراثية الحكم ، بالرغم من أن معظم سلاطين المماليك قد انتهى حكمهم مقتولين ليتولى القاتل السلطنة معتمداً على قوة وولاء وكثرة أتباعه إلا أن دولة المماليك البحرية عملت على تطبيق هذا المبدأ سواءً كان السلطان الظاهر بيبرس أو الناصر قلاوون ، لكن هذا المبدأ في الحكم اختفى كلياً في أيام دولة المماليك الجراكسة، حيث أصبح الحكم يعتمد على اختيار الأكثر نصيباً في الكفاءة والشجاعة ، كما أن صلاحيات السلطان تقلصت في عصر المماليك الجراكسة[1] .

على الرغم من أن أصول المماليك عبارة عن عبيد تم شراؤهم من أسواق النخاسة ثم تربيتهم تربية عسكرية ، ووصولهم إلى السلطة بحد السيف بعد قتلهم السلطان الأيوبي تورانشاه[2] ، فلم يصفهم المؤرخون المعاصرون لهم والمحدون بأنهم مغتصبون للسلطة من أسيادهم الأيوبيين و إنما نجد التعظيم والتقديس يحيط بألقابهم مثل " سلطان الإسلام سيف الدنيا والدين المظفر قطز "[3] وصف العيني نشوء الدولة المملوكية فقال " ولما شاء ربك انقضاء الدولة الأيوبية وذريتها أن صلاح هذه المملكة بتولي أولي النجدة والبأس وأن الترك هم أصلح الأجناس وأن في هدايتهم إلى الإيمان صلاحاً، فأخرج الله فئة منهم من الظلمات إلى النور وحباهم الله بأنواع العطايا والسرور وقيض الله لهم تجاراً أخرجوهم إلى الآفاق"[4] ويوصف المماليك بأنهم " داوية[5] الإسلام المدافعون عن حياضه "[6] ربما يعود ذلك إلى الأعمال التي قام قام بها المماليك منذ بداية حكمهم أهمها :

ج- التصدي للحملة الصليبية السابعة 647(هـ/1249م) :

تلك الحملة التي قادها لويس السابع والتي جعلت مصر هدفاً لها ونجحت في احتلال دمياط[7] في تلك الأثناء توفي السلطان الصالح نجم الدين أيوب سلطان مصر وقد كان من المحتمل أن يترتب على خلو العرش في خضم تلك المعركة حدوث نزاع بين الأمراء المتنافسين على العرش وانهيار التنظيم العسكري في مواجهة العدو لكن شجر الدر أخفت نبأ وفاة زوجها الصالح نجم الدين[8] واستدعت بعض أمراء المماليك الذين تثق بهم فأحضر تورانشاه من حصن كيفا[9]،

---

[1] قاسم : عصر سلاطين المماليك ، ص145 ؛ بروكلمان ،(كارل): تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: منير البعلبكي، دار العلم لملايين، ط5، 1968م، ص372؛ طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص13.

[2] أبو الفداء ،(إسماعيل بن علي): المختصر في أخبار البشر ، تح : محمد زينهم محمد عزب ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 ، 1998م ، ، ج3، ج3، ص141 ؛ واترسون، (جيمس): فرسان الإسلام وحروب المماليك ، تر: يعقوب عبد الرحمن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011م، ص44.

[3] ابن آيبك الدوداري ،(أبي بكر عبد الله): كنز الدرر و جامع الغرر – الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية ، تح : بيرند رابكة ، مطبعة عيسى عيسى الباني ، القاهرة ، 1982م ، ج 8 ، ص 46 .

[4] العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ج1، ص80.

[5] داوية : معالج ، الرازي : مختار الصحاح ، ص 175 .

[6] عوض ،(محمد مؤنس): الحروب الصليبية – العلاقات بين الشرق و الغرب ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية ، مصر ، ط1 ، 2000م ، ص 334 .

[7] دمياط : مدينة في مصر في الزاوية بين البحر المتوسط ونهر النيل ، الحموي : معجم البلدان ، ج2، ص472.

[8] ابن ايبك الدوداري: كنز الدرر وجامع الغرر ، ج8، ص45؛ باركر،(أرنست) : الحروب الصليبية ، تر: السيد الباز العريني، دار النهضة، بيروت، ط2، 1967م، ص123.

[9] ابن دقماق، (إبراهيم بن محمد) : نزهة الأنام في تاريخ الإسلام ، تح: سمير طيارة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 ، 1999م، ص195 .

وبيبرس البندقداري (الظاهر بيبرس)كان للأمير بيبرس دورً في إعادة تنظيم فلول المماليك[1]، حيث رتب الجيش وأعاد إليه التنظيم وتمكن من حسم المعارك الدائرة حول دمياط لصالح الجيش الأيوبي، وبعد مجيء تورانشاه تمكن من حسم المعركة نهائياً لصالح الجيش الأيوبي وإفشال الحملة الصليبية السابعة[2].

حيث ذكر ابن العبري " سنة ثمان وأربعين وستمائة هُزِم المسلمون ثم انتصروا في معركة المنصورة ، التقى العسكران واقتتل الطرفان قتالاً شديداً ، انجلت الحرب عن كسر الفرنج وهزموا جيوشهم وأسروا ملكهم ومعه جماعة من خواصه وأكابره"[3].

ح- الانتصار على المغول في موقعة عين جالوت (658هـ / 1260م):

بعد أن اجتاحت جيوش المغول بغداد بزعامة هولاكو (656 هـ / 1258م) دخلوا قصر الخليفة العباسي المستعصم[4] وقتلوه و أسقطوا الخلافة العباسية ودمروا بغداد وقتل الكثير من أهلها[5] ، ثم استعد هولاكو للزحف بعدها إلى بلاد الشام (657 هـ / 1259م) فدانت له معظمها معظمها (658هـ / 1260م) وقد أساء إلى أهلها ثم توجه بعدها إلى مصر[6]، راسل هولاكو السلطان المملوكي آنذاك المظفر قطز الذي تولى سلطنة مصر بعد أن خلع نور الدين علي بن المعز أيبك[7] فقام المظفر بقتل الرسل واعلان الجهاد في سبيل الله في القاهرة وخرج بعساكره لملاقاة الجيش المغولي الذي لم يسبق له أن هزم[8]، استمرت المناورات بين الطرفين عدة أيام انتهت بالمعركة الفاصلة وهي معركة عين جالوت في يوم الجمعة الخامس والعشرون من رمضان (658هـ /1260م) حيث التقى الجمعان ودار قتال شديد هُزِمَ فيه المغول ثم سار بعد ذلك السلطان المظفر قطز إلى دمشق ودخلها دخول المنتصرين[9].

كان لمعركة عين جالوت أثر عظيم على مستقبل دولة المماليك الناشئة فقد ظهر المماليك كأعظم قوة عسكرية تمكنت من هزيمة جيشٍ غازٍ اجتاح الأقاليم الشرقية والشمالية الآسيوية وكان لها الدور الكبير في تحديد مصير بلاد الشام ومصر فقد دانت بلاد الشام لسيطرة

---

[1] خليل، (نور الدين): المماليك المفترى عليهم – المنصور قلاوون ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2007م، ص25.

[2] رنسميان، (ستيفن): تاريخ الحروب الصليبية ، تر: السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، 1997م، ج2، ص468.

[3] ابن العبري،(غريغوري المالطي) : تاريخ مختصر الدول ، دار المسيرة ، بيروت ، د.ت، ص260.

[4] المستعصم : عبد الله بن المستنصر بالله ولد (609هـ/1212م) ، عرف بضعف رأيه وانشغاله باللهو قتله المغول بعد دخولهم بغداد (656هـ /1258م)، القلقشندي: مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، ج2، ص95؛ شهلة، (إيلي منيف): الأيام الأخيرة من حياة الخلفاء ، دار الكتب العربي، القاهرة، ط1، 1998م، ص145.

[5] ابن خلدون، عبد الرحمن: تاريخ ابن خلدون – كتاب العبر ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر و من عاصرهم من ذوي السلطان السلطان الأكبر ، مؤسسة جمال ، بيروت ، 1999م، ج6، ص1100؛ صبحي ،(عبد المنعم محمد) : المغول و المماليك ، دار العربي ، مصر ، ط1 ، 2000م، ص21.

[6] الخالدي ،(إ سماعيل عبد العزيز): العالم الإسلامي و الغزو المغولي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط 1 ، 1984م ، ص 98 .

[7] النويري، (شهاب الدين أحمد): نهاية الأرب في فنون الأدب ، تح: نجيب فواز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م، ج29 ، ص299.

[8] ابن آيبك الدوداري : كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص60؛ الأنطاكي،(محمد): معركة عين جالوت ، دار الشرق العربي، بيروت، 2003م، 2003م، ص44.

[9] الصفدي، (الحسن بن عبد الله): نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولي مصر من الملوك ، تح: عمر التدمري، المكتبة العصرية ، بيروت، ط1، 2003م، ص145؛ ابن حبيب، (الحسن بن عمر) : تذكير النبيه في أيام المنصور وبنيه ، تح: محمد أمين، دار الكتب، مصر، د.ت، ج1، ص63.

المماليك[1] ووضعت حد للتقدم المغولي باتجاه مصر فتحول بذلك المدّ المغولي إلى جزر، ذلك المد الذي اجتاح العراق والشام[2] وظهر المماليك بوصفهم حماة للإسلام من خطر حقيقي أطاح بالخلافة في بغداد وانسحب على باقي أرجاء العالم الإسلامي لا سيما بعد أن فقد الأيوبيون تلك المكانة بعد أن ثبت عجزهم عن مواجهة هذا الخطر والتصدي له[3] وقد تلقى المصريون في القاهرة تلك الانتصارات بحفاوة كبيرة وبهجة عارمة تمثلت في زينة القاهرة لاستقبال السلطان المنتصر المظفر قطز الذي قتل على يد الظاهر بيبرس وتسلطن عوضاً عنه[4].

خ- إحياء الخلافة العباسية :

على الرغم من انتصار المماليك على خطرين داهمين حقيقيين هددا الوجود العربي الإسلامي أحداهما غربي صليبي وثانٍ شرقي وثني مغولي، إلا أن المماليك سعوا للحصول على شرعية تحمي حكمهم من الطامعين بالعرش سواءً معارضين محليين من الشعب المصري أو من الملوك الأيوبيين[5]، حيث عدّ الشعب المصري المماليك غرباء وبقي الناس يذكروهم بأصولهم التي مسّها الرّق وقد ظهر ذلك خلال الثورة التي قام بها عربان الصعيد حيث برر قائدهم حصن الدين ثعلبة بن نجم الدين علي خروجه على المماليك وعدم طاعتهم بقوله" نحن أصحاب البلد ونحن أحق من المماليك ، كفى انّا خدمنا بنى أيوب وهم من الخوارج .. وما المماليك إلا عبيد للخوارج"[6]، مما يشير إلى عدم رغبة الناس في طاعة المماليك والاعتراف بشرعيتهم كونهم غير أحرار، كل ذلك دفع المماليك إلى البحث عن شرعية دينية تعطي حكمهم القوة السياسية وتلبسهم ثوب الشرعية[7].

فقد شعر المماليك بأن حكمهم يحتاج إلى شرعية هذه الشرعية لا يعطيهم إياها إلا الخلفاء وحدهم [8] ، فقد رأى السلطان الظاهر بيبرس أن إحياء الخلافة يجعلهم أصحاب السيادة العليا على من عاداهم من حكام محليين وأيوبيين ويجعلهم يحتلون مكانة مرموقة في نظر المسلمين وذلك لما لمفهوم الخلافة من قدسية في أذهان الناس وتشد أزرهم وتمكنهم من الإشراف على الأماكن المقدسة في بلاد الحجاز[9] .

أما على الجبهة الداخلية المملوكية فقد عدّها بيبرس دعامة أخرى لحكمه وتقوية عرشه ضد المماليك المنافسين له أيضاً[10].

---

[1] القلقشندي: مآثر الإنافة ، ج2، ص112.

[2] بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ، ص 365.

[3] عودة، (محمد وأخرون): مختصر التاريخ الإسلامي، دار الأهلية، عمان، 1989م، ص136.

[4] ابن سباط : تاريخ ابن سباط ، ج1، ص392.

[5] الزيدي، (مفيد): موسوعة التاريخ الإسلامي- العصر المملوكي ، دار أسامة، عمان، 2009م، ص28.

[6] المقريزي، (أحمد بن علي): السلوك في معرفة دول الملوك ، تح: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج1، ص480.

[7] عودة: مختصر التاريخ الإسلامي ، ص136.

[8] زكار، (سهيل): الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية ، دار الفكر، دمشق، 1997م، ج3، ص413.

[9] غانم، (حامد زيان): صفحة من تاريخ الخلافة العباسية في ظل دولة المماليك ، دار الثقافة، القاهرة، 1978م، ص18؛ عوض : العلاقات بين الشرق و الغرب ، ص95.

[10] مور، (السير وليم): تاريخ دولة المماليك البحرية في مصر ، تر: محمد عابدين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995م، ص48.

عندما علم بأنه وصل إلى دمشق رجل يدعى أحمد بن الإمام الظاهر بن الناصر فأمر السلطان بخدمته وإكرامه وعندما وصل إلى القاهرة خرج السلطان بنفسه لاستقباله وأحضر العلماء والفقهاء وأُثبت صحة نسبه، فبايعه السلطان على كتاب الله وسنة رسوله و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبدوره الخليفة قام بتقليد السلطان الظاهر " البلاد الإسلامية وما سيفتحه الله على يده من أيدي الكفار"[1]، مما جعل السلطان المملوكي يظهر بمظهر حامي حمى الخلافة المنقذ لها من الزوال [2]، وبذلك أعطى الخليفة الشرعية للسلطان الظاهر بيبرس ولمن جاء بعده من السلاطين المماليك[3]، فبإحياء الخلافة بشكل صوري قوى دعائم دولته وزاد نفوذه في العالم الإسلامي وتمكن من تحويل القاهرة إلى مركز للخلافة العباسية وانتقل إليها مجد بغداد وشهرتها الدينية والعلمية[4].

ولم يخشَ المماليك على سلطانهم من الخليفة العباسي الذي انحصرت مهمته بتقليد السلطان وتقديم التهنئة له حيث أن السلطان كان يسمي الخليفة ويمنحه لقب خليفة فقط دون أن يكون للخليفة دور سياسي في الأمر والنهي أو التدخل في شؤون الحكم إلا بما يسمح به السلاطين المماليك[5].

د- محاربة الصليبيين وتصفية وجودهم في سواحل بلاد الشام:

لم يتخلَ المماليك عن دورهم كزعماء للعالم الإسلامي في محاربة الوجود الصليبي في بلاد الشام فقد عمل السلاطين المماليك على مهادنة الصليبيين حيناً الانقضاض عليهم وتوجيه الضربات المتوالية أحياناً، مدفوعين بعدة أسباب أهمها السيطرة الاقتصادية والسياسية على بلاد الشام لما تنطوي عليه موانئ بلاد الشام من أهمية استراتيجية في التجارة الدولية ، وما تحويه بلاد الشام من خيرات وافرة . كما أن للدافع الديني الدور البارز في تلك الحروب فقد كان السلاطين المماليك مجاهدين حقيقيين من الطراز الرفيع بما لا يقبل الشك ، فلو اكتفينا بالقول بالدافع الاقتصادي و المصالح الاقتصادية الكامنة وراء تلك الحروب وبالسعي للسيطرة على الموانئ ذات الأهمية الاستراتيجية لكان بإمكان الظاهر أن يهادنهم ويتجاوران ويكتفيان بالتنسيق لضمان مصالح الطرفين، لكن السلاطين المماليك عملوا بالفعل على استئصال عدو هدد الوجود الإسلامي في سواحل بلاد الشام حتى تمكنوا من دحرهم[6].

---

[1] النويري: نهاية الأرب ، ج30، ص15.

[2] حسن، (علي إبراهيم): دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1944م، ص81.

[3] حمدي، (عبد المنعم حسين): تاريخ الأيوبيين والمماليك ، دار المعرفة، الإسكندرية، 2000م، ص156.

[4] حمود: الفاطميون ،الزنكيون ، الأيوبيون ، المماليك وصراعهم حول السلطة في المشرق العربي ، ص97.

[5] بدر، (مصطفى) : محنة الإسلام الكبرى ، الهيئة المصرية ، القاهرة، ط2، 1999م، ص218؛ غانم: صفحة من تاريخ الخلافة العباسية في ظل ظل دولة المماليك ، ص18.

[6] عوض : العلاقات بين الشرق و الغرب ، ص350.

أظهر سلاطين المماليك أثناء ذلك الصراع ثباتاً عظيماً استدعى الإعجاب فقد ناضلوا الصليبين دون أن تثبط لهم همة حتى تمكنوا من القضاء بصورة تامة على كل بقايا الصليبيين بالشام وذلك أنهم رأوا في الصراع مع الصليبيين امتحاناً آخر لدولتهم يعرضها للفناء[1] .

فقد شن الظاهر بيبرس أربع حملات متتالية على الصليبين على الكرك[2] و قيسارية[3] التي هدم الظاهر بيبرس وجنوده أسوارها وأرسوف[4] وصد هجوم الصليبيين على حمص عام (665هـ/1266م)[5]. ثم شن حرب تحرر مملوكية شاملة استهدفت اقتلاع الصليبيين من مراكزهم في بلاد الشام و إلحاق الخسائر الفادحة بهم[6]. وقد تابع السلطان المنصور قلاوون تحرير المناطق و الحصون في سواحل بلاد الشام من الصليبيين ومن بعده ابنه السلطان الأشرف خليل الذي تمكن من تحرير عكا [7] التي شهد العالم صوتاً مدوياً لسقوطها آنذاك وتردد صدى هذا السقوط مدوياً في أوروبا وانعكست آثاره سلباً على علاقة دولة المماليك بالدول الأوروبية لا سيما الممالك الإيطالية[8]، ويعدّ السلطان الأشرف خليل صاحب الفضل في إخراج الصليبيين من سواحل بلاد الشام ، وأكمل ذلك من بعده السلطان الناصر محمد بن المنصور قلاوون بتحريره جزيرة أرواد سنة (702هـ/ 1302م)[9].

فهذه الأعمال المتتابعة التي قام بها المماليك قبل قيام دولتهم وبعدها انعكست صفحات مشرقة في تاريخ الدولة الملوكية فلم يعد ينظر لهم على أنهم العبيد الذين تم شراؤهم من أسواق النخاسة وتم تربيتهم ليقوموا بأعمال الجندية بل أصبحوا هم السادة وهم السلاطين الذين تقبل الأرض بين أيديهم [10] .

ازدهر الاقتصاد في عصر دولتي المماليك ولا سيما التجارة ، التي ازدهرت ازدهاراً فائقاً للمعتاد حيث أن سورية ومصر اللتين وقعتا على طريق التجارة الهندية الغنية ، فقد نهضت بعبئها مع الجمهوريات والممالك الإيطالية حيث أجرى الطرفان مراسلة نشطة نتج عنها توقيع عدة معاهدات انتزعت من خلالها عدة امتيازات لنفسها ولرعاياها[11] .

لقد انتهت دولة المماليك على يد العثمانيين في معركتين متتاليتين الأولى: معركة مرج دابق في بلاد الشام (922هـ/1516م) قادها السلطان قانصوه الغوري ، هزم فيها المماليك وقتل على

---

[1] عاشور، (سعيد): قبرص والحروب الصليبية ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2، 2002م، ص370.

[2] -الكرك : قلعة حصينة جداً في طرف الشام من نواحي البلقاء، الحموي : معجم البلدان،ج4، ص 453.

[3] قيسارية: بلد على ساحل بحر الشام تعد من أعمال فلسطين ، الحموي: معجم البلدان ، ج4، ص421.

[4] أرسوف مدينة على ساحل البحر المتوسط ، الحموي: معجم البلدان ، ج1، ص151.

[5] مور: تاريخ دولة المماليك البحرية في مصر ، ص50.

[6] ابن يحيى، (صالح): تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1898م، ص41.

[7] المقريزي: السلوك ، ج2، ص100.

[8] صبرة،(عفاف): العلاقات بين الشرق و الغرب ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2 ،1983م، ص79.

[9] عوض: العلاقات بين الشرق و الغرب ، ص89.

[10] عاشور: قبرص والحروب الصليبية، ، ص79.

[11] بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ، ص372.

أثرها السلطان قانصوه الغوري ، أما المعركة الثانية: معركة الريدانية فهي في مصر (923هـ /1517م) التي قادها طومان باي وهو آخر سلاطين المماليك [1].

الفصل الأول
المراسلات بين دولة المماليك والممالك الإيطالية

أولاً : ديوان الإنشاء

1- موظفو ديوان الإنشاء

أ- صاحب ديوان الإنشاء

ب- الدودار:

ت - كتاب الدست

ث - كتاب الدرج

2- إدارة البريد

أ- البريد البري

ب- البريد الجوي

ت- البريد البحري

3- المترجمون

ثانياً - الرسائل الديوانية

1- أنواع الرسائل الديوانية

أ- المكاتبات

ب- المرسلات

[1] ابن زنبل الرمال ،(أحمد الرمال): آخرة المماليك ، تح: عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية للكتب ، مصر ، 1998م، ص101- 134.

ت- الإخوانيات
ث- العهود
ج- المراسيم
ح- المناشير
2- الأقلام التي استخدمت في الكتابة
أ- قلم الطومار
ب- قلم مختصر الطومار
ت- قلم الثلث
ث- قلم الرقاع
ج- قلم التواقيع
ح- قلم الغبار
3- الورق الذي استخدم في الكتاب
أ- الورق البغدادي
ب- الورق الشامي
ت- ورق الطير
ث- الورق المصري
4- الخط الذي استخدم في الكتابة
5- الحبر الذي كتبت به الرسائل الديوانية
6- ختم الرسائل الديوانية
ثالثاً: المراسلات بين الدولة المملوكية والممالك والمدن الإيطالية
1- شكل الرسائل الصادرة من دولة المماليك إلى المدن والممالك الإيطالية
أ- مقدمة الرسائل
ب- صدر الرسائل
ت- خاتمة الرسائل
2- شكل الرسائل الواردة إلى دولة المماليك من المدن والممالك الإيطالية
3- أسباب قيام المراسلات بين دولة المماليك والمدن والممالك الإيطالية
4- المراسلات بين دولة المماليك ومدينة البندقية
5- المراسلات بين دولة المماليك ومملكة جنوة
6- المراسلات بين دولة المماليك ومدينتي بيزا وفلورنسا
7- المراسلات بين دولة المماليك والمدن الإيطالية الأخرى
8- نتائج المراسلات الإيطالية المملوكية

الفصل الأول : المراسلات بين دولة المماليك والممالك الإيطالية :

أولاً : ديوان الإنشاء:

سمي بـ " ديوان المكاتبات "[1] فقد بلغ من الدقة والمكانة ما يمكن تشبيهه اليوم "بوزارة الخارجية"[2]، وليس من الغلو أن نشبهه بالجامعة التي خرجت مؤرخين قدموا للتاريخ أمهات الكتب التي حفظت في طياتها تاريخ دولة امتدت على طرفي حوض المتوسط على سواحل بلاد الشام ومصر وامتدت علاقاتها

[1] ابن الصيرفي، (تاج الرياسة علي بن منجب): الاشارة إلى من نال الوزارة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1923م، ص20.
[2] الباشا، (حسن): الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت ،ج1، ص20.

السياسية والدبلوماسية على معظم أصقاع العالم من أمثال القلقشندي[1] وابن فضل الله العمري[2]، وابن عبد الظاهر[3].

وهذا الديوان على جانب كبير من الأهمية في شؤون الحكم والإدارة بسبب مهمته القائمة على حفظ الرسائل الديوانية التي ترسم سياسة الدولة وعلاقاتها فيقوم الديوان عبر موظفيه بالاطلاع على هذه الرسائل و الرد عليها عبر بروتوكولات معينة بعد اطلاع السلطان عليها[4].

نظراً لتلك المهمة الخطيرة والحساسة لديوان الإنشاء فقد حرص المماليك على اختيار كتّاب تجتمع فيهم صفات مثالية أجمعها ابن مماتي بقوله : " يجب أن يكون الكاتب حراً مسلماً عاقلاً صادقاً أديباً فقيهاً عالماً بالله تعالى حاد الذهن قوي النفس حاضر الحسن جيد الحدس محباً للشكر حلو اللسان يعامل الناس بالحق بأقرب طرقه وأسهل وجوهه ولا يحتشم من الرجوع عن الغلط ويكون عظيم النزاهة وكريم الأخلاق مأمون الغائلة[5] مؤدب الخدّام، لا يبتدي بما لا يُسأل عنه إلا ما يخشى فوات الأمر فيه و ألا يجيب عما يسأل عنه غيره وأن كان أعلم به "[6] ، وقد بلغ ديوان الإنشاء من الدقة والتنظيم في العصر المملوكي مبلغاً عظيماً حيث توزع العمل فيه بين موظفين في اختصاصات متعددة حتى يؤدون مهامهم على أكمل وجه وهم :

4- موظفو ديوان الإنشاء :

أ- صاحب ديوان الإنشاء:

تمتع صاحب ديوان الإنشاء بمرتبة مرموقة " هو المعظم المقدم في كل وقت مقدم على أصحاب المناصب الأخرى"[7] ، وقد تلقب صاحب ديوان الإنشاء بلقب صاحب الدست الشريف استمراراً لما كانت عليه الحال في أيام الدولة الفاطمية[8] ، وتلقب بكاتم السر في أيام السلطان المنصور قلاوون عندما تقلد

---

[1] القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد ولد (756هـ /1355م) مؤرخ واديب ت:(821هـ /1418م)، الزركلي: الأعلام ، ج1، ص180.
[2] ابن فضل الله العمري : أحمد بن يحيى بن فضل الله شهاب الدين ولد (700هـ/1301م)، مؤرخ عارف بأخبار رجال عصره وتراجمهم ، ت: (749هـ - 1349م) ، الزركلي : الأعلام ، ج2، ص 130.
[3] ابن عبد الظاهر: محي الدين بن عبد الظاهر بن نشوان الجذامي السعدي ولد (620هـ/1223م) قاضٍ وأديب ومؤرخ عمل كاتباً لديوان الإنشاء بالديار المصرية ت: (692هـ/1293م) ،الزركلي: الأعلام ، ج4، ص98.
[4] عاشور،(سعيد): نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك ، دار المعارف، تونس، د.ت، ص28.
[5] الغائلة: الفساد والشر، الزيات، (أحمد حسن وآخرون): المعجم الوسيط ، دار الارشاد، حمص، د.ت ، ج 3 ، ص96.
[6] ابن مماتي، (الأسعد): قوانين الدواوين ، تح: عزيز سوريال عطيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991م، ص100.
[7] حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص214.
[8] السيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1968م، ج1، ص134.

ابن عبد الظاهر هذا الديوان[1]، ولُقِبَ بكاتم السر لأنه يكتم سر السلطان أو من باب إبدال حرف الميم باء[2] باء[2] وبصاحب الجناب الكريم[3].

ولقد اشترط بصاحب ديوان الإنشاء أن يكون ذا ثقافةٍ عاليةٍ وأصلٍ رفيع ، وأخلاقٍ ممتازة مع اعالم بالدين والذكاء والقدرة على العمل والسداد في الرأي واليقظة والكتمان كما ذكر القلقشندي " صبيح الوجه ، فصيح الألفاظ ، طليق اللسان أصيلاً في قومه ، وقوراً حليماً ، مؤثراً للجد على الهزل، كثير الأناة والرفق، قليل العجلة والخرق نزر الضحك، حديد الذكاء، متوقد الفهم ، حسن الكلام إذا حَدّث، حسن الإصغاء إذا حُدّث، سريع الرضا، بطيء الغضب، رؤوفاً بأهل الدين ساعياً في مصالحهم، محباً لأهل العلم راغباً في نفعهم "[4].

وقد تولى صاحب ديوان الإنشاء مهمة خطيرة هي مهمة إعداد الرسل المتوجهين في سفارات سلاطين المماليك إلى سائر ملوك الأرض ، إضافة لمهمة قراءة الكتب الواردة إلى السلطان و الرد عليها وتصريف المراسيم وروداً وصدوراً[5]، فبلغ من أهمية مكانته أن السلطان يفضي إليه ويقربه منه ويطلعه على حوادث الدولة " ولا يثق بأحد من خاصته كثقته به "[6] وهو من أكبر أعيان الدولة فهو قلب ولسان الملك أي المطلع على أسراره الفاهم لمقاصده المنفذ لأوامر " فانزل منه منزلة القلب واللسان من الإنسان "[7].

إن صاحب ديوان الإنشاء مسؤول عن حسن سير عمل ديوان الإنشاء ، فيشرف على عمل الموظفين الآخرين في الديوان " مواظبة ديوانه ليتحرى الأمور ويتأنس به كتاب ديوانه ولا يدوا رخصة في الغيبة عن ديوانهم "[8] .

وقد ساعد صاحب ديوان الانشاء موظفون أخرون تكاتفوا معه لأداء مهمته المعقدة تلك أهمهم نائب كاتب السر الذي ينوب عنه في حال غيابه.

ب- الدودار:

الدوادارية هي وظيفة حمل الرسائل عن السلطان وعرض القصص والبريد وأخذ الخط السلطاني أما الدودار هو الشخص المكلف بتلك الوظيفة[9].

---

[1] السيوطي : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1، ص124.
[2] القلقشندي ، (أحمد بن علي) : صبح الأعشى في كتابة الإنشا ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م ، ج5، ص180.
[3] الخالدي، (شمس الدين محمد): الثغر الباسم في صناعة الكاتب الكاتم المعروف باسم المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الإنشاء، تح: محمد مؤنس، دار الكتب ، القاهرة، 2009م، ج1، ص60.
[4] القلقشندي، (أحمد بن علي) : ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر، تح: محمود سلامة، مطبعة الواعظ، مصر، 1906م، ص43.
[5] السيوطي :حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، ج1، ص133.؛ حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص210.
[6] الخالدي : المقصد الرفيع ، ج1، ص66.
[7] ابن شاهين ، (غرس الدين خليل): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تح: بولس اويس، مطبعة الجمهورية، باريس،1893م ، ص99. ص99.
[8] الخالدي: المقصد الرفيع ، ج1 ، ص66.
[9] دهمان، (أحمد): معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1990م، ص77.

وهو من أهم معاوني كاتب السر وهو الذي يبلغ الرسائل للسلطان ويقوم بتبليغ الرسائل عنه ووظيفته تلك من أدق الوظائف في دولة المماليك حيث أنه يطلع على ما يرد وما يصدر من ديوان الإنشاء ويختمها بختم الدولة ويقرأ الكتب الواردة إلى السلطان من الملوك والسلاطين ويجيب عليها [1] ويقدم للسلطان كل ما تُؤخَذ عليه العلامات السلطانية من (مناشير – تواقيع – مكاتبات وغيرها) التي سيعرفها البحث لاحقاً.

وفي أيام السلطان الأشرف شعبان تعاظم دور الدودار في الدولة فصار يخرج المراسيم السلطانية بغير مشاورة فصار من بعده عادة لمن ولي الدوادرية وفي أيام السلطان الناصر فرج أصبح الدودار يحكم في عظيم أمور الدولة و بسيطها في أمور المال و البريد و الأحكام و العزل و الولاية[2] .

ت - كتاب الدست :

الدست مكان جلوس السلطان[3]، سمّوا بذلك لأنهم لا يبرحون مجلس السلطان بدار العدل وفي المواكب المواكب ويقرؤون القصص على السلطان ويوقعون عليها لذلك سموا بالموقعين[4]، وكان كتاب الدست يشرفون على ديوان الإنشاء قبل إحداث قلاوون منصب كاتب السر[5].

وقد وزعت أعمالهم فيما بينهم فمنهم من يتولى كتابة الكتب التي ترد إلى السلطان ومنهم من يقوم بكتابة المراسيم وأخر يتولى تحرير البيعات و العقود وقد اشترط في كاتب الدست جودة الخط[6]، ونتيجة ازدياد أعمالهم ازدادت أعدادهم " فقد كان عددهم في أوائل الدولة المملوكية ثلاثة ثم أصبحوا بعد ذلك عشرين"[7] .

أما كتب المراسلات التي تكتب إلى ملوك ايطالية كان لها كتاب دست خاصون بهم وهم كتاب ملمون باللغة الإيطالية واللغات الأوروبية[8]

ث - كتاب الدرج:

---

[1] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص30.
[2] المقريزي: الخطط، ج2، ص222؛ ضوغمط، (أنطوان خليل): الدولة المملوكية ، دار الحداثة، بيروت، 1980م، ص227.
[3] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص32.
[4] القلقشندي: صبح الأعشى ،ج1، ص138.
[5] السيوطي : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، ج1 ، ص133.
[6] ابن فضل الله العمري،(شهاب الدين أحمد): التعريف بالمصطلح الشريف، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، ص 122؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص100.
[7] القلقشندي: صبح الأعشى، ج1، ص138.
[8] حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص130.

سمّوا بذلك لأنهم يكتبون على دروج والدروج هي الورق المستطيل المركب من عدة أوصال تصل إلى عشرين وصلاً متلاصقة وقد أوكلت إليهم مهمة تدوين جميع ما يرد إلى ديوان الإنشاء من وثائق يوقع عليها كاتب السر أو كاتب الدست أو الوزير[1]. وقد وصفهم ابن شاهين " الموقعون الذين لا يبطلون الكتابة ولا يضجرون" [2] اشارة إلى مدى الأعباء الكتابية الكبيرة الملقاة على عاتقهم .

ويشير القلقشندي أن عددهم ازداد ربما بسبب نشاط الحركة الدبلوماسية للدولة المملوكية فقد ترافق ازدياد أعدادهم مع ازدياد أعداد كتاب الدست ولكن لأن أعباءهم أكبر ومهامهم أكثر كانت أعدادهم أكبر " فقد بلغ عددهم مائة وثلاثين" [3].

لقد قام هؤلاء الكتاب بمهمة صياغة رسائل السلطان فكانوا بذلك لسانه الناطق ، ونظراً لحساسية وظيفتهم لذلك يجب أن يتحلى هؤلاء بصفات تناسب عملهم " يكون حسن الفهم والذكاء وافر العلم والعقل، صحيح الرأي والعبارة جزلها ، مليح التأني في نظم المعاني ونثرها... لا غناء لكاتب الإنشاء أن يكون ذا فنونٍ من العلم في فن البلاغة والبراعة وعلم الشريعة والتاريخ والكتاب العزيز والتفسير والأحاديث النبوية "[4].

5- إدارة البريد:

أُلحق بديوان الإنشاء وتمتعت بقسط كبير من الاهتمام لا سيما في عهد السلطان الظاهر بيبرس الذي رتب البريد على الطرقات ، بناء على رغبة كتاب الإنشاء لمتابعة أخبار إعداءه من فرنج ومغول[5]، مما دفع الظاهر بيبرس إلى تحسين أمور البريد حيث أنفق الأموال الكثيرة على تطوير البريد، ووصفها ابن عبد الظاهر بقوله " مقدار خزانة ملك"[6].

وقد جعل المماليك مركز إدارة البريد قلعة الجبل[7] ، حيث تولى مهمة ربط جميع أنحاء الدولة مع بعضها وتخرج منها طرق إلى جميع أنحاء الدولة وعلى طول هذه الخطوط البريدية محطات تزود الخيل والحمام (البريد البري – البريد الجوي) بما يحتاجونه من الطعام والماء والمأوى ولكل محطة موظفون لأداء مهمتهم تلك على أكمل وجه ، فمنهم البريدي الذي يحمل البريد والسواق الذي يسوق خيل البريد والسواس الذي يعتني بأمر الجياد وكان لهم رئيس يسمى (مقدم البريدية) وهو الذي يشرف على شؤون

---

[1] القلقشندي: صبح لأعشى ، ج1، ص138 ؛ حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص135.
[2] ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص100.
[3] القلقشندي : صبح الأعشى ،ج1 ، ص139.
[4] العباسي، (الحسن بن عبد الله) : آثار الأول في ترتيب الدول ، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الجبل ، بيروت ، 1989م، ص154.
[5] ابن عبد الظاهر، (محي الدين): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، تح: عبد العزيز خويطر، د.د، الرياض، ط1، 1976م، ص70؛ ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف ، ص258.
[6] ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص70.
[7] قلعة الجبل : مكان إقامة السلطان المملوكي وهي فوق جبل المقطع في القاهرة، المغلوث، (سامي عبد الله): أطلس تاريخ المماليك ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2013م، ص313.

البريد يساعده سبعة موظفين أطلق عليهم لقب المقدمين ويعرضون أعمالهم على رئيسهم مقدم البريدية[1].
وكان البريدي يحمل علامة يتميز بها وهي عبارة عن لوحة مدورة منقوش على إحدى وجهيها عبارة دينية وعلى الوجه الآخر اسم السلطان أو نائب المملكة المتوجه منها يحملها البريدي في شرابة من الحرير الأصفر في عنقه إذ أن الأصفر هو لون أعلام السلطان[2] ، يقسم البريد إلى أنواع منها:

أ- البريد البري:

هو البريد الذي يعتمد على الجياد ويقوم بربط جميع أنحاء الدولة بمركز البريد الذي في قلعة الجبل[3] .
.

إن ولاية البريد ولاية خطرة ومن يتولاها يحتاج إلى الكثير من الأتباع حتى يستطيع حفظ الطرقات من اللصوص وقطاع الطرق ، وحفظ طرقات العدو والاحتياط الدائم من الجواسيس فإليه ترد الكتب من الثغور وهو بدوره يقوم بإيصالها بأسرع وقت وبأقصر طريق وعليه أن يتفقد باستمرار حال مراكز البريد (البرية- الجوية) ويراقب موظفيها[4] .

وقد عني بنوع الجياد المستخدمة في إدارة البريد فلا تستخدم إلا الخيول ذات النوع الجيد التي لا عيب فيها و التي تمتاز برشاقتها وسرعة عدوها فلا يختارون : فرساً عجفاء[5] ولا عاجزة[6].

وقد أقيم على طول طرق البريد محطات تميزت بقربها من بعضها البعض وجعلت مهمتها الرئيسة تزويد حاملي البريد وخيولهم بما يحتاجونه من طعام وعلف[7]، كما حرص الموظفون على دقة عملهم دقة دقة متناهية نظراً لخطورة تلك الوظيفة الموكلة إليهم فكان الموظف لا يغادر مكانه إلا إذا حضر الموظف الآخر " فلم تكُ تلك المراكز تخلو طرفة عين "[8] وألحق بتلك المراكز حصن وخان وبئر ماء ومسجد[9].

ت- البريد الجوي:

---

[1] حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص 210.
[2] ماجد، (عبد المنعم): نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط2 ، 1979م ،ج1، ص64.
[3] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص23.
[4] العباسي : آثار الأول في ترتيب الدول ، ص83.
[5] عجفاء: جمعها عجاف وتعني ذهاب السُمن والضعف، الفراهيدي، (الخليل بن أحمد): معجم العين، دار الارشاد، حمص، 2009م، ص86.
[6] العسقلاني المصري ، (شافع بن علي): الفصل المأثور في سيرة الملك المنصور، تح: عبد السلام التدمري، المطبعة العصرية، بيروت، 1998م، ص122.
[7] عاشور: نظم الحكم والادارة، ص23.
[8] العسقلاني المصري: الفصل المأثور في سيرة الملك المنصور ، ص125.
[9] ابن فضل الله العمري : التعريف بالمصطلح الشريف ، ص257.

وهو البريد الذي يعتمد على الحمام الزاجل، كان له براجون يعتنون بتدريب الحمام مركزهم قلعة الجبل حيث كان الحمام يقطع آلاف الأميال يومياً باتجاهات مختلفة في أنحاء الدولة المملوكية ، وقد ساعد على ذلك سلسلة الأبراج التي أقامتها الدولة و التي يتبعد الواحد منها عن الآخر خمسين ميلاً وهي مجهزة لاستقبال الحمام واستبداله[1].

كذلك عني السلاطين بأنواع الحمام المختار لنقل الرسائل فاختيرت من الأنواع الجيدة[2]، وكان الحمام يُميَّز بعلامة في الرجل أو على المنقار أو تطيب بالروائح[3].

كما عُنِي السلاطين بالرسائل التي تحملها الحمائم الزاجل عناية شديدة حتى أنه كان يأمر بإدخاله عليه في وقت وصولها فوراً ، لأن الحمام الزاجل خصصت لحمل الرسائل المهمة التي لا تحتمل التأجيل [4] .
.

وقد رُوعِيَ في الرسائل التي يحملها الحمام نوع خاص من الورق الخفيف وهو ورق البطائق التي لا يتجاوز عرضها ثلاث أصابع مطبوقة[5] وتوضع تحت جناح الحمامة حتى لا تبتل بالمطر[6] وتكتب بخط صغير الحجم هو الخط المطلق[7] ، هذه الرسائل المختصرة تحوي على ما قل ودل من الكلام كل ذلك حتى لا تعيق هذه الرسائل سرعة الحمام في الطيران ، حيث استُغنِيَ في تلك الرسائل عن البسملة و المقدمات الطويلة و الألقاب الكثيرة و أكتفى بها في ذكر الساعة والتاريخ المطلوب[8] .

وحرصاً على أداء البريد الجوي (الحمام الزاجل) مهمته بسرعة ووصوله بأمان كان الحمام يصبغ باللون الأزرق كلون السماء حتى لا يرى أو يطلى بالسواد لكي لا يراه العدو إذا أطلق بالليل[9].

ت - البريد البحري:

لم يعرف المماليك البريد البحري بل كانت السفن التي تحمل المراسلات تقف في عرض البحر خارج الثغر بثلاث أميال تقريباً فيراها أحد المكلفين بذلك من أعلى البرج الذي يبلغ والي الثغر بأن يرفع علم بأعلى البرج للإعلام بوصول سفينة فترسل الرسل إلى عرض البحر ومعها الحمام الزاجل فإذا وصلوا

---

[1] مغلوث : أطلس تاريخ المماليك ، ص247.
[2] العسقلاني المصري : الفصل المأثور في سيرة الملك المنصور ، ص128.
[3] ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ج1،ص64.
[4] حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص215.
[5] الخالدي: المقصد الرفيع ، ج2، ص551.
[6] ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر ،ج1، ص 65.
[7] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج3، ص154.
[8] عاشور : نظم الحكم والإدارة ، ص 55.
[9] ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ج1، ص65.

إلى السفينة سألوا ربانها عن جنسيته وهدفه وحمولته وترسل تلك المعلومات تحت جناح الحمام إلى ناظر الثغر الذي يبعث الرسالة الأخرى إلى القاهرة ليعلم السلطان بذلك حتى يأذن لهم بالقدوم[1].

6- المترجمون:

ألحق بديوان الإنشاء جهاز ضخم من المترجمين بهدف تسهيل عمل السفارات وإرسال كثير من هؤلاء التراجمة لمصاحبة السفارات التي كانت ترسلها وقام الكثير منهم بمهمة صياغة تلك المعاهدات[2] وكان منصب كبير التراجمة في العصر المملوكي أشبه بمنصب وزير الخارجية فهو الذي يتولى استقبال الرسائل مع المهمندار[3] والرحالة و الحجاج الذين يقدمون إلى القاهرة نظراً لمعرفته باللغات الأوروبية و و العربية والتركية، وهو الذي يقوم بعرض ما يحملونه من الرسائل وترجمتها إلى العربية أو التركية قبل تشريفهم بالمثول بين يدي السلطان وحتى تتاح لهم الفرصة لدراستها، وهو الذي يصحبهم إلى القصر في القلعة حيث يستقبلهم السلطان ويقوم بمهمة ترجمة الحديث المتبادل بينهما [4].

ويقوم المترجمون بمرافقة السفراء طول فترة إقامتهم ، وحتى أثناء الجلوس إلى الموائد التي تقام على شرفهم " الموائد السلطانية "[5].

ثانياً - الرسائل الديوانية :

1- أنواع الرسائل الديوانية :

يصدر عن ديوان الإنشاء ما يعرف باسم الرسائل الديوانية التي تنوعت تسميتها تبعاً للمرسل إليه:

أ- **المكاتبات:** وهي التي تكتب من السلطان إلى من كان له عليه ولاية[6].

ب- **المراسلات** : تكتب من السلطان إلى الملوك الذين ليس له عليهم ولاية[7]، وقد خصت المراسلات المراسلات بأجود أنواع الورق وهو الورق البغدادي متوسط الحجم الذي يقدر عرضه بذراع

---

[1] صالح، (محمد أمين): التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة ، 1957م، ص244.

[2] علي ، (علي السيد): بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2014م، ص206.

[3] المهمندار: كلمة فارسية من كلمتين المهمن: الضيف، دار: ممسك، فتكون مهمته استقبال السفراء ومصاحبتهم إلى البلاط السلطاني وينزل كل منهم في المكان اللائق به في دار الضيافة وتعيين من يقوم بخدمته وما يحتاج إليه ، الزيدي: العصر المملوكي ، ص310.

[4] الدراج،(أحمد) : المماليك والفرنج ، دار الفكر، القاهرة، 1961م، ص37.

[5] العباسي: آثار الأول في ترتيب الدول ، ص144.

[6] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج4، ص100.

[7] ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص 100.

واحد بذراع القماش[1]، واعتمد القلم الجليل (قلم الطومار) الذي يحضره البريديون من صعيد مصر ويختارونه من لب القصب ويبرى رأس القلم بمقدار رؤوس الأنامل[2] ، ويستخدم حبر الرأس اللامع الذي يصنع من خلط سخام[3] النفط والماء و العسل والملح والصمغ والخان و الكافور[4] وكل ذلك بخط محقق ذو شكل جميل واضح الحروف يستطيع ايصال أبلغ الأثر للمكتوب إليه عن تقدير الكاتب وثرائه[5] .

ما يميز الرسائل الواردة من إيطاليا أنها تكتب على ورق أفرنجي بأسطر متقاربة تطوى الرسالة ويختم عليها بالشمع الأحمر ، ويفك الختم عند وصولها الأبو اب السلطانية وتتم ترجمتها على ورقة مفردة وتلصق بها[6].

وقد تميزت المراسلات بأنها على مستوى عالٍ من الرقي وصيغت بأسلوب رفيع في المخاطبة ودقة في التعبير وبراعة في البيان، وكانت قواعد وقوانين خاصة تحكمها وتحدد مسارها وفقاً لمقتضيات الظروف التي يبعث فيها الرسالة[7] .

ت- **الإخوانيات**: هي رسائل يتبادلها الكتاب فيما بينهم بغرض التهنئة أو الشكر أو العتاب و كان كتابها يحاولون إظهار براعتهم الكتابية للوصول إلى أعلى درجات التأثير[8].

ث- **العهود**: تكون من الخليفة إلى الأمراء حيث يقلده الخليفة الإمارة في بلد ما[9].

ج- **المراسيم** : تكتب في صغائر الأمور التي لا تتعلق بالولاية[10].

ح- **المناشير** : ما يكتب للأمراء والجند بما يجري في أرزاقهم من الإقطاعات[11].

2- الأقلام التي استخدمت في الكتابة:

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج3، ص 154.
[2] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص425.
[3] سخام النفط : سواده، الزيات: المعجم الوسيط ، ج2، ص237.
[4] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج2، ص465.
[5] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص550.
[6] عبد الرحمن ، (منى): السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ،جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1975م، ص239.
[7] توفيق،(عمر كمال): الدبلوماسية الإسلامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1986م، ص146.
[8] عبد اللطيف، (عاهد طه): الرسائل الوصفية في العصر المملوكي الأول ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، السعودية، 2007م، ص113
[9] ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف ، ص140.
[10] حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص 180.
[11] ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص 101.

استخدم المماليك سبعة أنواع من الأقلام في ديوان الانشاء مختلفة عن بعضها البعض و لكل قلم صفات خاصة جعلته يوظف لكتابة مهمة أو غرض يتناسب مع صفاته.

أ- **قلم الطومار**: سمي " القلم الجليل "[1] لأن السلاطين كانت تكتب فيه، وهذا القلم يتم اختيار قصبته بعناية فائقة حيث يرسل البريديون في كل عام إلى صعيد[2] مصر إلى منطقة الوجه القبلي[3] لإحضاره وكذلك كان ولاة تلك المناطق يمدون بها كاتب السر باستمرار وهذا القصب عبارة عن قصب غليظ الأنبوب أبيض اللون يعرف باسم " قصب البُوص" ويكتب به على قطع الورق المعروف بالفرخة[4].

ب- **قلم مختصر الطومار**: يكتب به كتاب الإنشاء عهود الملوك إلى الخلفاء ومكاتبة ملوك الشرق، ويقدر عرضه بحوالي ثماني عشر شعرة إلى أربع وعشرين شعرة ويكتب به خط الثلث مع تمييل الأحرف إلى التقوير ،ويكتب به على الورق البغدادي الكامل [5].

ت- **قلم الثلث** :أصغر من مختصر الطومار وهو ثلث مساحته ، وهو قسمان الثلث الثقيل الذي قدرت مساحته بثماني شعرات والثلث الخفيف الذي هو أدق من الثلث الثقيل ألطف في مقاديره[6].

ث- **قلم التواقيع**: سمي بذلك لأن رجال الدولة يوقعون به على ظهور القصص ويسمى " قلم التوقيعات " ومنه قلم التوقيع المطلق أو الرياسي الذي يختص بكتابة الكتب السلطانية[7].

ج- **قلم الرقاع**: الرقاع جمع رقعة وهو الورقة الصغيرة التي تكتب بها الرسائل الصغيرة الأهمية سمي بقلم الرقاع حيث كتب به على قطع الورق الصغيرة ، وما يميزه عن قلمي التوقيع و الثلث بأن أحرفه أدق و ألطف وحلقة قلمه أقصر في بدايتها عن القلمين الآخرين[8].

ح- **قلم الغبار**: ذكر في الحديث عن البريد الجوي أن حمام الزاجل كانت تحمل رسائل صغيرة مما أوجب إيجاد أقلام تتناسب مع تلك الرسائل لتكتب بها تلك الرسائل فاستخدم لذلك قلم الغبار الذي سمي أحياناً بقلم الجناح لأن الرسائل التي تحملها الحمام توضع تحت جناحها وأهم ما يميز هذا القلم أنه صغير جداً وذو خط دقيق[9] .

تنوعت أقلام ديوان الإنشاء بتنوع الكاتب والمكتوب إليه فاختصت المراسلات بأجود تلك الأقلام وهو قلم الطومار الذي سمي بالقلم الجليل وتظهر عناية المماليك في الحصول على ذلك القلم عندما يرسلون البريديين بمهام محددة إلى صعيد مصر وتحديداً إلى الوجه القبلي لإحضاره . تلك العناية تشير إلى رغبة المماليك بإظهار رسائلهم بأبهى صورة التي تشير إلى مدى عظمة وثراء الكاتب والاحترام

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج3، ص54.

[2] الصعيد : بلاد واسعة في مصر فيها مدن عديدة منها أسوان وقوص وأخميم البهنسا وغيرها، الحموي: معجم البلدان ،ج3، ص408.

[3] الوجه القبلي منطقة في صعيد مصر، الحموي : معجم البلدان ، ج3، ص408.

[4] ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف ، ص 256 ؛ الخالدي: المقصد الرفيع ، ج1، ص 425.

[5] .ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص 256.؛ القلقشندي: صبح الأعشى ، ج3، ص61 ؛ حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية، ص60.

[6] القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص118؛ حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص 61.

[7] الخالدي : المقصد الرفيع،ج1، ص423.

[8] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج1،ص 423 ؛ حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص61.

[9] الخالدي: المقصد الرفيع ، ج1،ص423.

الكبير والاهتمام للمكتوب إليه. فهذا القلم يؤخذ من لب الجريد الأخضر بمقدار صغير جداً ما يسع رؤوس الأنامل[1].

3- الورق الذي استخدم في الكتابة :

اختلف الورق باختلاف الأقلام واختلاف الأغراض المكتوبة حيث خصت المراسلات بأجود أنواع الورق كما اختصت بأجود الأقلام .
صنف الورق بحسب منشئه إلى :

أ- **الورق البغدادي:** وهو نادر الوجود يجلب من بغداد ويستخدم في العهود والبيعات[2]، ويستخدم بقطع كاملة ويكتب عليه بقلم مختصر الطومار وهو أجود أنواع الورق وهو ورق ثخين مع ليونة ورقة في الحاشية وهو مخصص لكتابة المصاحف ومكاتبة كبار الملوك[3] .

ب- **الورق الشامي** : يستعمل في ديوان الإنشاء في بلاد الشام وهو على أنواع منها الحموي وهو نادر الاستخدام في ديوان الإنشاء وقد استُخدِمَ في ديوان الإنشاء في بلاد الشام وفي اليمن والحجاز و يستخدم في الركاب الشريف (الحج) عند انعدام الورق المصري[4].

ت- **ورق الطير:** يعرف بورق البطائق هو الورق الذي يحمل تحت أجنحة الحمام الزاجل[5]. يتميز هذا النوع من الورق بأنه خفيف لا يتجاوز عرضه ثلاث أصابع مطبوقة [6].

ث- **الورق المصري:** يعرف بالمنصوري وهو أوفر الأوراق قطعاً ومنه تفصل الدروج وهو أصغر حجماً من الورق البغدادي تسمى الورقة الواحدة منه فرخة والخمس والعشرون ورقة تسمى الدست أما الخمس دسوت تسمى الرزمة، اختلفت أحجامه بين ذراع وذراع ونصف، ذراع ونصف طومار كامل كتب به أيام الخلفاء العباسيين في بغداد أما الذراع كتبت فيه عهود الملوك في الديار المصرية[7] .

4 - الخط الذي استخدم في الكتابة :

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج3، ص 53.
[2] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص540.
[3] ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف ، ص126.
[4] الخالدي: المقصد الرفيع ، ج2، ص542.
[5] حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص66.
[6] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص551.
[7] ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف ، ص109؛ القلقشندي: صبح الأعشى ، ج3، ص154.

استخدم في ديوان الإنشاء نوعين من الخطوط، النوع الأول المطلق: الذي يستعمل في تنفيذ ما لا يمكن تأخيره من أمور العامة. أما النوع الثاني : الذي يتميز بشكله الصحيح وحروفه الواضحة المفردة، ويستخدم في الأمور الجسيمة المهمة مثل كتابة العهود والمكاتبات والمراسلات الصادرة إلى الملوك والتي تدل على اهتمام الكاتب وقدر المكتوب إليه[1].

5 - الحبر الذي كتبت به الرسائل الديوانية :

لم يستخدم ديوان الإنشاء أنواع عديدة من الحبر كما هو الحال في استخدام القلم والورق وإنما اقتصر الحبر المستخدم على نوعين اثنين هما حبر الرأس وهو ألمع أنواع الحبر وأحبها والثاني وهو أحلك الأحبار وأسرعها [2]، وقد أضيف ماء الذهب إلى الحبر في كتابة الطغراوات[3] وفواتح الكتب[4] .

صنعت الدواة التي وضع فيها الحبر من النحاس الأصفر أو الفولاذ ولم يستخدم في صنعها الذهب أو الفضة أو الخشب باستثناء الصندل الأحمر[5] و الأبنوس[6] وقد رُوعِيَ فيها أن تكون متوسطة الارتفاع خفيفة الحمل بحيث يستطيع الكاتب نقلها بسهولة من مكان لآخر، وقد تنوعت أشكالها بين مربعة أو مستطيلة أو دائرية و انفرد كتاب الإنشاء بالمستطيلة منها[7].

6 - ختم الرسال الديوانية ولفها:

لُفَّت الرسالة بحيث تكون الكتابة نحو الداخل لمنع أي أحد من الاطلاع على مضمونها و بشكل دائري ينتهي بأن تأخذ اللفافة شكلاً أسطوانياً ثم تختم بحيث يشد رأس الكتاب ويطبق عليه بخاتم السلطان مما يضمن عدم الاطلاع على مضمونه إلا من قبل المرسل إليه بعد فض اللصاقة[8] ويشترط في اللصاقة أن تكون خفيفة كالدهن ولا تكون ثخينة تؤذي مضمون الرسالة لذلك اختيرت اللصاقة من الشمع الأحمر أو استعيض عن الشمع الأحمر بالنشا المطبوخ لشدة لصقه ويختم عليها بختم السلطان بعد أن يلون بتربة ذات صباغ أحمر مخصصة لذلك[9].

ثالثاً - المراسلات بين الدولة المملوكية والممالك والمدن الإيطالية :

---

[1] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص550.

[2] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص550.

[3] الطغراوات : جمع طغراء وهي العلامة المرسومة على الرسائل، وهي خط مقوس يرسم في أعلى الكتب الملكية وهي بمثابة توقيع على الكتب ، ، غالباً يتضمن نعوت السلاطين ، الخطيب: معجم المصطلحات التاريخية ، ص307.

[4] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج2، ص 467.

[5] الصندل: خشب فارسي طيب الرائحة يظهر طيبة بالدلك أو الحرق لخشبه متنوع الألوان منها الأحمر، الزيات: المعجم الوسيط، ج2 ،ص450.

[6] الآبنوس : شجر من الحبشة خشبه أسود صلب، الزيات: المعجم الوسيط ، ج1، ص21.

[7] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج2، ص434.

[8] اللصاقة : من الفعل لصق والتصاق هو التحام جسم صلب بجسم آخر، واللصاقة هي أداة اللصق، الزيات: المعجم الوسيط ، ج4، ص 381.

[9] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج6، ص356.

1- شكل الرسائل الصادرة من دولة المماليك إلى الدول والممالك الإيطالية:

كانت تكتب بخط محقق وبحبر الرأس وباستخدام قلم الطومار وكل ذلك على قطع من الورق البغدادي هذا حيث شكها الخارجي أما شكلها الداخلي فقد كانت على الشكل التالي:

أ- مقدمة الرسائل :

كتبت فواتح الرسائل بماء الذهب[1] وغالباً ما افتتحت الرسائل الديوانية بالبسملة " بسم الله الرحمن الرحيم" حيث استحب المماليك أن تبتدئ رسائلهم بعبارة بسم الله الرحمن الرحيم (البسملة) وتقديمها أول الكلام مع مد حرف الباء للإشارة إلى حرف الألف المحذوفة ثم يتبعونها بعبارة الحمد " الحمد لله " أو " أما بعد الحمد لله ".

مثال ذلك الرسالة الصادرة عن من السلطان المعز أيبك دوق البندقية (652هـ/1254م) " بسم الله صادرة من جناب السلطان المعظم العالي الملك المعز أيبك.. " [2].

أحياناً تبتدئ الرسائل بعبارة أدام الله السلطان أو خلد الله السلطان وغيرها من العبارات التي تفضي بالدوام و العزم[3] فقد ورد في الرسالة الواردة من دوق البندقية نيقولا إلى السلطان الناصر فرج سنة (814هـ/1411م) " السلطان المعظم ملك الملوك ناصر الملة المحمدية خلد الله سلطانه يقبل الأرض بين يديه نقولا دوق البندقية ويسأل الله أن يديم عظمته وينهي ما عنده من الشوق والمحبة لمولانا السلطان "[4] ثم يليها التشهد و الصلاة والسلام على النبي محمد ثم عبارة أما بعد[5].

وقد برع كتاب الإنشاء في مقدماتهم وفواتح رسائلهم فقد عمدوا للتقديم لرسائلهم بكلام يدل على ما يريدونه من الرسائل وما يحتاجونه بحيث يكتب الكلام بشكل متناسق يستدل منه على هدف الكاتب من كتابته ويراعى في الابتداء (المقدمات- الفواتح) سلاسة الألفاظ وعذوبتها[6].

ب- صدر الرسائل:

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى، ج2، ص 467.
[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 377.
[3] عبد اللطيف : الرسائل الوصفية في العصر المملوكي الأول ، ص 113.
[4] حمادة، (ماهر): الوثائق السياسية والإدارية في العصر المملوكي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 ،1983م، ص515.
[5] الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص516.
[6] الحلبي، (محمود بن سليمان): حسن الترسل في صناعة التوسل ،مطبعة أمين أفندي، مصر، 1897م ، ص70.

يبنى صدر الرسالة على ألفاظ تختلف صياغتها باختلاف من يكتب له ولقبه وتبعاً لصيغة الدعاء المستخدم في المقدمة[1]، فإن الألقاب في صدر الرسالة تتوافق مع ما يأتي في صدرها من ألقاب فرعية وفي صياغة صدر الرسالة فإن الألقاب والألفاظ في صدر الرسالة تتبع الألقاب في مقدمتها من حيث التأنيث والجمع والإفراد فإن افتتحت الرسالة " أدام الله نعمة الجناب " صدرت الرسالة بالتأنيث و الإفراد " صدرت هذه المكاتبة ".

ففي المعاهدة الموقعة بين البندقية والسلطان المعز أيبك جاء في مقدمتها " بسم الله صادرة من جناب السلطان العظيم العالي – الملك المعز أيبك – فليعل الله شأنه وقدره- صدرت هذه المعاهدة "[2].

وفي المعاهدة بين السلطان الأشرف قايتباي وفلورنسا افتتحت " بسم الله الرحمن الرحيم ضاعف الله تعالى نعمة الجناب العالي السلطان قايتباي " ثم صدرت بعبارة " صدرت هذه المكاتبة إلى الجناب العالي"[3].

أما الألقاب الواردة في نص الرسائل فما هي إلا براعة لغوية ، تعود إلى براعة الكاتب و لا تخضع لضابط أو شروط لعرضها وتقديمها [4] ففي المراسلة بين الجنويين والسلطان المنصور قلاوون عمد الجنويون إلى الإكثار من الألقاب وتعظيم السلطان المنصور قلاوون وإظهار هيبته و الاعتراف بسلطانه وسعة مملكته بقولهم " مولانا السلطان الملك المنصور قلاوون العالم العادل، سيف الدين و الدنيا، سلطان مصر والشام وحلب وسلطان اليمن و الحجاز سلطان بيت مكة البيت العالي – أعزه الله تعالى - سلطان القدس و البلاد المقدسة، بلاد الساحل وفتوحات المسلمين وفتوحات سلطان الشرق والغرب سلطان الملوك ، ملك العرب و العجم ، سلطان جميع المسلمين قلاوون الصالحي وولده الملك الأشرف صلاح الدين و الدنيا خليل – يحفظهم الله وينصرهم "[5].

وقد حرص سلاطين وكتّاب الإنشاء إلى مخاطبة حكام المدن الإيطالية بألقاب تدل على عظمتهم وتقديرهم حيث وصف السلطان قايتباي أمير فلورنسا في رسالته المرسلة سنة (894هـ / 1489) بقوله : " حضرة الملك المبجل الموقر السميدع[6] الهمام الضرغام البطل الباسل مجد أهل ملته العادل العادل في رعيته، عظيم أهل مملكته صديق الملوك والسلاطين وفقه الله تعالى حاكم الفرنتيين " [7].

[1] القلقشندي: صبح الأعشى ،ج 6، ص95.
[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 377.
[3] فهمي، (نعيم زكي): طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق و الغرب ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1973م، ص488.
[4] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج6، ص180.
[5] ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، ج2، ص157.
[6] السميدع : السيد الكريم السخي الشجاع، الزيات: المعجم الوسيط، ، ج3، ص200.
[7] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص342.

بلغت الدقة لدى المماليك في الالتزام بالقوانين والرسوم الخاصة بالمراسلات إذ أعدوا سجلاً خاصاً في الديوان احتوى جميع ما يخص ألقاب رؤساء الدول الأجنبية بمن فيهم الإيطاليون، وكان هذا الدفتر يضم ألقاب الملوك وصيغ الدعاء لهم ومقدارها، وهو موجود دائماً لدى كتّاب الإنشاء حتى يتثنى لهم العودة إليه أثناء مكاتبتهم[1].

ت – خاتمة الرسائل :

عني كتاب الإنشاء بخواتم رسائلهم كما اعتنوا بمقدماتها وصدرها، وغالباً ما اختتمت الرسائل بالمشيئة " إن شاء الله "[2] ثم التاريخ ثم يكتب الحمد لله ثم الصلاة على النبي " صلى الله على محمد " ثم الحسبلة " حسبنا الله ونعم الوكيل "[3] في الرسالة المرسلة من السلطان قايتباي إلى ملك فلورنسا سنة (901هـ/1495م) ختمت الرسائل على الشكل الآتي :

في السطر الأول : عبارة المشيئة " إن شاء الله تعالى "

في السطر الذي يليه: التاريخ " في عاشر جمادى الآخر سنة إحدى وتسعمائة "

في السطر الذي يليه: عبارة الحمد لله والصلاة على النبي محمد " الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده و حسبنا الله ركناً " [4].

2- شكل الرسائل الواردة من الممالك والمدن الإيطالية إلى دولة المماليك:

عُنِيَ الإيطاليون برسائلهم عناية لا تقل عن عناية المماليك بتلك الرسائل فكتبوا رسائلهم بقلم الطومار، بقطع من الورق ليس طويل لأنهم اعتقدوا أن القطع الطويل ليس بفعالية[5].

أما لغة كتابتها فهي اللاتينية وتختم الشمع الأحمر ولدى ورودها إلى الأبو اب السلطانية الشريفة يفك ختمها وتترجم من قبل كبير التراجم[6] .

---

[1] توفيق: الدبلوماسية الإسلامية ، ص151.
[2] الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، ج1، ص 36.
[3] الخالدي: المقصد الرفيع ، ج2، ص563.
[4] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص471.
[5] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج8، ص78؛ فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص420.
[6] الخادم، (سمير): الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرق البحر المتوسط ، مكتبة المهتدي، بيروت، 1988م، ص220.

أما من حيث شكلها فقد وصفها القلقشندي بدقة " تبدأ بالبسملة بعد البياض بنحو ثلاث أصابع مطبوقة وعرض سبع أصابع يمين البسملة، السطور منحطة الأوائل مرتفعة الأواخر وبين كل سطرين عرض إصبع ونصف إصبع وكل سطر ينقص عن الذي فوقه جهة اليمين على التدرج حتى يكون السطر الأخير قطعة لطيفة من زاوية الطومار الذي على اليسار من أسفل ثم يكتب بحاشية الطومار من أسفله آخذاً من آخر السطر الأخير، يبتدئ السطر الأول منها بقطعة منحطة الأول مرتفعة الآخر ثم السطر الثاني بقطعة أطول من ذلك، ولا يزال كذلك حتى يكتمل السطر فيكتب أسطراً كاملة، إلا أنه في أول كل سطر ينقص قليلاً عن الذي قبله حتى يكون السطر الأخير قدر أنملة في زاوية الطومار من جهة البسملة، أسطر متضايقة حتى تنتهي إلى آخر الكلام ، ويكتب في أخره بقلم الثلث"[1].

فتكون بذلك الرسائل الإيطالية مبتدأه بالبسملة منتهية بالحاشية التي تأخذ في البداية شكل خطوط صغيرة يزداد طولها حتى تصبح سطراً كاملاً، يبدأ ينقص طولة حتى يكون بحجم عقلة الإصبع في النهاية ويستخدم فيها قلما الطومار وثلث الطومار، ثم تذهب بعد ذلك الرسائل إلى جهاز التراجمة الملحق بديوان الإنشاء الذي يتولى ترجمتها.

أما أغراض تلك المراسلات المتبادلة بين الطرفين فهي بالدرجة الأولى تجارية و غالباً ما كانت تلك المراسلات والسفارات المتبادلة تنتهي بعقد معاهدات تضم امتيازات تجارية تضمن مصالح الطرفين، فقد أسفرت المراسلات بين السلطان المعز أيبك و البندقية عن معاهدة ضمت ستة وثلاثين بنداً تتحدث بمعظمها عن المعاملات التجارية بين الطرفين والامتيازات التجارية التي منحها المماليك للمدن الإيطالية ليمارس تجارها تجارتهم ضمن أراضي الدولة المملوكية[2]. وكذلك أن بعض البعثات ترأسها تاجر مثل بعثة الخوجا محمد بن محفوظ كمبعوث السلطان الأشرف قايتباي إلى فلورنسا[3].

وأحياناً تكون البعثات ذات طابعً دينيً مثل حماية الممالك الإيطالية للمسيحيين في الشرق وحماية الأماكن المقدسة فقد حصلت سفارة البندقية برئاسة دومنيكو تريفزان على حق حماية الحجاج الأوروبيين إلى القدس وحماية المسيحيين اللاتين بالأراضي المقدسة[4] ، كما أوكل إلى رجال الدين رئاسة بعثات إلى إيطالية كسفارة الراهب مارودا سان برناردينو إلى إيطالية في عهد السلطان قانصوه الغوري (907هـ/1501م) مما يشير إلى الهدف الديني لتلك البعثات أو الرغبة بتقديم امتيازات دينية مقابل مصالح سياسية أو إقتصادية[5].

وقد تتعدى السفارات الأغراض الدينية والاقتصادية إلى أغراض التدخل في الدول الأخرى كالسفارة التي أرسلتها البندقية إلى مصر في عهد برسباي للتدخل فيمن سيحكم العرش القبرصي [6].

[1] القلقشندي: صبح لأعشى ، ج8 ، ص 79.
[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 382.
[3] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص200.
[4] الدراج : المماليك والفرنج ، ص103.
[5] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص 267.
[6] الدراج : المماليك والفرنج ، ص43.

وجود عدو مشترك للتحالف ضده، على سبيل المثال البرتغاليون الذين أضروا بمصالح المماليك من خلال اكتشاف رأس الرجاء الصالح ولم يدخل البنادقة معهم بعلاقات تجارية مقابل منح الجنويين امتيازات كبيرة، مما دفع الطرفين إلى تبادل المراسلات والسفارات لمواجهه ذلك العدو[1].

3- اسباب قيام المراسلات بين الطرفين:

رغم التناقض الحاصل بين الطرفين الدولة المملوكية و والممالك الإيطالية إلا أن الطرفين جرى بينهما مراسلات ودية من أنشط المراسلات عبر التاريخ، فدولة المماليك زعيمة العالم العربي الإسلامي التي شنت حروباً شعواء على الممالك الصليبية في بلاد الشام - تلك الممالك التي كان للدول الإيطالية فيها حيّ وسوق خاص بها فيها[2] - نجد سلاطين المماليك يسعون جاهدين إلى الترحيب بسفراء المدن الإيطالية التي تربطهم بها المصالح الاقتصادية، ففي عهد السلطان الظاهر بيبرس كثرت المراسلات بين الطرفين وعقدت علاقات مع القوى المتوسطية المتمثلة بالدول الإيطالية نتيجة تطابق المصالح بين الطرفين[3].

كما لقيت السفارات والقناصل والجاليات اهتمام الأشرف خليل بن قلاوون الذي أصدر ما يعرف باسم " الأمان شريف " لتشجيعهم على الإقامة وممارسة نشاطهم التجاري في أسواق وموانئ الدولة المملوكية[4]، ذلك أن دولة المماليك تحكمت بطرق التجارة الدولية العالمية نتيجة إطلالتها على شواطئ البحر الأحمر و المتوسط كل ذلك جعلها سيدة الموقف في تجارة التوابل وقد عنيت دولة المماليك بحراسة جميع الطرق التجارية والموانئ المملوكية التي تميزت بأمانها على عكس موانئ الخليج العربي، وأقامت محطات على طول تلك الطرق وتوفير الأمن لها مما ساعدهم على زيادة النشاط على هذه الطرق مما أدى لازدهارها هذه الطرق التي تنطلق من الموانئ المتوسطية إلى أوروبا فهي تمتد من موانئ المتوسط إلى قبرص ثم المدن الإيطالية هذا التحكم المملوكي بتلك الطرق التجارية وامتهان المدن الإيطالية للتجارة دفعه إلى توثيق صلاتهم بتلك الدولة المرهوبة الجانب (سياسياً – اقتصادياً – عسكرياً)[5].

إضافة إلى الاجتياح المغولي للطرق الآسيوية وما رافقه من تدمير وتخريب لجميع مظاهر الحضارة في البلاد التي حلوا بها، فقد اعتمدوا سياسة تقوم على قتل الرجال وسبي النساء والأطفال وإحراق وتدمير كل ما يواجههم من مظاهر عمرانية وحضارية في (إيران – العراق – بلاد الشام) وما رافقها من أضرار لحقت بالطرق التجارية في المناطق التي حلو بها أو سيطروا عليها وإشعال

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ،ص340؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 290.

[2] هايد،(ف): تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، تر: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، د.ت ، ج1، ص 312.

[3] ابن شداد ، (محمد بن علي): تاريخ الملك الظاهر ، تح: أحمد حطيط، مطبعة فراند شتانز، فيسبادن، 1983م، ص130 - 131؛ مصطفى، (نادية محمود) : العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، القاهرة، 1996م، ص27.

[4] زيتون، (عادل): العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، دار دمشق، القاهرة، 1987م ، ص 302.

[5] مهدي،(إسراء) : نشاط ومعوقات التجارة في عصر دولة المماليك ، مجلة واسط ،العراق، العدد12 ،2009م، مج5، ص 177.

المغول الحروب مع الدول التجارية مما أفقد الموانئ التي سلمت من التخريب الأمان الذي لا تقوم تجارة بدونه ، ترافق ذلك مع ترحيب مملوكي وأمان طرقها وموانيها[1].

إضافة إلى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين الذين لم يتوفر لديهم الاهتمام بالتجارة لا سيما بعد أن انتهج السلاطين العثمانيون سياسة تقوم على القضاء على الجيوب في البحر الأسود، مما أفقد التجار الإيطاليين أعمالهم التجارية والمالية فيها وتعزيز صلاتها التجارية و الدبلوماسية مع دولة المماليك بكل ما أوتيت من حنكة سياسية موفدة البعثات الدبلوماسية جاعلة على رأسها أمهر الساسة وأكثرهم حنكة ودهاء في وقت سعى المماليك إلى استغلال تلك الظروف والتغيرات لصالحهم ، فاستقبلوا البعثات بالحفاوة و الترحيب و التسامح للرعايا وعاملوا السفراء بودٍ وتقدير[2] ، وذلك على خلاف ما كانت عليه العلاقات بين المدن الإيطالية والقسطنطينية بعد سقوطها فقد كانت القسطنطينية سوقاً للمدن الإيطالية وكان لها بعثة تجارية دائمة على ضفاف البحر الأسود[3]، الأمر الذي تبدل كلياً بعد سقوط القسطنطينية وحلول الأتراك العثمانيون فيها[4].

انتشار القرصنة في شرق المتوسط في منطقة جبل طارق تلك القرصنة التي أعاقت النشاط التجاري في تلك المنطقة بينما في الجهة الغربية منه حيث سيطر المماليك على سواحل مصر وبلاد الشام الآمنة المزدهرة لذلك فضل التجار الغربيون وصول متاجر الشرق إليهم عن طريق مدن وموانئ إيطالية ثم بقية المدن الأوروبية[5].

كما أن أرض مصر كانت أرضاً شديدة الجاذبية بالنسبة إلى المدن التجارية حيث كان لهم ميزة الحصول من موانئ مصر على الحاصلات الزراعية المصرية والمنتجات الصناعية وما نتج من أرباح هائلة ناتجة عن توريدها سلع القار والخشب والحديد إلى الأرض المصرية[6] .

4 - المراسلات بين دولة المماليك ومدينة البندقية :

حرص المماليك على الاستفادة من موقع دولتهم المطل على البحر المتوسط وعلى طرق التجارة الدولية، بالإضافة إلى موقعها المشرف على البحر الأحمر بذلك امتلكت مفاتيح سياسة التجارة العالمية للتوابل مع الهند ومنها إلى أوروبا[1].

---

[1] عدوان، (أحمد وآخرون): تاريخ المماليك والمغول ، دار الكندي، أربد، 1990م، ص25.

[2] محمد، (عمر) : العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا، 2015م، ص62.

[3] الساعي، (سمية): نشأة المدن في أوروبا في العصور الوسطى وتطور أنظمتها السياسية والاقتصادية – إيطالية نموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحضر، الجزائر، 2014م، ص135.

[4] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3 ، ص177.

[5] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص203.

[6] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج2 ، ص34.

إضافة إلى القوة السياسية للدولة المملوكية فهي القوة العظمى التي انتصرت على أشرس هجمتين تعرض لهما الشرق العربي الإسلامي وهما هجمة وثنية مغولية وأخرى صليبية غربية مما جعلها تتبوأ مكانة سياسية عظمى ولم تمنعها حروبها ضد الفرنجة الصليبيين المتمركزين على سواحل بلاد الشام من إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الأوروبية المطلة على الساحل المقابل لها على المتوسط[2].

على الرغم من الاضطرابات التي رافقت نشوء دولة المماليك لم ينشغل السلطان المعز أيبك من إقامة علاقات دبلوماسية نشطة مع دول حوض المتوسط لا سيما المدن الإيطالية، لم يدخر جهداً في الاستفادة من موقع دولته الناشئة فقد أقام روابط اقتصادية متينة مع بلاد الشرق و الغرب وسعى جاهداً لتوقيع معاهدات مع ملوك وحكام تلك المناطق[3].

ففي سنة (652هـ / 1254م) أرسلت البندقية سفارة برئاسة " جيو فاني ساجريدو " كان هدفها فقط تأكيد عهود الصداقة القديمة بين الطرفين والتأكيد على ضرورة حماية الجاليات البندقية في مصر والشام وأن البندقية ستستمر في مزاولة نشاطها التجاري في مدن وموانئ الدولة المملوكية[4].

ثم أرسلت البندقية في نفس العام سفارة أخرى يرأسها غابرييل تريفريانوس إلى القاهرة استقبله السلطان المعز أيبك بالحفاوة والتكريم المعتاد ، فقد طلب السفير تجديد الامتيازات التي كان يحصل عليها البنادقة في الموانئ المصرية ، والتمس الإذن بالحصول على امتيازات جديدة تلك الامتيازات التي تسهل تجارة البندقية في مصر وتأمن الحصول على مزيد من المكاسب، كان رد المملوكي بالإيجاب للمطالب البندقية فقد حصلوا على امتيازات استثنائية من نوعها جعلت التجار البنادقة المارين والمقيمين في مصر يتمتعون بالحرية وجعلتهم أعزاء في دولة أجنبية بالإضافة إلى المكاسب المشتركة للطرفين[5].

فمن تلك الامتيازات التي حصل عليها البنادقة أن أُعطِيَ لهم الحق في ملكية الفنادق والحمامات و الأفران داخل مصر تلك الأماكن التي زاولوا فيها حياتهم الخاصة بمنتهى الحرية منها حق بيع الخمور، بالإضافة إلى المزيد من الإعفاءات الجمركية عن البضائع التي يحملونها إلى الأسواق المملوكية[6].

ربما يعود سبب تلك الإعفاءات الجمركية إلى الحاجة للحصول على البضائع التي كانت البابويةتحظر تصديرها إلى دولة المماليك التي تستخدم في حروبها مع الصليبيين في بلاد الشام وهذه

---

[1] هاو، (سونيا. ي): في طلب التوابل ، تر: محمد عزيز رفعت، مكتبة نهضة مصر، مصر، 1957م، ص33.
[2] شاكر: العهد المملوكي ، ص25.
[3] العريني،(السيد الباز): المماليك ، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م ، ص47؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص 70.
[4] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج2، ص25.
[5] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 90.
[6] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 278؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص 70.

الإعفاءات أتت أكلها بأن البندقية صدرت تلك المواد المتمثلة بـ (الأخشاب – السفن – الأسلحة) إلى المماليك رغم الحظر الذي فرضته البابوية على تلك البضائع[1] .

وقد تمخض عن تلك المراسلات عقد اتفاقية بين الطرفين جاء في نصها:

" باسم الله صادر من جناب السلطان العظيم العالي الملك المعز أيبك فليعل الله شأنه وقدره – ولقد صدرت هذه المعاهدة لصالح التجار من أهل البندقية الذين يفدون ويروحون عبر أراضي مصر كلها – حفظها الله وحماها – وهذه المعاهدة موثقة وتقع على البنود التالية وهي لسلامة وأمن الذين يأتون ويعودون طبقاً لما أرسله السيد الحاكم لكي يكون معلوماً بين أهالي البندقية وهكذا تبدو بنود معاهدة السيد سلطان مصر الذي يدعى السلطان المعز:

البند الأول: سلامة وأمن تجار البندقية في أرض مصر كلها وفي جميع أنحاء المملكة التي يحكمها السلطان في البر و البحر وعندما يجيئون وفي أثناء إقامتهم وعند عودتهم سالمين آمنين في أشخاصهم وممتلكاتهم وفي سفنهم وتجارتهم هو وكل أصدقائهم وكل الذين يدعونهم من جنسهم وقت الحرب والسلم.

البند الثاني: فليكن أهل البندقية في أرض مصر وفي جميع أنحاء المملكة التي يتربع على عرشها السيد السلطان – فليعل الله شأنه ويحفظه – أحرار في وقت الحرب مع المسيحيين – أحرار في الذهاب مع سفنهم و ممتلكاتهم – أينما يريدون وحسبما يروق لهم دون أي معارضة.

البند الثالث: إذا غرقت سفينة من سفن أهل البندقية صغيرة كانت أم كبيرة في أي جزء من مصر أو المملكة التي يتولى أمرها السيد السلطان حفظه الله فلكل أهل البندقية الأمن والسلامة على أشخاصهم.

البند الرابع: لا تؤخذ من أهل البندقية ضريبة الوقوف والعرصة[2] في جمرك الإسكندرية طبقاً لما جرت عليه العادة.

البند الخامس: لا يجبر البنادقة على شراء بضائع من الجمرك أو أي مكان أخر ولكن لهم أن يشتروا من أي مكان يريدون.

البند السادس: لا يجبر أي فرد من البندقية على شراء بضائع عن طريق أفراد معينين أو عن طريق الجمرك ولكن لهم أن يشتروا البضائع من أي مكان يرغبون فيه.

البند السابع: إذا قام أحد رجال البنادقة بالقبض على أحد المسلمين أو إيذائه فليعاقب الجاني نفسه أو تحجز ممتلكاته ولا يحتجز أي أحد غيره ولا يصاب أحد منهم بضرر في شخصه وممتلكاته ويستطيعون أن يذهبوا مع أفرادهم وممتلكاتهم أينما يروق لهم وبمحض إرادتهم.

البند الثامن: إذا اكتشف أن هناك بضاعة زائفة قبل أن تباع وكان هناك شهود على ذلك فلترد إلى الشخص الذي حملها.

---

[1] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج1، ص129.

[2] ضريبتي القف والعرصة : هما ضريبتان قدرهما الخمس ، تفرض على البضائع القادمة من البحر بالمراكب ، تجبى لصالح الوالي والمباشرين، إسماعيل، (البيومي): النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، 1998م، ص400.

البند التاسع: إذا اشترى أحد البنادقة أو أحد المسلمين شيئاً من الآخر أو باع أحدهما شيئاً للآخر فعليه أن يدفع مقدماً الثمن حتى تكون العملية التجارية ثابتة وليكن الترجمان شاهداً بين البائع والمشتري ويجب عليه أن يوثق ذلك.

البند العاشر: عندما تتجمع بضائع أهل البندقية في الجمرك وتتم عملية التجميع فإذا رغب تاجر أن يتسلم البضاعة على مسؤوليته فإنه يستطيع ذلك ويمكنه حملها إلى مكانه فإذا بيعت البضائع نفسها بأزيد من السعر الذي تسلمها به فلا يجب أن يدفع أي زيادة وإذا أراد التجار المسلمون أن يشتروا من تلك البضاعة التي امتلكها فليس لأحد أن يعترض على الشراء ولا يستطيع أي فرد ولا الديوان أن يستولي على المتاجر نفسها والمسجلة في سجل الديوان.

البند الحادي عشر: عندما يشتري التجار البنادقة أية بضاعة من تاجر مسلم ويزنونها ويخلصون عليها فلهم الحق في حملها إلى محلها أو إلى سفنهم أو فنادقهم أينما أرادوا.

البند الثاني عشر: عندما يشتري أحد البنادقة أية بضاعة ويخلصون عليها في الجمرك فإنه يستطيع حملها إلى سفينته ولا يقبل منه أي رسوم إذا لم يكن مطابقاً للعرف والتقاليد.

البند الثالث عشر: إذا استدان أحد البنادقة من المسلمين شيئاً فلا يقع غيره من أهله في ذنبه ولكن يعاقب مقترف الذنب فقط وليس أحدٌ بديلاً عنه.

البند الرابع عشر: إذا مات أحد البنادقة، وكتب وصيته فإننا نود أن يكون موثقاً وإذا مات دون وصية فليسجل قنصل البندقية ممتلكاته وإذا لم يكن في ذلك المكان قنصلٌ للبنادقة فإنه يجب على التجار البنادقة الموجودين في ذلك المكان أن يسجلوا ممتلكاته، ويمكن نقلها إلى السلطان أو إلى أحد الموظفين البنادقة الموكّلين بذلك ، ويجب أن يدفن الميت دون أي اعتراضات.

البند الخامس عشر: إذا كان هناك تجار بنادقة موجودين في جمرك الإسكندرية فعليهم أن يجتمعوا ويتدبروا أمورهم فيما بينهم حتى يتمكن البنادقة أن يطردوا العمال الذين يعملون لطرفهم كما يجب عليهم غلق الفندق في يوم الراحة الأسبوعية طبقاً لرأي القنصل وأن يكون لهم قنصل طبقاً لما يكون عليه العرف والتقاليد.

البند السادس عشر: للبنادقة الحق في إحضار الخمر إلى هذين الفندقين.

البند الثامن عشر: عندما يرسل حاكم البندقية قنصلاً إلى الإسكندرية يسمح له بحمل ألف بيزانت سنوياً.

البند التاسع عشر: كنيسة البنادقة في مصر المسماة القديس ميخائيل هي مقر عبادتهم وحمامهم المسمى " حمام الخليج " هو الذي يسمح لهم بالاستحمام به دون دفع رسوم وغير مسموح للأجناس الأخرى أن تدخل الكنيسة و الحمام إلا إذا كانوا من البنادقة وشروط بناء الحمام متفق عليها مع قنصلهم.

البند العشرون: إذا أقام قنصل البندقية في الإسكندرية لمدة عام أو أكثر فعليه أن يطلب من موظفيه الثلاثة عدم التخلي عن واجباتهم كما لا يحق له طردهم من الخدمة .

البند الواحد والعشرون: إذا تقدم مسلم بشكوى ضد أحد البنادقة فعليه أن يحدد السبب أمام القنصل وإذا اشتكى أحد البنادقة على أحد المسلمين فليحدد السبب أمام نائب السلطان وللسلطان الحق في تسوية الخلاف بينهما.

البند الثاني والعشرون: إذا اقترف أحد البنادقة إثماً في أرض السلطان فلقنصل البنادقة الحق في ارسال الأوراق الخاصة بموضوعه إلى السلطان وللسلطان القرار في تحديد العقاب.

البند الثالث والعشرون: لا بد من حماية الأحجار الكريمة و اللآلئ و الفراء لا يدفع عنها ضرائب.

البند الرابع والعشرون: إذا حدث شيء لسفن أهل البندقية في أرض مصر وفي جميع أنحاء المملكة التي تتبع للسلطان وكان لهم فيها بضائع معدة للبيع فيجب أن تنقل إلى الداخل مباشرة وإذا لم يرغبوا في بيعها فليكن لهم الحق في الشراء من مصر ولا يطلب منهم دفع شيء أزيد من المقرر ولا تضاف رسوم جديدة حتى إذا لم يبيعوا بضائعهم.

البند الخامس والعشرون: إذا رست سفينة تابعة للبنادقة في أي منطقة من أرض السلطان فإن لهم الحق في تفريغ بضائعهم وقواربهم الخاصة.

البند السادس والعشرون: لا يجوز للبنادقة التجمع في الجمرك ولا يقبل منه هذا إذ لم يكن مطابقاً للعرف والتقاليد.

البند الثامن والعشرون: يجب على المترجمين في الجمرك ألا يأخذوا أي شيء من البضائع التي تدخل الجمرك و التي توقع من قبلهم وليس لهم أن يأخذوا سمسرة[1] في مقابل ما يقدمونه من خدمة للبنادقة.

البند التاسع والعشرون: إذا باعوا ذهباً أو فضةً إلى دار السك فليوثق ذلك دون تأخير.

البند الثلاثون: إذا ذهب البنادقة إلى أحد أفراد الجمارك وطلبوا أمكنة خاصة لهم لوضع بضائعهم فيجب أن يجأبو ا إلى ذلك دون دفع الرسوم.

البند الحادي والثلاثون: بشأن عملية التجارة الخاصة بعمل صناديق لحمل البضائع فعليهم وزن هذه الصناديق فارغة ووزن البضائع التي بها على حده.

البند الثاني والثلاثون: يجب رفع سوق السمك الموجود أمام أحد فنادق البنادقة إلى أي مكان آخر وذلك حسب طلب البنادقة.

البند الثالث والثلاثون: إذا اضطرت سفينة بندقية إلى الالتجاء إلى أرض السلطان بسبب الرياح أو رغبة في تفريغ البضائع فليكونوا آمنين سالمين في أشخاصهم وممتلكاتهم وعند عودتهم إلى موطنهم دون أي دفع للرسوم.

البند الرابع والثلاثون: الكنائس التي توجد بالإسكندرية و المعترف بها يجب أن تكون تابعة للأسقفية الخاصة بهم بالبندقية ويجب أن يكون ذلك طبقاً للعرف.

البند الخامس والثلاثون: فيما يتعلق بالذهب الذي يأتي به البنادقة ليسك في الإسكندرية فعلى التاجر منهم أن يقدمه على مسؤوليته ويجب أن يسك بدار السكة ويجب أن يصهر طبقاً للعرف والتقاليد بالنسبة للذهب البندقي دون أية مسؤولية.

البند السادس والثلاثون: يجب عليهم العمل بالنسبة للفضة وذلك إذا رفض التجار حملها ويجب أن يكون ذلك في دار السك أيضاً ولهم الحق في بيعها أينما يريدون ودون مساءلة.

---

[1] السمسرة : هي المال الذي يحصل عليه الدلال نتيجة ترويجه لبضاعة معينة بيعاً أو شراءً، عمارة ، (محمد): قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، دار الشروق، بيروت، ط1، 1993م ، ص230.

هذه هي البنود التي حملها جبريل ترافيساني حفظه الله وجعله القائد الأعلى. هذه هي المعاهدة لكل الذين تقع أعينهم على هذا المرسوم العالي وإلى كل الموظفين وكل العاملين بالجمرك وإلى كل العمال و الكتبة في أرض مصر وهو كل ما وافق عليه السلطان الملك المعز ويجب أن تراعى بنودها مراعاة تامة ويجب على جميع موظفي الجمرك التمسك ببنودها بعد أن يتأكدوا من خاتم السلطان.

باسم الله كتبت في 13 شوال 652هـ عند المسلمين في الشهر الجاري نوفمبر 1254 "[1].

وقد استمرت هذه الاتفاقية معمولاً بها خلال حكم السلطان نور الدين علي بن المعز أيبك (655-657هـ / 1257-1259م) ومن بعده السلطان المظفر قطز (657-658هـ/1258-1259م)، ولم تذكر المصادر إغلاق قنصليات بندقية في الدولة المملوكية أو نقص في مواد الحرب والسلع التي يجلبها البنادقة إلى الأسواق المملوكية، مما يشير إلى استمرار تلك المعاهدة وإن لم ترسل البندقية سفارةً أو مبعوثاً عنها لتجديدها أو إضافة بند على بنودها.

وفي عهد السلطان الظاهر بيبرس (658-676هـ/1260-1277م) استمر النشاط التجاري بالرغم من الحروب التي شنها السلطان الظاهر بيبرس على الفرنج الصليبيين في بلاد الشام، فقد كان السلطان الظاهر بيبرس حريصاً على استمرار علاقاته التجارية مع البندقية بالرغم مما تعرض له الاقتصاد البندقي من هزة عنيفة بعد استرداد الظاهر بيبرس معظم الامارات الصليبية وتوجيه ضربة قاصمة للوجود الصليبي في سواحل بلاد الشام وما رافقه من تأثر المصالح الاقتصادية البندقية لكن لم يؤثر ذلك على مجرى العلاقات الودية بين الطرفين فحافظ المماليك والبنادقة على بنود تلك الاتفاقية وقد كان الموقف البابوي أكثر اعتدالاً مما سبق فقد تراجع عن قرار تحريم التجارة مع الدولة المملوكية لكن العمل بتحريم أنواع من المتاجر المواد الحربية حيث حظر على الجانب البندقي تصدير المواد الحربية أو التي تستخدم في صناعة المواد الحربية من قصدير وخشب وحديد وقار مما جعل العلاقات تستمر دون قدوم أي سفارات أو إجراء مراسلات بين الطرفين[2] .

كان الظاهر بيبرس مجاهداً من الطراز الرفيع فقد كرّسَ معظم فترة حكمه للجهاد ضد صليبيي بلاد الشام واحتاج إلى كميات كبيرة من الأموال للإنفاق على تلك الحروب وإعداد الجيوش وشراء المماليك كل ذلك لا بد أن يدفعه إلى إقامة علاقات ودية مع البندقية تؤدي إلى تطور الاقتصاد وتوفير ما يحتاج إليه من الأموال والاحتفاظ بعلاقات ودية معهم نظراً لما تجنيه من أرباح لدولته فقد اعتمد الاقتصاد المملوكي بشكل أساسي على ما كان يحمله التجار الفرنج وقد سعى إلى ذلك جاهداً ووفر له الأسباب لازدهارها" فقد أمنت السبل وترددت التجارة وسلكت السفارة " وقد أنفق الظاهر بيبرس على مبعوثيه للخارج والسفراء القادمين أموالاً باهظة لما يحققونه من أرباح للدولة " حيث أن المسافر في هذه المهمة الذي يسخو بنفسه لا بد أن يأخذ ديته ولولا ذلك ما غرر أحد بنفسه "[3].

[1] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص278 ؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص 208-209.
[2] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص198.
[3] ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص130 ؛ ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص118.

لقد سعى السلطان المنصور قلاوون (678-689هـ/1279-1290م) وأبناؤه من بعده على استغلال موقع مصر لتنمية علاقته مع دول وممالك إيطاليا وفي مقدمتها البندقية[1].

وقد ظهر حرصه على تلك العلاقات من خلال وصية المنصور قلاوون لابنه الأشرف خليل بقوله: " أوصيك بحفظ فنادق الفرنج وحفظ مفاتيحهم.. توصي ولاة الثغور بإطابة قلوب التجار واستمالة خواطرهم ومعاملتهم بالإحسان حتى يتوجهوا شاكرين مستجلبين خواطر من يأتي بعدهم من التجار"[2] ، ويعود ذلك لما حققه من منفعة مادية مضاعفة سواءً بتوفير المواد الأولية اللازمة لإعداد جيشه من السلاح والحديد والخشب أو في توفير أموال تنفق في شراء المماليك وإعداد الجيوش وإثراء الخزانة من تجار التوابل[3].

فعقد المنصور قلاوون معاهدة تجارية (688هـ/1289م) - لم تذكر المصادر المعاصرة تفاصيل تلك السفارة- سمح بموجبها للبنادقة بأن تكون لهم قناصل في الإسكندرية ودمياط ، ومنحهم تخفيضات جمركية طالت العديد من البضائع التي تحملها السفن البندقية إلى الموانئ المملوكية ، ومنحهم الحماية على أنفسهم وأموالهم وإعطائهم المزيد من الحرية في فنادقهم وقنصلياتهم ، وهذا يشير إلى السياسة الودية التي انتهجها المنصور قلاوون تجاه البنادقة خصوصاً و الإيطاليين عموماً[4].

على الرغم من أن سقوط عكا على يد السلطان الأشرف خليل (690هـ/1291م) التي نتج عنها تحرير ساحل بلاد الشام من الصليبيين، والأثر السلبي على المصالح البندقية وما مارسه السلطان الأشرف خليل بحق البنادقة الموجودين فيها حيث أسرهم وأحضرهم إلى القاهرة مقيدين وألقى بهم في سجون القاهرة ثم تلا ذلك ما قام به الأشرف خليل من أسر سفينة بندقية قرب شواطئ غزة وبها عدد من التجار البنادقة[5].

هذه الإجراءات التي لا يمكن أن تمر دون أن توتر العلاقات بين الطرفين وخصوصاً بعد النتائج السلبية على الاقتصاد في البندقية ، التي تجلت بخسارة البنادقة معاقلهم في سواحل بلاد الشام هذه الأحداث كانت سبباً محركاً للبنادقة للبدء بالتحرك الدبلوماسي والنشاط السياسي وتجاهل النتائج السابقة وإعادة العمل على بناء علاقات ودية تصب في صالح الجانبين، فأرسلت البندقية سنة (692-693هـ /1292-1293م) سفارة برئاسة " تنقولا "[6] .

---

[1] سرور، (جمال الدين): دولة بني قلاوون ، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص259.
[2] العسقلاني المصري : الفصل المأثور في سيرة الملك المنصور ، ص122.
[3] ، زيتون :العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص199-200 .
[4] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 98؛ زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص268.
[5] زكار : الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية ، ج30، ص446.
[6] ابن عبد الظاهر ، (محي الدين): الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية الأشرفية ، مخطوط في مكتبة بافاريا، ألمانيا، رقم405، ص129،132.

وكما جرت العادة في حالات التوتر بين الطرفين ، حملت السفارة معها هدايا نفيسة وجعلت مطالبها تتلخص بمحاولة حل أسباب القطيعة بين الطرفين والإفراج عن الأسرى البنادقة مقابل مبلغ من المال يقدر بحسب ابن عبد الظاهر " سبعين ألف درهم "[1] لتعويض المسلمين عما لحق بهم من ضرر نتيجة هجوم البنادقة عليهم في البحر[2] وقد أتت تلك السفارة بنتائج مرضية ، وذلك المبلغ الذي تكفل بدفعه التجار البنادقة المأسورون أثمر بنتيجة أكبر مما توقع التجار فقد منح السلطان الأشرف خليل ما عرف بالـ " أمان شريف " للتجار البنادقة وأيضاً شمل الأمان الجنويين و البيازنة والكتلان وغيرهم " بأن يترددوا إلى الثغور الإسلامية آمنين مطمئنين "[3] فتمتع البنادقة بامتيازات لم يسبق لهم أن حصلوا على مثلها تلك الامتيازات تعويضاً لهم عما حل بهم من خسائر بعد سقوط عكا على يد المماليك.

لم تنقطع سلسلة الاتصالات والمراسلات المملوكية مع البندقية في عهد السلطان الناصر محمد الذي سار على نهج السلطان المنصور قلاوون والسلطان الأشرف خليل في إقامة علاقات ودية مع البنادقة، ففي سنة (702هـ/1302م) أرسلت البندقية من قبلها سفارة برئاسة جويد دي كانالي وقد زودت البندقية سفارتها بتعليمات وخطة عمل يجب أن تناقش مع السلطان تمثلت بإعادة مناقشة نتائج سقوط عكا[4] وطردهم من قبرص والمطالبة بتعويض خسائرهم بأي شكل جزئياً أو كلياً أو الحصول على ضمانات واستئناف المفاوضات بين الطرفين وجعلت هدفاً لسفارتها الحصول على امتيازات تجارية من المماليك وتوقيع معاهدة تضمن تلك الامتيازات التجارية بالدرجة الأولى كل ذلك من أجل تعويض ما لحق بالبنادقة من خسائر بعد القضاء على الوجود الصليبي في عكا ثم في قبرص على يد الناصر محمد وإعادة التبادل التجاري بين الطرفين ، وكل ذلك بأسلوب لا يخلو من اللباقة والتملق لخطب ود السلطان وتحقيق ما تريد[5] .

وقد حققت تلك السفارة مآربها التجارية حيث حصلت على إعفاءات جمركية بنحو النصف وحصلت على استقلال قضائي وحرية دينية في فنادقها وفي كنيسة خاصة بهم مقابل التعهد بإحضار سلع حربية تلك السلع التي حرمت البابوية تصديرها إلى عدوها الشرس سلطنة المماليك[6].

فقد أصدر السلطان الناصر محمد مرسوماً يضمن لهم هذه الامتيازات وجاء نصه على الشكل التالي:

" ضمان السلطان العظيم إلى التجار النبلاء البنادقة الذين يجيئون ويقيمون في بلدنا فيكونون آمنين سالمين في أموالهم وأشخاصهم وسفنهم وعرباتهم.

---

[1] ابن عبد الظاهر: الألطاف الخفية ، ص132.

[2] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص100؛ زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص198.

[3] ابن عبد الظاهر: الألطاف الخفية ، ص132.

[4] كانت تعد عكا أكثر موانئ فلسطين أمناً وأكثرها ازدحاماً وكان التجار الايطاليون يحصلون عل ايرادات واسعة من البضائع التي تمر فيه، رانسيمان، (ستيفن): تاريخ الحملات الصليبية – مملكة عكا ، تر: نور الدين خليل، مكتب الشروق ، الإسكندرية، 1998م، ج3، ص408.

[5] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص95.

[6] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص200.

مرسوم من يد السلطان العظيم العالي- الملك الأعظم الناصر يجب أن يكون مطاعاً دائماً في كل البلاد شرقاً وغرباً وليكن ملكه قوياً ليلاً نهاراً، ولينتصر على كل أعدائه. وقد جاء في هذا الرسوم الضمانات التالية:

ليكن جميع التجار البنادقة المستقرين الذين يجيئون إلى مملكتنا آمنين في أرضنا سالمين في أشخاصهم وممتلكاتهم وتجارتهم وفي كل المتاجر التي يحضرونها معهم كذلك سفنهم وليكونوا مطمئنين ولا يكن لهم شك في أن شخصاً ما سوف يسبب لهم ضيقاً أو أن شخصاً ما سوف يمسهم بسوء، وليكونوا سالمين محروسين عندما يبيعون بضائعهم أو عندما يعودون طبقاً لما جرت عليه العرف عندهم ونود أن يعرف الجميع هذا ونود أن يكون مفهوماً كل ما جاء فيه، ولتكن الثقة بالله، رعى الله الثقة المقدسة، وأعلى شأنها. ولا يمكن أن يضاف شيء زيادة على ذلك.

صدر في السادس من شهر ذي القعدة سنة 702هـ طبقاً لشريعتنا الموافق الثاني من شهر أغسطس سنة 1302م"[1] .

كان السلطان المنصور قلاوون قد عقد معاهدة تجارية (688هـ/1289م) سمح بموجبها للبنادقة بأن تكون لهم قناصل في الإسكندرية ودمياط ومنحهم تخفيضات جمركية طالت العديد من البضائع التي تحملها السفن البندقية إلى الموانئ المملوكية ومنحهم الحماية على أنفسهم وأموالهم وإعطائهم المزيد من الحرية في فنادقهم وقنصلياتهم ، عملاً بسياسته الودية تجاه البنادقة و الإيطاليين عموماً[2]، فقامت السفارة بتجديد تلك الامتيازات وعقد معاهدة مع السلطان الناصر محمد سنة (702هـ/1302م) جاء فيها:

" المرسوم الذي أحل سلاماً جديداً مع أهل البندقية على أرض الإسكندرية والذين حصلوا عليه في ذلك الوقت من ملك مصر الذي حمله سفير جمهورية البندقية جويد دي كانالي والذي تسلمه بيده السيد السلطان.

مرسوم السيد السلطان العالي العظيم الملك جعل الله ملكه يشمل كل بقاع العالم وبارك الله والده ملك مصر إننا نأمر بإصدار هذا المرسوم الجديد من أجل جميع البنادقة الذين يحضرون ويقيمون في الإسكندرية وهو صادر لهم بخصوص قدومهم وعودتهم سواءً كانوا تجاراً أم غير تجار كباراً كانوا أم صغاراً أغنياءً كانوا أم فقراء بالإضافة إلى المرسوم القديم لملك مصر:

1- ليكن أهل البندقية الذين يحضرون إلى أرض مصر آمنين سالمين في أموالهم وأشخاصهم في جميع أنحاء مملكتنا في البر أو البحر وسواءً وصلوا سالمين أو مضطرين بسبب تحطيم سفينتهم فليقر لهم جميع رجالنا الأمن والسلام في وقت السلم وغيره ولجميع أهل البندقية الحرية في مجيئهم وإقامتهم وعودتهم دون معارضة.
2- فيما يتعلق بالذهب والفضة واللآلئ الأحجار الكريمة والفراء والأشياء الأخرى المشابهة لا يستحق عليها ضرائب ورسوم[3] ما عدا ذلك الذي يسك في دار السكة عندئذ تفرض عليها رسوم طبقاً للمعتاد.

---

[1] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص284.

[2] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص98؛ زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص268.

[3] وقد جرت العادة أن يؤخذ من التجار على ما يدخلونه من ذهب أو فضة بمقدار (2- 2.5%) وهي ما يعرف بضريبة الذهب والفضة، الزيدي: العصر المملوكي ، ص310.

3- إذا باع أحد أهالي البندقية ذهباً أو فضة إلى أي شخص آخر فيجب على المشتري أن يسدد عليها الرسوم حالاً.
4- يجب على حراس الجمارك أن يحرسوا بضائع وممتلكات البنادقة وذلك ليكونوا سالمين في أنفسهم فيما يخصهم ويخص الأخرين.
5- لا يحتجز أو يسجن أي فرد من البنادقة الذي يحمل السكر اللازم لصناعة الخمر.
6- يطلب ضرائب أو رسوم عن الخمر[1] والجبن من البندقية للاستعمال الشخصي.
7- إذا امتلك أهل البندقية مخازناً في الجمرك فليدبروا ما يلزم من الأشياء الضرورية من عمال وخلافه ولتكن محروسة جيداً وعلى التجار مالكيها الاحتفاظ بمفاتيح هذه المخازن.
8- عندما يبيع أحد البنادقة أية بضائع ممنوعة إلى غيرهم من المسيحيين فإنهم يستطيعون أن يستردوا نفس البضائع ويسحبوها دون معارضة.
9- لا تطلب ضريبة الوقوف ولا الرأس[2] من البنادقة الموجودين في الإسكندرية أو في بقعة من ممتلكات السلطان.
10- يستطيع تجار البندقية الشحن والتفريغ من قواربهم دون معارضة.
11- أي سفينة أو قارب بندقي يقترب من موانينا ولا يرغب في البقاء هنا يسمح له بالانسحاب والتوجه إلى أي مكان يرغبون فيه دون معارضة وإذا رغبوا في التزود بالطعام فإنهم يتمكنون من ذلك بالنسبة لما هو ضروري لهم دون دفع أي رسوم ودون معارضة أحد.
12- إذا اقترف أحد البنادقة خطأ ورغب قنصل البندقية في إرساله إلى السلطان فيجب أن يحصل على إذن بذلك من القاضي ويجب أن تكون الأذونة كافية.
13- جميع البضائع المملوكة للبنادقة والتي يقوم بتفريغها قوارب تابعة للسلطان يجب ألا يدفع أكثر مما هو معتاد وثابت في الجمرك ويجب إعطاء المعونة لهم وإمدادهم بالوسائل اللازمة للتفريغ كما هو معتاد.
14- إذا غرقت أية سفينة من البندقية عند الإسكندرية أو في أي مكان آخر من ممتلكاتنا فليرسل موظفونا جنوداً لحراستهم ولكي يحافظوا على ممتلكاتهم ولا يفقد أي شيء منها.
15- بشأن ما جرى على العرف فيما يتعلق بمعاملة قنصل البندقية فليكن معفى من ألف بيزانت كل عام عند دخوله وخروجه ومشمولاً تماماً برعاية ملك مصر.
16- إذا جاءت إحدى سفن البندقية لأي ميناء من موانئ المسلمين بسبب سوء الحظ أو سوء الأحوال الجوية وتحطمت هذه السفينة فليحفظ لهم موظفونا ممتلكاتهم وعليهم تسليمها إلى قنصل البندقية وإذا لم يكن موجوداً في الميناء قنصل البندقية فتنقل ممتلكاتهم إلى ديوان السلطان[3] حتى تأتي رسل دوق البندقية لكي يتسلمها وإذا مات دون وصية توضع ممتلكاته تحت يد القنصل ويدفن الميت سواءً كتب وصية أم لم يكتب دون معارضة.
17- إذا حمل أي فرد من البندقية بضائع ولم يرغب في بيعها وطلب سحبها فلا يحق لأي سلطة منع ذلك ولا يدفع عنها أي ضريبة أو رسوم أو ما شابه ذلك.
18- يجب على التجار البنادقة أن يقوموا بالتخليص (الجمركي) على البضائع التي يقومون بوزنها والتي لم توزن طبقاً للعرف المتفق عليه في الجمرك.

---

[1] ضريبة الخمر : تؤخذ ضريبة الخمر بمقدار العشر من ثمنه، ابن زنجويه،(حميد) : كتاب الأموال ، تح: شاكر فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط1، 1986م، ج1، ص183.

[2] ضريبة الرأس: تفرض على أهل الذمة الرجال تتراوح بين (12-48درهم)، ابن القيم الجوزي، (محمد بن أبي بكر): أحكام أهل الذمة ، تح: يوسف البكري، دار الرمادي ، السعودية، 1997م، ص360.

[3] يقصد بها ديوان الخاص الشريف: هو ديوان ينظر في أموال السلطان الخاصة أحدثه السلطان الناصر محمد بن قلاوون، شحاته، (عزة علي عبد الحميد): النقوش الكتابية بالعمائر الدينية والمدنية في العصرين المملوكي والعثماني ، دار العلم والإيمان ، القاهرة، 2008م، ص365.

19- إذا باع أحد البنادقة أو اشترى فعليه أن يوثق ذلك البيع والشراء طبقاً لعقود مكتوبة وعن طريق شهود ويجب عدم إعطاء أهل البندقية أية بضائع ضد رغباته سواءً ذلك من الجمرك أو من أي شخص آخر ولهم أن يشتروا من أي مكان أو أي شخص يرغبون فيه.

20- إذا أعجب أحد التجار البنادقة ببضائع في الجمرك ورغب في شرائها فإنه يستطيع شراءها بزيادة بسيطة وإن لم يستلمها من مخزنه وأن يبيعها بعد ذلك متى يرغب ولا يطلب الذي اشتراها رسوماً جديدة حتى لو باعها بسعر أزيد من الذي اشترى به كما لا تطلب منه رسوم زيادة السعر.

21- إذا باع أحد البنادقة أية بضائع في الجمرك فللجمرك أن يحصل بيزانت حتى يخلص البضائع وإذا باع البضائع دون علم الجمرك يقع تحت المساءلة.

22- يجب على القنصل أن يحاسب رجال البندقية إذا حدث وهجم خصم ما على ممتلكات أحدهم فلتحدد المساءلة بالذهاب إلى القنصل يجب أن يعين ذلك الشخص الذي هوجم.

23- على رجال البندقية أن يكون لهم كاتب مسيحي واحد وعليه أن يسجل أعمالهم وحساباتهم وإذا احتجز أي تاجر أو أي سفينة للتخليص عليها ورغب في أن يرسل رسولاً للجمرك مباشرة له ذلك وإذا أخطأ الكاتب المذكور فمن حق التاجر أن يتركه ويجب على الكاتب أن يقبل ذلك ولا يمنع التاجر من مواصلة رحلته.

24- يعطى التجار البنادقة مخزناً بجمرك الإسكندرية من أجل تخزين بضائعهم على أن يكون ملحقاً به فرن وخزان للمياه العذبة.

25- إذا احتجز أحد البنادقة من أجل دفع شيء للجمرك وكان لهذا الشخص دين عند تاجر آخر، ورغب التاجر الآخر في دفع ما على زميله من دين للجمرك فليقبل الجمرك ذلك ويطلق سراحه في الحال.

26- يجب على البنادقة أن يسددوا الضريبة المفروضة على ما يحملونه من الأقمشة ويتم ذلك في الجمرك ولا يطلب منه زيادة على المقرر عند دخولهم.

27- إذا احتجز أي فرد من البنادقة لعدم سداد الرسوم المطلوبة منه في الجمرك فيطلب منه السداد قبل مغادرته للبلد وإذا رغب بالرحيل مباشرة لا يطلب منه شيء ولا من أي شخص آخر ينوب عنه.

28- إذا أراد أحد البنادقة تسويق بضاعته فعليه أن يفحصها ويختبرها جيداً لكي تكون عملية البيع صحيحة طبقاً لشهادة الشهود.

29- لا يوضع أي تاجر بندقي أو تاجر قدم في مصاحبة البنادقة تحت المراقبة ولا يحتجز من أجل ذنب شخص آخر إذا لم يكن هو نفسه مذنباً.

30- إذا لم يتمكن البحارة البنادقة من دخول الميناء فإنهم يمكنون من شراء بضائعهم وغيرها طبقاً للمعتاد.

31- يجب على التجار البنادقة أن يؤدوا رسوماً للترجمة قدرها (25%) من ذلك الذي اشتروه من خارج الجمرك وليس غير ذلك وجميع السفن التي تأتي قبل تنفيذ هذا المرسوم يكون لها الأمن والسلامة من الله ومنا ولهم ولأولئك الذين يجيئون بعد تنفيذ المرسوم السلامة أيضاً ، وإذا مات أحد البنادقة وكتب وصيته عن ممتلكاته تصبح تحت تصرف القنصل وإذا لم يوجد هنالك قنصل تحت تصرف الموظفين البنادقة الموجودين هنالك وعلى جميع رجالنا الموجودين تنفيذ ذلك.

32- إذا تسبب أحد البنادقة بالضرر لأحد المسلمين في أي جزء من ممتلكاتنا أو في أي مكان غيرها فلا يحتجز البندقي ولا يقبض عليه ولا يضايق من أجل ذلك.

33- على أهل البندقية أن تكون لهم أديرة معترف بها يقيمونها طبقاً للمعتاد وليكن لهم حمام يستطيعون الاستحمام فيه دون أية معارضة.

يمكن إجمال هذه المعاهدة بأن :

أهل البندقية يستطيعون أن يبيعوا ويشتروا بضائعهم دون علم الجمرك أو القنصل أو أي فرد منهم في أن يعطى له قوارب وكل الأشياء اللازمة للشحن والتفريغ وأي شيء يبقى من الخشب الذي صنع على أنه كبائن[1] يجب أن تدفع عنه الضرائب طبقاً للمعتاد وبعلم القنصل والبضائع التي يشتريها البنادقة يجب أن تحفظ في مخازنهم الخاصة بهم وقد أمرناهم من قبل أن يراعوا هذا المرسوم الخاص بهم ويجب ألا يقللوا عنه أو يزيدوا عليه شيئاً ويجب ألا يقوم أي فرد بالإخلال بهذا المرسوم سواءً من المسلمين أو البنادقة وليصبح هذا المرسوم رمزاً للسلام الذي عاد بيننا .

صادر من سلطان مصر.

كتب في يوم التاسع عشر من ذي القعدة سنة 702هـ الموافق ليوم الخامس من شهر أغسطس 1302م"[2].

لكن هذه الامتيازات التي تمتع بها البنادقة لم تدم طويلاً ففي سنة (703هـ/1303م) بسبب إقدام القنصل البندقي في كريت على اعتقال سفينة جنوية محملة بالرقيق كانت متوجهة في طريقها إلى الإسكندرية[3].

طالب السلطان المملوكي من البندقية تسليم الرقيق لكن القنصل البندقي في كريت رفض فرد السلطان باعتقال القنصل البندقي في مصر مما أدى إلى اضطراب العلاقات بين الطرفين[4]، فسارعت البندقية لإرسال سفاراتها برئاسة جيوفاني سوارتزو وإجراء مراسلاتها مع الجانب المملوكي لحل النزاع الذي انتهى بأطلاق البنادقة سراح الرقيق وبالمقابل تم الإفراج عن القنصل البندقي[5].

لم تقتصر البندقية على ارسال سفارتها إلى البلاط المملوكي في القاهرة بل أرسلت سفارة إلى نائب صفد برئاسة فرانسيسكو فرمانوس و كونستانيو فينوس وجعلت مهمة تلك السفارة عقد معاهدة تجارية والحصول على امتيازات إضافية لهم في صفد، فرد السلطان الناصر محمد بعد أن أعلمه النائب بمطالب السفارة والسفراء بأن أرسل رسالة محررة باللغة العربية إلى دوق البندقية بالرد على تلك السفارات ضمنت قدوم رعايا الدوق إلى أراضي السلطان آمنين مطمئنين على أرواحهم وأملاكهم متى يشاؤون كذلك تعهد بحماية البنادقة الذين يفدون لأغراض دينية إلى الأماكن المقدسة بأن عين لهم حراس خاصين لحمايتهم[6].

---

[1] الكبائن : مفردها الكبينة : حجرة في السفينة ينام فيها المسافر أثناء رحلته ، الزيات : المعجم الوسيط ، ج3 ، ص311.
[2] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 291.
[3] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص204.
[4] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص84.
[5] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص95.
[6] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص105.

لكن السفارات بين الطرفين توقفت فترة طويلة من الزمن يعود سبب ذلك إلى الحروب المملوكية – المغولية (713-717هـ/1313-1317م) حيث توالت هجمات المغول على بلاد الشام مما أدى إلى انعدام الأمان فيها مما منع المدن الإيطالية من ممارسة نشاطها التجاري فيها الذي مثل الهدف الأول لمعظم البعثات الدبلوماسية في تلك الأثناء[1].

ما إن وضعت تلك الحروب أوزارها حتى عادت بعدها السفارات والمراسلات بين البندقية والمماليك لسابق نشاطها ، حيث قدمت سفارة بندقية يرأسها تاجر بندقي سنة (717هـ-1317م) قدم هدية حافلة للسلطان وصفها ابن أيبك الدوداري " هدية نفيسة لم يصل مثلها إلى الأبو اب الشريفة وهي عبارة عن ماية وسبعة سناقر[2] " وتابع ابن أيبك في وصف تلك الهدية ذلك الوصف الذي لا يخلو من الإعجاب فقال " لم يعهد أن وصل مثلها أو قريب منها في زمن من الأزمان من أول ذلك التاريخ"[3]، وقد أدت تلك السفارة إلى إطلاق سراح البنادقة المعتقلين في الإسكندرية وبالمقابل أرسل السلطان إلى دوق البندقية هدية اشتملت على حرير وزنجبيل وصبار ومنتجات شرقية جميلة المظهر غالية الثمن[4].

لقد كان للموقف البابوي المتشدد الدور البارز في إيقاف المراسلات بين الطرفين ، فقد أصدر البابا قرار تحريم بتلك العلاقات وظل هذا القرار موضع تنفيذ عدة أعوام[5] .

استمر العمل به حتى (728هـ/1329م) حيث عادت النشاطات الدبلوماسية بين الطرفين ، فقد سمح السلطان المملوكي الناصر محمد لتجار البندقية بالإتجار في القاهرة و الإسكندرية بعد أن كان من المحظور على التجار الأوروبيين دخول القاهرة وذلك خشية نقل الأخبار للفرنج بعد أن سمح البابا للبندقية في الإتجار المباشر مع المسلمين[6].

استقبلت دولة المماليك في عهد السلطان الصالح إسماعيل سفارة بندقية يرأسها نيقولا زينو (744هـ /1344م) حيث استقبله السلطان بالحفاوة والتكريم ، وإصدار منشور رحب فيه بالسفير البندقي ويعلن استجابة مطالبه وحماية رعايا دولته سواء أكانوا مقيمين أو مارين في أراضي دولة السلطان ويمثل ذلك أعلى أنواع الامتيازات التي من الممكن أن تحصل عليها جالية أجنبية في ذلك العصر ومعاملتهم باحترام وحفاظ على أملاكهم وحرية ممارسة الأنشطة التجارية وتحديد الضرائب التي يتوجب عليهم دفعها وإعطاؤهم ضمانات تضمن لهم الحرية والحماية[7] .

---

[1] سرور: دولة بني قلاوون ، ص204.

[2] السناقر: جمع سنقر وهي نوع من النسور الجارحة ، أعظم من الصقر وأجمل منه ، كراع النمل ،(أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي): المنجد في اللغة ، عالم الكتب ،القاهرة ، ط2، 1988م، ص355.

[3] ابن أيبك الدوداري: كنز الدرر وجامع الغرر ، ج9، ص293.

[4] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص197.

[5] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص83.

[6] هاو: في طلب التوابل ، ص47.

[7] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص202؛ سرور: دولة بني قلاوون ، ص242.

لكن تلك الوعود لم تشبع نهم البندقية ولم ترض رغبتها المستمرة بالوصول إلى المزيد من الامتيازات والتفوق التجاري في الموانئ المملوكية لذلك أوفدت سفارة جديدة (745هـ /1345م) يرأسها " أنجيلو سيربي " منحه السلطان كتاباً جدد فيه وعوده بالترحيب بالتجار البنادقة وأذن لهم بإرسال قنصل إلى الإسكندرية وإلى جميع البلاد الخاضعة لنفوذ السلطان[1].

لم يدم تدفق البعثات الدبلوماسية لكنها عادت وتعثرت تلك النشاطات الدبلوماسية وتوقفت المراسلات بين الطرفين هذه المرة تعود لأسباب لا شأن للطرفين فيها، ففي سنة (749هـ/1349م) حل الطاعون بدولة المماليك وشمل معظم البلاد وراح ضحيته آلاف من الناس حيث وصفه ابن إياس بقوله: " لم يُسمَع بمثل هذا فيما تقدم من الطواعين المشهورة في صدر الإسلام"[2] .

أما السبب الثاني يعود إلى أوضاع ايطالية ذاتها حيث نشبت الحرب بين جنوة والبندقية (749-752هـ/1349-1352م) وقد أدت تلك الحرب إلى انشغال البندقية بشؤونها الداخلية عن رسم سياستها الخارجية [3] .

ينتج عن توقف هذه السفارات والمرسلات بين الطرفين نتج عنها ضرر كبير على اقتصاد الدولة المملوكية وشح في كثير من المواد الأساسية التي اعتمدت عليها في حربها وفي نشاطها الاقتصادي من أخشاب و قصدير أو زعفران، فقد ذكر ابن شاهين: أنه في سنة (753هـ/1352م) " عز وجود الخشب وغلا سعره جداً، وتعذر وجود الكثير من الأصناف التي يجلبها الفرنج كالقصدير والزعفران ، حتى بلغ المنّ[4] من ذلك مايتي درهم إلى خمسماية كل ذلك لقلة التواصل بسبب الفتنة التي بين الفرنج"[5].

كل ذلك يشير إلى اعتماد الاقتصاد المملوكي على المدن والجمهوريات الإيطالية في تلبية احتياجاتها من هذه المواد الحربية ، وهذا ما يفسر كل ما تقدمه دولة الماليك لتلك المدن من امتيازات وتسهيلات وتواتر المراسلات والسفارات بين الطرفين ، كذلك جهود البندقية في تيسير تلك المتاجرات، حيث سعت مراراً وتكراراً لشراء تصريحات بأبو ية لهم في الإتجار مع المماليك.

ما إن هدأت تلك الحرب واستقرت أحوال البلدين حتى سارعت البندقية إلى إرسال سفارة لها إلى دولة المماليك برئاسة هرمولاس فينيريو[6]، لمقابلة السلطان الناصر حسن سنة (756هـ/1355م) الذي استقبله بالحفاوة والتكريم المعتادين لكل سفراء البنادقة ، قدم للسلطان مطالبه التي زودته بها حكومة

[1] سرور: دولة بني قلاوون ، ص 343؛ صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص107؛ زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص202.

[2] ابن إياس: بدائع الزهور ، ج1، ص527.

[3] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص107.

[4] المنّ: نوع من الموازين ، مقداره بالدرهم مائتان وخمسين درهم وسبعة دراهم، وبالمثاقيل مئتان وثمانون مثقال، عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ص565.

[5] ابن شاهين ، (زين الدين عبد الباسط بن خليل): نيل الأمل في ذيل الدول ، تح: عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ج1، ج1، ص220.

[6] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص109؛ زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص204.

بلاده فرد عليه السلطان بالكثير من الامتيازات وأجابه عن معظم مطالبه ونتج عن هذه السفارة والمناقشات أن وقع الطرفان معاهدة سنة (756هـ/1355م) تضمنت تلك المعاهدة:

"معاهدة وامتياز تجاري حصل عليها الشاب هرمالو سفير البندقية من السلطان الملك الناصر حسن والذي أتى طالباً تأكيد الامتيازات التي حصل عليها من قبل نيقولا زينو من السلطان الملك الناصر الكبير (الناصر محمد بن قلاوون) و الملك المنصور قلاوون و خطاب من قاضي قضاة القاهرة يأمر بسريان مفعول هذا الامتياز .

باسم الله نبدأ مرسوم مولانا السلطان العظيم المحترم فليعلي الله شأنه فوق الجميع السلطان الملك الذي أعطى الضمان بأن يكون جميع الأجانب آمنين في البر والبحر وليكن من يحضرون إلى مملكتنا واثقين من رحمتنا وأولئك الذين يتحالفون معنا ضد الأعداء سنمنحهم جميع التسهيلات.

عندما يحضر شخص منا إلى ديارنا نمنحه الضمان و الحماية كما نعمل على تجهيز أماكن خاصة لهم وينفذ لهم كل ما يطلبونهم ولهذا فإننا نجعل جميع الفنادق التي يشغلها البنادقة في الإسكندرية والتي يذهبون إليها تحت تصرفهم وعلى جميع البنادقة الذين يحضرون إلى مملكتنا سواءً أكانوا تجاراً أو غير تجار أغنياء أم فقراء كباراً أم صغاراً وعلى جميع هؤلاء الذين لم يصدر لهم مرسومٌ يتعلق بهذا أن يخلصوا على البضائع وعلى المتاجر التي يحضرونها معهم وعند وصولهم فإننا نجهز لهم كل شيء مما يشتمل عليهم مراسيم السيد السلطان العظيم بخصوص البيع والشراء – خاصة الذهب والفضة – و البضائع الأخرى فإن مرسومنا هذا طبقاً لما يشتمل عليه من البنود مطبقاً لما هو مدون في مرسوم الملك الناصر بارك الله فيه.

1- يجب على التجار الذين يدخلون إلى ديارنا ويخرجون منها والذين يجيئون ويريحون أن يسددوا رسماً قدره (10%)[1]على البضائع أما الذهب فعليه (2%) والفضة عليه(2%) وفرضنا (2%)[2] مصاريف نقل وذلك عند قدوم سفير جمهورية البندقية المدعو هرمالو إلى ديارنا.
2- ليكن جميع البنادقة الموجودين في مملكتنا والذين يتركونها مبجلين ومحروسين وعندما يرغب هؤلاء في الرحيل عن مملكتنا فلا يحق لأي فرد أن يحتجزهم بالقوة ولتكن لهم كامل الحرية بالنسبة للقرار الذي يتخذونه.
3- لا يدفع البنادقة ضرائب على اللآلئ والمرجان والفراء و الأحجار الكريمة وذلك ليجلبوا النفع لوطننا.
4- يجب على البنادقة تسديد الضريبة المقررة على الذهب والفضة الذي يحمل إلى دار سك النقود السلطانية طبقاُ لما جر عليه العرف ولا يطلب منهم شيء أكثر من العادة.
5- يجب على المشتري أن يسدد رسوم التسويق في الحال دون معارضة عندما يبيع تجار البندقية الذهب والفضة.
6- يجب على موظفي الديوان والعمال والحراس أن يحرسوا ويحملوا البضائع وجميع المتاجر التي تخص البندقية.
7- لا يسمح للبنادقة بالمتاجرة بالسكر بل يجب مراعاة العرف الذي كان متبعاً قبل بأن يحملوا السكر إلى الإسكندرية.
8- يستطيع تجار البندقية أن يحملوا إلى فنادقهم الخمر والجبن من أجل استعمالهم الشخصي دون دفع أي ضريبة ودون أي معارضة.

[1] العشور(10%): تؤخذ من جميع أموال التجارة من أهل الذمة إذا مرت قوافلهم بالديار الإسلامية، ابن القيم الجوزي: أحكام أهل الذمة ، ص361.

[2] ضريبة الذهب والفضة: تؤخذ من التجار على ما يدخلونه من ذهب وفضة بنسبة (2- 2.5%)، الزيدي : العصر المملوكي ، ص310.

9- يمنح البنادقة محلات داخل الجمرك من أجل التخزين لبضائعهم على أن تكون مجهزة جيداً ولتوفر لهم الضروريات وليتملكوا مفاتيحها ويجب أن يقوم بحراسة هذه المحلات على أن تكون خالية من أي عيب.

10- يستطيع التجار البنادقة حمل جميع بضائعهم التي يشترونها دون أي معارضة فيما عدا البضائع الممنوعة .

11- لا يجب على البحارة والتجار البنادقة تسديد ضريبة الوقوف في الإسكندرية أو أي منطقة في أرض السلطان ولا يسدد ضريبة الرأس وهم في أرض السلطان ولا يقبل منهم رسوم حراسة على سفنهم[1].

12- يستطيع البنادقة أن يشحنوا أو يفرغوا سفنهم في أي مكان من مملكتنا دون أية معارضة.

13- إذا رست سفينة في أي ميناء من موانئ مملكتنا ولم ترغب في تفريغ حمولتها بل ورغبت في حمل بضائعها فليسمح لها التجار بالتزود بالمؤن والمساعدات من موانينا ثم الانصراف إلى حالهم داخل سفنهم ولا يجبروا أي فرد منهم أن يطلب حراسة بضائعهم أما إذا قاموا بتفريغ بضائعهم في الميناء فلا تطلب منهم رسوم إلا بعد انتهاء عملية التفريغ.

14- إذا قام البنادقة في الإسكندرية بأية أخطاء وتسببوا في مضايقات لأحد فليقم نائب السلطان هناك بالاتصال بالقنصل وبالتجار الذين تسببوا في ذلك ويقبض على المتسبب ويسلم إلى القنصل الذي يقوده إلى السلطان حتى يقدر جزاءه وما يترتب على فعله من جزاء.

15- لا يسمح للبضائع المحمولة على السفن بالتفريغ في الموانئ إلا بعد أن يقوم القنصل البندقي وموظفو الجمرك بفحصها و التأكد من سلامتها وإنها مطابقة للعرف المعمول به ويجب أن يلاحظ ذلك أيضاً نائب القنصل في المدينة ثم بعد ذلك تفريغ البضائع طبقاً لرغبات التجار.

16- يستطيع قنصل البندقية عمل كل ما اعتاد عليه ويستطيع أن يودع في الإسكندرية وأن يسحب البضائع التي تقل قيمتها عن ألف بيزانت دون أن يدفع عليها ضرائب طبقاً لما يتمتع به هذا القنصل من امتيازات .

17- إذا غرقت سفينة من سفن البندقية بسبب سوء الأحوال الجوية في الإسكندرية أو في دمياط أو أي مكان آخر من بلاد السلطان عندئذٍ فإن السلطان في هذه المنطقة مكلف بحراستها والحفاظ على البضائع وحماية الأشخاص الموجودين فيها .

18- إذا غرقت سفينة للبندقية في أي مدينة من مدن المسلمين وهلك جميع طاقمها وتم إنقاذ البضائع عندئذٍ فعلى نائب السلطان في هذه المنطقة أو بالقرب منها حراسة البضائع المذكورة وحفظها وتقديمها إلى القنصل وإذا لم يوجد قنصل للبنادقة في تلك الأماكن عندئذٍ تحتجز تلك البضائع وتنقل إلى السيد السلطان الذي يضعها تحت الحراسة حتى يصل القنصل البندقي أو أي شخص من البندقية ويطلب الأشياء المذكورة.

19- إذا مات أحد البنادقة فتحفظ ممتلكاته طبقاً لما جرى عليه العرف وإذا لم يود قنصل أو أي من المسؤولين البنادقة لكي يتسلم تلك الممتلكات تسلم إلى نائب السلطان ويجب أن يتعهد بتقديمها إلى السيد السلطان الذي يضعها تحت الحراسة حتى يطلبها ورثته.

20- بخصوص البضائع التي توزن يجب أن تُحَصِّل عنها الرسوم الجمركية طبقاً لأوامر السيد السلطان الصادرة في هذا المرسوم.

21- أي عملية بيع يجب أن تتم بوجود شهود ويجب ألا تكون موثقة ويجب ألا يرغم موظفي الجمرك أو غيرهم أياً من البنادقة على شراء بضائع لا تتناسب مع متطلباتهم ولكن للبنادقة حرية البيع والشراء من أي فرد يرغبون في التعامل معه طبقاً لرغباتهم.

[1] كان يؤخذ من سفن الفرنج الواردة إلى مصر من جهة البحر ضريبة عرفت بضريبة الثغور التي تقدر بخمس ما يحملونه من بضائع، الزيدي: العصر المملوكي ، ص311.

22- البضائع تباع في السوق بطريقة المزايدة[1] وهي تكون موثقة ويجب أن يرغم موظفو الجمرك أو غيرهم أياً من البنادقة على شراء بضائع لا تتناسب مع متطلباتهم ولكن للبنادقة الحرية في البيع والشراء من أي فرد يرغبون في التعامل معه طبقاً لرغباتهم.
23- البضائع التي تباع في السوق بطريقة المزايدة وهي تكون لمن يدفع أكثر وبعد أن يتسلم البضاعة فله أن يبيعها لأي شخص دون أن يسدد عنها رسوماً أكثر من المعتاد وإذا رفض البيع فله ذلك وله أن ينقل بضاعته أينما يشاء وحسب رغبته.
24- يجب على قنصل البندقية محاكمة مواطنيه البنادقة وذلك فيما عدا جرائم القتل.
25- يجب أن يوجد في الجمرك أحد الكتبة المختصين لتجار البنادقة ومراعاة حقوقهم وإذا تخلف أحد التجار البنادقة داخل الجمرك ورغب في الرحيل فيقوم الكاتب بضمانه ويعلن لموظفي الجمرك أنه سيحجز بدلاً من هذا التاجر عند رحيله.
26- إذا سمح للبنادقة بالحصول على مخزن لبضائعهم داخل الجمرك فيجب أن يسلم لهم هذا المخزن طبقاً للمواصفات المحددة.
27- إذا احتجز موظفو الجمرك أحد التجار البنادقة وأراد آخر أن يحل محل التاجر المحتجز ليسدد عنه الدين فعلى موظفي الجمرك قبول ذلك وأن يتعهدوا بضمان وسلامة هذا البندقي.
28- يجب ألا يسدد التجار البنادقة الضرائب عند دخولهم وخروجهم ولكن عليهم أن يدفعوا ما هو معمول به .
29- إذا احتجز موظفو الجمرك أحد التجار البنادقة لأنه لم يسدد ما عليه من دين فيمنع الجمرك من إرغام تاجر آخر على التسديد بدلاً عنه.
30- إذا رغب أحد التجار البنادقة شراء بضائع فعليه أن يفحصها بنفسه ويمنع أي شخص من الاعتراض على ذلك وكذلك ضرورة تسجيل البضائع.
31- لا يجوز حجز أي تاجر بندقي من أجل شخص آخر سواءً في البر أو في البحر إذا لم يكن ذلك طبقاً لرغبته.
32- لا يصرح لأي فرد من البنادقة بالدخول أو الخروج أكثر من المسموح به رسمياً.
33- يجب أن يحصل التراجمة على (25%) من البضائع التي تباع وتشترى خارج الجمرك وإذا وجدت سفينة خاصة بالبنادقة في الإسكندرية قبل صدور مرسومنا هذا فلا تدفع رسوماً أكثر مما تحويه بنود هذا المرسوم.
34- ليكن جميع البنادقة محترمين محروسين من جانب الله ورسوله ومن جانب السيد السلطان وإذا توفي أحدهم دون وصية تحول ممتلكاته إلى القنصل أو يد أحد التجار البنادقة وإذا توفي في مكان ليس فيه قنصل ولا أي فرد فيجب أن تحفظ ممتلكاته عند السلطان حتى يأتي الورثة طبقاً للقانون.
35- إذا ما استولى القراصنة على أي سفينة للمسلمين فيجب ألا يحجز أي من البنادقة ولا يضايق نتيجة هذه الحادثة.
36- يجب أن تكون لهم حماماتهم طبقاً لعاداتهم.
37- للتجار البنادقة الحق في شراء وبيع جميع البضائع غير الممنوعة في الجمرك والمرخص بها من القنصل ويجب على كل سفينة أن تفرغ حمولتها بالقوارب وأن تنقلها من السفن إلى مخازنهم وإذا رغب أي فرد من البنادقة أن يحمل سلعة إلى فندقه فله أن يحملها بتصريح الجمرك.
38- يجب مراعاة كل البنود المذكورة أعلاه ، ويجب أن يستمد السادة سلطتهم من السيد السلطان ويجب مراعاة ذلك وإلا يضايق أحد من البنادقة.

[1] المزايدة: موضع المزايدة وبيع المزاد، هو البيع الذي يرسو على من يعرض أعلى ثمن، الزيات : المعجم الوسيط ، ج1، ص472

39- يجب مراعاة عدم تطبيق أي إجراء آخر وليكن مرعياً ومحترماً كل ما يتعلق بهذا المرسوم الصادر عن مولانا السلطان الملك الناصر ملك مصر والسيد السلطان الملك المنصور بارك الله فيه وليكن الاحترام للسيد السلطان الملك الناصر الصغير لأن هذه البنود جميعها تمت بتوقيعه[1].

الموقف البابوي المتعصب الذي قرن الاتصالات المملوكية البندقية بالحروب المتبادلة بين الطرف الغربي ذي النزعة الصليبية والطرف المملوكي ذي الطابع الإسلامي بقي العائق الكبير أمام تلك المراسلات، فقد استمرت البابويةبإصدار فرمانات التحريم المتوالية بحق التجارة بين المماليك والمدن الإيطالية، ولم يدخر البنادقة جهداً في التوسل للبأبو ية بإلغاء قرارات التحريم تلك أو دفع الأموال للحصول على تلك الإعفاءات فكان أن حصلوا على تلك الإعفاءات واستأنفوا نشاطهم الدبلوماسي وبدأت مراسلاتهم مع المماليك[2] فسارعت البندقية لإرسال سفارة إلى مصر برئاسة نيقولا كونتارينا يحمل بين يده رسالة ذات طابع تجاري للحصول على مكاسب إضافية أغفلتها المعاهدة السابقة الموقعة سنة (756هـ/1355م)[3] ، ومن قبلها دولة المماليك استقبلت السفارة بالترحيب المعتاد وبالبروتوكولات المعتمدة لديها في استقبال سفراء تربطها معهم مصالح مشتركة فقدم السفير مطالبه التي تلخصت بزيادة الامتيازات التجارية للبنادقة في أسواق وموانئ دولة المماليك وإزالة المماليك لمطعم بالقرب من فندق البنادقة في مصر في الإسكندرية وذلك بسبب ما يصدره هذا المطعم من دخان ورائحة الطعام وقيام مجموعة من المتشردين بالقدوم إلى ذلك الفندق مما أزعج الجاليات البندقية في ذلك الفندق[4] وكان لتلك السفارة ما أرادت فنتج عنها زيادة النفوذ التجاري للبنادقة في مصر وإزالة المطعم المذكور[5].

لقد اتخذت المراسلات الإيطالية المملوكية منحىً جديداً سنة (768هـ/1366م) ورسمت القرصنة الخط الجديد لسير المراسلات المملوكية الإيطالية ، فقد شنَّ ملك قبرص حملة عسكرية على الإسكندرية بهدف ألحاق الضرر الاقتصادي بالمماليك وفرض حصار بحري على السواحل المملوكية في مصر والشام، وذلك في عهد السلطان الأشرف شعبان سنة (767هـ/1365م) هاجمت السفن الفرنجية القادمة من قبرص مدينة الإسكندرية وأعملوا فيها القتل والتدمير فبعد أن ظفروا بالمدينة وهرب من استطاع من أهلها منها عملوا على نهب البلاد وأسر من تبقى في المدينة وأخذوا منها حوالي خمسة آلاف أسير وأقاموا فيها ثمانية أيام وغنموا منها الكثير من الغنائم، وعندما علم السلطان بأمر الحملة أمر بالقبض على جميع الجاليات الأجنبية في البلاد المملوكية في مصر والشام بما في ذلك الجاليات الإيطالية البندقية والجنوية وصادر أموال أهل الذمة بما فيهم رجال الدين لجمع الأموال لفك الأسرى وانتقاماً منهم لما فعله الفرنج بأهل الإسكندرية [6] ، كما أصدر السلطان أيضاً مرسوماً بمنع التعامل نهائياً مع الفرنجة والبنادقة لأنه اتهمهم بأنهم المحرضون على هذه الحملة لأنها قدمت في موعد قدوم قافلة الإسكندرية[7].

---

[1] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 299.

[2] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص199.

[3] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص118.

[4] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص205.

[5] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص89.

[6] النويري ، (محمد بن قاسم): الإلمام بالأعلام فيما جرت فيه الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية ، تح: عزيز سوريال عطية، مطبعة المعارف العثمانية، مصر، 1970م، ج4، ص187؛ ابن دقماق،(إبراهيم بن محمد): الجوهر الثمين في سيرة الخلفاء والملوك والسلاطين ، تح: سعيد عاشور، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، 1982م، ص412؛ المقريزي: السلوك ، ج4، ص284؛ ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج3 ، ص138؛ ماهر،(سعاد): البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية ، مطبعة الجيزة ، مصر، 1967م، ص120؛ عاشور: قبرص والحروب الصليبية ، ص55.

[7] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية، ص98.

إن البندقية الداعمة للحروب الصليبية لم يكن لها نفس الموقف والدعم من حملة بطرس لوزنيان ربما يعود ذلك لقناعتها بفشل الحملات الصليبية بعد انهيار مملكتهم في الشرق وكذلك للأرباح التي حققتها بالطرق السلمية التجارية مع مصر فقد حققت أرباحاً تفوق بكثير تلك الأرباح التي حققتها خلال الحروب الصليبية وبطرق أكثر سلماً وأمناً فلماذا تعرض نفسها وتجارتها لخطورة حرب جنت بالسلم ثماراً تفوق ثمارها بأضعاف .

على أن وقع تلك الحادثة على البندقية كان قاسياً لإدراكها العقاب الذي سوف يلحق بجاليتها في مصر والضرر الذي لحق بتجارتها التي هي من أعظم الموارد الاقتصادية[1] ونتيجة لذلك أرسلت البندقية السفارات الواحدة تلو الأخرى لإثبات عدم مسؤوليتها عما فعله الفرنج وفي محاولة منها للإفراج عن تجارها وقنصلها المحتجز ففي سنة (768هـ/1366م) قدمت سفن البنادقة إلى الإسكندرية تطلب الإذن بمقابلة السلطان فاستقبلها الأتابك[2] وبقوا في ضيافته ثلاثة أيام ثم حملوا إلى ديار الضيافة بالقرب من قلعة الجبل فقابلهم السلطان وقبلوا الأرض بين يديه وقدموا له هدية من ضمنها طشت وإبريق من الذهب وأعطوه كتابهم الذي أرسله دوقهم مضمونه " أنهم في طاعة السلطان ومساعدوه ضد متملك قبرص " وطالبوا برد أسراهم التي أخذت من الإسكندرية وتعويض أموالهم المصادرة وسألوا السلطان تجديد الصلح وأن يتمكن تجارهم من قدوم الثغور المملوكية وأن تفتح كنيسة القيامة التي أغلقت بعد واقعة الإسكندرية ، لكن السلطان أرجعهم خائبين في تلبية مطالبهم حتى ترد أسارى المسلمين[3]، لذلك كانت مراسلات البندقية في هذه الفترة تتجه لكي تقوم البندقية بدور الوسيط بين قبرص من جهة ودولة المماليك من جهة أخرى وقد أثمرت تلك الوساطة فقد أصرِّ البنادقة والجنويون على السلطان لعقد معاهدة مع قبرص فقد توفي بطرس الذي نفذّ حملته ضد الإسكندرية وكان سبب دمارها وقد حلّ مكانه ملك جديد وهو مستعد للصلح مع السلطان وبالفعل فقد أثمرت تلك الجهود والوساطات وأتت تلك المراسلات البندقية المختلفة الاتجاه هذه المرة بنتائج إيجابية بأن عقدت قبرص والسلطان المملوكي معاهدة (772هـ/1370م) وعادت العلاقات التجارية بين الطرفين قبرص والمدن الإيطالية (جنوة والبندقية) من جهة ومصر وبلاد الشام من جهة أخرى[4].

وفي سنة (775هـ/1373م) أرسلت البندقية سفيراً إلى سلطان المماليك الأشرف شعبان هو " يوحنا باربا ديجو " وتمكن هذا السفير من الحصول على امتيازات جديدة [5] ، فقد أبرمت البندقية معاهدة تجارية تجارية جديدة مع سلطنة المماليك حصلت بموجبها على امتيازات تجارية جديدة وتعهد السلاطين المماليك بتسهيل تجارة البنادقة في موانئ وأسواق بلاد الشام بشكل عام ودمشق بشكل خاص وحمايتهم وحماية ممتلكاتهم وضمان حريتهم فتكون بذلك أول معاهدة تؤكد على المصالح البندقية في بلاد الشام وبالتحديد في دمشق[6].

---

[1] عاشور: قبرص والحروب الصليبية ، ص71.

[2] الأتابك : كلمة تركية تتألف من شقين (أتا : بمعنى أب) و(بك : بمعنى السيد) وقد أطلقت في العصر المملوكي على القائد العام لجيوش الدولة ، إسماعيل : النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ، ص 388.

[3] المقريزي: السلوك ، ج4، ص292 ؛ ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج1، ص383.

[4] عاشور: قبرص والحروب الصليبية ، ص83.

[5] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص118.

[6] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص 218.

وقد استمرت بعدها العلاقات المملوكية البندقية هادئة دون أن يعكر صفوها أي اضطرابات مما يجعل الاتفاقيات السابقة سارية المفعول دون الحاجة إلى تجديدها أو ارسال سفارات وإجراء مراسلات لذلك الغرض.

ظهرت العديد من الأزمات التي هددت المصالح البندقية في الدولة المملوكية ، أولها استمرار سياسة الاحتكار التي مارسها السلطان المملوكي تجارة التوابل منذ سنة (700هـ/1300م) حيث أمر أن تحمل جميع التوابل من مضيق هرمز إلى القاهرة حصراً[1] ، ثانيها إن الوجود المملوكي في بلاد الشام الضامن للمصالح البندقية في بلاد الشام تعرض للاضطراب مع الغزو المغولي لبلاد الشام بقيادة تيمورلنك (803هـ/1400م) حيث ألحق السبي والقتل والخراب في بلاد الشام ، وقد كان لذلك الغزو آثار كارثية على الاقتصاد في بلاد الشام ومصر[2]، تزامن ذلك مع خسارة المدن الإيطالية متاجرها على البحر الأسود نتيجة تلك الغزوات المغولية التي مرت على شواطئ البحر الأسود وحطت رحالها في العراق وبلاد والشام[3] .

واجه السلطان هذه الأزمة الاقتصادية ، بفرض ضرائب على العامة من الناس وعلى الخاصة حتى طبقة المماليك المميزة ومنهم أجناد الحلقة[4]، وكذلك على أهل الذمة والأجانب ومنهم الجالية الإيطالية[5].

هذه الأزمات عرضت الوجود البندقي في الشرق للخطر، كما أدت إلى تهديد المصالح المملوكية فكان لا بدّ من استئناف المراسلات بين المماليك والبندقية لضمان مصالحهما واستمرار تدفق الأموال الناتج عن احتكار الطرفين هذه التجارة بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي تجنيها البندقية من تجارتها مع المماليك في ظل علاقاتها المتوترة مع العثمانيين.

كما توالت هجمات القراصنة من جنويين وكتلان على شواطئ مصر وبلاد الشام وما ألحقوه بها من أضرار كبيرة وذلك خلال حكم السلطان الناصر فرج و السلطان حكم المؤيد شيخ[6]، نتيجة لذلك لجأت السلطات المملوكية إلى تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية فلجأت إلى اعتقال الجاليات الأجنبية والتعرض للحجاج الأوروبيين، كما حصل سنة (813هـ/ 1410م) قام السلطان الناصر فرج باعتقال حجاج فرنج في القدس كانوا قد قدموا للحج في بيت المقدس فاعتقلتهم السلطات المملوكية وصادرت ما يحملونه من متاع[7] ما دفع السلطات البندقية إلى ارسال سفرائها باستمرار إلى الدولة المملوكية .

---

[1] هاو: في طلب التوابل ، ص47.
[2] ابن حجي، (شهاب الدين أحمد): تاريخ ابن حجي ، تح: عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003م ، ج1، ص452.
[3] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 118.
[4] أجناد الحلقة : هم الجنود المرتزقة من غير مماليك السلطان ، وكانت كل مجموعة منهم مؤلفة من أربعين مملوك لها قائد يديرها في الحرب أو السفر ، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص 12.
[5] محمد، (محمد أحمد) : الغزو التيموري لبلاد الشام وآثاره ، دار الهداية، مصر، د.ت، ص25.
[6] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج3، ص100-199.
[7] المقريزي: السلوك ، ج6، ص299.

لكن في سنة (814هـ / 1411م) توالت الفتن بين الفرنج والمسلمين في الإسكندرية وقتل فيها جماعة من المسلمين وفي نفس العام هاجم القراصنة السواحل المملوكية وألحقوا بالمسلمين الخسائر المادية وأسروا عدداً من المسلمين[1] ، كل ذلك أدى إلى اضطراب العلاقات بين الطرفين ، حيث قامت السلطات المملوكية بتطبيق مبدأ العقوبة الجماعية بحق الجاليات الأجنبية ومنهم البنادقة[2]، لذلك ارسلت البندقية سفارتها إلى مصر في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق وقد حمل له رسالة من الدوق البندقي إلى السلطان المملوكي كتبت باللغة الإيطالية وطويت بشكل مسطح والعنوان في وسطها وختمت بالشمع الأحمر وعند قدومها إلى الأبو اب السلطانية تمت ترجمتها بواسطة جهاز الترجمة الملحق بديوان الإنشاء[3]، مضمونها :

" إلى السلطان فرج الله ناصر الملّة المحمدية خلد الله سلطانه يقبل الأرض بين يديه نقولا دوق البندقية ويسأل الله أن يديم عظمته لأنه ناصر الحق ومؤيده وموئل الممالك الإسلامية كلها وينهي ما عنده من الشوق والمحبة لمولانا السلطان وإنه لم تزل أكابر التجار والمحتشمين والمترددين من الفرنج إلى الممالك الإسلامية شاكرين من عدل مولانا السلطان وعلو مجده وتزايد الدعاء ببقاء دولته وقد رغب التجار بالتردد إلى مملكته الشريفة بواسطة ذلك ولأجل الصلح المتصل الآن بيننا وبالمحبة وأما غير ذلك فإنه بلغنا ما أتفق في العام الماضي من حبس العسر في ثغر دمياط المحروس وأن مولانا السلطان مسك قنصل البنادقة والمحتشمين من التجار بثغر الإسكندرية المحروس وزنجرهم[4] بالحديد وأحضرهم إلى القاهرة وحصلت لهم الهدنة بين جنوسهم الضرر والقهر الزائد وكسر حرمتنا بين أهل طائفتهم فإن الذي فعل مع المذكورين إنما فعل معنا وتعجبنا من ذلك لأن طائفتنا لم يكن لها ذنب ، وهذا مع عدل مولانا السلطان في مملكته ومحبتنا له ومناداتنا في جميع مملكتنا بكثرة عدله وبمحبته لطائفتنا وإقباله علينا وقولنا لجميع نوابنا: إنهم يكرمون من يجدونه من مملكة مولانا السلطان ويراعونه ويحسنون إليه والمسؤول من إحسانه الوصية بالقنصل والتجار وغيرهم من البنادقة ومراعاتهم وإكرامهم والإقبال عليهم والنظر في أمورهم إذا حصل ما يشبه ذلك ومنع من يشاكلهم لتحصل بذلك الطمأنينة للتجار ويترددوا إلى مملكته "[5] .

بالرغم من الضرر الذي لحق بالجاليات البندقية في مصر حرصت البندقية على عدم إظهار غضبها من تصرف السلطات المملوكية متغنية بعدل السلطان والتماس وده وهذه سمة عامة للخطابات التي ارسلتها البندقية إلى السلطات المملوكية.

لقد رد السلطان على رسالة دوق البندقية فعلياً لا خطاباً ، حيث تم إطلاق سراح المحتجزين بعد أن تعهدوا بدفع مبلغ كبير قدره " مائة وخمسون ألف دينار " بحسب المقريزي[6].

[1] المقريزي: السلوك ، ج6، ص302؛ ابن شاهين : نيل الأمل في ذل الدول ، ج2، ص218.
[2] الدراج : المماليك والفرنج ، ص100.
[3] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج6، ص123.
[4] زنجر : قيّد ، كراع : المنجد في اللغة ، ص 307.
[5] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج6، ص125؛ حمادة : الوثائق السياسية والإدارية في العصر المملوكي ، ص515.
[6] المقريزي: السلوك ، ج6، ص303

ازدادت أعمال القرصنة في عهد السلطان المؤيد شيخ وكان في كل مرة يلجأ إلى تطبيق مبدأ العقوبة الجماعية ونتيجة لتلك الإجراءات وصلت سفارة البندقية إلى القاهرة سنة (818هـ/1415م) التي احتجت على إجراءات السلطان وطالبت بإصدار أوامر إلى نائبه في القدس بعدم التعرض للحجاج بأي سوء وأن يسمح بتعيين قنصل لهم في القدس فكان لتلك السفارة ما أرادت وتم تلبية مطالبها فقد أطلق سراح الأسرى الحجاج ووعد السلطان بعدم التعرض لهم ، كما منح البنادقة امتياز إقامة قنصلية لها في القدس لحماية الحجاج الوافدين إليها والإشراف على مناسك حجهم [1].

انتهى عهد السلطان ططر باضطراب العلاقات بين البندقية والدولة المملوكية بسبب ما أصدره من قرار حدد فيه مدة إقامة التجار البنادقة في موانئ الدولة المملوكية بأربعة أشهر، فاستهلت البندقية عهد السلطان الأشرف برسباي بإرسال أول سفارة يرأسها سفيران بندقيان هما " برناردو لوريدانو – كابيلو ليحتجا " تطالب فيها بتعديل ما قرار ططر الأخير[2]، وقد استقبل برسباي السفيرين بالحفاوة والترحيب وقدم لهما هدية جوادين أصيلين و خلع الحرير، قدم السفيران مطالبهما التي تجسد أولها بإلغاء قرارات ططر بشأن تحديد فترة إقامة التجار البنادقة فكان لهما ما طلبا فقام السلطان برسباي بإلغاء القرار السابق وجدد المعاهدات السابقة التي ضمنت الامتيازات للبنادقة [3]، كان ردّ السلطان بمنتهى الإيجابية والإكرام فأعلن أن تجار البندقية لهم في المستقبل أن يقيموا في أملاك السلطان متى شاؤوا واعطاهم الأمان على أموالهم وأرواحهم وجعلهم في حمايته وضمن رعاياه ، كما أصدر أوامره إلى موظفي الجمرك وحكام الأقاليم ونواب السلطان في الثغور بعدم التعرض لهم بالأذى أو أي نوع من المضايقات[4] .

أراد السلطان من خلال تقديم الهدايا للسفيرين تطييب خاطرهما وإزالة ما في نفسيهما من وحشة نتيجة قرارات السلطان ططر ، كما أنه تمسك بالوجود البندقي في الموانئ المصرية فقدم لهما ما أرادا كما رحب بالوجود البندقي في موانئ دولته وقدم للجاليات من الامتيازات التي تجعلهم سادة ومكرمين في أراضي دولة أجنبية .

لكن حوادث القرصنة تكررت على سواحل المماليك وبلاد الشام على الموانئ والمدن المملوكية كالإسكندرية ودمياط وبيروت (825-827هـ /1422-1424م) وفي كل مرة يلحقون بتلك المدن التخريب والتدمير وقتل للسكان فيها، لم يختلف رد السلطان الأشرف برسباي عن ردّ السلاطين السابقين على أعمال القرصنة ، حيث طبقّ مبدأ العقوبة الجماعية بحق الجاليات الأجنبية التي مثلت الجالية البندقية الجالية الأكبر بينها، فقام القنصل البندقي يدعى " ماركيز موزيني " في الإسكندرية بإجراء مراسلة شفهية مع السلطان برسباي علّه يتراجع عن تهديداته بشنق التجار، تميزت أجواء النقاشات بالحدة وتعنت كل طرف بمطالبه فأمام إصرار السلطان على إعدام المعتقلين، صمم القنصل على مطالبه التي انتهت بإطلاق سراح التجار البنادقة وبضائعهم بعد أن تعهد القنصل باسم حكومته بأن يعمل على طلب تعويض من القراصنة الأرغون على ما حدث[5].

---

[1] الدراج : المماليك والفرنج ، ص23.

[2] الشرقاوي،(مديحة): برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ،دار الثقافة، القاهرة، 2007م، ص139.

[3] الدراج : المماليك والفرنج ، ص37.

[4] الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص140.

[5] المقريزي: السلوك ، ج6، ص26 ؛ ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج4، ص115؛ الدراج :المماليك والفرنج ، ص37؛ الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص140.

إن التجار والقناصل وأي شخص أجنبي ما هو إلا رهينة موقوتة ، يفقد فجأة حريته ويتحول إلى أسير بعد كل غارة من غارات القراصنة على موانئ الدولة المملوكية ولا يتم إطلاق سراحه إلا بعد حصول دولة المماليك على تعويض أو تعهد من حكومتهم بالتدخل والضغط على الدولة المعتدية لإطلاق سراح المعتقلين واسترداد ما نُهِب .

نتيجة للمرسوم الذي أصدره السلطان الأشرف برسباي سنة (839هـ/1436م) يقضي باحتكاره تجارة التوابل وبيعها للتجار الأجانب والمسلمين حيث " أمر بأن من يشتري بهاراً من جدة لا بد أن يحمله إلى القاهرة سواءً كان المشتري شامياً أو عراقياً أو أعجمياً أو أوربياً "[1] ، كما أجبر السلطان التجار البنادقة والمسلمين بشراء التوابل بسعر مائة دينار بدلاً من أن يشتروها بخمسين ديناراً[2]، إضافة إلى إجراءات مجحفة بحقهم حالت بينهم وبين عودتهم إلى بلادهم وجعلتهم عرضة لاضطهاد وجشع السلطات المملوكية تلك الاجراءات أضرت بمصالح الطرفين[3].

وأدت إلى أزمة بين الطرفين فتم تسويتها عبر إرسال بعثة دبلوماسية برئاسة القنصل البندقي في الإسكندرية " بنديتو دندولو " الذي رافقه في بعثته مجموعة من التجار الذين بثوا شكواهم وما لحق بهم من ضرر نتيجة إجراءات السلطان وقراره المذكور، كان سير المفاوضات عسيراً في بدايتها نتيجة تعنت السلطان وعدم استجابته لمطالبهم لكن تلك السفارة أدت الأهداف الموكلة إليها فأقنعت السلطان بقبول مطالبها والعودة إلى ما كانت عليه المعاهدات السابقة بين الطرفين وذلك بعد أن أدرك أن هذا المورد الكبير من التجارة يكاد يفلت من يديه ، كما تعهد بأن يتمتع البنادقة بالامتيازات القديمة التي نصت عليها المعاهدات السابقة مع السلاطين المماليك[4].

تميزت المراسلات في عهد السلطان الأشرف برسباي بتأثرها بعدة أحداث: أولها هو أعمال القرصنة التي شنها القراصنة باستمرار على السواحل المملوكية والردّ المملوكي بالاعتقال والمصادرة لأموال التجار الأجانب ومنهم الإيطاليون ، أما الحدث الثاني هو سعي السلطان برسباي إلى السيطرة على قبرص مصدر أعمال القرصنة وسعيه لتأمين متطلبات حملته من خلال احتكار تجارة التوابل .

أما في عهد السلطان الظاهر جقمق ظهرت الرغبة المملوكية بالسيطرة على رودس ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل[5] مما أضر بالعلاقات بين الطرفين فأصدر جقمق قراراً برفع أسعار التوابل ومع ومع تهديد البندقية بقطع علاقتها مع الممالك قام السلطان بأسر التجار البنادقة ولكن تلك الأزمة بين الطرفين التي امتدت من (844-846هـ/1440-1442م) وانتهت بأن تعهد جقمق باحترام حرية التجار وعدم إجبارهم على شراء التوابل من السلطان ولكن ما يستدعي الانتباه في هذه المراسلات أنها لم تتم

---

[1] المقريزي: السلوك ، ج7، ص303.
[2] ابن إياس: بدائع الزهور ، ج2، ص169؛ الأشقر،(محمد عبد الغني): الملحمة المصرية – عصر المماليك الجراكسة ورد الاعتبار في عهد برسباي، مكتبة مدبولي، مصر ، 2002م، ص55.
[3] الدراج : المماليك والفرنج ، ص38.
[4] الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص141.
[5] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج5، ص153.

بشكل مباشر وإنما بوساطة طرف آخر هو الجانب الفرنسي فقد تمت هذه المراسلات بوساطة فرنسية " التاجر الفرنسي جاك كير"[1]، ربما يعود ذلك إلى الدور الكبير الذي بدأت تشغله التجارة الفرنسية في أوروبا وفي البلاد الخاضعة للماليك ومزاحمتها للبندقية في ذلك الدور التجاري .

كان لسقوط القسطنطينية (857هـ/1453م) علي يد العثمانيين دور كبير في العلاقات الإيطالية فقد خسرت البندقية أسواقها الدائمة في القسطنطينية[2] مما دفعها إلى التمسك بامتيازاتها في الأسواق المملوكية ، هنا ظهرت عبقرية المماليك وأثبتوا قدرتهم على استغلال المواقف على أحسن وجه، فسقوط القسطنطينية قابله نهوض اقتصاد القاهرة ، فإذا كان سقوط القسطنطينية رفع مكانة العثمانيين سياسياً فقد علت بسببها مكانة المماليك اقتصادياً في ظل سلاطين مماليك أداروا سياستهم بالوجه الذي حول بلادهم إلى قبلة للتجار فشهد البلاط المملوكي نشاطاً دبلوماسياً قلّ نظيره فتهافتت الوفود تخطب ودّ السلطان طامعةً بامتيازات لجالياتها وتجارها .

فاتخذ السلطان المملوكي الأشرف إينال إجراءاته التي تتناسب مع الموقف ففي الفترة التي أعقبت سقوط القسطنطينية اتخذ إجراءات أمنية وضع فيها قيوداً على دخول التجار الأجانب، لكن هذه الإجراءات بدأت تختفي عندما أصبح بلاطه قبلة للسفراء البنادقة، فأكد الاتفاقيات السابقة وأعطى امتيازات جديدة زاد من الإعفاءات وخاصة لمن يقيم أو يكثر من التردد على الموانئ المملوكية وسمح للتجار بتوسيع وكالاتهم وتجديدها وإنشاء المصارف والمخازن والفنادق كما أجاز لهم تعيين وكلاء قناصل في بعض الموانئ والمراكز التجارية الداخلية للإشراف على عمليات البيع والشراء والمقايضة وتحصيل الرسوم الجمركية وتسليمها للسلطات المحلية. لكن أعمال القرصنة التي تعرضت لها الشواطئ المملوكية جعلت تلك الامتيازات عرضة للتعديل وجعلت الجالية البندقية وبضائعها معرضة للمصادرة من جانب السلطات المملوكية[3] .

وفي سنة (866هـ/1461م) استقبل السلطان المؤيد أحمد بن إينال السفير البندقي (موفي ميشيل) وقد تفاوض الطرفان على التدابير الأمنية الداخلية التي اتخذتها السلطات المملوكية بعد سقوط القسطنطينية وأكد السلطان على سروره الدائم باستقبال الرسل البنادقة وحصل البنادقة على تعويضات لتلك الاجراءات فقد أكدت المعاهدات السابقة كما زادت مدة إقامتهم في الموانئ المملوكية ليتمكنوا من شراء ما يلزمهم من السلع الشرقية تعويضاً عن النقص من بلاد السلطات العثمانية[4] ، وكذلك إعادة تنظيم رحلات سفنهم التجارية القاصدة موانئ الدولة المملوكية وشددوا على حراستها، وجعلوا سفن خاصة بالشام تبدأ رحلتها بين (8-25) آب وتتكون كل قافلة من ثلاث سفن ويتردد أفرادها على مدن وموانئ الشام وتحمل القطن من صيدا[5] وحيفا[6]، ورحلة الخريف تتجه إلى الإسكندرية وبيروت ثم تعود إلى البندقية محملة بسلع الشرق[7]، ولكن ذلك السفير فشل في تخفيض سعر التوابل وبقيت أسعار الند والخشب

---

[1] الدراج : المماليك والفرنج ، ص91.
[2] الساعي : نشأة المدن في أوروبا في العصور الوسطى ، ص130.
[3] الدراج : المماليك والفرنج ، ص 98 ؛ فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص39.
[4] الزيدي : العصر المملوكي ، ص171.
[5] صيدا: صيداء ، مدينة على ساحل بلاد الشام قرب صور، الحموي : معجم البلدان ، ج3، ص437.
[6] حيفا: حيفاء ، مدينة محصنة على ساحل بحر بلاد الشام قرب يافا، الحموي: معجم البلدان ،ج2، ص332.
[7] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص53.

والخشب والصندل والأبانوس كما هي وبقيت أسعار التوابل(100دوكات[1]) للحمل[2] كما في عهد السلطان برسباي[3].

وقد أرسل مع السفير خطاباً إلى دوق البندقية أكد فيه أن السلطان يقدم تحياته واعتذاره بالتعامل مع التجار البنادقة وإنه " أهدى وقلد السفير البندقي وشاحاً[4] من صنع مصر مبطناً بالفرو، كما أهدى وشاحاً آخر لسكريتره من ألوان متعددة " وقد جاء فيه:

" وأكرمنا وبجلنا سفيركم المذكور ولما كانت صداقتنا لكم قديمة فإننا نعلن أنه يسرنا تأكيد الإعفاءات السابقة والمعاهدات المعقودة بيننا وبينكم وكذلك وجود قنصلكم بيننا مع ما لَهُ ولتجارتكم من الامتيازات أقرها السلاطين السابقون كما أنه لهم الحق في الإبحار من بلادنا والتمتع بالحرية والأمان وسنرسل لكم سفراء من قبلنا ونتقبل سفراءكم بترحاب ونوصي براحتهم في بلادنا وتجوالهم دون عوائق وبحرية ودون دفع رسوم أو عوائق لأننا سنراعي مصالحهم وراحتهم وسيكونون في عدالتنا المقدسة"[5].

أكد الخطاب على ضرورة عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ، كما أشار إلى احترام المعاهدات المعقودة بين الطرفين والتزام الجانب المملوكي بتطبيقها ، كما نوه إلى احترام السفراء الوافدين إلى أراضي الدولة المملوكية والمحافظة على حياتهم وممتلكاتهم ، وهذا ما يشير إلى النض الدبلوماسي الذي توصل إليه الفكر السياسي للسلطان المملوكي .

وفي عهد السلطان خشقدم اتخذت المراسلات المملوكية البندقية غرضاً مختلفاً عن السابق فقد كان هذه المرة غرض المراسلات إصلاحياً بين المماليك والقراصنة بهدف حماية مصالحها فلم تتجه سفراء البندقية هذه المرة إلى القاهرة حاملة هدايا الود ومراسلات التجارة وإنما باتجاه جزيرة رودس حيث استولى قراصنتها على سفينة محملة بالبضائع متجهه إلى الشواطئ المملوكية وقاموا بالاستيلاء عليها وسلبها وكانت المنهوبات ذات قيمة عالية ومبلغ كبير، مما دفع السلطان خشقدم إلى صب جام غضبه على الجاليات الإيطالية في الموانئ المملوكية وسطا على أموالها على عادة سلاطين المماليك في مثل هذه الحالات[6]، لذلك أرسلت البندقية سفنها وسفراءها إلى رودس فأجبرت صاحب رودس على أعادة أسرى المسلمين الذين عادوا إلى الإسكندرية سالمين في (869هـ/1464م) وبدوره السلطان المملوكي خشقدم أفرج عن البنادقة المعتقلين، وأعاد لهم جميع الامتيازات التي نصت عليها المراسلات السابقة [7].

[1] الدوكات: فردها دوكة عملة تضرب في البندقية نسبة إلى الدوق ، كانت منتشرة في مصر زمن المماليك ويتعامل بها ، إسماعيل: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ، ص396.
[2] الحمل : وزن يقصد به حمل البعير ويقدر بـ (230- 240كغ)، الخطيب: معجم المصطلحات التاريخية ، ص155.
[3] الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص140.
[4] الوشاح: نسيج عريض يرصع بالجوهر وتنظم خيوطه من اللؤلؤ يتميز بألوانه الزاهية، الزيات : المعجم الوسيط ، ج4، ص229.
[5] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص376.
[6] الدراج : المماليك والفرنج ، ص93 .
[7]ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج5، ص205 ؛ الدراج : المماليك والفرنج ، ص93.

في عهد السلطان الأشرف قايتباي، اتسمت العلاقات المملوكية البندقية فيه بالتوتر نتيجة شن القراصنة الهجمات المتوالية على شواطئ الإسكندرية وقيام السلطان المملوكي بتطبيق مبدأ العقوبة الجماعية واعتقال الجاليات البندقية وسائر الجاليات الأجنبية الموجودة في السلطنة المملوكية[1] .

كما أن السلطان اصدر قراراً سنة (885هـ/1480م) بتأكيد احتكار تجارة التوابل المعروفة بالشريفة أو السلطانية وجعل سعر الحمل منها (110دوكات) وطرحها في مدة البيع وحَتّم على هيئة التجار الأجانب شراء كل ما في السوق من التوابل الشريفة بالسعر الذي حدده السلطان مما أدى إلى تأزم الموقف بسبب ارتفاع ثمن التوابل ورداءتها[2]، سبب هذه السياسة أن السلطان قايتباي قد أنفق الكثير من الأموال على حروبه الداخلية منها التي شنها عرب الصعيد كذلك على حروبه ضد القبائل التركمانية المدعومة من السلطان العثماني، مما جعل حاجة السلطان إلى الأموال كبيرة[3] .

لقد فشلت السفارات في إقناع السلطان بالتراجع عن قراره فأرسل السلطان قايتباي إلى دوق البندقية خطاباً يشرح فيه سوء العلاقات بين الطرفين محاولاً إيجاد الحل سنة (877هـ /1482م).

بسم الله الرحمن الرحيم

الموقر المحتشم الخطير الباسل المفخم الضرغام السميدع مجد الملة المسيحية جمال الفئة الصليبية دوق البندقية ، دوق كرك دين بني المعمودية صديق الملوك والسلاطين أدام الله تعالى بهجته وجدد مسيرته على أبو ابنا الشريفة على يد المحتشم قاصدهُ وأحطنا علماً بها وتقدم مثالنا الشريف إلى حضرة الدوق أعلمناه فيه بوصول القاصد المذكور وبما عاملناه به من الإحسان بأعظم من جميع قصاد ملوك الفرنج الواردين على أبو ابنا الشريفة لما نستحقه من إخلاص حضرة الدوق في مجتمعنا ودعائه لمقامنا الشريف وأن مراسيمنا الشريفة برزت بقضاء جميع أشغاله وضروراته على حكم ما سأل فيه صداقتنا الشريفة ورسمنا بكتابة مراسيم شريفة إلى الممالك الإسلامية بالوصية لجميع تجار البندقية وأحوالهم عندنا مشدودة ورسمنا أيضاً بأن الفلفل ذخيرتنا الشريفة الذي يعطي لكم يكون سالماً من التراب والبلل والخلط كل ذلك لأجل خاطر حضرة الدوق وغير ذلك مما نعرف به حضرة الدوق من الذهب والفضة التي صارت تصل من القطائع وغيرها إلى الثغر السكندري وغيره يوجد فيها الغش بحيث أن المابة درهم إذا أضيفت لم تقارب الستين درهماً وغالبها نحاس وأما القماش الذي يصل إلى أبو ابنا الشريفة من المخمل فغالبه مغشوش كالنحاس أما الجوخ فجرت العادة أن يكون ذراع كل خرقة خمسة وخمسين ذراعاً وقد صار الجوخ الآن كل خرقة منه لا تبلغ ثلاثين ذراعاً وفيه وهو مقطوع من الوسط وتضرر تجار المسلمين بواسطة ذلك ، وتعجبنا كل العجب من هذه الأمور وكونه يتفق من تجار حضرة الدوق أعلمناكم بذلك ليصير على خاطركم ومما تعرفه أن المركبين اللتين أحضرتا صحبة المحتشم قاصده تعرض من فيهما من الفرنج لجماعة من المسلمين بالمسير الإسلامية وأخذ منهم وأسروا ... ألا يحضروا ذهباً وفضة مغشوشة ولا يجهزوا جوخاً ولا قماشاً إلا كاملاً على ما جرت عليه العادة القديمة وإنهم لا يعتمدون قطع شيء من الخرق الجوخ ولا غيره ويؤكد عليهم في ذلك ويعرفهم أنهم متى حصل منهم

[1] الدراج : المماليك والفرنج ، ص107.

[2] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص55.؛ الزيدي: العصر المملوكي ، ص171.

[3] عبد المنعم،(صبحي): الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين، دار العربي ، القاهرة، 1994م، ص58 ؛ عبد التواب، (عبد الرحمن محمود) : قايتباي المحمودي، الهيئة المصرية للكتب، مصر، 1978م، ص106.

شيء من ذلك ويصغي حضرة الدوق لما يطالعه به من المشافهة الصادرة هنا ويطلب حضرة الدوق للبنادقة الذين كانوا بالمركبين المذكورين على ما أعتمده المسلمون ويلزمهم بإعادة ما أخذوه بتمامه وكما له فإنه هو الذي تحدى وفعل ذلك وأقدم عليه ، ولا تقبل ولا لمن كان معه في ذلك عذر ولا حجة ، وإن حصل منهم تهاون في ذلك فيجهزهم إلى أبو ابنا الشريفة لنقابلهم على ذلك بالمعدلة الشريفة ، وقد أعدنا قاصد حضرة الدوق إليه بهذا الجواب الشريف بعد أن انعمت صداقتنا الشريفة عليه وعلى جماعته بخلع شريفة ونفقة وجهزنا على يده لحضرة الدوق وعلى سبيل الهدية ، ما تضمنته القائمة المجهزة على هذا المقال الشريف ، فحضرة الدوق بتسليم هذا ويطيب خاطره وخاطر تجار البندقية ويعلمهم أنهم مشمولون بنظرنا الشريف وعنايتنا الشاملة فنحيط علماً بذلك والله الموفق المدرك إن شاء الله تعالى .

في عاشر شعبان الكريم سنة سبع وسبعين وثمانمائة حسب المرسوم الشريف.

الحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم " [1].

ظهر في الخطاب التقدير العظيم والاحترام الكبير في مخاطبة السلطان المملوكي لدوق البندقية ، كما أكد الخطاب المعاملة الحسنة التي يلقاها سفراء البندقية وتجارها في أراضي الدولة المملوكية حيث أن تقديرهم يعود لتقدير السلطات المملوكية الدوق البندقي أراد من ذلك السلطان الإشارة إلى عمق العلاقات بين الطرفين وقدمها والتأكيد على قدم الصداقة القائمة بينهما ، وتمسك الجانب المملوكي بتلك الصداقة والمصالح المشتركة بينهما، حاول السلطان قايتباي أن يبرر سبب ارتفاع التوابل بجودة نوعه كنوع من المراوغة والتلاعب بالألفاظ وما هو إلا مبرر لا أكثر ومحاولاً إظهار عيوب البضائع التي يجلبها البنادقة بالمقابل ، لربما أراد بذلك أن يوجد لنفسه مخرجاً ومسوغاً لذلك الارتفاع في ثمن التوابل مما يقنع فيه التجار البنادقة على شرائه بالثمن المحدد والكمية نفسها ، فهو يدرك أن الموانئ المملوكية هي الملاذ الوحيد للتوابل ويدرك أيضاً أهمية هذه التجارة للبنادقة .

ثم اتخذت المراسلات البندقية المملوكية اتجاهاً مختلفاً تعلق بالدرجة الأولى بمصير العرش القبرصي، ففي الصراع الذي دار على العرش القبرصي بين البندقية ونابولي كان للسلطان قايتباي اليد العليا في مصير قبرص[2]، وقد أدركت البندقية ذلك، فأرسلت سفيرها إلى القاهرة بييرو دويدو لعقد اتفاقية مع السلطان قايتباي[3]، وقد تم تبادل الرسائل بين الطرفين انتهت بتوقيع اتفاقية (896هـ/1490م) ضمنت اعتراف قايتباي بإشراف البندقية على حكم جزيرة قبرص بشرط مراعاة حقوق ومصالح السكان المحليين ومعاملتهم معاملة طيبة[4].

توالت الأحداث الدولية التي أثرت بدورها على المراسلات بين المماليك والبندقية كانت أهمها الخطر البرتغالي الذي داهم البحر الأحمر واحتلوا مكانة تجارية مميزة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقد هدد هذا الخطر الدور التجاري العالمي للمماليك والبنادقة معاً[5].

[1] النجيدي، (حمود بن محمد): النظام النقدي المملوكي ، مكتبة العبيكان، الرياض، د.ت، ص623 ؛ ماجد ، (عبد المنعم): وثيقة عربية نادرة في أرشيف البندقية ، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، العدد3، 1995م، ص314.
[2] الدراج : المماليك والفرنج ، ص109.
[3] عاشور: قبرص والحروب الصليبية ، ص95.
[4] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص62.
[5] قاسم، (قاسم عبده) ، علي، (علي السيد): الأيوبيون والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، د.ت، ص214.

هذا ما يفسر نشاط المراسلات بين الطرفين فلم تكن البندقية وحدها هي التي ترسل رسلها وسفنها بل نشط المماليك أيضاً في تلك السفارات، فالتجارة التي كانت تصل إلى مصر عن طريق عدن وسواكن[1] أخذت تتحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح، ولم تعد مصر مصدراً للسلع الشرقية والتوابل تتجمع فيها ثم تأتي سفن البنادقة وتنقلها إلى الأسواق الأوروبية، فقد حلت محلها البرتغال وأصبحوا يتحكمون في منابع هذه السلع[2] .

أرسلت البندقية سفيرها بنديتو ساناتو سنة (908هـ /1502م) الذي عرف عنه الخبرة التجارية حيث عمل في التجارة فترة طويلة[3]، وقد زودته البندقية بتعليمات يجب أن تثار أثناء مناقشاته مع السلطان أهمها التأكيد على الصعوبات التي يواجهها التجار البنادقة وكذلك الحرص على تأكيد خطورة الكشوف البرتغالية لرأس الرجاء الصالح وما نتج عنه من تحويل التجارة عن الطرفين والأضرار المادية التي لحقت بكليهما وضرورة إيجاد الحل المناسب الذي يصب في مصلحة الطرفين، كما أكدت البندقية على سفيرها ضرورة نفي أي علاقة بين البندقية وبين جزيرة قبرص ، والتأكيد على المصالح التجارية للبنادقة في دمشق ، وزود السفير ببعض المشكلات التي يجب حلها مع السلطان كمشكلة العقوبات الجماعية التي تلجأ إليها السلطات المملوكية بين الحين والآخر وما ينتج عنه من مضايقة للتجار البنادقة وتأخر المتاجر في وصولها إلى الأسواق الأوروبية مع التذكير الدائم له بالأسلوب اللين الذي لا يغضب السلطان من خلال القول المستمر " عليك أن تسلك سبيل الملاينة ولا تلجأ إلى إثارة النزاع مع السلطان أو رجاله " وكذلك إجراءات الأمان المتخذة في الإسكندرية حيث تمنع دخول السفن إليها ليلاً حتى لو كانت في حالة طارئة ، والعمل على إلغاء قرار السلطان خشقدم الذي حدد من خلاله مدة أربعة أيام بعد انتهاء الموسم لشحن وتسويق البضائع لكن هذه المدة غير كافية مما يضطرهم لترك بضائعهم للموسم الثاني مما يلحق بها الضرر وضرورة النظر في تلك القرارات، كما أوصت السلطات البندقية سفيرها بضرورة العودة للاتفاقيات السابقة التي تضمن المصالح البندقية وتحمي تجارها في الموانئ المملوكية وكلف بأن يلتمس موافقة السلطان على تخفض الضرائب المفروضة على التجار البنادقة[4].

وقد أوضح السلطان للسفير أنه ما لم تشارك البندقية السلطان في حروبه مع البرتغال وتمده بالأخشاب والأسلحة اللازمة لبناء أسطول لن يتمكن من مطاردة البرتغال في المحيط الهندي فهو عاجز عن مواجهة ذلك الخطر بنفسه[5] .

بينما بيّن السفير البندقي للسلطان قانصوه الغوري الخطر الذي شكله الكشف البرتغالي لرأس الرجاء الصالح عليها ، حيث هدد مصالحها في أوروبا ، واقترح عليه خفض الرسوم المفروضة على الحركة التجارية في موانئها وتخفيض أسعار التوابل حتى تستمر البندقية في القدوم إلى الأسواق المملوكية[6]. كما

---

[1] سواكن: بلدة مشهور على ساحل بحر الأحمر قرب عيذاب تلجأ إليها السفن القادمة من جدة، الحموي: معجم البلدان ، ج3، ص276.
[2] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص292-293.
[3] الدراج : المماليك والفرنج ، ص133.
[4] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص380 ؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص251.
[5] الدراج : المماليك والفرنج ، ص134.
[6] الزيدي : العصر المملوكي ، ص173.

كما أشار السفير على السلطان أن يرسل سفارة إلى الهند ليطلب من حكامها عدم التعامل مع البرتغاليين وقطع العلاقات معهم أو الإتجار معهم وقفل الموانئ بوجه سفنهم[1] .

لم يتوصل الطرفان لحل لمشكلتهما ، حيث عاد السفير إلى البندقية في أيلول من نفس العام الذي جاء فيه يحمل اقتراحات السلطان على طلباته ولاسيما ما يخص منها الخطر البرتغالي التي تبعها سلسلة من المراسلات والسفارات المتبادلة بين الطرفين ومن الطرفين[2].

لقد بقيت السواحل المملوكية عرضة لغارات القراصنة فقد قام البرتغال بمهاجمة سفينة للسلطان الغوري قادمة من الهند وإغراقها بمن فيها مما أثار غضب السلطان الغوري[3].

وقد رأى السلطان قانصوه الغوري الانتقال إلى أسلوب آخر في المراسلات والرسائل ، وهي التأكيد في مراسلاته على استخدام أهل الذمة كوسيلة للضغط على الأوروبيين لإيقاف التقدم البرتغالي والنشاط البرتغالي التجاري في الهند ، والتهديد باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المسيحيين في بلاده، ولا سيما القدس وهدد بقفل الأماكن المقدسة بوجه الحجاج المسيحيين[4].

لذلك اختار رئيساً لسفارته راهب من رهباناً دير صهيون[5] يدعى " مارودا سان برناردينو" وقد كلف السفير بالتوجه إلى أوروبا وتقديم شكوى السلطان إلى البابا ولدى دوق البندقية وقد وصل إلى البندقية سنة (910هـ/1504م) والتي فحواها " أنهم مكلفون من السلطان الطلب إلى قداسة البابا وبقية حكام أوروبا وقف الاعتداءات البرتغالية في المحيط الهندي والبحر الأحمر والتخلي عن احتكارهم تجارة التوابل ووقف اضطهاد المسلمين في إسبانيا وفي حال عدم الاستجابة لمطالب السلطان هدد السلطان باعتقال وقتل كافة النصارى الأجانب و المقيمين في ديار السلطان وعلى تهديم كنيسة القيامة ودير جبل صهيون بالقدس"[6].

لكن هذا التهديد والوعيد الذي حمله الراهب في مراسلته لم تجدِ نفعاً ، فالسلطان لم يكن جاداً في تنفيذ تلك التهديدات نظراً لما تدرة عليه الأماكن المقدسة والحجاج إلى بيت المقدس من أموال هو بأشد الحاجة إليها بعد أن خسر مكانة بلاده التجارية بدليل أنه لم ينفذ تلك التهديدات بعد فشل السفارة في تحقيق أهدافها المرجوة منها ، وكان الرد البندقي فقط بتأكيد أن الأضرار التي لحقت بالمماليك من جراء الاكتشاف البرتغالي والنشاط البرتغالي لا تقل عن ضرر البندقية واكتفت بردها على تزويد الراهب ببعض المعلومات عن الأوضاع العامة في أوروبا[7].

أوفدت البندقية سنة (910-/1504م) سفير لها إلى السلطان الغوري يدعى برناردينو جيوفا وأوكلت إليه مهمة البحث مع السلطان فتح قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر(ما يعرف اليوم باسم قناة

---

[1] طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ،ص 294.
[2] الدراج : المماليك والفرنج، ص135.
[3] الدراج : المماليك والفرنج ، ص135.
[4] طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص294-295.
[5] صهيون : موضع بالبيت المقدس أقيمت عليه كنيسة صهيون، الحموي: معجم البلدان ، ج3، ص436.
[6] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص255.
[7] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص 78.

السويس) ، واقترحت على السلطان قانصوه الغوري إغراق الأسواق بالتوابل الجيدة الرخيصة لينافس بذلك التوابل البرتغالية وأن يستخدم نفوذه لدى أمراء الهند لقطع علاقاتهم مع البرتغال[1].

ربما لو نفذ الغوري مشروع قناة السويس لاستطاع أن يوفر على نفسه مشقة المواجهة العسكرية مع البرتغال من جهة ومن جهة أخرى تمتعت مصر ودولة المماليك بالرخاء والنعيم وأفرغت بذلك الاكتشاف البرتغالي من مضمونه وعادت لها سيادتها التجارية المسلوبة.

بعد شهر من استقبال البندقية السفارة المملوكية أرسلت البندقية سفارة من جانبها ترأسها فرانسيسكو تالدي (910هـ/1504م)[2]، وقد حمل السفير رسالة من دوق البندقية إلى السلطان وأهم ما تناوله في محادثاته مع السلطان أنه نبه من ازدياد نفوذ البرتغال في الهند، وتوزيعهم التوابل الرخيصة في أوروبا بأسعار أقل بكثير من الأسعار في الإسكندرية وإنهم يوزعونها في إيطاليا نفسها بأسعار منخفضة. وأوضح السفير للسلطان أن حكومته لم تستطع منع تجارها من اللجوء أحياناً إلى أسواق لشبونة (عاصمة البرتغال) كما إنها لم تستطع مقاومة إغراء رسل ملك البرتغال إلى البندقية ودعوته تجارها لتولي منصب الصدارة في توزيع التوابل في أوروبا بالنظام نفسه الذي يقوم به الآن بشرط قطع علاقاتها مع السلطان المملوكي وألمح أن بلاده لا تستطيع أن تتغاضى عن ثلاثة قرون من العلاقات الطيبة مع مصر بهذه السهولة وأن الهيئة المشرفة على التجارة الخارجية عارضت السياسة الهادئة مع السلطان ولكن حكومة الدوق يعز عليها أن تهجر السوق التي طالما ترددت إليها طوال تلك المدة وتأمل بأن يتدارك السلطان الأمر[3]. فقد ذكر السفير البندقي أنه وصل إلى البرتغال 14 سفينة تحمل حوالي 500 حمل من التوابل أرسلت كلها إلى أسواق انكلترا وفرنسا ونصح السلطان بأن يتخذ إجراءات سريعة ، فيرسل مندوبيه إلى الهند وأمرائها لينصحهم بمقاطعة البرتغاليين ويقرن هذا بعمل حربي يضع البرتغاليين عند حدهم، فقد اقترحت البندقية مرافقة أسطول عسكري للسفن المملوكية وأن يصحب السفن التجارية المملوكية بسفن حربية ، وإغراق أسواق الإسكندرية وبيروت بالتوابل النقية الجيدة بأسعار رخيصة لإغراء التجار البنادقة وغيرهم بالعودة إلى أسواقهم وبذلك يكون قد عمل على تدمير مشروعات البرتغاليين في الهند ، ونصح تالدي السلطان بحسن معاملة الرعايا المسيحيين وعدم التعرض لهم بأذى وعدم اتخاذ أي إجراء ضد المسيحيين والأماكن المقدسة ، كما نوه إلى الخطر الذي سيترتب على ذلك[4].

وقد برر عدم الاستجابة لمطالب الراهب بأن البندقية تخشى أن تتهم في مساندة الدول الإسلامية ضد المسيحيين مما يعرضها لسخط البابو ية، وقد أكد له استحالة تقديم مساعدة عسكرية للسلطان في حروبه ضد البرتغال بسب الوضع الأوروبي وما يترتب على تلك المساعدة من تكلفة مادية مرتفعة على البندقية البعيدة عن ساحة الحرب من جهة ومن جهة أخرى الخوف من السخط البابوي لكن المباحثات لم تنته إلى نتيجة بين الطرفين بسب إصابة السفير بمرض شديد منعه من اكمال محادثاته والعودة إلى بلاده قبل انتهاء المحادثات[5].

---

[1] الدراج : المماليك والفرنج ، ص135؛ طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص295.

[2] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص 100.

[3] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص 295.

[4] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص80؛ الزيدي : العصر المملوكي ، ص175.

[5] طقوش،(سهيل): تاريخ المماليك في مصر والشام، دار النفائس، القاهرة، 1997م ، ص 538.

لقد حاول السفير أن يلفت نظر السلطان إلى أن البنادقة سيهجرون الأسواق المملوكية والتوجه إلى الأسواق البرتغالية ما لم يخفض السلطان أسعار التوابل ، وربما أراد من محاولته أن يزج المماليك في صدام مباشر مع البرتغال وأن يتخلص من إحداهما ويضعف الآخر، ومهما كانت النتيجة ستتحالف البندقية مع المنتصر، أما الذي يكون في حالة ضعف فتحصل منه على ما تريد من امتيازات.

ثم عادت العلاقات البندقية المملوكية للاضطراب بعد أن فقدت سفينة تابعة بالقرب من قبرص وكانت السفينة تحمل حمولة كثيرة وثمينة مما كبدها خسائر فادحة فاتهم البنادقة بأنهم وراء ذلك الفعل وذلك نتيجة الخلاف على أسعار التوابل فقام السلطان باعتقال التجار البنادقة وقنصلهم وقد توفي القنصل وأحد رجال الدين وتاجر آخر بالطاعون[1] .

رأت البندقية أن ذلك من أسوأ ما قد تتعرض له علاقاتها مع المماليك لذلك سارعت البندقية لتسوية النزاع فأرسلت خبيراً لديها بشؤون الشرق وقد رأت هذه المرة أن يكون اختيارها للسفير استثنائياً[2]، فقد اختارت لهذه المهمة سكرتيراً في مجلس الشيوخ البندقي يدعي ألفيز ساغادينو وذلك أملاً منها بتذليل الصعوبات تلك وعرض التنازلات التي يرضى بها التجار والسلطان. وصلت السفارة إلى القاهرة (911هـ/1505م) وعرضت على السلطان التطورات التي حصلت في مياه الهند والتقدم الكبير الذي أحرزه البرتغال في ذلك المجال واستفسر عن إمكانية القيام بعمل إيجابي للمحافظة على مصالح البندقية في بلاد السلطان، وعن إمكانية اتخاذ إجراءات صارمة وناجحة في حل هذه الكارثة التي ألمت بالطرفين، لكن تلك السفارة لم تحقق أهدافها المرسلة من أجلها نتيجة وفاة السفير أثناء المناقشات التي كانت تدور بين الطرفين[3].

استمر الوضع المتدهور للتجارة المملوكية في الهند وفشل السلطان في اقناع الامراء في الهند بقطع علاقتهم مع حليفهم الجديد البرتغالي، فتزايدت خسائر السلطان وانخفضت كمية التوابل في الأسواق المصرية وبلاد الشام وبالمقابل كانت أسواق البرتغال زاخرة بالتوابل الرخيصة[4]. كان ذلك سبباً لارسال السلطان قانصوه الغوري بعثة جديدة إلى البندقية ، فأرسل ترجمانه الخاص تغري بردي[5] سنة (911هـ/1506م) الذي سافر إلى البندقية حاملاً معه رسالة من بطريرك الإسكندرية بعد ان تزايدت هجمات القراصنة على السواحل المملوكية وما ينتج عنها من أعمال سلب ونهب لأموال التجار ومتاجرهم في تلك الموانئ[6].

---

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص83 ؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص255.

[2] طقوش: تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص537.

[3] الدراج : المماليك والفرنج ، ص140؛ طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص538 ؛ فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص84؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص 256.

[4] طقوش: تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص538.

[5] تغري بردي : يهودي اسباني، كان يعمل بحاراً حين ارتطمت سفينته بالسواحل المملوكية أثر عاصفة بحرية شديدة، امتلك ذكاءً وقاد جعله يترقى في المناصب في البلاط المملوكي حتى تولى منصب كبير التراجمة ، ولقي مكانة مميزة لدى السلطان قانصوه الغوري ، فقربه إليه واعتد برأيه وجعله من خواصه المقربين ، اختاره أن يكون رئيساً لبعثة دبلوماسية معقدة متعددة الأغراض والجهات (911هـ /1506م) ، انتهت حياته عندما القى السلطان الغوري القبض عليه بتهمة الخيانة (917هـ /1513م) ، ابن إياس : بدائع الزهور، ج4، ص207؛ الدراج: المماليك والفرنج ، ص130.

[6] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 256.

وقد ذكر ابن إياس في سنة (911هـ /1506م) " سافر تغري بردي الترجمان نحو بلاد الفرنج وأخذ معه كتاب البترك وكان قد تزايد عبث الفرنج بالسواحل وأخذ أموال التجار"[1].

أبحرت السفارة من الإسكندرية في ذي القعدة (911هـ /1506م)على متن مراكب بندقية ، تألف الوفد من عشرين شخصاً من بينهم أربعة خاصكية[2] واثنان من الجمدارية[3] وقاضيان، عندما وصلت المراكب إلى البندقية كان في استقبالهم وفد بأثواب قرمزية كان أكثر أعضائه من التجار أصحاب المصالح التجارية في الموانئ المملوكية فقد كان تغري بردي محاطاً بكل مظاهر الحفاوة والترحيب في البندقية ، وقد أقامت السفارة في البندقية عدة أشهر بحسب بعض الروايات (10 عشرة أشهر) بينما ذكر البعض الآخر استمرت (18 ثمانية عشر شهراً)[4] وذلك من أجل اتمام المباحثات مع الجانب البندقي .

وقد حرص البنادقة على رفاهية وراحة الوفد المملوكي وقد شمل هذا الاهتمام إقامة حفلة عشاء، أعقبها حضور حفلة موسيقية وحفلة استقبال أقامها المجلس الأعلى البندقي وحفلة استقبال على صعيد الدولة الرسمي وتسوق وحفلة استقبال أقامها الدوق البندقي بحضور أعضاء الحكومة وقد استمرت تلك المراسيم ثلاث أيام متوالية. بعد ذلك بدأت المفاوضات بين الطرفين ولم تتعرض المفاوضات لذكر التهديد البرتغالي لتجارة التوابل أو إلى الجهود التي بذلتها البندقية، بينما اشترطت الاتفاقية مقايضة فلفل السلطان بالنحاس وهذا مطلب بندقي[5].

وقد كان السفير تغري بردي يمتع بصلاحيات محدودة مما عثر طرق المفاوضات فأرسلت البندقية خطاباً إلى السلطان المملوكي مع أحد الخاصكية مضمونه في نفس العام :

" السيد السلطان الأفخم :

حضر إلى دولتنا الفخيمة تغري بردي الفخيم سفير عظمتكم وقد أكرمناه إكراماً لكم واستمعنا له ، طبقاً للخطاب المرسل بعد إلينا لأجل مناقشة المسائل المتعلقة بالتجارة والتجار وإنه طلب منا أن نناقش الموضوعين وأن نعين مندوبين من حكومتنا للتفاوض معه ، حتى يستطيع توضيح موضوع سفارته وتوضيح ما يريده لفائدة وراحة كل من الطرفين.

وقد اجتمع الطرفان أكثر من جلسة وفحصوا بعناية المصاعب والخلافات ، ثم وجهوا إلينا بكامل هيئتهم متفقين على شروط خاصة وضرورية نرجو من سموكم الأعظم الموافقة عليها ، لأنه بدون هذه الشروط سيصبح عسيراً على التجار أن يستمروا في الوصول إلى بلادكم لأن تجارتهم ستتعرض للخسارة.

---

[1] ابن إياس : بدائع الزهور، ج4، ص91.

[2] الخاصكية: فئة من المماليك السلطانية كان السلطان يختارهم لنفسه ويحضرون خلواته، فهم بمثابة الحرس الشخصي، الخطيب : معجم المصطلحات التاريخية ، ص157.

[3] الجمدارية : كلمة فارسية تعني المسؤول عن غرفة الملابس ، اتصل عمله بالعناية بملابس السلطان وإلباسه الثياب الخاصة بكل مناسبة، الخطيب: معجم المصطلحات التاريخية ، ص126.

[4] طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص296؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص272.

[5] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص273.

وقد قال السفير تغري بردي خلال المحادثات أنه ليس لديه تعليمات أخرى . ونحن نعجب كيف ترسلون سموكم مسؤولاً مثل هذا السفير دون أن تكون لديه الصلاحيات الكافية لعمل شيء مهم أو الاتفاق على شيء مهم ، ولأنه لا يملك إبرام الاتفاقيات فهو مضطر لإرسال خاصكي من لدنه لسموكم لطلب الموافقة على المفاوضات معنا . وإن أزمة عدم الثقة هذه لا تسمح إطلاقاً بالاتفاق إذ كيف يقتنع التجار بهذه الشروط ومفاوضهم لا يملك الصلاحيات لإبرامها ؟

ولكي يكون سفيركم ملماً بالموضوع ، فإننا نخبره بما اتفق عليه أولاً بأول لكي يكون على علم بالتفاصيل ليسردها لسموكم . ونحن منتظرون رد سموكم ، كما أنكم ستقدرون تماماً وبكل حكمة حالة البندقية التي أظهرناها مراراً وتكراراً لسموكم مع إخلاصنا لكم . هذه الروح لم تتغير على الإطلاق ، وحيث أننا نشاء أن يكون السلطان بنفس هذه الروح وكذلك السفير فإننا لا نشك في أن هذا السفير سيوضح لكم تفاصيل الموضوع حيث أنه رجل عاقل حكيم . والله القادر على كل شيء .يتعطف علينا بالخير والبركات وإننا نأمل أن تجزوا الجزاء الوافي لمن كان السبب في هذه الغلطة التي أدت إلى هذه الاضطرابات والتي قضت على المعاملات الطيبة التي ظلت بيننا قروناً طويلة ، ونتج عن ذلك خسارة فادحة لدولتنا ، وإن هذا إذا تم سيكون له أبعد الأثر في اصلاح الحال وسيرضينا ويقضي على الأشرار.

نرجو الله أن يطيل في سني حياتكم يا عظمة السلطان بإذن الله ، ومن الآن ليكن مقرراً أنه لم يتم الاتفاق على ما وضحناه بقرارنا وبعد المفاوضة مع سفيركم فإنه لن يحق لأي مواطن منا أن يرسل إلى الإسكندرية أو أي جزء من بلادكم سفناً أو سلعاً ولا يتعاقد مع أي فرد بأي سلعة لمدة عشر سنوات على الأقل " [1].

وقد عاد الخاصكي بعد خمسة عشر يوماً من القاهرة لاستئناف المفاوضات وهو يحمل رداً شفوياُ من السلطان والقبول على المطالب البندقية[2] .

وقد نصت الاتفاقية بين تغري بردي الترجمان والبندقية الموقع في (913هـ/1507م):

الوثيقة مؤرخة بتاريخ (18 محرم 913هـ / 31 أيار 1507م) نص الوثيقة يتألف من اربعة وعشرون فصلاً:

باسم الله الباقي آمين

الواحد والثلاثون من أيار 1507م البندقية

فصول معقودة بين حكومتنا الموقرة وسمو الأمير تغري بردي موفد جلالة السلطان :

1- إن النحاس الذي نجلبه إلى الإسكندرية لصالح خزانتنا ودفع ما يترتب عليها من ديون فإن جانب السلطان سيرضى به باسم كافة المشترين وبسعر أعلى من قيمته في السوق بسبب معاناة تجارنا الذين سينزلونه على السوق عن طريق أشخاص متعددين بسعر أعلى من الجاري كما وعد نائب السلطان عدة مرات من فم الخاصكي (تغري بردي) الذي أرسل وفرنشيسكو دا مونتي (القنصل

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية، ص 392.
[2] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 264.

البندقي الجديد إلى الإسكندرية) بجعلهم يقبلون ويشترون هذا النحاس وإنه قد أوجب على البائعين دفع ما عليهم لخزانتنا. لذا لا من داعٍ للإفراط بما تم الاتفاق عليه في الأساس وتكبدهم رسوماً إضافية.

2- أن لا تجبر بالتأكيد طائفتنا على شراء أكثر من المائتين وعشر أحمال من الفلفل التي قبلت بها بسعر ثمانين دوكات للحمل. وإذا رغب جناب السلطان المعظم بيعه بسعر أعلى، فلسنا ملزمين بشرائه بسعر أعلى ولكن إذا أراد بيعه بسعر أعلى فليبعه لمن يرضى بذلك ودياً من تجارنا لا يجبر على شرائه، وإذا لم يعطَ في المدة، فنحن غير ملزمين بأخذه ، فيما عدا المائتين والعشر أحمال فقط .

3- وأن مراكبنا القاصدة الإسكندرية بعد إتمام مدتها يتوجب عليها سؤال الإذن من نائب الإسكندرية وتبقى ستة إلى ثمانية أيام بعد المدة فيتمكن تجارنا من دفع ما عليهم وتسليم بضائعهم. وإذا انقضت الأيام الثمانية ولم يحصلوا على الأذن، يصبح حراً القبان في الخروج بتلك المراكب دون التعرض لأي عائق.

4- وأن سبائك الفضة والنقود التي يجلبها تجارنا لا يرغمون على دفع المكوس إلا الدوكات الواحد في السبيكة وستة دراهم ظاهرية[1] للدوكات من النقود المعدنية. وأن هذه النقود والفضة لا يمكن مصادرتها أبداً لا من قبل الناظر [2] ولا من الخواجا[3] ولا أي شخص آخر، وبها يمكن لتجارنا أن يفعلوا ما يحلو لهم ويبيعوها بالسعر المتفق عليه مع من يرغب شراءها ، على البر كما على متن المراكب والقطائع دون أن يكونوا ملزمين بإخبار أحد.

5- ألا يدفع إلا السمسرة على أساس سعر مشتري التوابل ، وأن لا يزيد أي شيء على ما قيد في ديوان القبان - هو المكان الذي تحفظ فيه الموازين والمكاييل والبضائع لتعاين وتباع - ولا للناظر ان يلزم تجارنا بدفع السمسرة أو نصف السمسرة[4] على أساس سعر أعلى ما اشتروا التوابل ومما دوِّن في ديوان القبان المذكور كذلك السمسرة الصغرى العائدة للسماسرة لا تدفع إلاّ درهمين (مؤيدي[5]) بالمئة على جاري العادة. ولا يلزموا بدفع أكثر من الدرهمين المذكورين ولا تؤخذ منهم قرطجية [6] لأحد.

6- أن تعاد وتوضع في حسابنا حوالي الستة آلاف دوكات التي أخذها الناظر من تجارنا وبعد أخذها عزل هذا الناظر ولم يرغب من خلفه بإرجاعها. أما الان فإن الستة آلاف دوكات المذكورة تكون مناسبة وتخصم من السمسرة المذكورة العائدة للمراكب التي ترد الإسكندرية ، أو تعطى لتجارنا المذكورين.

7- إن الفلفل الذي حمل في المدة الأخيرة وكان أربعمائة وستون حملاً لا يدفع عنه إلاّ دوكات واحد سمسرة للحمل على جاري العادة ، وإذا ما أجبر تجارنا على دفع أكثر من المعهود فيعاد إليهم ذلك ويخصم مِن السمسرة المقبلة ولا تعهد أو وعد بدفع علاوة على الدوكات الواحد للحمل مهما يكن ذلك ضئيلاً.

---

[1] الدرهم الظاهري: هي الدراهم التي ضربها السلطان الظاهر برقوق سنة (789هـ -1387م) ثم أبطلها السلطان المؤيد شيخ بعد التزوير الذي لحق بها ، ابن تاج العارفين، (محمد عبد الرؤوف): النقود والمكاييل والموازين ، رجاء محمود السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، 1981م ، ص112.

[2] الناظر: شخص يستظهر به على متولي الديوان أو مشارف عمل وليس لأحد من مستخدمي الديوان الانفراد عنه بشيء وهو مخاطب على كل ما يتم في معاملته من خلل ، ابن مماتي: قوانين الدواوين ، ص310.

[3] الخواجا: كلمة فارسية تعني السيد وتعني التاجر الغني ويقال خواجكي للمبالغة والتعظيم، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص64.

[4] نصف السمسرة : كان البائع يدفع عن كل شيء يبيعة بمائة درهم نحو درهمين يدفعان للدلال ، فقُرِر على الدلال دفع درهم من الدرهمين للخزينة السلطانية فأخذ كل دلال يبذل جهده لاستيفاء الدرهم من البائع نفسه حتى لا يقل نصيبه ، فأبتدع ما يعرف بنصف السمسرة ، سليم ، (محمود رزق) : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، د.ت ، ج3، ص282.

[5] الدرهم المؤيدي: أصدره السلطان المؤيد شيخ تمّ سكه (818هـ /1415م) وتميز بأنه من الفضة الخالصة و أنه غير مغشوش ، المقريزي، (أحمد بن علي): رسائل المقريزي، تح: رمضان البدري ، أحمد مصطفى قاسم ،دار الحداثة ، القاهرة، ط1 ، 1998م ، ص173.

[6] القرطجية: هي مبالغ إضافية تضاف إلى السمسرة وهي ليست ثابتة، الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص275.

8- أن تكون سعة السكبة[1] ستة وعشرين رطلاً[2] ونصف كما أمر جناب السلطان على جاري العادة أما الأربعمائة وستون حملاً من الفلفل التي حمّلت في المدة السابقة إذا وجد أنصاف من السكبات فيها سعتها بالنصف كما يبدو ظاهراً من وزنها .

9- وأن تدفع الرسوم التي تؤخذ نقداً نقداً على جاري العادة خاصة التحميل في البندر[3] وأن لا تدفع رسوم على التوابل التي تدفع ثمنها نقداً وهي مشتراة واصلة على متن المراكب دون رسوم إضافية إن كان ذلك شتاء أو في زمن القطائع[4]، وحول النقد بدل النقل يراعى جاري عاداتنا القديمة ، فيدفع عن كل ثماني بالات[5] دوكات شتاء وعن كل أربع بالات دوكات في زمن القطائع ، علاوة على أن فرد[6] القرفة لا يعتبر إلّا بالة واحدة ولا بمقدور أحد أن يزيد على ذلك. ذلك.

10- وأن لا ناظر الخاص[7] ولا الناظر ولا آخرون يقدرون خلال العام إجبار تجارنا على إقراضهم أموالاً على حساب السمسرة ولا حتى أخذ ثيابهم ، ولكن فقط زمن القطائع يدفعون إليهم ما يتوجب عليهم .

11- وأن الثياب المطرزة بالذهب والحرير والثياب الفاخرة لا يكره أحد من تجارنا على بيعها بالقوة ولا أيضاً على دفع أي رسم إذا لم تبع وأن يكون حراً في إرجاعها دون عائق من أي كان.

12- وأن يتابع ناظر الذخيرة إقامته في الإسكندرية لإقامة العدل فقط ولا لمصادرة البضائع ولا يقوم بها آخرون عنه ، وأن يكون حراً كل مسلم في نقض سعر التوابل أو أي سلعة أخرى ، وأن لا يضايق لا من الخواجا ولا من غيره ، ولكن أن يبيع ويشتري كل إنسان دائماً دون إذن الخواجا وأن تكون مبادلات تجارنا مع المسلمين والمقيدين في ديوان القبان محفوظة تماماً دون إخراق من أحد ، وأن يكون تجارنا دائماً أحراراً في البيع والشراء مع من يحلو لهم وأن يكون البيع والشراء بحرية للمسلم كما للإفرنجي .

13- وإن الفراء من كل الأصناف لا تحجز من قبل أي كان ولا تؤخذ منهم بالقوة ولكن يبيعونها لأي كان وإذا لم تبع يكونون أحراراً في إرجاعها دون عائق .

14- وأن يدفع ثمن القاقم[8] المأخوذ عنوة دون دفع ثمنه ونصف ذل كان رأس مالهم الذي يتوجب على أن يدفع لهم بالعدل والتمام حتى لا يخسروا من رأس مالهم.

15- إنّ التوابل التي يشتريها تجارنا يجب أن تكون مغربلة ومكيلة بالضرورة بميزان صحيح وأن يكون تجارنا أحرار في اختيار المكيّل المسلم الذي يرغبونه وإن الموازين تبقى في فندق تجارنا لإعادة وزن البضائع والتوابل ليتحققوا بعدم خداعهم من قبل المكيّلين علاوة على أن التجار المسلمين لا يمكنهم الاحتفاظ بالغرابيل في فنادقهم إنما يحتفظ بها المقدمون المنتدبون بعد معاينتها وختمها من قبل قنصلنا وأن التوابل تغربل في فنادق مكشوفة وليس في مخازن مغلقة كما يقتضي الحال وأن معاينة القرنفل تتم بشكل صحيح كي لا خدع أحد بإشراف مقدمي الغرابلة

---

[1] السّكبة: هي الخرقة الرقيقة ، وهي الكيس المختلف الوزن باختلاف محتوياته ، ابن منظور، (محمد بن مكرم) : لسان العرب ، تح : يوسف البقاعي وآخرون ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت، 2005م، ج3 ، ص1848؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 275.

[2] الرطل: معيار يوزن به، يختلف وزنه باختلاف البلدان ففي مصر (12 أوقية) وفي بلاد الشام (15 أوقية) ، الخطيب: معجم المصطلحات التاريخية ، ص214.

[3] البندر: كلمة فارسية تعني الميناء أو المدينة الساحلية ، الخطيب: معجم المصطلحات التاريخية ، ص91.

[4] القطائع : يقصد بها الغرامة الحربية التي تفرض على بلد معين سنوياً، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص126.

[5] البالات : مفردها بالة، وهي كلمة فارسية معناها الجراب أو القارورة ، وهي الجراب و الوعاء الضخم الذي يضم مقدار مضغوط من الأشياء ، ، شير ، (السيّد أدي): الألفاظ الفارسية المعربة ، دار العرب ، القاهرة، 1988م، ص 25؛ الزيات : المعجم الوسيط ، ج1 ، ص184.

[6] الفرد : نصف الحمل ، كراع : المنجد في اللغة ، ص574.

[7] ناظر الخاص: متولي ديوان الخاص الذي أحدثة الناصر محمد ، وقد بلغ في سلطته أنه أصبح ينوب عن السلطان في كل ما يباع ويشترى من أملاك السلطان الخاصة ، حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص292.

[8] القاقم: دويبة تشبه السنجاب، الجاحظ ، (عمر بن بحر) : كتاب الحيوان ، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المصطفى، مصر ، ط2، 1950م، ص257.

فيختم عليها ويودع في صندوق مقفل ذي مفتاحين واحد بحوزة قنصلنا والثاني في حوزة ناظر الذخيرة وبعد إجراء المعاينة الصحيحة من قبل المقدمين[1] لا يمكن للتجار المسلمين التدخل بأي حال .

16- أما توابل تجارنا تنقل وتحمّل في أي وقت على متن أي من مركبنا دون إعاقتها .

17- وأن لا تدفع طعمة الفواكه من أية سلعة أخرى لأنها تلحق ضرراً كبيراً بتجارنا وليست هي لمصلحة جناب السلطان المعظم .

18- وأن قناصلنا وتجارنا بإمكانهم إنزال حوائجهم المنزلية مثل: الثياب ، أدوات المنامة ،الصناديق ، وخلاف ذلك ، من حاجياتهم بالمثل عند مغادرتهم يحملون صناديقهم أدوات المنامة والثياب والهدايا دون دفع أي شيء منها وكل سوء استعمال لهذا القرار يُعترَض عليه.

19- وإن قناصلنا يبيعون علي اليابسة بضائعهم بقيمة ألف دوكات نقداً سنوياً دون دفع أي رسوم وبالمثل يحق لكل تاجر بمائتي دوكات سنوياً لمعيشته.

20- إن جامكية[2] القنصل تدفع على جاري العادة مئتي دوكات نقداً سنوياً كما يظهر في عدة عدة مراسيم وأن تدفع لقنصلنا ما يحق له .

21- وأن البيع والشراء على متن مراكبنا وقطائعنا يجريان بحرّية لأي كان ولا يمنع ذلك بأي طريقة أو مضايقة .

22- وأن مراكبنا لا تؤخذ بالقوة ولا تكرى وكل ضرر يلحق بالمسلمين على متن أو المراكب الأجنبية فإن طائفتنا لا تكون مسؤولة ولا تدان وكذلك إذا اشتكى المغاربة أو التركمان أو غيرهم من المسلمين من أي أذى لحق بهم في بلدان وأماكن أخرى خارج الإسكندرية لا نكون مسؤولين عن أي أمر لا تكون بذلك طائفتنا مكرهه من أي إدانة .

23- إن ترميم فنادقنا المخرّبة في عهدة النائب أو الناظر لترميمها وبنائها وفقاً لحاجة إقامة تجارنا وإن مخازن الجمارك تكون مقفلة كما يجب .

24- أن تراعى كذلك كافة الفصول المدرجة أعلاه على ألّا تخرق في أي وقت ولا في أي جزء منها بل تراعى بلا خرق وكذلك إبقاء ومراعاة كافة المراسيم الصادرة عن معاملتنا.

أنا تغري بردي سفير جناب السلطان المعظم أشهد باسم جناب السلطان المعظم أن كافة الفصول أعلاه ستبقى وتراعى كلها وكل ما جاء فيها وحقيقة لذلك كتبت هذا بخط يدي في الواحد والثلاثين من أيار 1507م في البندقية.

الجهة اليمنى :

أشهد عليه الجناب العالي الأميري الكبيري

تغري بردي بن عبد الله الترجمان وأحد الأمراء بالديار

المصرية وقاصد المقام الشريف نصره الله تعالى إلى

صاحب البندقية الدوق الواضع خطه أعلاه

وإنه صدق على صحة ما عين أعلاه بالفصول

بتاريخ ثامن عشر المحرم الحرام سنة ثلاث عشرة وتسعمائة

[1] المقدم: مرتبة وظيفية مرموقة قد يكون صاحبها من كبار الموظفين أو من العسكريين، الخطيب: معجم المصطلحات التاريخية ، ص407.

[2] الجامكية : كلمة فارسية مشتقة من كلمة جامة بمعني اللباس ويقصد بها تعويض اللباس الحكومي وترد بمعنى راتب أو أجر وتعني هنا الأجر، دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص53.

الجهة اليسرى:

أشهدني على الجناب العالي الأميري الكبير تغري بردي بن عبد الله

الترجمان وأحد الأمراء بالديار المصرية وقاصد المقام الشريف نصره الله

تعالى إلى صاحب البندقية الدوق الواضع خطه أعلاه بالفرنجي وإنه

صدق على صحة ما عين بالفصول بتاريخ ثامن عشر محرم

الحرام سنة ثلاث عشرة و تسعماية .[1]

إن ما يميز هذه المعاهدة هو ظهور مبدأ المقايضة وهي سمة اتسمت بها المعاهدات المعقودة في القرن الرابع عشر وما بعد، حيث أن المعاهدات التجارية الأولى التي عقدتها سلطنة المماليك مع البنادقة كانت متصلة البنود والأحكام[2] ، مثل المعاهدة التي سبق ذكرها بين البندقية والسلطان المعز أيبك فهي تحوي عدة أوامر سلطانية جمعت في معاهدة واحدة[3] أما المعاهدات التي جاءت في القرن الرابع عشر والخامس عشر فهي مقسمة إلى بنود مفصلة، كما ان المعاهدات الأولى التي عقدت بين الطرفين اقتصرت على تحديد الرسوم الجمركية كالمعاهدة الموقعة بين الناصر حسن والبندقية (756هـ/1355م) نصت بنودها يجب على التجار الذين يدخلون إلى ديارنا ويخرجون منها والذين يجيئون ويروحون أن يسددوا رسماً قدره (10%)على البضائع أما الذهب فعليه (2%) والفضة عليه (2%) وفرضنا (2%) مصاريف نقل[4]، أما المعاهدات في القرن الرابع عشر ضمت بنودها على المقايضة التي لم ترد في المعاهدات السابقة[5].

إن بنود تلك المعاهدة تشير بوضوح إلى الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها البنادقة من السلطان المملوكي عن طريق ترجمانه تغري بردي وعلى الرغم من أن الدولة المملوكية والبندقية كانتا تعانيان من آثار الكشوف الجغرافية البرتغالية ، وما نتج عنها من الطواف حول إفريقية والوصول إلى الهند ، وقد ترتب عن ذلك الاكتشاف آثار اقتصادية دمرت القوة الاقتصادية المملوكية ومن خلفه الاقتصاد البندقي ، لكن تلك السفارة لم تتناول لا إشارةً ولا تصريحاً ذلك الخطر ولم تتناول فيه آلية التصدي له أو إيجاد حلول تساعد على التصدي لتلك الكارثة الاقتصادية، لذلك تنصل السلطان الغوري من الاتفاقية ولم تنفذ [6].

---

[1] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 279.

[2] اسكندر، (توفيق): نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العهد الوسيط ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مصر ، مج6، 1957م، ص45.

[3] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص278.

[4] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب، ص293.

[5] اسكندر: نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العهد الوسيط ، ص46.

[6] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 285.

وقد تعرضت العلاقات المملوكية البندقية لهزة عنيفة في سنة (917هـ /1511م)حيث ألقى السلطان الغوري القبض على بعض البنادقة ومعهم خطاب من الشاه الصفوي للاستعانة بدولة أوروبية للقيام بهجوم بحري للاستيلاء على سواحل مصر على حين يقوم الصفويون بمهاجمتها في البر[1] .

حيث يعزو بعض المؤرخين ذلك إلى أن البندقية شعرت بتدهور أوضاع الدولة المملوكية فرغبوا بإحياء الطرق التجارية البرية التي في أراضي الدولة الصفوية ولا بد لهم من منفذ إلى المتوسط يمر بأملاك العثمانيين والمماليك لذلك سعت البندقية إلى إقامة تحالف مع الصفويين نظراً للمصالح المشتركة فانهيار التجارة المصرية جعل البنادقة يفكرون في الاستيلاء على مصر لتصل منها إلى الهند وهي تحتاج في ذلك لحليف بديل عن المماليك ، فوجدت في الدولة الصفوية ذلك الحليف[2] ، وأن الخطاب موجهٌ لدوق البندقية وقناصلها في دمشق والإسكندرية وكان الرجلان قد استطاعا ايصال رسائل إلى دوق البندقية والعودة بالرد وأثناء عودتهما بالرد قُبِض عليهما وأرسلا إلى القاهرة [3].

لم يقتصر عقاب السلطان الغوري على الرجلين اللّذين جيء بهما مكبلين إلى القاهرة ووضعهما في السجن ولا حتى على القناصل الذين تعاونوا معهم بل تعدى ذلك إلى أن نفذ ما هدد فيه عبر سفيره ماروداً سان برناردينو الذي أرسله سنة (910هـ/1504م) فأغلق كنيسة القيامة وصادر محتوياتها [4].

هذه الأنباء كان لها آثار سلبية على العلاقات بين الطرفين وكان لها خوف وجزع في نفوس البنادقة حكومةً وتجاراً، فسعت الحكومة البندقية للعمل على تصحيح المسار في تلك العلاقات وإطلاق سراح الأسرى ، كما قررت أن ترسل سفيراً لها إلى الدولة الملوكية ولكن هذا السفير يجب أن يكون على قدر كبير من المسؤولية فقررت أن ترسل سفيرها المدعو دومينكو تريفيزان[5] .

وقد حمل السفير معه إل السلطان المملوكي خطاباً من جمهورية البندقية تضمن شكوى البندقية من الاجراءات التي اتخذها السلطان ضد مواطنيهم بسبب حادثة القنصل والشاه الصفوي مضمونه :

" السيد السلطان الأعظم الأفخم :

1- في الأيام السابقة سمعنا أن سيادتكم قد استدعيتم إلى القاهرة القنصل في دمشق والإسكندرية وتجارنا وأخذتنا الدهشة . وفي نفس الوقت تضايقنا مما حدث للقناصل وخاصة لقنصل دمشق ونوابه ، وقد رأينا أنه من حيث صداقتنا الطيبة التي اتخذناها دعامة صلتنا بكم ، واحتفظنا بها معكم ومع أسلافكم العظام ، وقد تكون شفيعة في أن يكون تجارنا معززين في دولتكم .

---

[1] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص297.

[2] طقوش: تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص539.

[3] فهمي: طرق التجارة الدولية، ص96.

[4] طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص298.

[5] دومينكو تريفزان : دبلوماسي إيطالي من مدينة البندقية، والذي يعتبر من أنشط الشخصيات الدبلوماسية البندقية حيث أوكلت إليه البندقية مهمة السفير غير الدائم إلى معظم البلدان الأوروبية وهو رجل على درجة عالية من الثقافة عرف بنشاطه الدبلوماسي المنقطع النظير وعين محافظاً لمدينة بادوا وشغل منصب أدميرال في الأسطول البندقي بالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس الحكماء توفى سنة (943هـ /1536)، الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص293.

2- قد رأينا أن تجارنا ومواطنينا في دولتكم قد وضعوا موضع الأعداء الذين هم أعداء لنا ولكم سراً وعلناً ، وبدون أي رعاية أو احترام. وهذا سبب لنا الخسارة ولا شك أنه سبب لكم أيضاً الخسارة.
3- إن هذه المعاملة قد أزعجتنا ولا سيما أننا نعرف أن التحريض آتٍ من أولئك الذين يريدون أن يضروا بمصالحنا ومصالحكم ونحن موقنون تماماً أنكم لمّا تتسلموا خطابنا هذا وتعرفون وتتأكدون من الحقيقة سيعود تجارنا إلى مركزهم وسابق عملهم مع تلافي الخسارة والضر لكلينا، ولا شك أنكم ستعاقبون الأعداء ويتبع هذا طبعاً عودة الرحلتين السابقتين بدون أي تردد.
4- وقد علمنا الآن أن سموكم مستمرون في حبس القناصل والتجار وأن غضبكم منصب عليهم لتسهيلهم وصول الصفوي إلينا – ونحن نعترف بأننا لم نعطك خبراً ، وإن كنا بطريقة أخرى قد بينا لكم مصير وغرض هذه الزيارة.
5- ويسرنا أن نذكر لسموكم أن السفن المذكورة أي سفن المدة المحملة بالبضائع ستصل في مواعيدها وأن ما حدث لم يمنع إطلاقاً من وصولها وذلك نفياً لأي فكرة عدائية تكون قد تسربت إلى نفوسكم منا.
6- ونحب أن نذكر أن كل بلاد العالم قد شاركت في تجارة التوابل من البرتغال ما عدا تجارنا وكنا قد أصدرنا أوامرنا صريحة لتجارنا وشددنا في ضرورة تنفيذها.
7- وإذا كان رسل الصفوي قد وصلوا إلى بلدنا فإنه لم يكن باستطاعتنا منعهم من الوصول لأننا اعتدنا صداقة الجميع والترحيب بالجميع وإن كنا قد أغفلنا إعلامكم بهذه البعثة في حينها فذلك لأن المحادثات بيننا وبينهم لم تكن لها قيمة أو أي وزن دولي كما أننا لم نسمع منهم أي عرض له وزنه ، ونفيدكم أنه بعد التحيات المعتادة أخبرنا السفير الصفوي أن سيدهم ينشد صداقتنا وإنه مستعد للمحافظة وتجديد الصداقة التي كانت بيننا وبين أسلافه . وقد أجبنا عن هذا الكلام إجابات عامة – وكنا لا نريد أن نضايق أسماع سموكم بأمور لا وزن لها ولا قيمة عن هؤلاء الرسل كانوا بفرنسا قبل وصولهم إلينا ولم يكن وصولهم إلينا إلا مروراً فقط ببلادنا في طريق عودتهم إلى بلادهم أي أن مقصدهم الأساسي كان فرنسا وليست البندقية التي مروا بها مرور الكرام والتحية ، فإذا كان الأمر قد سبب إزعاجاً لكم أو أنه سيسبب قطع العلاقات بيننا وبينكم التي ظلت مئات السنين فإن هذا تركه لحكمتكم ونرجو سموكم ألا تستمعوا لترهات الأشرار وألفاظهم ولا سيما الأعداء ، المفروض علينا أنهم أعداء لنا ولكم ويجب أن نضع نصب أعيننا فقط التجارب السابقة والنتائج التي تترتب على ذلك.
8- ونستطيع أن نؤكد لسموكم أن أي حادث يحدث في الخارج لا بد أن نوافيكم به فوراً ولا يمكن أن يقال أننا قد خُنا العهد فإننا لا نذيع سراً إذا قلنا إن صداقتنا مع سموكم قد سببت لنا أضراراً كثيرة ومتاعب في السنوات الأخيرة ولا سيما في التجارة التي أصبحت أسعارها رخيصة بعد وصول التوابل إلى لشبونة ثم موقف البابويةوملوك أوروبا بسب العداء القديم بين الشرق والغرب.
9- إن حكومة الجمهورية واثقة من أن أعداء الطرفين لا بد سيلاقون جزاءهم ونأمل أن نكون قد وصلنا إلى حد إزالة ما يكون قد علق بأذهانكم من نحونا ونعود لنؤكد لسموكم ولعظمتكم أن أي خبر يحدث لا بد من أن يصلكم نبؤه عن طريق رجالنا.
10- ونفيد فخامتكم كذلك أن جمهوريتنا لا تساعد القراصنة وخصوصاً أننا نتكبد نفقات ضخمة في إعداد السفن المسلحة للقضاء على القراصنة كفئة وعلى الحرفة نفسها كعملية مزدولة[1] ومكروهة من الجميع فإذا وصل إلى سمعنا أن أي تاجر من تجارنا قد خالف هذه الأوامر ولم يحترم أمرنا في عدم مساعدة القراصنة ، فسنوقع عليه عقوبات شديدة ليكون عبرة لكل واحد ويمكن لسموكم أن تثقوا في كلامنا هذا.

[1] مزّدولة : الزّدل هو الدون والخسيس ، و المزّدول كل شيء رديء، الرازي: مختار الصحاح، ص191.

11- لا نريد أن نؤكد لفخامتكم مراعاة قناصلنا وتجارنا ومعاملتهم معاملة طيبة كما نؤكد لسيادتكم أن السفن سترسل في مواعيدها ولا تحجز، ونفيدكم أنه بمجرد علمنا بإبحار سفن من طرفكم في طريق عودتها إلينا سترسل السفن الأخرى ، سفن المدة التالية التي ستحمل أموالاً وسلعاً كثيرة لأن التجار يرغبون في المتاجرة بدون انتظار.

12- كما نفيد سيادتكم أننا بسبب ضيق الوقت لم نستطع إرسال سفيرنا الكبير إليكم السيد تريفيزاني وهو سيصلكم في ميعاد قريب دليل على حسن نيتنا نحوكم وتوكيداً للصداقة الطيبة بيننا وبينكم التي كانت منذ مئات السنين وندعو لسموكم بسنين طويلة من السعادة " [1].

وقد زود السفير بتعليمات تتمثل باتباع القواعد الدبلوماسية وتقديم الهدايا المناسبة للسلطان ورجاله والثناء على سياسته وأن يكرر للسلطان ما سبق ذكره في الخطاب من خيانة ملك فرنسا وعوده ومؤازرته للقراصنة في رودس ، كما أن ملوك فرنسا لا تربطهم بالمماليك صلات تجارية كالتي تربط البندقية بها فالبندقية تتردد سفنها مرتين في العام إلى الشواطئ المملوكية بينما فرنسا لا تتردد سفنها أكثر من مرة كل ثلاثة أعوام ، وعليه أن يثبت حسن نواياه ، لكي يتمكن من أن ينتقل إلى الأهم وهو الشؤون التجارية ويحدد مع السلطان أسعار التوابل ، ملوحاً بترك تجارهم الأسواق المملوكية والتوجه إلى الأسواق البرتغالية[2] .

لقد ظهرت العبقرية الدبلوماسية لتريفيزان خلال أمرين، أولاً: أنه وجه جهده لهدم المركز الذي احتلته فرنسا وزاحمتها به ، من خلال إبعاد الشبهة عن البندقية واتهام فرنسا بأنها هي من دبرت المكيدة للبنادقة ، ثانياً: من حيث موقفه من القناصل المتهمين، حيث أنه بعد أن أقر المتهمين بما فعلوه ونفوا عن حكومة البندقية أي مسؤولية عن ذلك العمل ، قام السفير ووضع بيده الحديد بيد ورقبة القنصل المتهم[3].

فهذا الفعل كان كفيلاُ بأن يجعل السلطان يتأكد من عدم مسؤولية حكومة البندقية وسعيها إلى إزالة كل أسباب القطيعة بينهما، بل أيضاً كانت دافعاً للطرفين بأن ينهيا الخلاف بينهما بسرعة وتوقيع اتفاقية تجارية بين الطرفين .

تم الاتفاق بين السفير البندقي تريفزاني والسلطان الغوري (917هـ/1511م) وهذه الاتفاقية ليست معاهدة بالشكل المعتاد بل هي مجموعة من الأسئلة قدمها السلطان وأجاب عنها السفير ثم تجمع كلها في معاهدة ليعمل بها الطرفان وكتبت باللغة العربية والإيطالية القديمة، والاتفاقية الواردة هنا مترجمة من الإيطالية القديمة .

السؤال الأول : إننا اعتدنا بمجرد وصول السفن الموسمية البندقية إلى الإسكندرية فإنها تمارس عملياتها في البيع والشراء بطريق المقايضة لجزء كبير من السلع ويختار القنصل أربعةً من التجار البنادقة مواطنيه لتثمين وتحديد سعر التوابل المشتراة من السوق بالأسعار الحرة ، ويصحب الأربعة المذكورين

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص392.

[2] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 100.

[3] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 102؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 313.

والقنصل مندوب السلطان الخاص لحضور تقدير أثمان التوابل والبهار، هذه الهيئة هي الموكل إليها تقدير أثمان التوابل السلطانية والتوابل الحرة ، وهذه الهيئة المذكورة لا تنتهي مهمتها قبل أن تصل إلى اتفاق مرض للطرفين - السلطان والتجار البنادقة – وهي في الغالب تصل إلى ما يريح الأطراف المعنية وهذا ما كان يتم قبلاً ، أما عند عودة سفيرنا تغري بردي من طرفكم فإن هذا النظام تغير ولم يعد معمولاً به بنفس الدقة والنظام القديم ؟

الإجابة : رداً على هذا السؤال نقول إننا اعتدنا ثمن الحمل 210 أحمال من البهار الذي نشتريه كل عام بواسطة الهيئة المذكورة ، أما الآن لما أصبح ثمن الحمل الواحد لا يتعدى 80 دوكات فإن وجود الهيئة على النحو السابق أصبح غير ذي موضوع ويقال مثل ذلك عن الأنواع الأخرى الحرة من التوابل والبهار، والآن يكون لنا ولكم مطلق الحرية في وضع السعر المناسب وتحديد ثمن التوابل.

السؤال الثاني: في السنوات الماضية كان يصل إلى ميناء الإسكندرية ثلاث سفن موسمية وفي فترة إعداد حمولتها تذهب إلى بلاد المغرب وتعود محملة بالبضائع للإسكندرية، فلمَ لم تواصل هذه السفن هذا النوع من النشاط التجاري منذ عودة بعثة تغري بردي إلى القاهرة من أوروبا ؟

الإجابة : أن جمهورية البندقية لم تحاول أن تقلل من عدد السفن بل هي تحاول أن تجعلها مثلما كانت من قبل ، وإذا كان عدد السفن قد قلّ لسبب خارج عن إرادتنا ، لأن السلام في البحر المتوسط أصبح متقلباً وهدوء الملاحة في هذا البحر هام جداً لتجارتنا فنحن لا نستطيع العمل إلّا في بحر مفتوح غير مغلق بالحروب لا سيما وأن ملك إسبانيا في حالة حرب رسمية مع الولايات البربرية في شمال إفريقيا بالمغرب والأندلس من قبل ، والملاحة مهددة في كل وقت، ولكننا نعدكم أنه بمجرد إيقاف الحروب وبمجرد أن تستطيع سفننا المرور بدون خسائر فإننا سنواصل عملنا المعتاد كسابق عهدكم بنا .

السؤال الثالث : أن سفن البندقية كانت تأتي إلينا كل عام بالبندق[1] واللوز والجوز والزبيب والعنب ويعطى جزء منه هدية لدار الذخيرة الشريفة[2] وللناظر والمفتش والقبان ولكل من له صلة بالنقل ، كل هذا لم نعد نراه منذ عودة سفيرنا تغري بردي من أوروبا ؟

الإجابة : فيما يتعلق بتوزيع الفواكه المذكورة نعلن أننا في غاية الأسف لسهونا عن هذا العادة القديمة ، وتفسيراً لذلك قد وجدنا أن توزيع هذه الفاكهة بكميات كبيرة يؤدي إلى خفض سعرها في الأسواق المصرية مما قد يؤدي إلى ضرر بتجارة السلطان فتوقفنا عن توزيعه كهباتٍ لأن جزءاً كبيراً من هذه الفاكهة يباع فعلاً بأسعار منخفضة جداً، ولا يخفى عليكم أن مكسب هذه السلعة قليل بأسعار منخفضة جداً ولا يغري تجارنا على حمله إليكم ، وهم لا يربحون منه إلا الضئيل القليل في الوقت الذي نود فيه أن يزيد من عدد تجارنا الوافدين إليكم .

---

[1] البندق : مفردها بندقة، وهي شجرة من فصيلة البلوطيات تنبت في أحراج المناطق المعتدلة ثمارها لوزية صغيرة لذيذة الطعم ، كراع : المنجد في اللغة ، ص50.

[2] دار الذخيرة الشريفة : أو دار التوابل تشمل على خمسين ألف دينار في العام وتضم أنواع مختلفة من التوابل منها الجيد ومنها الرديء ، تتلقى الهدايا من مختلف أنحاء السلطنة من عطر وطيب وبخور وغيرها من الهدايا ، المقريزي : الخطط ، ج2 ، ص188.

السؤال الرابع : أن تجاركم كانوا كل عام ملزمين بشراء 210 أحمال من التوابل لحساب دار الذخيرة الشريفة ويدفعون لنا الثمن نقداً بدون مساومة، أما الآن ومنذ وصول سفيرنا تغري بردي من أوروبا لم نلاحظ اهتمامكم لتنفيذ هذا القانون بدقة؟

الإجابة : إذا لم يُصر السلطان على رفع ثمن الحمل من التوابل الشريفة عن 80 دوكات يصبح بإمكاننا إغراء تجارنا بشراء الكميات المذكورة آنفاً، وإذا رأى سموكم ألا يتنازل عن أسعاره بحجة أن التوابل ليست كسابق عهدها وغير مربحة فإن الطرفين حينئذٍ ليسا ملزمين بتنفيذ الاتفاقية ، وعلى أي حال فإن أسعار الحمل الآن حوالي 40 دوكات ، ولكننا حسب الاتفاقية السابقة نعد السلطان بأن نشتريها بحوالي 80 دوكات على ألا يزيد على ذلك مطلقاً ، وحتى على فرض إذا زاد الثمن فلن ندفع أكثر من 80 دوكات وهو السعر المتفق عليه أما المشتري من السوق الحر فللسلطان أن يتصرف فيه كيفما شاء، إننا نعدل في معاملتنا مع الجميع ونحب كذلك أن نعامل بالعدل.

السؤال الخامس: إن تجار البندقية في قدومهم للإسكندرية في كل عام كانوا يحملون معهم من السلع : الزيوت – النحاس – الرصاص – الأنسجة الصوفية – الجلود – وبر الجمال – القطيفة[1] ، ومن يوم وصولها حتى نهاية المدة أو السوق السنوي لا يتوانى البنادقة عن البيع والشراء والتعامل مع المصريين سواء بالمقايضة أو بالمقطوعية[2] المتفق عليها بالنقد الذهبي، أما الآن فلا يصل إلا عدد قليل من السفن بل إن كل سنة لا تصل إلا سفينة أو سفينتان ، ولا تبيع ولا تشتري كسابق عهدها ، وفي النهاية لا تصل أرباحنا حتى نهاية المدة المذكورة لأكثر من مبيعات يوم واحد من السنوات الماضية؟

الإجابة : حقيقة أن سفننا كانت تأتي في بحر السنة وهي محملة بالسلع المختلفة وكان هذا للحرية الكاملة التي كنا نتمتع بها في التجارة في البيع والشراء ، شكراً لكم للتسهيلات التي كنا نحصل عليها فإن هذا يعطينا الفرصة مقدماً لإحضار كميات من هذه السلع التي تصل ولا تباع إلا بسعر مقرر مثل أسعار المدة السابقة عليها، أو بسعر مقرر وعلى هذا فإن التجار الذين لا تمكنهم ظروفهم من الوصول خلال المدة إلى السوق السنوية فإنهم لا يستطيعون البقاء للمدة التالية، ويستطيع السلطان أن يصدر أمره بأن تسري أسعار المدة على أسعار العام كله حتى المدة التالية ليستطيع تجارنا ممارسة البيع والشراء في أي فترة من السنة دون تحديد ضار.

السؤال السادس : تصل إلى الإسكندرية كل عام خمس سفن موسمية ، هذا عدا السفينتين اللتين تتجهان إلى ساحل المغرب وبلاده ، والسفينة التي نحجزها لخدمتنا الخاصة بمجرد الانتهاء من البيع والشراء بانتهاء المدة تبقى بالإسكندرية كميات كبيرة من المتاجر من الزيوت والنحاس والرصاص والصوف وكلها لا تقل في قيمتها عن ثلاثمائة ألف دوكات ، ويصير البيع والشراء والمتاجرة فيها على مدار السنة هي في الواقع تحدث ما يسمى باسم السوق الدائم في بلادنا أما الآن فبعد انتهاء المدة لاحظنا أنه لا يبقى إلا في حدود مئتي ألف دوكات كما أننا لاحظنا أنه لا يصل أكثر من ثلاث سفن موسمية بمفردها ومعها القليل من المراكب والقليل من السلع ؟

الإجابة : فيما يتعلق بعدد السفن القليلة التي تصل وقلة ما تحمله من التوابل ومن السلع الأخرى وهو مالا يملأ أكثر من سفينتين أو ثلاث فرداً على ذلك نفيد أنه إذا كانت هذه السفن قليلة فإن حمولة الثلاث منها بالتوابل ليس بالقليل في هذا الوقت ، فخلال القرن الماضي كانت التوابل غير مرتفعة الأسعار ، فمثلاً

[1] القطيفة : شجر جبلي خشبه متين ، كراع : لمنجد في اللغة ، ص642 .

[2] المقطوعية : مقسمة أو مفرق ، كراع : المنجد في اللغة ، ص641.

أجود أنواع الزنجبيل[1] الذي يساوي ما بين (8- 10 دوكات) للقنطار[2] الواحد في القرن الماضي أصبح يساوي الآن 45 دوكات ، وأسعار باقي التوابل ارتفعت بهذه النسبة بمعنى أن قيمة حمولة الثلاث سفن الآن تساوي ما قيمته ستة أمثال حمولة سفن السعر الفائت ،وهذا تفسير لقلة وصول السفن وقلة حمولتها في القرن الماضي.

السؤال السابع: بعد رحيل السفن الموسمية تبقى السلع طوال العام بالإسكندرية وكان يتواجد باستمرار ما لا يقل عن 15 تاجراً للمتاجرة بيعاً وشراءً أما الآن فلا نرى أكثر من ثلاثة أو أربعة تجار على الأكثر وهم ليسوا سوى ممثلي الشركات من طرفكم . ونريد تفسيراً لعدم وصول أعداد كبيرة وبقاء أعداد أكبر منكم هنا للبيع ؟

الإجابة : كان هذا يحدث كلما أحب التجار السكن والبقاء في الإسكندرية وكلما سنحت لهم الفرصة للعمل التجاري بحرية كاملة ، أما الآن فللأسباب التي ذكرناها في الإجابات السابقة لا يبقى إلا الرؤساء، في الوقت الذي سيجد فيه التجار فائدة من بقائهم سيبقون بل وأكثر مما كانت أعدادهم في الزمن السابق.

السؤال الثامن : تجاركم كانوا يبيعون ويشترون طوال العام ويملؤون مخازنهم بالتوابل في انتظار عودة سفنهم من رحلتها الفرعية إلى بلاد المغرب . وكانوا يشترون في المعتاد حوالي 600 طرد من التوابل أو على الأقل 500 طرد لا يدخلون ضمن حساب ما يشترونه من المغرب ، ولدى عودة السفن يقومون بتحميل التوابل بهذه السفن ودفع القيمة المطلوبة لعامل السلطان ثم يشحنونها ويبقون باقي المدة يتاجرون بيعاً وشراء حتة نهايتها ، أما الآن فلا نجد بين أيديهم أكثر من 200 طرد من التوابل بسبب قلة ما يحملونه إلى بلادكم والركود الذي شمل معظم الأعمال ؟

الإجابة : نعيد القول بأن حرية التجارة التي بإمكانها وضع الأعمال في حالة طيبة وإذا كان بقاء التجار فائدة للسلطان فهو خسارة لتجارنا ، والسلطان لا يستطيع أن يمن عليهم بشيء من المنفعة لقاء بقائهم بدون عمل حتى المدة القادمة .

السؤال التاسع : يصلنا كل عام 4000 قنطار من صفائح النحاس وأحياناً 3000 قنطار دون حساب باقي الأنواع الأخرى من النحاس أما في العام الماضي فلم يصلنا أكثر من 800 قنطار من الصفائح النحاسية وليس أكثر من ذلك ؟

الإجابة : إجابتنا على هذا أن ما يمنع تصدير نفس الكمية من النحاس كالعهد السابق هو أن الكمية التي كنا نحصل عليها ونصدرها لكم كانت تؤخذ بدون رضانا أو رضى أصحابنا ودون موافقتهم في معظم الأحيان، وفي مقابل ذلك كنا نعطيهم مواداً ثمينة كالتوابل أما الآن فإن التجار لا يطمئنون في معاملة طيبة أو في الحصول على ما يطلبونه لذا لا يتاجرون في النحاس بعد ، وعلينا كذلك أن نضع في اعتبارنا مسألة السلام والعلاقات الطيبة مع الألمان وحرية التجارة معهم .

---

[1] الزنجبيل : نبات عشبي هندي ، له عروق تسري في الأرض ويتولد فيها عقد ، كراع : المنجد في اللغة ، ص307.

[2] القنطار: وحدة وزن تساوي (100) رطل ويختلف وزنها بحسب البلد المستعمل فيه ففي سواحل بلاد الشام يتراوح بين (180- 292كغ) وفي حلب يساوي (228 كغ)، حلاق، (حسان) ، صباغ ، (عباس): المعجم الجامع للمصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ، دار العلم للملايين بيروت ، 1999م، ص177.

السؤال العاشر: كان يصلنا كل عام من 3000-4000 طن من الزيوت وأكثر وهذا العام لم يصل أكثر من 500 طن؟.

الإجابة : إن ما يمنع تصدير الكمية المذكورة هو تذبذب الانتاج ، فالزيوت مثلاً منتجات الأرض الأخرى ويسري عليها ما يسري على غيرها فقد يتجمع في السنة كميات كبيرة وقد يقل في سنوات أخرى ، إن قاعدة نجاح وثراء التجارة هو البيع بحرية سواءً كانت الحرية في الأسعار أو في نوع البضائع وإذا لم يتبع الفرد هذه القاعدة ولم تتح له الفرصة البيع بحرية فلا تكن تجارةً ولا كان ربحاً .

السؤال الحادي عشر : كان يصل كل عام على السفن الموسمية والمراكب الاحتياطية أكثر من 300000 من النقد متعدد الأنواع ، أما الآن فلا يصل أكثر من ال 24000 دوكات من النقد في عامين ؟

الإجابة: إن ما كان يجذب رؤوس الأموال هو حرية التجارة والبيع والشراء في التوابل على مدار السنة في مصر بأسعار ملائمة لكل من المشتري والبائع ولكن الآن بعدما أصبح التاجر مرتبطاً بالأسعار في المدة[1] التالية بالسعر الذي يحدده السلطان قبل انتهاء المدة القائمة فإن أي تاجر أصبح لا يجازف بإرسال أمواله وتجارته إلى مصر إذ ليس بإمكانه بذلك أن ينظم أعماله التالية وفق إرادته ، وعلى أي حال فإن البهار الذي يكون الموارد الرئيسية في تجارتنا معكم والذي يجذب الكثير من التجار ورؤوس الأموال لم يعد بإمكاننا شراء كميات كبيرة منه بسبب المبالغة الشديدة في الأسعار بمصر .

السؤال الثاني عشر: اعتاد التجار لدى وصولهم بسفنهم الموسمية عرض مختلف أنواع السلع التي يملكونها كالأصواف والشمع وكلها لا يقل ثمنها عن 500 ألف دوكات ومبيعاتهم لنا بالنقد وبهذه الفلوس يشترون حتى نهاية المدة توابل الذخيرة الشريفة ومتاجر المغرب، ونحن كنا نمنحهم مطلق الحرية في هذا الخصوص ،أما الآن فلا يمكن الشراء طالما أن المدة انتهت وهذا مما يزيد في استيائنا وتذمرنا؟

الإجابة : إنه لنفس الأسباب السابق ذكرها لا يمكن إخضاع أو إجبار البحارة لأن يعملوا إلا بنفس الأساليب التي يعامل بها التجار، وفي الواقع أن كثيرين منهم يشترون ليس فقط لحسابهم الخاص بل كذلك لحساب الآخرين من التجار الذين لا يتمكنون من المتاجرة بأنفسهم حسب القوانين الموضوعة وليس هناك من الأسباب ما يجعلنا نفرق بغير العدل بين الجميع في التجارة، إن القانون والقاعدة العادلة يجب أن تسود بين كل المواطنين .

السؤال الثالث عشر : كنا نرى من قبل في المعتاد أربع سفن موسمية للبندقية تتخذ مركزها باستمرار على ساحل جزيرة قبرص وسورية بقصد تعقب وطرد سفن القراصنة ولكن نلاحظ أن القراصنة الآن يتموَنون بالماء من هذه الجزيرة ، بل إنها تعتبر وكراً للقراصنة البحريين ونقطة ارتكاز لهم في إغارتهم

[1] المدة : يقصد بها مواسم قدوم السفن البندقية إلى السواحل المملوكية ، حيث كانت تقدم مرتين إلى السواحل المملوكية وفي كل مرة تبقى أربعة أشهر وتعقد أسواق أصطلح على تسميتها بالأسواق الموسمية وهي على خلاف النوع الثاني من الأسواق الدائمة التي تبقى تبيع وتشتري طول العام والتي تسمى بالأسواق الدائمة ، عوض الله ، (محمد): أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى العصر المملوكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2014م ، ص35.

علينا، بل إن الأهالي بالجزيرة يمونونهم بالماء والميرة[1] وكثيراً ما هاجموا موانينا عند دمياط[2] ورشيد[3] ويحملون على ما يعثرون عليه وما ينهبونه كما أسروا الأهالي ؟

الإجابة: فيما يختص بجزيرة قبرص فإننا لم نهمل أي مادة تعهدنا بها في أي وقت في أي اتفاق معكم ، ومنذ عامين لو لم نستخدم الحزم والشدة في سياستنا في الجزيرة لأصيب الجميع بأضرار جسيمة، فيما يتعلق بباقي الشكوى فإن حكومة الجمهورية سترسل لنائبها في الجزيرة ونأمل ألا يحمل السلطان هما لذلك بعد الآن .

السؤال الرابع عشر : كل الذهب والفضة التي تصل للإسكندرية سبائك أو عملة لا تباع إلا لدار الذخيرة الشريفة وبسعر السوق الجاري، وإذا أراد بائع هذه المعادن رفع أثمانها فهو في ذلك السيد المطلق على الأقل إذا لم يرد استبدالها بتوابل من تجار الإسكندرية وفي هذه الحالة يؤذن للتجار بترك ما لهم في دار الذخيرة بدون أي خوف من أن يختلس منه شيء حتى يتم لهم الشراء ضماناً لأموالهم وضمانا لتجارة وأموال التجار بالإسكندرية ، وليكن معلوماً أنه إذا حدث أن أي بندقي حاول بيع الفضة لغير دار الذخيرة الشريفة الخاصة بها . فإن هذه الكمية تصادر لصالح دار الذخيرة الشريفة؟

الإجابة: إذا كان هناك أي شيء يجب أن تترك حرية تجارته وأن تسهل عمليات تداوله والتعامل معه وبه فهو لا شك الذهب والفضة، وإذا أجبر أولئك الذين يقومون ببيعه على خطة معينة ولفرد دون فرد فمعنى هذا أن الحرية منعدمة تماماً ، وهذا يجعل التجار يحجمون عن الحضور، ولذا فإنه من الأفضل أن يتركوا أحراراً في عرض سلعهم حسب رغبتهم وبيع فضتهم حسب السوق الجارية، ويهمنا هنا في ذلك الاهتمام بالموازين كما هو متبع في البندقية والمدن الإيطالية الأخرى، أما السبب في نقص الفضة عما كانت عليه من قبل فهو لأن الحرب قد وضعت أوزارها بعد أن وضعت عراقيل إزاء إخراجها من المناجم، وأما لأن الكمية كبيرة منها قد مرت إلى لشبونة لاستخدامها في شراء توابل الهند وبهارها بأسعار رخيصة، ونأمل ألا يفهم أي فرد من العامة أن السلطان له اعتراض على هذا الأمر[4].

تلك النقاشات بين السفير البندقي وبين السلطان قانصوه الغوري انتهت بتوقيع اتفاقية تمّ فيها بيع 210 أحمال من التوابل احتكاراً خاصاً للسلطان .

5- المراسلات بين مدينة جنوة ودولة المماليك :

جنوة مدينة بحرية إيطالية تتميز بكونها مركزاً تجارياً مهماً على الساحل ترتبط بسهل لمبارديا ، جاء نهوضها متأخراً بالمقارنة مع البندقية ، قامت بدور مهم في العصور الوسطى في البحر المتوسط[5]،

[1] الميرة : الطعام ، الرازي: مختار الصحاح ، ص 410.

[2] دمياط: مدينة في مصر بين النيل والبحر المتوسط ، الحموي : معجم البلدان ، ج2، ص 472.

[3] رشيد : بلدة صغيرة على ساحل البحر المتوسط و نهر النيل قرب الإسكندرية ، الحموي : معجم البلدان ، ج3، ص45.

[4] فهمي: طرق التجارة الدولية، ص 417؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص315؛ النجيدي: النظام النقدي المملوكي ، ص626.

[5] الساعي : نشأة المدن في أوروبا في العصور الوسطى، ص133.

وصفهم القلقشندي " هم فئة من الإفرنج قاعدة ملكهم مدينة جنوة "على البحر الرومي يفصل بينهم وبين الأندلس البحر "[1].

تنافست كل من جنوة والبندقية على المراكز التجارية والوجود التجاري في البحر المتوسط ، فكانت لجنوة الغلبة في بداية عصر المماليك، فالضعف الذي أصاب التجارة الجنوية في المدن الصليبية على ساحل بلاد الشام مقابل علو الشأن البندقي في هذه المدن كان حافزاً لجنوة للبحث عن بديل ، وقد وجدت هذا البديل في السواحل المصرية المملوكية وسبيلاً للانتقام من منافستها البندقية [2].

وبالمقابل كان لانتصارات الظاهر بيبرس على الصليبيين التي سبق الإشارة إليها ، لم تؤدِ إلى القطيعة الدبلوماسية بين الطرفين أو توقف العلاقات وانتهاء المراسلات فقد استمرت الوفود الجنوية بالتهافت إلى بلاط السلطان المملوكي خاطبةً وده[3] ، فقد حرصت جنوة على الفصل بين حروب المسلمين والصليبيين وبين علاقتها مع العرب المسلمين في مصر والشام بل إن انتصارات الظاهر بيبرس قوبلت بالترحيب من الجانب الجنوي بالرغم مما لحق بها من خسائر تجارية واستمرت في نشاطها التجاري مع مصر، فالحروب التي شنها السلطان الظاهر بيبرس على الصليبيين (661هـ/1262م) وألحاقه بهم الخسائر الفادحة ردت عليه جنوة بإرسال رسولها إلى بلاط السلطان الظاهر بيبرس الذي استقبله بدوره بالحفاوة والترحيب وأحسن إليه[4] ، فقد ذكر المقريزي: " وفي هذه السنة (661هـ /1262م) قدم إلى الظاهر بيبرس وهو في القلعة مقدمو الجنوية يحددون العلاقات بين الطرفين ، فعمل لهم دعوة بأراضي اللوق وواصل الإنعام عليهم في يومي الثلاثاء والسبت "[5] ، لم تذكر المصادر تفاصيل تلك السفارة من يرأسها يرأسها أو أغراضها ولكن يمكن أن نستشف أهدافها بأنها تجارية بالدرجة الأولى نظراً للمصالح التجارية المشتركة بينهما ويمكن لنا أن نؤكد بأن تلك السفارة قد حققت أهدافها نظراً لما شهدته من حفاوة الاستقبال وما ذكره ابن عبد الظاهر " منح الظاهر بيبرس الجنويين والبنادقة امتيازات سهلت عليهم سبل التجارة فكانت لهم في الإسكندرية خانات تخزن فيها المتاجر ولهم حراسهم وقناصلهم ومنحهم حق التقاضي أمام قناصلهم وفقاً لقوانينهم الخاصة "[6].

وربما ارتبطت تلك السفارة بالصراع البندقي - الجنوي على عكا، حيث أدرك الجنويون تطلعات السلطان الظاهر بيبرس في استرداد عكا، عكا تلك المدينة التي طردت البندقية منها جنوة واشترطت عليهم لدخولها إنزال الأعلام الجنوية من على سفنهم[7] ، فإن لم ترغب بالتحالف مع السلطان الظاهر بيبرس مباشرة لإثارة الرأي العام المسيحي ضدها، فإنها رغبت بتقوية علاقتها بالمماليك أعداء عدوتها التقليدية البندقية.

---

[1] القلقشندي : صبح الأعشى ، ج5 ، ص405.
[2] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص214.
[3] ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، ص171-172.
[4] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص215؛ مور: تاريخ دولة المماليك البحرية في مصر، ص50.
[5] المقريزي : السلوك ، ج1 ، ص405.
[6] ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ،ج1، ص 56.
[7] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص 193-194.

فذكر ابن شداد أنه في سنة (674هـ /1276م) اجتمع للملك الظاهر خمسةً وعشرون من بينهم رسول جنوة حيث خرجوا للقاء السلطان الظاهر في ظاهر القاهرة فعندما رأوه مقبلاً إليهم ترجلوا عن خيولهم وقبلوا الأرض بين يديه فسلم عليهم وأمرهم بالركوب"[1] ، وقد قدم السفير الجنوي هدية نفيسة وبدوره السلطان قابل السفراء بالترحيب والتكريم وأصدر السلطان مراسيم تنص على منح الجنويين الأمن والحماية لرعاياهم وأموالهم في مصر يفدون إليها آمنين مطمئنين [2].

لقد حرص الطرفان على استمرار العلاقات الودية بينهما فبتقديم الهدايا النفيسة إشارة إلى عمق العلاقات بين الطرفين والرغبة باستمرار تلك العلاقات ، وإقامة صداقة يتبادل فيها الطرفان المصالح وتتمكن من خلالها جنوة من إزاحة عدوتها البندقية ، وقد تلاقت تلك الرغبة الجنوية مع المصالح والرغبات المملوكية، فقد عبر عنها السلطان بالترحيب بالسفراء أولاً ثم بإعطاء الامتيازات ثانياً، مما جعل جنوة تستمر في توريد المماليك والاخشاب لدولة المماليك على الرغم من قرارات التحريم البابويةالتي سبق الإشارة إليها في المراسلات مع البندقية.

وفي عهد السلطان المنصور قلاوون تأرجحت المراسلات بين الطرفين وتعددت أغراضها ، فقد توالت حادثتان ، أثرتا على نشاط المراسلات، الأولى سنة (686هـ /1287م)حيث رست سفينة للجنوية في ميناء الإسكندرية وكانت محملة بالمواد الثمينة فاحتجزها السلطان ولم يوافق على إطلاق سراحها إلا بعد دفع فدية كبيرة[3] .

أما الحادث الآخر الذي حصل سنة (688هـ /1289م) فهي أعمال القرصنة التي قام بها الجنويون فبعد فتح السلطان المنصور قلاوون طرابلس ، حيث أن جنوة كانت قد أعلنت حمايتها على طرابلس وشكلت فيها كومون تجاري (تنظيم إداري) برئاسة جنوي يدعى بنديتو زكريا ، الذي عدّ أن فتح السلطان المنصور قلاوون لطرابلس شكل ضربة قاصمة لمصالحه التجارية فيها فعمل على القيام بأعمال قرصنة انتقامية من المسلمين فاختطف سفينة مملوكية كانت قد خرجت من ميناء الإسكندرية وهي محملة بالتجار والأموال بالقرب من شواطئ البحر الأسود إضافة إلى أعمال قرصنة أخرى ومهاجمة السواحل المصرية[4]، فسارعت البندقية إلى إرسال سفيرها يدعى ألبرت اسبينول، عقد أهل جنوة مع السلطان المنصور قلاوون معاهدة وأقسموا على احترامها نيابة عن حكومة جنوة ورسولها لدى السلطان ونصت المعاهدة على احترام التجارة وحريتها بين البلدين وحرية التنقل والملاحة وحماية أساطيل كل دولة والاعتناء بالأسرى أو الذين يخطفهم القراصنة والتعويضات والعقوبات والقصاص.

وقد بين الاتفاق تعظيم السلطان وولي عهده وقد أقسم أعضاء الوفد باسم حكومتهم على احترام هذه الهدنة بالأيمان المغلظة وتشهد الشهود عليهم بذلك ومن بينهم اسقف مصر[5]، فقد ذكر ابن عبد الظاهر " كان قد استولى على طرابلس جنوي اسمة زكريا هو وبرتدا جبلات ، فأما برتدا جبلات فقد قتل ، وأما

---

[1] ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر ، ص 130.

[2] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص215.

[3] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج1، ص 60.

[4] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص216.

[5] حمادة : الوثائق السياسية والإدارية في العصر المملوكي ، ص515.

بنيت زكريا فإنه أخرجه من المملكة والتحكم في طرابلس إلى القرصنة في البحر ، وصادف مركباً خرج من الإسكندرية فيه تجار فأخذهم بعد قتال كثير وسفك دماء أصحابهم ودماء التجار وأخذ أمواهم وخاف من كان بالإسكندرية من الجنوية أن يعود شره عليهم فركبوا في مراكبهم وهربوا ، ولما بلغ السلطان ذلك أمسك من بقي من الجنوية في الثغور ، ولم يتعرض لشيء من أموالهم وضيق المسالك على جيش الجنوية ، وتبرأ منهم أهل عكا وجميع الفرنج ، وما وسع بنيت زكريا مكان ، فراح إلى جنوة فأنكروا عليه ذلك وأخذوا منه التجار والمال ، وسيروا رسلاً إلى مولانا إلى السلطان يتبرؤون من هذا الفعل ، ويبعدون نفوسهم عن مثل ذلك وقالوا هذا خرج عنا وصار قرصاناً ولا يجسرون أن يدخلوا إلينا ، وقد رددنا منهم الأموال والتجار وكل ما أخذ من المراكب ، وخوفاً من سطوة السلطان وطلباً لرضاه وحلف الرسل بأبو اب السلطان على الإنجيل ، بحضور الاساقفة والرهبان أنهم ما أخفوا شيئاً من الأموال ولا أحداً من التجار ، وسألوا في تقدير هدنة من الآن فتوقف السلطان توقفاً كثيراً ، واشتد إنكاره عليهم ، وهم يتضرعون ويسألون وآخر الأمر ، لأجل عمارة الثغور ، ولأن الجيش يجلبون الأموال ، ويحصلون الديون منهم الجمل الكثيرة[1] " تضمن نصها الآتي :

" أقول وأنا ألبرت اسبينولا رسول البودستا لرام ذكر كان والكنطابية أوبرت اسبينولا وكرات دورنا ، والمشايخ وأصحاب الرأي والمشورة كيمون جنوة – أحلف بالله والله ، والله العظيم ، وحق المسيح وحق الصليب المقدس وحق الإنجيل و الإله الواحد ، وحق الست مارية وحق الأربعة أناجيل : لوقا ، ومرقص ، ويوحنا ، ومتى ، وصلواتهم وتقديساتهم ، وحق الصوت الذي نزل من السماء على نهر الأردن فزجره، وحق الآباء المعمودية، وحق الإنجيل المقدس وحق ديني ومعبودي : أنني ألتزم لمولانا السلطان الملك المنصور السيد الأجل العادل العالم ، سيف الدين والدنيا ، سلطان مصر والشام وحلب ، سلطان اليمن والحجاز ، سلطان بيت مكة البيت العالي – أعزه الله تعالى – سلطان القدس والبلاد المقدسة ، وبلاد الساحل وفتوحات المسلمين وفتوحاته ، سلطان طرابلس الساحل إلى طرابلس الغرب سلطان الشرق والغرب ، سلطان الملوك ، ملك سائر العرب والعجم سلطان جميع المسلمين قلاوون الصالحي ، وولده الأشرف صلاح الدنيا والدين خليل – الله يحفظهم وينصرهم – بمرسوم البودستا والكنطابية والمشايخ كمون الجنوية، المذكورين – جميع الجنوية : أنهم يحفظون ويحترمون ويكرمون جميع المسلمين لمولانا السلطان الملك المنصور وولده الأشرف الذين يجيئون إلى بلاد مولانا السلطان ، والذين يخرجون من بلاد مولانا السلطان ، من سائر البلاد والأقاليم ، من بلاد الفرنج والروم والمسلمين ، من الرسل والتجار وغيرهم سالمين ومكسورين في السفن والمراكب والطرائد[2] والشواني[3] وغيرها من المراكب والبضائع والنفوس، وأموالهم ومماليكهم وجواريهم في مراكبهم في البر والبحر، وفي جميع أماكن كمون الجنوية و وما يفتحونه من بلاد ويحكمون عليه من تاريخ هذه الهدنة ، وما دامت الليالي والأيام والشهور والسنون والأعوام دائماً ، أن جميع الجنوية يكرمون ويحترمون ويحفظون جميع المسلمين الذين يحضرون إلى بلاد مولانا السلطان ، والذين يخرجون ويسافرون في البر والبحر ، ولا يتعرضون إليهم ، ولا يتمكنون من التعرض لهم بأذية، ولا ضرر ولا عدوان ولا في نفس ولا في مال ، ولا في مجيئهم ورواحهم . ويكونون آمنين مطمئنين في نفوسهم وأموالهم وأرواحهم ، من جميع الجنوية وممن تحت حكم كمون الجنوية على ما تقدم ذكره ، وأنهم يحفظون التجار المسلمين وغيرهم ، الذين يسافرون في مراكب الجنوية وغيرهم ، رائحين وجائين في جميع الأماكن التي لكمون الجنوية وغيرهم ، من بلاد الفرنج وبلاد الروم وبلاد المسلمين، ويكون من يسافر من المسلمين معهم ومع غيرهم محفوظين آمنين مطمئنين لا يتقوّى عليهم أحد ولا يؤذيهم في سفرهم، ولا مقامهم ولا سكناهم ، وأن

[1] ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور ، ج2، ص 165؛ حمادة : الوثائق السياسية والإدارية في العصر المملوكي ، ص515.

[2] الطرائد : سفن لحمل الخيول والفرسان ، وهي سريعة كالحصان ، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص107.

[3] الشواني : سفن حربية كبيرة بها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم يعلوها جنود مسلحون بالسهام والأقواس ، إسماعيل : النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ، ص398.

سافر أحد من المسلمين في مركب غير المراكب الجنوية مع أعداء الجنوية وغيرهم ، لا يتعرضون لأحد من المسلمين ، وإن أخذوا عدوهم ، يكون المسلمون جميعهم محفوظين آمنين في نفوسهم وأموالهم ومماليكهم وجواريهم ، وفي رواحهم ومجيئهم ، ولا يعوّقهم الجنوية بسبب أحد ، ولا يأخذوا المسلم عن غيره ، ولا يطلبوه بدين ولا بدمٍ ، وإن لم يكن ضامناً ولا كفيلاً0

استقرت فصول هذا الصلح وهذه الشروط بين مولانا السلطان الملك المنصور وولده الأشرف خليل وبين البوذسطا والكنطابية والمشايخ والمشيرين أصحاب الرأي والمشورة كمون الجنوية المذكورين . وحلف على ذلك كل من الرسول والشهود والأسقف والرهبان بتاريخ 13 مايو سنة ألف ومئتين وتسعين . وقد تم ترجمة هذه المعاهدة حرفياً من قبل الرسول إلى اللغة الإيطالية "[1].

كان لهذه المعاهدة الدور الأكبر في تعميق العلاقات الجنوية المملوكية ، وحافظ من خلالها الجنويون على مراكزهم التجارية في الدولة المملوكية في عهد السلطان المنصور قلاوون وأبناءه فعندما منح السلطان الأشرف خليل ما عرف " بالأمان شريف " للتجار البنادقة ، شمل الأمان أيضاً الجنويين و البيازنة والكتلان وغيرهم " بأن يترددوا إلى الثغور الإسلامية آمنين مطمئنين "[2] فالمراسلات البندقية المملوكية أثمرت بنتائج آمنة على التجار البنادقة والجنويين .

كما أن السلطان الأشرف خليل عندما سيطر على منطقة جبيل (691هـ/1291م) كان أهلها من الجنويين لم يتعرض لهم بأي أذى بل أحسن معاملتهم، مما يشير إلى أن تلك المراسلات بقي أثرها الإيجابي على طول تلك المدة[3] .

لكن هذا الأمان الذي أعطاه المماليك للتجار الجنويين وتصديرهم السلع الحربية للدولة المملوكية مخالفين القرارات البابوية، ارتطم بغارات القراصنة التي شنها آل زكريا الجنويون ، ففي عهد السلطان الناصر محمد (711هـ /1311م) تعرضت سفارة مملوكية متوجهة إلى بلاد المغول لهجوم قراصنة آل زكريا من إحدى الجزر اليونانية وأسر الرسل البالغ عددهم ستون ولم يطلق سراحهم إلا بعد دفع ستين ألف دينار ، فقام السلطان بصب غضبه على الجاليات الجنوية في الثغور المملوكية فقد أرسل كتبه إلى الإسكندرية ودمياط بإلقاء القبض على جميع الجاليات الفرنجية في تلك الثغور ومصادرة ممتلكاتهم حتى يطلق سراح السفارة المملوكية[4]، وقد تم تسوية الخلاف وإطلاق سراح السفارة بأن تعهد أحد التجار الجنوية بإحضار التجار ومن معهم مقابل إطلاق سراحهم فكان له ذلك[5].

بالرغم من أعمال القرصنة المستمرة ، فقد استمرت المراسلات التي نظمت العلاقات بين الطرفين فإن لم تذكر المصادر نصوص تلك الرسائل والمراسلات فيمكن أن نستنتج أن هذه المراسلات استمرت

[1] ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور ، ج2 ، ص165- 169.
[2] ابن عبد الظاهر: الألطاف الخفية ، ص132.
[3] ابن يحيى : تاريخ بيروت ، ص43.
[4] المقريزي: السلوك ، ج2 ، ص470.
[5] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص185.

بدليل استمرار تدفق التجار الجنويين إلى الموانئ المملوكية واستمرار تدفق الرقيق إلى المعسكرات المملوكية - لقد كانت جنوة المصدر الرئيسي للمماليك بعد أن سيطرت على تجارة البحر الأسود نتيجة عقدها عدة معاهدات مع الأباطرة البيزنطيين[1] .

استمرت غارات القراصنة على السواحل المملوكية وعلى سفنها في البحر سواء من قراصنة آل زكريا أو بتأثير الحروب البندقة الجنوية ومحاولة جنوة أن تزيح البندقية وتحل محلها في بحار العالم ومراكزها التجارية ، وقد ذخرت المصادر بذكر أعمال القرصنة تلك وما يتلوها من إرسال سفارات تحمل رسائل براءة الجهات الجنوية من تلك الأعمال .

كان لحملة بطرس لوزنيان على الإسكندرية (767هـ /1365م) دورٌ في توجيه المراسلات بين الطرفين ، فقد استغل ملك قبرص بطرس لوزنيان عدم استقرار أوضاع مصر بسبب صغر سن الأشرف شعبان فهاجم الإسكندرية وغنم منها الكثير[2].

نتيجة لذلك وقعت الجاليات الجنوية فريسة غضب السلطات المملوكية حيث تم إلقاء القبض على جميع التجار الفرنج في الثغور المملوكية ومنهم الجاليات الجنوية وقد شمل تطبيق العقوبة الجماعية الرهبان والبطاركة وصودرت أملاكهم انتقاماً للأسرى المسلمين وفي محاولة للضغط على القراصنة لفداء الأسرى المسلمين بأسرى فرنج[3]، مما دفع جنوة إلى إرسال سفرائها لإعلان براءتها من الهجوم أولاً ثم افتداء أسراها ثانياً وقد اصطحب معهم ستين أسيراً من الأسرى إلى الأبو اب المملوكية بالإضافة إلى هدية نفيسة وقدم السفير الاعتذار باسم حكومته وأنه لم يكن يعلم بواقعة الإسكندرية قبل وقوعها وإن هؤلاء الأسرى كانوا من نصيبه فردهم إلى السلطان بعد أن أحسن معاملتهم[4]، فرد السلطان بالشكر والثناء على الهدية واسترجاع الأسرى وقدم الأسرى بدورهم الشكر للسفير الجنوي حيث أنه أحسن إلى الأسرى بعد أن حصل عليهم أكرمهم وأكأسهم وأجرى لهم رواتب حتى أعادهم إلى أوطانهم[5]، أوطانهم[5]، فأطلق السلطان سراح الأسرى الجنويين وثم استأنف النشاط التجاري بين الطرفين بعد أن قدمت سفارة أخرى إلى البلاط المملوكي كان هدفها تجاري فقد طالبت باستئناف جالياتها نشاطهم التجاري في الدولة المملوكية فكان لهم ذلك وعادت جنوة إلى نشاطها السابق الذي توقف قرابة العام، وتمكن تجارهم من العودة إلى الموانئ المملوكية آمنين مطمئنين[6] .

لكن التفوق الذي أحرزته البندقية في الموانئ المملوكية أثار حفيظة جنوة التي استأنفت قرصنتها في البحر وشنت غارات متوالية على السفن والشواطئ المملوكية والسفن والبندقية في ذات الوقت. ففي سنة

---

[1] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج1، ص220-230.
[2] ماهر: البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية ، ص120.
[3] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج1 ، ص383.
[4] المقريزي: السلوك ، ج4، ص290.
[5] ابن شاهين: نيل الأمل في ذيل الدول ، ج1 ، ص 395.
[6] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص 223.

(770هـ /1368م) هاجم قراصنة جنويون السواحل المملوكية في بيروت ثم الإسكندرية وأسروا سفينة محملة بالبضائع[1].

ولم تتوقف أعمال القرصنة الجنوية على السواحل المملوكية ففي سنة (784هـ /1382م) تعرضت صيدا لغزو سفن جنوية . بعد ذلك توجهت السفن الجنوية إلى بيروت ، وقد هاجم القراصنة السفن والمتاجر البندقية في بيروت ونهبوها، ولم يستطع المماليك التصدي لهم حيث أن السفينة كانت قد هاجمت السواحل وانسحبت قبل قدومهم [2].

وقد أدى احتكار البنادقة التجارة في الموانئ المملوكية وما ترتب عنها من استبعاد المنافسين الآخرين لها ومنها جنوة مما أدى إلى سعي جنوة إلى تنشيط أعمال القرصنة على تلك السواحل فقد صممت على جعل السواحل المملوكية في مصر وبلاد الشام غير آمنة لنزول التجار[3]، ونتيجة تكرار أعمال القرصنة التي شنها الجنوية على السواحل المملوكية رد المماليك بأعمال حربية (786هـ/ 1384م) مماثلة بالهجوم على السواحل الجنوية وقتلوا وأسروا عدداً من الجنويين[4] ، لذلك لجأ الجنوية إلى عقد صلح مع السلطان برقوق (788هـ /1386م) وقدموا له بحسب المقريزي هدية " جليلة القدر"[5] لكنهم سرعان ما عادوا إلى إلى أعمال القرصنة السابقة مستغلين الفوضى التي عانت منها الدولة المملوكية في تلك الأثناء ، وعادوا إلى أعمال القرصنة وهاجموا المياه السورية ، فقد ذكر ابن الفرات: أنه في سنة 791هـ /1388م " في شعبان أشيع بأن جماعة من التجار المسلمين كانوا قدموا من بلاد الشام في مراكبهم وبصحبتهم أخت السلطان برقوق وابنة عمه وأن جماعة من الفرنج بالبحر هجموا على مراكبهم وأخذوهم وأسروهم ، وعندما بلغ السلطان ذلك شق عليه ذلك وأرسل إلى جميع البلاد الساحلية إلى نوابه بأن يقبضوا على كل من عندهم من الفرنج من التجار وغيرهم ، وقد أمر السلطان بمصادرة أملاكهم والختم عليها "[6] ، وقد سارعت جنوة إلى إرسال سفيرها إلى القاهرة ومعه الأسرى ومحملاً بالهدايا النفيسة مقدماً الاعتذار للسلطات المملوكية ، وبدوره السلطان المملوكي استقبل السفير الجنوي ببالغ الترحيب وأهداه خلعة مملوكية[7].

إن الموقف المملوكي المتسامح من هجمات الجنويين المستمرة على السواحل المملوكية وإعادة استئناف النشاط التجاري ينم عن مدى الفائدة المحققة من ذلك النشاط التجاري الجنوي وكذلك تشير إلى تمسك السلطان بما تحمله من سلع غايةً في الأهمية بالنسبة إلى المماليك والتي تشكل أساس قوتهم وجيشهم وهي الرقيق .

كذلك توالت هجمات القراصنة الجنويين على السواحل المملوكية في أعوام (803-804-805-819هـ /1400-1401-1402-1416م) على طرابلس وبيروت وصيدا والإسكندرية وفي كل مرة يلجأ

---

[1] عاشور: قبرص والحروب الصليبية ، ص79.
[2] ابن يحيى : تاريخ بيروت، ص 54.
[3] مصطفى: العصر المماليكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية ، ص93.
[4] شكري : السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة ، ص95.
[5] المقريزي :السلوك ، ج5 ، ص187.
[6] ابن الفرات ، (محمد بن عبد الرحيم): تاريخ ابن الفرات، تح : قسطنطين زريق ، المطبعة الأميركانية ، بيروت ، 1936م ، مج 9 ، ص180.
[7] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص 224.

السلاطين المماليك إلى صب نار غضبهم على الجاليات الأجنبية في بلادهم مما يفسر غياب المراسلات بين الطرفين في هذه الحقبة الزمنية[1]، مما أدى إلى تفوق البنادقة في الموانئ المملوكية، الذي قابله التفوق الجنوي في القسطنطينية والبحر الأسود مما يفسر غياب المراسلات الجنوية المملوكية لا سيما بعد أن امتد الصراع بين المدينتين إلى السواحل المملوكية مما جعل البندقية صاحبة الحظوة والامتيازات في الدولة المملوكية .

لقد قاست الجاليات الأجنبية من جشع السلطان الأشرف برسباي الذي احتكر تجارة التوابل، وزاد الموقف سوءاً ما حدث سنة (834هـ / 1431م) حيث هرب قنصل جنوة من الإسكندرية ومعه بعض التجار الجنويين بعد أن خلفوا وراءهم ديناً للمسلمين ، فردت السلطات المملوكية بتطبيق مبدأ العقوبة الجماعية على المتبقين من الجنويين، فأرسلت جنوة سفارة إلى البلاط المملوكي ، اقتصرت نتائجها على إعادة العلاقات بين الطرفين إلى سابق عهدها والعمل بالاتفاقيات السابقة[2] .

شكل سقوط القسطنطينية على يد الأتراك العثمانيين (857هـ/1453م) ضربة قاصمة للمراكز التجارية الجنوية في القسطنطينية وعلى سواحل البحر الأسود فقد فشلت السفارات الجنوية في اقناع السلطان العثماني في رد أموالهم ومراكزهم إليهم، فلم يمضِ عام واحد على سيطرة العثمانيين على القسطنطينية حتى ضعفت المراكز التجارية لدرجة كادت تزول التجارة الإيطالية من تلك المنطقة بشكل كامل[3]، لا سيما عندما أعلن السلطان العثماني محمد الفاتح أنه سيعمل على تصفية الجيوب الفرنجية من على ضفاف البحر الأسود ، لذا كان لا بد للجنويين من استئناف العلاقات التجارية مع المماليك فهي طوق نجاتهم فعملوا على إيقاف هجمات قراصنتهم على السواحل المملوكية من جهة وإجراء مرسلات لاستئناف نشاطهم التجاري من جهة ثانية .

فقد استغل السلطان إينال سقوط القسطنطينية فاتخذ كل ما بوسعه لجذب المدن التجارية الإيطالية وبخاصة جنوة التي كانت من أكثر المدن خسارة فقدمت لهم التسهيلات التجارية وسمحت لهم بتوسيع وكالاتها التجارية وإنشاء المصارف والمخازن والفنادق كتشجيع منه للتجار لقدوم وممارسة نشاطهم التجاري[4].

وفي عهد السلطان الأشرف قايتباي حدثت مراسلات غير مباشرة بين المماليك وجنوة حيث كانت فرنسا هي المفاوض المباشر، حيث طلبت جنوة من الملك الفرنسي أن يتوسط لدى السلطان المملوكي لاستئناف العلاقات التجارية السابقة بين الطرفين وحتى يتمكن الجنوية من استعادة نشاطهم وامتيازاتهم السابقة أسوةً بالبندقية[5]، وقد أبدى قايتباي الترحيب والحفاوة بالجنويين متناسياً غارات القراصنة المستمرة المستمرة على سواحلهم ، فربما المصالح المشتركة والفائدة التي سيجنيها هي أكبر من الحديث عن الغارات الجنوية وما ألحقوه من خسائر فادحة بالسواحل المصرية ، فلم يتطرق لهجمات القراصنة على سواحلهم في مفاوضاته مع الجانب الجنوي وعلى العكس رحب كل الترحيب بالجنويين ، حيث استأنف التجار الجنويون أعمالهم في مصر والشام (879هـ /1474م) وأعاد الجنويون فتح الوكالة الجنوية

[1] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج3 ، ص 61- 70- 96 .
[2] الشرقاوي : برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص142.
[3] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3 ، ص174- 200.
[4] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 80.
[5] طقوش: تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص 529.

وأعادت السلطات المملوكية لهم فنادقهم بالإسكندرية وبيروت ودمشق واعتمدت السلطات قناصلهم كممثلين لهم ولتجارهم[1].

لم تدم طويلاً تلك العلاقات الودية إذ عاد التنافس بين المدينتين التجاريتين يرمي بظله على السواحل والمراكز التجارية المصرية فقد حاول الجنويون إبعاد البندقية عن أسواق مصر وبلاد الشام فوقعت بينهم اضطرابات سبقت اعتلاء السلطان قانصوه الغوري عرش السلطنة المملوكية فتعرضوا لخسائر لكنهم حصلوا على تعويض من السطات المملوكية[2]، ولم تشهد المراسلات الجنوية المملوكية في عهد السلطان قانصوه الغوري ذلك النشاط الذي شهدته المراسلات المملوكية البندقية ربما يعود ذلك إلى الضرر الذي لحق بالتجارة البندقية جراء خطر مشترك مع دولة المماليك وهو الكشوف البرتغالية لرأس الرجاء الصالح كان أكبر من الضرر الذي لحق بالتجارة الجنوية ، فقد سمحت البرتغال للسفن الجنوية والفلورنسية بمصاحبة رحلاتها التجارية إلى الهند على أن يكون ما تتاجر به بإشراف البرتغال وذلك نكاية بالبندقية[3].

إن المراسلات الجنوية المملوكية اتصفت بالفتور على الرغم من سعي الدولة المملوكية على إقامة علاقات ودية ترسمها مراسلات نشطة ، حيث أن جنوة استأثرت بتجارة الرقيق مصدر قوة المماليك وينبوع الدماء المتجددة لديهم، لكن هذا التراجع في سيل المراسلات يعود إلى أسباب تتعلق بإيطالية ذاتها، فالصراع بين البندقية وجنوة امتد أثره إلى البلاط المملوكي والأراضي المملوكية، ففي حين هزمت جنوة البندقية في أسواق طرابزيون والبحر الأسود، هزمت البندقية جنوة في الأسواق والموانئ المملوكية، وذلك نتيجة أعمال القرصنة التي امتهنها بعض القراصنة الجنويين ، فقد قاموا بأعمال قرصنة مستمر على الموانئ المملوكية في مصر وبلاد الشام ، مما أدى إلى تطبييق السلاطين بحق جالياتهم العقوبات الجماعية من مصادرة أموال ومن اعتقالات جماعية طالت في بعض الأحيان قناصلهم.

بالإضافة إلى الضعف السياسي الذي اعترى جنوة في نهاية القرن الرابع عشر ، فقد خضعت للسيطرة الفرنسية وحرمتها من إدارة شؤونها الخارجية ، لذلك يلحظ الدور الفرنسي في عودة النشاط التجاري الجنوي في الموانئ المملوكية.

6- المراسلات بين مدينتي بيزا وفلورنسا ودولة المماليك:

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص80.
[2] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص 530.
[3] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص84.

بيزا أو بلاد البيازنة كما وصفها القلقشندي " قاعدتها مملكة بيزا ، تقع في الركن الشمالي من الأندلس وإليها ينتسب الفرنج البيازنة والحديد البيزاني[1] " وقد عرفت باسم " بيش " ربطت بيزا علاقات تجارية مع الشرق في القرن العاشر الميلادي فنافست المدن التجارية البندقية وجنوة[2].

ارتبط تاريخ بيزا بتاريخ الحملات الصليبية فقد شاركت في الحملة الصليبية الخامسة وفي الحملة الصليبية السابعة ضد مصر، إضافة إلى الضعف الذي عانت منه في القرن الثالث عشر، كل ذلك جعل نشاطها التجاري في حالة من الضعف مع مصر مما أدى إلى غياب المراسلات بين الطرفين لا سيما في بداية العصر المملوكي ، وقد ذكر هايد أن التجار البيزيون قد تمتعوا بامتيازات واسعة في العصر الأيوبي ففي عهد السلطان العادل الأيوبي سنة (604هـ /1207م) أرسلت بيزا سفيراً لها إلى البلاط الأيوبي تمكن السفير من عقد معاهدة تضمنت :

الإبقاء على فندقين وكنيسة القديس نقولا وحماماتهم بأيديهم وترميم الكنيسة على حساب السلطان ولهم الحق في التعامل في موازنهم الخاصة ، وعدم فرض ضرائب جديدة عليهم والإعفاء من الضرائب على الذهب والفضة ، وقد تم تجديد هذه الامتيازات في عهد المنصور قلاوون (685هـ /1289م) وحصل البيزيون على نفس تلك الامتيازات مضافاً إليها حظر بيع النبيذ في الفنادق البيزية ومنع التجار الذين لا ينتمون إلى بيزا من الادعاء أنهم بيزيون كي لا يتمتعوا بامتيازات البيزيين[3] .

بالرغم من غياب المراسلات بين الطرفين فقد نَعِمَ البيزيون بالأمان الذي منحه السلطان الأشرف خليل للتجار الأجانب[4]، فقد كان لها فنادقها ووكالاتها في مختلف المدن والموانئ المملوكية وكانت تلك المدن تخضع لقوانين بيزا إلى أن تمكنت فلورنسا من إخضاع بيزا التي أصابها الضعف بعد هزيمتها أمام جنوة آلت تلك الفنادق والوكالات إلى فلورنسا[5]، وقد اشتهرت فلورنسا بأعمالها المصرفية وعدم قدرتها على المنافسة التجارية لكل من جنوة والبندقية هذا ما يفسر غياب المراسلات بين فلورنسا ودولة المماليك .

أرسلت فلورنسا سفارة من قبلها إلى البلاط المملوكي في سنة (825هـ / 1422م) تطالب فيها بإرث بيزا حيث أنها لم تطالب قبل ذلك نتيجة عدم امتلاكها قوة بحرية أو ميناء معد للأعمال التجارية البحرية[6]، فاختارت لمهمتها السفيرين (كادلوفيد بريفي – فليبس برنكاكس) وأوكلت إليهما مهمة الاتصال بالسلطان والمطالبة بالحصول على امتيازات أسوةً بالبندقية وتتلخص هذه المطالب :

امتلاك خان أو فندق والإعفاء من الضرائب وتحديد الرسوم الجمركية وأن تكون عملة فلورنسا الذهبية مقبولة في مصر" [7]، لقد رد السلطان على تلك المطالب بالترحيب فقد منح الفلورنسيين حق إقامة

---

[1] القلقشندي : صبح الأعشى ، ج5 ، ص411.

[2] الساعي : نشأة المدن في أوروبا في العصور الوسطى ، ص 132.

[3] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج2 ، ص66.

[4] ابن عبد الظاهر: الألطاف الخفية ، ص 130.

[5] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3 ، ص190.

[6] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص 542 ؛ الزيدي: العصر المملوكي ، ص179.

[7] الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص145؛ الزيدي: العصر المملوكي ، ص179.

إقامة فنادق و قناصل في دمشق والإسكندرية وفي كل الأماكن التي يتواجد فيها الفرنج والحصول على الامتيازات التي حصلت عليها كل المدن التجارية الإيطالية على أن تتحمل خزانة الجمرك إيجار الفنادق وأن يصرف للقناصل المخصصات المعتادة ، بالإضافة إلى حماية الفلورنسيين طول مدة إقامتهم في الموانئ والأراضي التابعة للسلطان وإعطائهم الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية والسماح بالتعامل بالريال الذهبي الفلورنسي ، فأصبحت لفلورنسا مكانة مثل باقي الدويلات التجارية [1] .

بعد أن خرجت فلورنسا من حربها مع ميلان أرسلت سفارة إلى بلاط السلطان الأشرف برسباي سنة (837هـ /1434م) مقدمةً العذر عن امتناع سفنها عن الموانئ المملوكية عدة أعوام معلّلةً ذلك بحربها مع ميلان ، مؤكدةً أنها سوف تستأنف نشاطها لتعوض ما فاتها من مكاسب تجارية ، كما وجدت من وجود السفير الفلورنسي في البلاط المملوكي سبيلاً لتقديم شكواها للسلطان على مصادرة السلطات المملوكية أموال الرعايا الفلورنسيين في الموانئ المملوكية ومنهم السفير الفلورنسي " فرانشسكو مانيللي" مؤكدةً أن ذلك يخالف الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الطرفين مطالبةً بالعودة إليها وضرورة احترام بنودها [2].

بعد سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين ، وخسارة المدن التجارية الإيطالية أسواقها وأموالها في الدولة البيزنطية ، شجعت السلطات المملوكية التجار على ممارسة نشاطهم التجاري في موانئ الدولة المملوكية، شهدت المراسلات المملوكية الفلورنسية نشاطاً واسعاً وقدمت السلطات المملوكية الكثير من التسهيلات مما أدى إلى نشاط التجارة الفلورنسية في الموانئ المملوكية في عهد السلطان المؤيد أحمد والسلطان إينال والسلطان خشقدم[3] .

فقد أرسلت فلورنسا سفيرها المدعو برنادو برتولوداي كوريسي سنة (870هـ /1465م) حمل رسالة تهنئة للسلطان خشقدم ولتأكيد ما لتجارها من امتيازات وإعفاءات وقد نالت البعثة على إعفاء سفنها من الرسوم الجمركية إذا حملت بضائع إلى دولة أخرى ولم تقمْ بتفريغ تلك الحمولة على الشواطئ المملوكية، أي أن السفير رغب بإعفاء سفنهم من الضرائب باستثناء تلك التي تقيم في موانئ السلطان المملوكي ، مما يعني إعفاءهم من الجزء الذي يسترده التجار ، أو يعاد تصديره إلى بلد آخر كما طالب باسم حكومته تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة[4].

حرص السلطان قايتباي على إقامة علاقات وطيدة مع فلورنسا لما عرف عنهم من طاعة للأوامر والقوانين المملوكية وحسن السمعة في عهد السلاطين السابقين واستغلت فلورنسا ذلك بأن أصبح لها سفارات دورية إلى البلاط المملوكي، ربما سعى السلطان قايتباي من خلال علاقاته التجارية مع فلورنسا إلى أن يشكل تحالفاً يفوق التفوق العثماني والتقدم الذي يحرزه العثمانيون الذين كانوا في أوج انتصاراتهم

[1] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام، ص540 ؛ الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص 143؛ الزيدي: العصر المملوكي ، ص179.

[2] طقوش : تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ، ص543 ؛ هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص258 ؛ الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص144.

[3] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص 539 ؛ هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3 ، ص190.

[4] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص86 ؛ هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص363.

وقوتهم فحاول أن يشكل لنفسه حليفاً أوروبياً ولو بشكل غير معلن وهذا ما يفسر الامتيازات اللامتناهية التي قدمها السلطان المملوكي للدول والممالك الإيطالية .

أرسل السلطان قايتباي الخاصكي الشمسي الخواجا محمد بن محفوظ المغربي في سفارة إلى فلورنسا في سنة (883هـ /1478م) ، وقد عرف لدى الباحثين الغربيين باسم " ملفوته "[1]، وصفها ابن إياس " أرسل السلطان محمد بن محفوظ المغربي إلى بلاد الكتلان وارسل على يده هدية حافلة "[2]، وقد حمل هذا السفير مع رسالته هدية مميزة لملك فلورنسا ضمت أشياء مختلفة وحيوانات نادرة، بالإضافة إلى المجوهرات الثمينة، وقد رافق السفارة في رحلتها ليقوم بأعمال الترجمة ترجمان صقلي[3] .

من لقب السفير نستطيع أن نتبين أن الهدف من اختياره رئيساً للسفارة يعود أولاً لخبرته التجارية ، و أن هدف البعثة الدبلوماسية الرئيسي وهو هدف تجاري . ولا يخفى على أحد أن سلاطين المماليك كان لديهم جشع لاستقطاب التجار من مختلف أصقاع الأرض لممارسة نشاطهم مقدمين كل ما يستطيعون من امتيازات سواءً اقتصادية أو قضائية .

لقد حمل السفير المملوكي معه مسودة اتفاقية لتوقيع معاهدة شاملة مع الفلورنسيين لتنظيم التجارة بين الطرفين ، حيث اجتمع السفير مع القادة والتجار الفلورنسيين الذين أدخلوا التعديلات على المسودة، لم تكن صلاحيات السفير واسعة وإنما كانت محدودة للغاية فقد أعطي السفير مسودة معاهدة واقتصر عمله على تجميع آراء الجانب الفلورنسي دون البت في إعطائهم امتيازات أو حجبها فاكتفى بتسجيل وجهات النظر ومن ثم نقلها إلى الجانب المصري مما يشير إلى أن السفراء المماليك إلى الممالك الإيطالية كانوا بصلاحيات محدودة فالسفير محمد بن محفوظ أو السفير تغري بردي لم يكونا مخولين بتوقيع معاهدات أسوة بالجانب الإيطالي حيث أن السفراء الإيطاليين كانوا يحملون رسائل بلادهم ويفوضون بتوقيع اتفاقيات عن حكومات بلادهم وتقديم التساهلات أو التنازل عن امتيازات مكلفين بها وفق مجريات المحادثات[4].

بعد أن اطّلع الجانب الفلورنسي على ما لدى الجانب المملوكي من توصيات ومقترحات بشأن مسودة الاتفاقية، أرسلوا إلى السلطان يستسمحوه عذراً بإرسال وفد من قبلهم إلى البلاط المملوكي بإضافة تعديلات من قبل الجانب الفلورنسي وتوقيع الصياغة النهائية لتلك الاتفاق ، فقد أبحر السفير محمد بن محفوظ برفقة السفير الفلورنسي لويجي دي لاستوفا إلى القاهرة (894هـ /1488) ، الذي شكر السلطان على الهدايا التي تلقتها فلورنسا من حكومة المماليك ، فقبل السلطان كل مطالبه[5].

[1] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص220 ؛ هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3،ص 364.
[2] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج3 ، ص150.
[3]ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج7 ، ص336؛ فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص61 ؛ الزبدي: العصر المملوكي ، ص180.
[4] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 225.
[5] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص227؛ طقوش : تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ، ص544.

وقد وضع الجانبان شروطاً بشأن التجارة الفلورنسية في مصر ودمشق وبيروت أصدر السلطان الأشرف قايتباي مرسوماً تضمن نتائج تلك المناقشات ، وقد تضمن المرسوم :

" السلطان الأعظم سلطان مصر :

مرسوم بشأن الامتيازات التجارية الممنوحة لفئة الفرنتيين في مصر وسورية بناء على طلب جمهورية فلورنسا ورئيسها الأفخم لورنزو ديميدتش والمقدمة بواسطة التجار لمنحهم امتيازات مثل ما للبنادقة في بلادنا ..

بوصول التجار الفلورنسيين (الفلورنتيين) إلى بابنا بخطابات من دولتهم الفخيمة ومن رئيسهم لورنزو الفخم علمنا من هذه الخطابات رغبة فئة الفرنتيين العودة للمتاجرة في بلادنا ومعنا وخاصة الإسكندرية ودمشق وكافة موانئ بلادنا، كما كانوا من قبل، بمعنى إعادة قناصلهم وتجارهم للبيع والشراء ويرغبون في أن يكونوا تحت رعايتنا ، وأعطينا أوامرنا لإرضائهم كما أننا نكتب لهم بهذه الشروط بنفس الأسلوب والشكل الذي يكتب للبنادقة وأن يكتب إلى الدولة الفخيمة ولورنزو الفخيم بإرسال قنصلهم وتجارهم الذين سينالون ويعاملون معاملة حسنة ويكرمون كأي فئة أخرى.

الفصل الأول : لا يتعرض لأي تاجر فلورنسي ولا لتجارته ولا لحاجته ولا لممتلكاته ولا لسفنهم ولا لأشخاصهم ولا لقنصلهم بأي شيء ضد العدل كما لا يطالبون بدفع الضرائب أزيد من المطلوب على متاجرهم إلا حسب العرف القديم كما يظهر للديوان وكما يدفع البنادقة حالياً دون اتخاذ أي إجراء مضاد مخالف للعدل والنظام، ولذلك نطلب منك أيها الأمير الحاكم حاكم الإسكندرية أنه يجب أن يعمل وتلاحظ تنفيذ هذه الأوامر مع عدم القيام بأي إجراء مضاد.

الفصل الثاني :إذا حدث بيع أو شراء بين تجارنا والتجار الفرنتيين فإن هذا البيع والشراء يجب أن يحدث أمام شهود وإذا حدث أن تحلل أحد الطرفين من الاتفاق على البيع أو الشراء دون موافقة أو رغبة الطرف الآخر فإنه في هذه الحالة يجب عليك أيها السيد أمير الإسكندرية أن تراعي القوانين في حل المشكلة وأن يكون الشراء والبيع منذ ذلك الوقت بإشراف القانون وأمام شهود.

الفصل الثالث: يقول التجار الفرنتيون أن بعض تجارنا يشترون من هؤلاء التجار الفرنتيين أثواباً وأقمشة وكماليات وحريراً وأنواعاً أخرى كثيرة من المتاجر ، ويتاجرون بها في أماكن كثيرة ، ولكنهم أحياناً لا يجدون من يشتريها منهم ، وحينئذٍ يعودون بها إلى التجار الفرنتيين مرة أخرى لاسترداد أموالهم ورد السلع ، ولما كان ضد العدل والحق وليس فيه أي حرية لذلك نطلب منك أيها السيد الأمير أن تراعي عدم حدوث مثل هذه الأمور وأن تستمر في المعاملة كما كان سابقاً وينال كل فرد حقه بالعدل.

الفصل الرابع: يقول التجار الفرنتيون إن بعض تجارنا يعاملونهم بطريق المقايضة وقد جرى العرف أنه في حالة المقايضة يكون سعر السلعة المقايض عليها أكبر قليلاً من السعر في حالة الدفع نقداً لهذه السلعة ، ولكن يحدث أحيانا أن يرفض التاجر المسلم استلام السلعة المقايض عليها ويطلب الثمن على أساس السعر المرتفع (عن سعر المقايضة) للانتفاع بفارق السعر . ولما يرفض التاجر المسيحي تصير خناقة ضخمة يحاول فيها التاجر المسلم استغلال وجوده في بلده والمطالبة بالسعر المرتفع لسلعته دون السلعة الأخرى ولما كان في هذا ظلم صارخ للتاجر الفرنتي لذلك نطلب منك أيها السيد أمير الإسكندرية بألا يحدث مثل ذلك ، وإذا حدث أي اتفاق فسيكون أمام الشهود ويلزم الطرفين بالعدل .

الفصل الخامس : إذا حدث خلاف بين تاجر فرنتي وتاجر مسلم وأراد كلاهما الاستئناف أمام السلطان فيجب أن ييسر لهما الأمر، وفي حالة غيابنا ينوب عنا الحاكم أو نائبه لذلك نطلب منك أيها السيد أمير

الإسكندرية بأن تراعي ما جاء بهذا الأمر وينفذ بكل دقة وألا يمنع أي شخص من المثول أمام السلطان للمقاضاة وخاصة التجار الفرنتيين.

الفصل السادس : يقول التجار المذكورون أن الحمالين والمكاريين[1] الذين كانوا يحملون التوابل من مكان آخر، يعمدون إلى غشها بوضع مواد غريبة أخرى بدل المأخوذ وهذه الطريقة تضر التجار المذكورين لذلك نطلب منك أيها السيد أمير الإسكندرية أن تراقب هذه الأشياء وتجلد الحمالين والمكاريين المذكورين وتحل محلهم غيرهم ويعطى التجار تعويضاً لذلك من الجزء المزيف – ونطلب منك أيها السيد أن تراعي ما جاء بأمرنا هذا وتنفذه.

الفصل السابع : يقول التجار الفرنتيون أنهم بعد وصولهم إلى الإسكندرية وموانئ سورية والمدن الأخرى في بلادنا بمتاجرهم ، ويدفعون الضرائب المطلوبة ويحاولون بعد ذلك إخراج متاجرهم للسوق فيمنع ذلك عمال الجمرك وعمال الميناء وموظفو السلطان ويريدون أن يتم البيع بالجمرك قبل إخراج المتاجر إلى الأسواق ، وأن الموظفين لا يعطون التجار الثمن الذي تساويه السلع ، وإنه عند دفع ضرائب الجمرك ، يجبرون على دفع رسوم أكثر مما يعود على هؤلاء التجار بضرر كبير ، ولذلك نطلب منك أيها السيد أنه بمجرد دفع التاجر الفرنتي الضرائب الجمركية يمكنه أن يخرج إلى أي مكان يريد أو يخزنها أو يبيعها كما يشاء ولا يجبره أحد على أن يشتري أو يبيع غير ما يريد كما يجب أن يكون تقدير ثمن السلعة المذكورة ودفع الضرائب المطلوبة عنها بما يساويه فعلاً عند وصولها لبلادنا أيها السيد الأمير بمراعاة ذلك عند وصول هؤلاء التجار.

الفصل الثامن : كما كان يجري العرف سابقاً أنه يجب ألا يدفع التاجر الفرنتي رسوم المتاجر والسلع إلا حين تكون في الجمرك ، وإذا كان للتاجر الفرنتي أي نقود من المدة السابقة فإنه بعد بيعه سلعه ويريد خصم الرسوم المطلوبة من الحساب الذي لدى الجمارك فيجب أن ييسر له الأمر ، ولأن التجار لديهم من الأموال كما لا يريدون إعطاءهم الباقي، لذلك نطلب منك أيها الأمير أن تلاحظ العرف القديم وأن التجار الفرنتيين لا يجب أن يدفعوا الرسوم إلا إذا كانت السلع في الجمرك (أي لا يدفع مقدماً ويدفع الرسوم حين وصول السلع إلى الجمرك) ويجب أن تعمل له تسوية حساب للمطلوب والخصم مثلما تفعل تماماً مع التجار البنادقة لذلك نطلب منك أيها الأمير أن تراعي ذلك وألا تفعل غير ما نطلبه منك كما نفعل نحن مع البنادقة .

الفصل التاسع : جرى العرف القديم أنه إذا مات تاجر مسيحي ، فإن قنصل دولته وحده هو المختص بالإشراف على سلع هذا التاجر المتوفى، أو ينيبه القنصل سواءً كان وكيله أو أحد تجار طائفته ، لذلك نطلب منك يا حضرة الأمير أنه بالنسبة للتجار الفرنتيين يسري العرف السابق .

الفصل العاشر : يحدث أحياناً بعد وصول مراكب البضائع للفرنتيين وعليها تجارهم أن تحجز سفنهم والتجار بواسطة الجمرك أو كبار تجارنا الوطنيين فلا يستطيع الفرنتيون البيع والشراء إلا إذا قررت أسعار التوابل لهذه المدة ، وهذا يسبب تعطيل التجار ويسبب لهم خسائر كبيرة لذلك نطلب منك أيها الأمير أن تكون الموافقة وتحديد السعر قبل وصولهم بسفنهم وألا توضع أي عقبة في سبيل البيع والشراء كما هو الحال بالنسبة لتجار البندقية .

الفصل الحادي عشر : يقول التجار الفرنتيين أن بعض التجار المسلمين ،كثيراً ما يشكونهم للسلطان في دعاوى لا أصل لها ما يسبب لهم خسائر جسيمة لا يحق له أن يستدعي تاجراً مسيحياً إلا إذا أعلنت الشهادة الواجبة بما حدث ، وحينئذٍ إذا لم يدفع التاجر المسيحي المطلوب منه ، فيجب أن يمثل أمام القاضي أو السلطان في حالة الاستئناف ، والقضاء هو وحده المختص بذلك.

[1] المكاريين : جمع مكاري ، وهو الذي يكاري الدابة أي يؤجرها ، عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ص558.

الفصل الثاني عشر : توجد مراكب بعض القراصنة المسلمين وهم ينتظرون في الموانئ أو بالقرب منها ويتعرضون لسفن التجار المسيحيين ، ولذلك نطلب منك أيها الأمير ، أنه في حال وجود هؤلاء الأشخاص أن تصادر سفنهم وترسلهم لحضرتنا لينالوا جزاءهم.

الفصل الثالث عشر : جرى العرف أن قنصل البنادقة في دمشق يشرف على جمرك مواطنيه وسلعهم ، كما أن قنصلهم بالإسكندرية يراقب حركة تجارة مواطنيه ، ولذلك نطلب منك أيها الأمير أن تعطي قنصل الفرنتيين في الإسكندرية ودمشق نفس الوظيفة التي لقنصل البندقية في بلادنا.

الفصل الرابع عشر : إذا دفع التاجر الفرنتي رسوم الجمرك على سلعة في بيروت فلا يلزم بدفع رسوم أخرى على سلع دمشق إلا إذا أوصلت هذه السلع إلى دمشق فعلاً فتحصل عليها الرسوم ، لذلك نطلب منك أيها الأمير نائبنا عن دمشق وبيروت وأن تراعي ذلك مع التجار الفرنتيين حسب ما هو متبع مع تجار البندقية .

الفصل الخامس عشر: كما جرى العرف السابق ألا يؤخذ تاجر بجريرة أو ذنب تاجر آخر إلا إذا كان التاجر الأول ضامناً شخصياً ملزماً للثاني، لذلك نطلب منك أيها الأمير بالنسبة لتجارنا الفرنتيين أن تراعي ما هو متعارف عليه وما هو متبع بالنسبة لتجار البندقية.

الفصل السادس عشر : جرى العرف أنه إذا نهب القراصنة المسيحيون سفن المسلمين في البحر ثم جاءت سفن الفرنتيين إلى موانينا فإن تجارنا وعمالنا يرغمونهم على دفع تعويض عما لحق بالمسلمين من ضرر بواسطة القراصنة المسيحيين . فنطلب منك أيها الأمير البطل أن تبطل هذا ، وألا يجبر هؤلاء التجار على دفع تعويض أيا كان ، ولا يؤخذوا بجريرة القراصنة المسيحيين ويوضع هذا الأمر موضع التنفيذ مثل ما هو متبع مع البنادقة تماماً .

الفصل السابع عشر : حيث أنه من الضروري لهؤلاء التجار أن ينتقلوا من ميناء لآخر ومن بلد لآخر لجمع المتاجر المطلوبة فهم يحتاجون للميرة ولمعيشتهم ، لذلك نطلب منك أيها الأمير أنه بالنسبة للتجار الفرنتيين لا يمنع عنهم ما يحتاجون إليه من ميرة في رحلاتهم ويلبسون الملابس المماليكية ويتجولون آمنين إذا أرادوا في أي مكان يشاؤون فعليك أيها الأمير مراعاة ألا يتعرض لهم أي أحد في الطريق كما يراعى ألا يغلق باب فندقهم إلا ليلاً ويظل مفتوحاً طوال اليوم.

فصل الثامن عشر: إذا جاءت سفن الفلورنسيين بمتاجرها فلا تجبر على دفع الجمرك إلا بعد التفريغ ، وإذا لم يوجد من يشتري هذه السلع ويريد أصحابها إعادتها مرة أخرى إلى السفينة فلهم الحرية في ذلك على ألا يدفعوا الرسوم لا قبل ولا بعد الإنزال مادام البيع لم يتم ، ونطلب منك أيها الأمير أن تراعي ذلك بالنسبة لفئة الفرنتيين على ما هو جارٍ بالنسبة إلى التجار البنادقة .

الفصل التاسع عشر : إذا وجدت سفن قطائع أو مراكب أخرى في الميناء أو أي موانئ خاصة بنا واحتاجت إلى إصلاح فعليكم مساعدتها ومنح الامتيازات الخاصة بذلك ولأصحابها ولتجارها وتقديم الخدمات لهم بنقودهم ، ونطلب منك أيها السيد الأمير باتباع ذلك مع فئة الفرنتيين المذكورة مثل ما يتبع مع البنادقة.

الفصل العشرون : إذا وجدت سفن لفئة الفرنتيين في أي مكان تابع للسلطان وهاجمتها سفن القراصنة فعليكم مدّ يد العون لهم ومساعدتهم في كل ما تطلبه بنقودهم لذلك نطلب منك أيها الأمير اتباع ذلك مع فئة الفرنتيين مثل ما هو متبع مع البنادقة .

الفصل الواحد والعشرون : المتبع مع فئة البنادقة أنهم عندما يحضرون معهم خرافاً بيضاء وسوداء لطعامهم الخاص في فندقهم ، فإن موظفينا يحصلون على بعض منها ، بدون مقابل فنحذركم أيها الأمير

أن تفعلوا ذلك مع فئة الفرنتيين ، كما لا تمنعوهم من البيع بالأسعار المناسبة ولا تجبروهم على بيع خرافهم بأسعار منخفضة بل بحرية كاملة ولفائدتهم كما هو متبع مع البنادقة .

الفصل الثاني والعشرون : جرى العرف أن فئة البنادقة تصل الميناء ومعها بعض المؤونة الخاصة بهم مثل الجبنة وغيرها ، ولا يدفعون عنها رسوماً إلا على المتاجر ، في حين أن الجمارك تحصل من الفرنتيين ما قيمته (3.5%) ، لذلك نطلب منك أيها الأمير أن تراعي عدم إلزام الرعايا الفرنتيين بدفع الضريبة ، كما هو متبع مع البنادقة .

الفصل الثالث والعشرون : جرى العرف في ميناء بيروت أنه إذا حملت سفينة للبندقية 50 طرداً من التوابل فإنها تلزم بدفع خمسين دوكات رسماً إضافياً لنائب بيروت وإذا نقصت الحمولة عن خمسين طرداً فلا تجبر على دفع شيء لذلك نطلب منك أيها الأمير أن تراعي ذلك بالنسبة لفئة الفرنتيين ، كما هو متبع مع البنادقة.

الفصل الرابع والعشرون : جرى العرف إذا حملت سفينة رفاتاً أو رماداً لموتى فإن صاحب السفينة يدفع لنائب السلطان في بيروت خمس دوكات ، كما أن سفن البضائع تدفع ثلاث دوكات عن كل واحدة لنائب بيروت و لا تدفع أكثر من ذلك ، وقد اعتاد البنادقة أن يفعلوا ذلك ، فيراعى أيها السيد الأمير ألا يؤخذ تاجر بإهانة وجهها بحار لأي عربي مسلم ، إنما يؤخذ بالعقاب من قام بالإهانة فعلاً لا غيرها ، لذلك نطلب منك أيها السيد الأمير أن تراعي تنفيذ ذلك مثل ما هو متبع مع فئة البنادقة.

الفصل الخامس والعشرون : جرى العرف أنهم يدفعون عن كل جوال قطن خام رسماً قدره (8 دراهم فضة) وعن كل جوال قطن خيوط (15 درهم فضة) ويوجد من يريد سراً أن يدفع أكثر من هذا لأكثر من سبب ، لذلك نطلب منك أيها الأمير أن تراعي ذلك بالنسبة لتجار الفئات وفئة الفرنتيين خاصة وألا يجبروا على دفع أكثر من المعتاد من الرسوم كما يفعل البنادقة . وإذا حدث أي ظلم لأي تاجر وأراد المثول أمامنا ومعه القنصل فلا يمنع من ذلك .

الفصل السادس والعشرون : جرى العرف أنه لدى وصول السفن إلى بيروت اعتاد العرب نهب الخطابات المرسلة للتجار الأجانب ولا ترد إلا بعد دفع إتاوات[1] بعد بضعة أيام ، وكذلك بالنسبة إلى الخطابات المرسلة لجهات أخرى عن طريق موانئكم ، وقد رجا البنادقة مراعاة عدم فقدانهم شيء من الخطابات في السفن أو على البر إلا إذا وجدت خطابات تخص دولتنا فهي تحجز لنا ، لذلك نطلب منك أيها السيد الأمير أن تراعي هذا بالنسبة إلى تجار الفرنتيين وألا يضايقهم أي فرد في الميناء أو البر كما هو متبع مع البنادقة .

الفصل السابع والعشرون : إذا أدان تاجر مسيحي آخر مسلماً ولم يستطع الحصول على باقي أمواله وأراد الحضور إلى حضرتكم فلا يمنع من ذلك ، ونطلب منك أيها السيد الأمير أن تراعي ذلك مثل ما هو متبع مع البنادقة .

الفصل الثامن والعشرون : إذا اشترى تاجر مسيحي توابلاً أو سلعاً من تاجر عربي ودفع ثمنها وأودعها عند التاجر العربي على الذمة ، ثم حاول صاحبها العربي استردادها بعد بيعها للمسيحي فلا يحق له ذلك إلا إذا كان المسيحي قد دفع العربون فقط عنده، وعليك أيها الأمير أن تراعي في هذا الأمر كما أن السلع لمن اشتراها مهما كانت الظروف ويحق للتاجر المسيحي صاحب السلع أن يقاضي التاجر المسلم الذي يعيد بيع السلع وهي في ذمته ولا يلتزم التاجر المسيحي بشيء سواءّ أكان رد البضائع أم رد الثمن.

[1]الإتاوات : الرشوة ، كراع : المنجد في اللغة ، ص3.

الفصل التاسع والعشرون :إذا أراد القنصل أن يصل إلينا للشكوى بسبب ظلم وقع عليه أو بسبب خطابات وصلته من دولته إلينا ، أو لأي سبب آخر فيكون له مطلق الحرية في الحضور بدون أي عقبة ، وكذلك عند وصول السفن التجارية ومتاجر التجار فهم يحضرون معهم دوكات بندقية لنقائها وجودة ذهبها وضبط وزنها ونطلب منك أيها السيد الأمير أنه بالنسبة للتجار الفرنتيين أن تراعي ما جاء بهذا النص ولا تعمل عملاً يخالف ذلك وأن توجه إليهم عناية ورعاية كاملة [1].

حرصت فلورنسا على أن تحصل على امتيازات توازي امتيازات البنادقة مما يشير إلى الحظوة الكبيرة والامتيازات الواسعة التي حصل عليها البنادقة في الدولة المملوكية وقد سعت فلورنسا إلى منافستها في تلك الامتيازات ، فلورنسا الحديثة العهد في مجال التجارة المستقلة مع المماليك وضعت شروطاً للحصول على امتيازات حصل عليها البنادقة وهم تربطهم بالمماليك مصالح مشتركة و علاقات تعود إلى بداية الدولة المملوكية وذلك لعملهما بموافقة السلاطين المماليك على تلك الشروط ، وكيف لا توافق دولة المماليك على تلك الشروط وفلورنسا الدولة المزدهرة الفتية التي ازهرت تجارتها منذ منتصف القرن الخامس عشر مستفيدة مما حققه لها عملها المصرفي من استقرار مالي ساعدها في ازدهار تجارتها.

لقد وافقت دولة المماليك ممثلة بالسلطان قايتباي على الشروط الفلورنسية ووقعت معها اتفاقية شاملة مضمونها :

" مرسوم شريف لكل واقف عليه ومستحقه وناظر إليه من جميع النواب والحكام وولاة أمور الإسلام والنظار والمتصرفين بممالكنا الشريفة الإسلامية وثغر الإسكندرية المحروس والمين والسواحل أعزهم الله تعالى بأن يتقدموا باعتماد ما تضمنه هذا المرسوم الشريف من الفصول المشروحة فيه والعمل بها وعدم الخروج عن شيء منها على ما شرح فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

رسم بالأمر الشريف العالي المولوي

قايتباي السلطان الملكي الأشرفي السيفي

أعلاه الله تعالى وشرفه وأنفذه وصرفه

أن يسطر هذا المرسوم الشريف إلى كل واقف عليه ومستحقه وناظر إليه من جميع النظار والمباشرين[2] والمتصرفين بممالكنا الشريفة الإسلامية وثغر الإسكندرية المحروس والمين والسواحل أعزهم الله تعالى توضح لعلمهم أن المحتشم لويز دي لاستوفا قاصد حضرة الملك المحتشم حاكم الفرنتيين حضر إلى أبو ابنا الشريفة وتمثل بمواقفنا المعظمة وأنهى إلينا على لسان مرسله له يتعلق بفئة الفرنتيين وتجارهم من الشروط الصادرة من الملوك السالفة وسؤال صداقتنا الشريفة تجديد مرسوم شريف بذلك والعمل بما شرح فيها من الفصول فرسمنا بذلك وسطرت الفصول المشروحة أدناه إجابة لما سأل عنه ليكون العمل بها وعدم الخروج عنها وهي :

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص447،

[2] المباشرون : هم الموظفون الإداريون في الدولة المملوكية ، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص136.

الفصل الأول : أنهى لويز القاصد المذكور ومن معه من التجار الفرنتيين إن مراكبهم منها مربع أو أغربة أو طرائد وغير ذلك وسألوا صداقتنا الشريفة أنه إذا حضر إلى ميناء من المين الإسلامية أو ساحل من السواحل أو ثغر من الثغور الإسلامية مركب من المراكب المذكورة وبها وكلاؤهم أو بضائعهم وأقاموا بما جرت به عادتهم من الحقوق الديوانية لا يتعرض إليهم أحد بعد ذلك ببلص[1] ولا يجدد عليه حوادث لا في البر ولا في البحر لا في الثغر السكندري المحروس ولا في غيره من الثغور ولا يعارضهم أحد بغير طريق أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الثاني : سأل المذكورون إن أحدٌ من التجار الفرنتيين أو من جماعتهم إذا حضر إلى الثغر السكندري أو غيره من الثغور الإسلامية وترك ببضاعة من جوخ أو حرير أو صابو ن أو زيت أو بندق أو كحل أو كبريت أو مرجان أو غير ذلك من الأصناف ، يكون المحضر بذلك أميناً على نفسه وبضاعته أن يبيع لمن يختار بالنقد أو القياض ولا يتعرض إليه أحد ولا يكلفه الدرهم الواحد أجيبوا بإجرائهم على جاري عادتهم في ذلك ورسمنا به.

الفصل الثالث : أنهى المذكور لمواقفنا الشريفة أن قبل هذا التاريخ إذا أحضر تجار الفرنتيين بضاعة إلى الثغر السكندري المحروس يفتحها المباشر بالخمس ويفتشونها ويصير كل واحد منهم يأخذ منها شيئاً ويقول أنا اشتريته ويعطل المباشر أشغالهم وينقص بضاعتهم ويعوقها عليهم حتى يشتري منهم وسألوا صداقتنا الشريفة أنه إذا حضر أحد من تجار الفرنتيين أو وكلائهم ببضاعتهم إلى الثغر السكندري لا أحد من النايب ولا من المباشرين ولا من جماعتهم يأخذ بضاعتهم من غير رضائهم وتمكين المذكورين من أخذ بضاعتهم وأن يخزنوها في مخازنهم أو في فنادقهم ويحضر المباشرون ويعدون العدّة ويقبنوا حتى لا يحصل تفريط للديوان في شيء من ذلك أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الرابع : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة أنه إذا حضرت البضائع المتعلقة بالفرنتيين ودخلوا بها المخازن والفنادق ومضى ثلاثة أيام ولم يحضر المباشرون من الديوان لأخذ العدّة والقبانة وتعطيل حالهم من تأخر المباشرين المذكورين يطالعون النايب بالمكان الذي هم به بذلك يقومون بما جرت به العادة في المصاريف وتوضع تحت يد النايب حيث أقاموا بذلك على جاري العادة والمانع من تأخير المباشرين أن يمكنون من بيع بضاعتهم ولا يحدث عليهم شيء خارج عادتهم أجيبوا إلى ما سألوه من ذلك ورسمنا به.

الفصل الخامس : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة أنه إذا حضر إليهم قطارة[2] إلى الثغر السكندري المحروس أو ثغر من الثغور الإسلامية وأخذ أشرفي في كل برميل على العادة لا أحد يبلصهم أو يكلفهم إلى الدرهم زايداً عن العادة أحيبوا بأن يبيعوا ذلك لتاجر الذخير الشريفة بالثغر السكندري المحروس على جاري العادة في ذلك .

الفصل السادس : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة أنه إذا حضر جماعة من الفرنتيين الثغر السكندري المحروس أو أي ثغر من الثغور الإسلامية وحضروا ببضاعتهم إلى فندقهم أو مخزنهم يبيعون بضاعتهم بالقياض[3] أو النقد لمن يختاروه وبعد ذلك يقدم المذكورون للديوان الشريف بأربعة عشر ديناراً في المئة دينار وأن يوزنوا بضاعتهم بقيمة ذلك أو نقد من غير السمسرة والترجمة وإذا أقاموا بذلك وتأخر عندهم بضاعة أو لم يبيعوا بضاعتهم ووزنوا ما عليهم من ذلك واختاروا أن يسافروا ببضاعتهم إلى القاهرة المحروسة لا يتعرض إليهم أحد حيث وزنوا ما عليهم مما جرت العادة في ذلك بضاعة وذلك خارج عن القطارة لا من النايب ولا من الحكام ولا من المباشرين وإذا وزنوا الأربعة عشر في المائة دينار يكون

[1] بلص : هي الأموال التي تؤخذ خارج الضرائب ، ويقصد أخذ الأموال بغير وجه مشروع ، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص38.

[2] القطار : هي الجمال المصفوفة على نسق واحد وراء بعضها ، والقطارة هم الجمالون الذين يقودون الجمال ، عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ص 460.

[3] القياض : المساواة والمعادلة ، وقايضه قيضاً :أي عاوضه وبادله ، كراع: المنجد في اللغة ، ص666.

ذلك بضاعة من سائر ما معهم من الأصناف، أجيبوا إلى ذلك بإجرائهم على جاري العادة في ذلك ورسمنا به من غير إحداث حادث.

الفصل السابع : سأل المذكورون أنه إذا وقع بيع بين تاجر فرنتي وبين المسلمين في بضاعة من البضائع بعد النظر و التقليب ونزل ذلك في ديوان القبان لا أحد من المسلمين ولا تجار الفرنتيين يقلب شيئاً على شيء ولا يرد البيع لا بحيله ولا بشيء ، أجيبوا عن ذلك إلا بطريق شرعي ورسمنا به .

الفصل الثامن : سأل المذكورون صدقاتنا الشريفة أنه إذا كان لأحد التجار الفرنتيين قرضاً على أحد المباشرين أو الديوان وحضرت بضاعة للتاجر الذي له القرض وطلب قرضه ممن هو عليه يدفع له قرضه على الوجه الشرعي ولا يحتج عليه بأمر البضاعة ولا يغيرها ويؤدي القرض ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل التاسع : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة أنه إذا هلك أحد من التجار الفرنتيين بثغر الإسكندرية المحروس أو غيره وكتب وصية لا يعارض فيها أحد من المسلمين ولا غيرهم وإن وضع بضاعته تحت يد من يختار ويوصي من يختار لا يعارض الوصي بطريق من الطرق ولا يكلف لنواب ولا لحكام ولا لمباشرين حتى ولا درهماً واحداً وإذا هلك من غير وصية تكون بضاعته موجوده جميعها تحت يد قنصل الفرنتيين المذكورين إلى حين يحضر المستحقون لميراثه وإذا كان لأحد من التجار المذكورين وكيل أو قاصد وعلى يده بضاعته وحضر إلى ثغر من الثغور الإسلامية وتصرف في بضاعته ببيع أو كان عليه دين وأوفى من ذلك دينه ثم هلك وحضر بعد ذلك التاجر صاحب البضاعة إلى الثغر الذي هلك فيه الوكيل المذكور أو القاصد وثبت أن ذلك عين رَجُلُهِ لا يعارضه فيه أحد ويأخذ بضاعته ممن أخذها من الهالك من غير معارضة له في ذلك على حكم الشريعة المطهرة بالطريق الشرعي، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل العاشر: سأل المذكورون صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أنه إذا لم يقطع سعر البهار أو غيره من البضائع وحضر تاجر من تجارهم وأراد البيع والشراء لا يعارضه أحد من المسلمين ولا غيرهم من خلق الله تعالى وأجيبوا إلى ذلك بإجرائهم في ذلك على ما جرت به العادة ورسمنا بذلك .

الفصل الحادي عشر : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة بروز أمرنا أن أحداً المسلمين لا يشتكي أحد من الفرنتيين إلا من حاكم الثغر الذي هو به وإذا حضر الشاكي قدام نائب الثغر وحرر الأمر بينهما بالطريق الشرعي وإذا لم ينفصل أمرهما يحمل مع غريمه إلى أبو ابنا الشريفة ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الثاني عشر : سأل المذكورون أنه إذا حضر قنصل من فئة الفرنتيين إلى الثغر السكندري المحروس أو إلى ثغر من الثغور الإسلامية يجري على عادة قنصل البنادقة من المعلوم[1] والجامكية والحقوق الجاري بها العادة، أجيبوا إلى ذلك جرياً على العادة ورسمنا به.

الفصل الثالث عشر : سأل المذكورون صدقاتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أن أحد تجار الفرنتيين إذا حضر إلى ميناء بيروت وغيرها وقصد البيع والشراء لا يعارضه أحد ويجري على جاري عادة البنادقة في بيعهم وشرائهم وإن كانت تجار الفرنتيين تشتري قللاً من بيروت أو من دمشق المحروسة يقومون بها ما يقوم به البنادقة من غير زايد على ذلك ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به.

الفصل الرابع عشر : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أنه إذا كان بين فئة الفرنتيين ضراب أو شرور أو لأحد منهم حق على أحد من طائفته لا يحكم بينهم أحد من النواب ولا من الحكام ولا من التجار إلا قنصل طائفتهم على ما جرت عليه العادة ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به.

[1] المعلوم : هو مال معين يدفع مقابل عمل سواء راتب محدد أو مرة واحدة ، عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ص548.

الفصل الخامس عشر: أنهى المذكورون صداقتنا الشريفة أن جرت عادتهم إذا قصد أحد منهم السفر من بلاد إلى بلاد وقصد تغيير حليته وأن يلبس لباس المماليك خوفاً من الطمع في جانبهم في الطرقات لا يتعرض إليهم أحد ولا يتعرض لأكلهم ولا لشربهم ولا يكلفهم إلى الدرهم الفرد بسبب ذلك ، أجيبوا بإجرائهم في ذلك على عادتهم من غير إحداث حادث ورسمنا به .

الفصل السادس عشر : : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أن أحداً من تجار الفرنتيين إذا حضر إلى السواحل الإسلامية أو الثغور الإسلامية في مراكب مربعة أو غيرها وقصد إصلاح مركبه الذي حضر فيه واحتاج شراء ما يتعلق بذلك من جميع الأصناف يمكن ذلك ولا يعارض فيه جملة كافة بغير طريق ولا وجه ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل السابع عشر : سأل المذكورون صدقاتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف إذا حضر مركب من مراكب الفرنتيين إلى البلاد الإسلامية بغير بضاعة ومع من بها يتعلق بهم في أكلهم وشربهم ولا يعارضهم أحد ولا يكلفهم إلى الدرهم الفرد بغير طريق، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الثامن عشر : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف إذا كان أحد من تجارهم أو من طائفتهم وعليه حقوق شرعية لأحد من المسلمين أو كان بينهم ضراب أو مشاجرة ، لا يلزم غيره من طائفته وأبناء جنسه بذلك حتى ولا الابن بالأب ولا الأب بالابن إلا بطريق شرعي ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به.

الفصل التاسع عشر : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف إذا كان على أحد من تجارهم الفرنتيين إذا أراد سفر سعاة أو قصاد بكتبهم وأشغالهم لأحد لا يعارضه أحد ولا يشوش عليه ولا يعوقه ولا يفتح كتبهم ، أجيبوا إلى ذلك بإجرائهم على ما جرت به العادة ورسمنا به .

الفصل العشرون : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أن أحداً من تجار المسلمين إذا عمل البيع مع أحد تجار الفرنتيين ووقع بينهما قياض بهار أو غيره من البضائع وأدعى أحد غير البايع أن ذلك بضاعته فلا يقبل منه ولا يؤخذ من البضائع شيء بعد دخول ذلك في ديوان القبان ولا يعارضه أحد في ذلك إلا بطريق شرعي، أجيبوا إلى ذلك على ما جرت به عادة التجار .

الفصل الواحد والعشرون : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أن تجار الفرنتيين إذا أحضروا ذهباً طيباً خالصاً يصرفوه على حكم ذهب البنادقة ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الثاني والعشرون : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أن تجار فئة الفرنتيين إذا حضروا إلى الثغر السكندري المحروس أو إلى ثغر من الثغور ببضاعة وقاموا بما عليهم من الحقوق الديوانية واستقر غير المتكلم على الجهات وتغير المباشرون بما أقام به ثانياً وسألوا أنه إذا تغير أحد من التجار المباشرين والمتحدثين لا يطلب منهم ذلك ثاني مرة أجيبوا بالإجراء في ذلك على ما جرت به العادة حيث كان ذلك عن قرب عهد في المدة ورسمنا بذلك .

الفصل الثالث والعشرون : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف إذا قصد أحد تجارهم إلى بلاده ببهار من جميع الأصناف من ثغر السكندري المحروس أو غيره من الثغور بعد قيامه بما عليه من الحقوق الديوانية يُمكَّن من السفر ولا يعارضه أحد في ذك من حيث لم يكن عليه تبعة أخرى ولا طريق ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الرابع والعشرون : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أنه إذا قصد أحد من تجارهم التوجه إلى بلاده في مراكبهم أو في مراكب المسلمين لا يعارضه أحد في شيء من غلمانه ولا في أكله

ولا شربه ولا فرشه ولا لبيسه ولا شيء من حاله ولا يكلف بسبب ذلك بغير طريق، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به.

الفصل الخامس العشرون : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف بأنه إذا كان أحد من فئة الفرنج من أي جنس كان تعرض إلى فئة الفرنتيين في البر والبحر وأخذ لهم شيئاً أو حصل لهم من تشويش أو كان لهم عليه حقوق أو ديون أو دعوى وحضروا إلى البلاد الإسلامية يخلص الحاكم بالمكان الذي هم فيه حقهم وإذا لم تخلص حقهم أو كان مركب من مراكب الفرنتيين يشوش على أحد يحملوا إلى الأبو اب الشريفة، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل السادس والعشرون : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أنه إذا وقع حساب بين أحد من تجار الفرنتيين وبين أحد المسلمين وصدر بينهما براءة لا يرجع أحد منهما يتقلب على أحد بعد ذلك إلا بطريق شرعي ،أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل السابع والعشرون : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف بأنه إذا حضر إلى المين الإسلامية مركب للفرنتيين بتأبو ت وأقام بما تعين على ما به من الحقوق الديوانية بالمينا من جميع ما يلزمه لا يعارضه أحد ويُمَكّن من السفر من تكلفة على جاري عادة البنادقة في وقاعدتهم، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الثامن والعشرون : سألوا صداقتنا الشريفة بروز أمرنا الشريف أن التاجر من الفرنتيين إذا حضر إلى الثغر السكندري المحروس وما معه من البضائع وباع واشتري وقايض وأقام بما عليه من العشور والحقوق الديوانية والمصاريف الجاري بها العادة وقصد التوجه من الثغر السكندري المحروس والسفر إلى جهة بلاده لا يعارضه أحد بسبب شيء يأخذه زيادة على ما أقام به التاجر المذكور حتى ولا ما قيمته الدرهم الواحد أبداً، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل التاسع والعشرون : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة أن يعين فندق بثغر الإسكندرية المحروس لقنصلهم ولتجارهم على العادة في ذلك وكما هو لغيرهم من فئات الفرنج ، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الثلاثون : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة أنه إذا حضر أحد من الفرنتيين في مركب لغير طائفتهم من أي جنس كان إلى المين الإسلامية الثغر السكندري المحروس أو غيره وكان بها أحد من الفرنتيين وعليه طلب من جهة حرام أو مفسدة أو حق لا يطلب به غيره من الفرنتيين ممن حضر في المركب المذكور إلا أنه كان ضامناً أو كفيلاً، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

الفصل الواحد والثلاثون : سأل المذكورون صداقتنا الشريفة أنه إذا حضر أحد من تجار الفرنتيين إلى الثغر السكندري المحروس أو غيره من المين الإسلامية وحضر إليه من يبتاع منه شيئاً من بضاعته الواصلة بصحبته يُمَكّن من ذلك ولا يعارض التاجر الفرنتي بسبب ذلك حيث قام بما عليه من العشور والحقوق الديوانية الجاري بها العادة، أجيبوا إلى ذلك ورسمنا به .

مرسومنا لكل واقف عليه أن يتقدم باعتماد ما رسمنا به من الفصول المشروحة أعلاه والعمل بها وعدم الخروج عن شيء منها قولاً واحداً وأمراً جازماً فليعتمد هذا المرسوم الشريف ويعمل بحسبه ومقتضاه من غير عدول عنه ولا خروج عن معناه بالخط الشريف أعلاه الله تعالى أعلاه حجة فيه .

وإن شاء الله تعالى

في السادس من ذي الحجة الحرام سنة أربعة وتسعين وثمانمائة

حسب المرسوم الشريف الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

وحسبنا الله ونعم الوكيل"[1].

حرص الفلورنسيون على تحقيق أعلى امتيازات ممكن أن يحصلوا عليها ، كما حاولوا حماية رعاياهم من أن يطبق المماليك بحقهم مبدأ العقوبة الجماعية ، والانتقام من القراصنة وفك الأسرى من خلالهم ، فقد حاولوا أن يضمنوا عدم استخدامهم من قبل ساسة المماليك كسبيل للضغط على البلدان الأوروبية إيقاف أعمال القرصنة على السواحل المملوكية . لكن دولة المماليك التي عرف عنها ذلك الأسلوب في معاملة الرعايا الأوروبيين لم تكن تحترم أي معاهدة وبقيت تستخدم أسلوب العقوبة الجماعية ، والتلويح بورقة المسيحيين وكنائسهم في بلادها لتحقيق مطالبها لدى الدول الأوروبية .

لقد حاولت دولة المماليك أن تظهر كل ترحيب وود بالفلورنسيين سفراءً وقناصلاً وتجاراً ، فقد رأت في ماليتها المستقرة حليفاً اقتصادياً قوياً يثري خزانتها ويرضي جشع سلاطينها ونتيجة لذلك ومن مبدأ تأكيد تلك الامتيازات، أرسل السلطان قايتباي خطاباً لأمير فلورنسا بشأن تأكيد الامتيازات للفلورنسيين بتاريخ (894هـ / 1489م) حمله مبعوثه الخاص الخاصكي الشمسي محمد بن محفوظ[2]، وقد تضمن الخطاب :

" السلطان الأعظم المالك الملك ، الأشرف السيد المبجل العالم العادل ، محي العدل في العالمين ، منصف المظلومين ، قامع الخوارج والمتمردين ، اسكندر الزمان مولى الإحسان ، جامع كلمة الإيمان ، ملك أصحاب المنابر واليخوت والتيجان فاتح الأقطار ، مانح الممالك والأقاليم والأمصار ، بيّد الطغاة والبغاة ، وارث الملك ، حامي القبلتين ظل الله على أرضه ، القائم بسنته وفرضه، سلطان البسيطة ، مؤمن الأرض المحيطة ، سيد الملوك والسلاطين قسيم أمير المؤمنين أبو النصر قايتباي خلد الله سلطانه ونصر جيوشه وأعوانه وأعلى على هام الجوزاء مكانه .

بسم الله الرحمن الرحيم

صدرت هذه المكاتبة إلى حضرة الملك المبجل الموقر السميدع الهمام البطل الباسل ، مجد أهل ملته العادل في رعيته ، عظيم أهل مملكته ، صديق الملوك والسلاطين ، وفقه الله تعالى وحدد مشرفه، موضحة تعلم أن قاصده حضر إلى أبو ابنا الشريفة وتمثل بموافقنا المعظمة وأحطناه علماً بما على يده ، وشمله نظرة الرب وعاملناه بمزيد من الرعاية وأجبناه بما سأل عنه من كتابة الفصول المتعلقة بجماعة الفرنتيين وتجارهم ليكون العمل بما رسمناه به والنبأ تشريفاً شريفاً لحضرتنا الشريفة ، وعاد من أبو ابنا الشريفة مجبور الخاطر على أحسن الوجوه وسيطاً ليعلمكم بذلك ، فالحضرة يطالعنا بأخباره ويتابع تجهيز قصاده وتجار مملكته إلى ثغر الإسكندرية المحروس وغيره من الموانئ الإسلامية الداخلة في حوزتنا الشريفة بما صحبتهم من البضائع والمتاجر للبيع والشراء والقياض وترسم بمعاملتهم بالمعدلة الشريفة فيعلم بذلك ويعتمده الله تعالى الموفق الأكرم.

إن شاء الله تعالى .. في الرابع والعشرين من ذي الحجة سنة أربع وتسعين وثماني مائة حسب المرسوم الشريف ، الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وحسبنا الله ركناً .

حضرة الملك المبجل الموقر السميدع الهمام الضرغام البطل الباسل مجد أهل ملته العادل في رعيته ، عظيم أهل مملكته ، صديق الملوك والسلاطين وفقه الله تعالى حاكم الفرنتيين"[3] .

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص447 ؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص243.

[2] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص543.

[3] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص456-457.

كانت فلورنسا تسعى جهدها إلى توظيف كل حدث للحصول على امتيازات جديدة في موانئ وأراضي الدولة المملوكية مستغلة التساهل الذي قدمه السلطان المملوكي قايتباي فأرسلت السفارات المتوالية إلى الدولة المملوكية ، وصلت سفارة فلورنسية إلى البلاط المملوكي في (901هـ / 1495م) مطالبة بامتيازات جديدة[1].

فالسفارات الفلورنسية المتوالية إلى البلاط المملوكي كانت في كل جولة لها وبكل قدوم تطالب بامتيازات جديدة وذلك في إطار التنافس التجاري بين الدول الأوروبية ، فقد منح السلطان قايتباي السفارات الفلورنسية معاهدة شاملة ضمنت للفلورنسيين كل ما يرغبون فيه، ومن الملفت للانتباه أن السلطات الفلورنسية تطالب بامتيازات لرعاياها وحقوق جديدة بينما السلطات المملوكية لم تذكر حقوق رعاياها المسلمين حيث كان السلاطين المماليك يسعون جاهدين لإثراء خزانة الذخيرة الشريفة، والحفاظ على أرباحهم من التوابل التي احتكروا تصديرها والإتجار بها بغض النظر عن أحوال الرعية ودونما الأخذ بالاعتبار ما قد يترتب على تلك الامتيازات على الأسواق المملوكية.

تضمنت المعاهدة الشاملة التي منحها السلطان الأشرف قايتباي لفئة الفرنتيين ببلاده (901هـ/1495م):

بسم الله الرحمن الرحيم

ضاعف الله نعمة الجناب العالي الملك قايتباي.

الأميري الكبيري ، العالمي العادلي ، المؤيدي العوني ، الذخيري الغياثي المهدي المنيري ، الزعيمي المقدمي ، الظهري السيفي عن الإسلام والمسلمين سند الأيمان في العالمين ، نصرة الغزاة والمجاهدين ، زعيم الجيوش ، مقدم العساكر ممهد الدول ، مشير الممالك عون الأمة كهف الملة ، ظهير الملوك والسلاطين سيف أمير المؤمنين ومازال مشكور الاهتمام موصوف المحاسن بين الأنام.

صدرت هذه المكاتبة إلى الجناب العالي يهدي إليه السلام والثناء العام وتوضح بعلمه أن جماعة مشايخ الفرنتيين ودوقهم جهزوا قاصداً إلى أبو ابنا الشريفة ، وعلى يده قصة لموافقتنا المعظمة ، وأنهوا فيها أنه كان في أيام الملوك السالفين كانت قناصلهم وتجارهم يترددون إلى الثغور الإسلامية لأجل البيع والشراء كمثل فئة البنادقة وأنهم اختاروا إلى الثغور الإسلامية كما كانوا عليه ، وسألوا صداقتنا الشريفة في الإِذن لهم في ذلك وكتابة شروط على جاري العادة ليكونوا تحت النظر الشريف والذمام المنيف ، فأجابتهم صداقتنا الشريفة إلى ما سألوه من ذلك وبرزت مراسمنا الشريفة بالإِذن لهم في تجهيز قنصلهم وتجارهم إلى الثغور الإسلامية المحروسة ، ورسمنا بكتابة شروط لهم على حكم شروط فئة البنادقة الآتي ذكرها .

1- أن تجري فئة الفرنتيين المذكورة على حكم شروط البنادقة القديمة وأن يمنع من يتعرض إليهم في بضائعهم ومتاجرهم وأموالهم ومراكبهم وبحريتهم باليد العادية ، وألا يلزموا بموجب عن بضائعهم إلا على حكم ما تشهد به الضرائب الديوانية المخلدة بالدواوين المعمورة السلطانية من أيام الملوك السابقين سقى الله عهدهم من أحداث حادث ولا تجديد مظلمة فالجناب العالي يتقدم

[1] طقوش :تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص 544 ؛ الزيدي: العصر المملوكي ، ص180.

بمنع من يتعرض لفئة الفرنتيين المذكورين في بضائعهم وأموالهم ومتاجرهم ومراكبهم وبحريتهم باليد العادية ولا يلزموا بموجب عن بضائعهم .

2- ذكر من شروط البنادقة أنه إذا وقعت مبايعة بين تجار مسلمين في أصناف البهار لفئة البنادقة يكون المتعاقدة بينهم بالعدول فإن بعض المذكورين يمتنع عن التسليم للبهار بعد المعاقدة وقبض العربون فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين على حكم الشروط المذكورة ومنع من يقصد ذلك ، وأن يكتب بين المتبايعين من المسلمين والفرنتييين معاهدة شرعية بالعدول عند صدور البيع وقبض العربون عملاً بما تقتضيه الشريعة الطاهرة.

3- ذكر في شروط البنادقة أن تجار المسلمين يبتاعون من البنادقة أصنافاً من متاجرهم من جوخ وأصواف وغير ذلك وبتسليم المشتري الأصناف ويخزنها تحت يده ومنهم من يسافر بها شرقاً أو غرباً ولا يجد من يشتريها منه فيرجع ويردها على الذي اشتراها منه بغير مستند شرعي ويلزمه بالثمن ، فبرزت المراسيم الشريفة من الملوك السالفين بأنه إذا وقعت مبايعة بين المسلمين والبنادقة فليشهد فيها بالعدول ومنع من يقصد الرد الشرعي فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين في ذلك على حكم الشروط المذكورة ومنع من يقصد الرد بغير طريق شرعي .

4- إن من تجار المسلمين من يقع بينه وبين تجار البنادقة مقايضة في صنف البهار وأن العادة تمييز سعر الأصناف في المقايضة عن النقد ، فعندما تقع المقايضة بما يقع عليه الاتفاق ولا يبقى إلا التسليم يمتنع المسلم عن التسليم ويقصد فقد ثمن البهار بالنقد على حكم ما يميز السعر في القياض فبرزت المراسيم الشريفة من الملوك السالفة بمنع من ينكث منهما على الآخر وأن يشهد بينهما بالعدول عند حدود المقايضة وعقد البيع على الوجه الشرعي وأن كلاً منهما قاعد على ذلك ورضي به فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين على ذلك كله .

5- أن من شروط البنادقة أنه إذا وقعت محاكمة أو مخاصمة أو دعوى بمال أو غيره من مسلم على بندقي أو على مسلم من بندقي تكون المحاكمة مرفوعة إلى الأبو اب الشريفة أن كنا بالأبو اب الشريفة أو إلى النائب والحاجب أو المباشرين بالثغر وإلا يحكم بينهما غير المشار إليه فرسم لهم بإجرائهم في ذلك على العادة والشروط القديمة ومنع من يقصد الحكم بينهم غير المشار إليهم إلا بمقتضى الشرع الشريف[1].

6- أن من شروط البنادقة أنهم لما يحضرون إلى الثغر المحروس وغيره من الممالك الإسلامية ويقومون بما يتعين عليهم من الموجب[2] والعشر السلطاني فيقصدون خروج بضائعهم وقماشهم فلم يتمكنوا من ذلك ويحصل لهم بذلك الضرر وتؤخذ بضائعهم وقماشهم باليد العادية ولا يصرف لهم الثمن عنها وتقوم البضائع بالعشر والخمس بأزيد من القيمة ويؤخذ منهم الموجب على حكم الزيادة ويحصل لهم بذلك الضرر فرسم لهم بذلك بألا يؤخذ شيء منهم إلا برضاهم وأن يعتمد الحق في التقويم وغيره وإذا ما خافوا على بضائعهم من الموجب والعشر فلا يعوق عليهم ولا يلزموا بالبيع قبل خروج البضاعة ومنع من يتعرض إليهم بغير مستند عملاً على ما جرت به العوائد وما تضمنته الشروط المشار إليها فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين في ذلك على جاري عادة شروط البنادقة المذكورة .

7- إن العادة في الشروط القديمة من الملوك السالفين ألا تؤخذ من البنادقة الموجب على البضائع إلا عند وصولها إلى الثغر المحروس ، وأنهم لم يعاملوا بذلك ويؤخذ منهم الموجب قبل وصول البضائع وإذا كان للتاجر منهم قرض على الديوان لا يحاسبونه بقرضه من الموجب فرسم لهم بإجرائهم في ذلك على العادة وما تضمنته الشروط القديمة ولا يؤخذ منهم موجب قبل وصول البضائع حملاً على العادة وما تضمنته الشروط المشار إليها، وإذا كان لأحد منهم قرض على

---

[1] زقلمة، (أنور): المماليك في مصر ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ط1، 1995م، ص158.

[2] الموجب: ضريبة مقررة على بضائع التجار ، عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، ص574.

الديوان الشريف فليحاسب بما له من القرض من عرض وما يتوجب عليه فالجناب العالي يتقدم إجراء فئة الفرنتيين المذكورين في ذلك كله عملاً بالشروط المذكورة .

8- ذكر أن من العادة في الشروط القديمة من الملوك السابقين أنه إذا هلك أحد من فئة البنادقة لا يتعرض أحد من المسلمين إلى موجوده ، بل يكون جميع ما يخلفه تحت يد القنصل أو رفقته من التجار ، وأنه ثمة من يتعرض لموجود من يهلك منهم فرسم له يمنع من يتعرض لموجود من يهلك منهم ، وأن يتولى أمر الهالك القنصل أو رفقته من التجار حملاً على جاري العادة وما تضمنه الشروط المشار إليها فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين في ذلك على جاري العادة عملاً على ما تضمنته شروط البنادقة المذكورين ، ومن هلك من فئة الفرنتيين المذكورين يتولى أمره القنصل أو رفقته ومنع التعرض لموجود الهالك على جاري العادة في ذلك.

9- ذكر أن من شروط البنادقة أن ثمة من يلزمهم عند حضورهم إلى الممالك الإسلامية بالثغر المحروس والمملكة الشامية المحروسة وغيرها بالقطايع ألا يبيعوا ولا يشتروا إلى أن يقطعوا السعر في البهار ويرمى عليه بالغضب فيحصل لهم في الضرر والعامة عن مصالحهم وسفرهم ، فرسم لهم بألا يلزموا بما فيه ضرر عليهم من ذلك ولا غيره وأن يحمل الأمر في ذلك على ما جرت به العوائد وما تضمنته الشروط القديمة ، فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين فيما هو ضرر عليهم حملاً في ذلك على جاري العادة والشروط المذكورة .

10- ذكر شروط البنادقة أن لهم معاملات ويحصل بينهم وبين تجار المسلمين اختلاف ، ثم من يشكوهم من الأبو اب الشريفة من ولاة فيلزموا بالحضور فيحصل لهم الغرامة والمشقة ولا يحضروا غرماءهم ، فرسم هم بأنه إذا وقعت شكوى على أحد منهم لا يحمل إلا بعد ثبوت الحق وامتنع عن القيام به ، أما الجناب العالي فيتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين في ذلك على جاري العادة المذكورة وأنه إذا وقعت الشكوى على أحد من الفرنتيين لا يحمل إلا بعد ثبوت الحق وامتنع عن القيام به على حكم الشروط المذكورة.

11- ذكر في شروط البنادقة أن ثمة أغربة تراكميين(تركمان) وغير تراكميين يتقصدون لقطع الطريق ويخرجون من الثغور ويقطعون عليهم الطريق في البحر وينهبون ما مع البنادقة من المال والقماش وغير ذلك فرسم لهم بمنع المذكورين التعرض للتجار البنادقة وطائفتهم ومن وجد من التركمان المذكورين وغيرهم ممن يتعمد ذلك فليمسك وليحضر إلى الأبو اب الشريفة ليقابل بما يستحقه من بين يدي المواقف الشريفة فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين على جاري العادة في ذلك ومنع من يتعرض لهم من التركمان وغيرهم من التعرض للتجار الفرنتيين المذكورين ومن وجد من التركمان المذكورين يعتمد على ذلك فليمسك وليحضر إلى الأبو اب الشريفة ليقابل بما يستحقه لدى المواقف الشريفة .

12- ذكر أن من الجاري في شروط البنادقة أيام الملوك السالفين ألا يؤخذ تاجر عن تاجر ولا يلزم بشيء ما لم يكن ضامناً أو كفيلاً له وأنه من يتعرض للتجار المذكورين يلزم بعضهم ببعض من غير ضمان ولا كفالة ، فرسم لهم ألا يؤخذ تاجر بتاجر ولا يلزم عنه بشيء إلا إذا كان ضامناً له أو كافلاً عملاً بما تضمنته الشروط المشار إليها ، فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين في ذلك على جاري عادة البنادقة المذكورين بألا يلزم تاجر بتاجر ما لم يكن ضامناً أو كفيلاً عملاً بشروط البنادقة المذكورين .

13- أن من فئة البنادقة من يكون معه في الغراب ممن يتحرّم أو يقطع الطريق أو البحر ويأسر المسلمين ويحضرهم إلى الثغور والسواحل ويقصدون بيعهم فيتعرض المسلمون لتجار البنادقة بابتياع الأسرى وإن لم يكن الحرامية من جنسهم فرسم لهم بأنهم إذا كان المعتدي من فئات البنادقة فيلزم به حملاً على ما تضمنته الشروط القديمة المذكورة ويحرم التعرض لتجار الفرنتيين في أمر مشترى الأسرى ما لم يكن الحرامية من جنسهم حملاً على ما تضمنته شروط البنادقة المشار إليها .

14- سأل قاصد الفرنتيين المذكورين أنه إذا كان لهم حقوق شرعية في جهة أقوام تعلقت في خلاصها ممن يتعين في جهة ، فالجناب العالي يتقدم إنه إذا كان لأحد من تجار الفرنتيين حقوق شرعية يخلص ذلك ممن يتعين به في جهة على ما تقتضيه الشريعة المطهرة والعدل الشريف.

15- ذكر أن تجار البنادقة لا يبرحون مسافرين من بلد إلى بلد ومن مكان إلى مكان ومن مملكة إلى مملكة ولا بد لهم من زاد ومطعوم ومشروب وأنهم ثم أول من يتعرض إليهم في ذلك أو يقطع مصانعهم ويمنعهم من ذلك فرسم لهم بتمكينهم من ذلك ومن زادهم ومأكولهم ومشروبهم بحسب ما يكون معهم ومنع من يتعرض إليهم في ذلك أو يقطع مصانعهم حملاً على ما جرت به العادة وما تضمنته الشروط القديمة من الملوك السابقين الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والناصر محمد والناصر حسن وأخوته والأشرف شعبان سقى الله تعالى عهدهم صوب الرحمة والرضوان ، فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين في الزاد والمشروب والمأكول على جاري العادة القديمة المذكورة ومنع من يتعرض لهم في ذلك وتمكينهم من ذلك على كم الشروط المشار إليها .

16- ذكر أن من شروط البنادقة أنه إذا صدرت معاهدة بيع بين المسلمين والبنادقة في ديوان القبان ويشهد فيها بشهود عدول ولا تفسخ البيعة إلا برضا المتبايعين وإذا اشترى التاجر المسلم شيئاً من البنادقة فليؤمر بالتقليب والمعاينة الشرعية قبل خروج البضاعة من مخازنهم وفنادقهم وكذلك الفرنج إذا اشتروا شيئاً من البضاعة من المسلمين فيقلبوا ويعاينوا المعاينة الشرعية قبل إخراجها من مخزن التاجر المسلم أو فندقه بحيث لا يقع في ذلك خلف ولا نكس ، فرسم لهم أن يعتمد ذلك ويعمل به ، فالجناب العالي يتقدم إجراء فئة الفرنتيين في ذلك على جاري العادة المذكورة مع فئة البنادقة

17- ذكر من شروط البنادقة أن العادة أن المغربلين إذا غربلوا لأحد بهاراً يأخذون أجرتهم بالكامل ، وإذا لم يغربلوا ووقع أغبار فباتفاق من غير أن يتعمد ذلك يعمل به فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين على جاري المذكورة ويعمل به.

18- ذكر أن من شروط البنادقة إذا دخلوا بأصنافهم إلى الثغر المحروس وخرجوا بالأصناف التي يبتاعوها تحضر إليهم ضمان الجمال ويأخذون منهم الأجرة بالكامل ثم يحضرون مكاريين وغيرهم يحملون ما معهم من الأصناف في الدخول والخروج ، ويقول لهم أصحاب الجمال أعطوا المكاريين أجرتهم وهاتوا أجرة الجمال فستصير الأجرة مثلين ويحصل لهم بذلك الضرر فرسم لهم أن الجمالة لا يأخذون من الفرنج شيئاً إلا أن شالوا لهم فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين في ذلك على ما جرت به العادة المذكورة أو لا يأخذوا الجمالة من الفرنج الفرنتيين المذكورين إلا إن شالوا لهم .

19- إن مما جرت به عادة البنادقة أنه إذا وصل شختور[1] أو مركب فيه مشروب للبنادقة الجاري به عادتهم يكون للناظر عليهم عادة وهو أنه إذا حضر إليهم شختور فيها عشر بناني أو خمس عشرة بنية يؤخذ من ذلك بنية نظير كل خمسين فما فوق على جاري العادة وإن كان دون الخمسين فلا يأخذ شيئاً، فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين على جاري العادة المذكورة ولا يأخذ منهم الناظر إلا على كل خمسين بنية واحدة وإن كان دون الخمسين لا يأخذ شيئاً على جاري عادة البنادقة .

20- ذكر أن من شروط البنادقة أن ثم من الخاصكية والمماليك السلطانية والبريدية الذين يحضرون إلى ثغر الإسكندرية المحروس ومن يشوش على فئة البنادقة ويسجنهم ويهينهم ويضربهم قصداً لقطع مصانعتهم بغير مستند ولا طريق فرسم لهم بمنع المذكورين من التعرض إليهم إلا بطريق أو مرسوم شريف وكذلك لا يسجنهم النائب ولا يضربهم ولا يمكن أحداً من

[1] شختور: مركب صغير بسارية واحدة أو مجذافين ، كراع : المنجد في اللغة ، ص377.

التشويش عليهم ولا من معارضتهم إلا بمستند شرعي أو بمرسوم شريف وإذا طلب أحد من البنادقة الحضور إلى الأبو اب الشريفة لا يمنع ولا يعوق عليهم الأبو اب بل يمكن من ذلك بدون تعويق فالجناب العالي لا يتقدم بإجراء جماعة الفرنتيين المذكورين إلا بمستند شرعي أو مرسوم شريف ومن طلب منهم الحضور إلى الأبو اب الشريفة ولا يعوق على حكم شروط البنادقة المذكورين[1] .

21- ذكر في شروط البنادقة أنهم سألوا أن يمكنوا من ركوب الحمير بالثغر المحروس فرسم لهم بذلك بحكم لهم عادة بذلك فالجناب العالي يتقدم فيمكن فئة الفرنتيين المذكورين من ركوب الحمير بالثغر المحروس على جاري عادة البنادقة إن كان لهم عادة بذلك .

22- ذكر أن من شروط البنادقة أنه إذا تسلم التاجر الفرنجي بهاراً ليبيعه فيستلم التاجر المسلم بضاعته بعد الاتفاق بينهما على أيام معلومة يكتب به ديوان القبان وهي من زيوت وطيب وعسل نحل وصأبو ن وبندق وقلب لوز وغير ذلك من سائر البضائع والأصناف فإذا امتنع التاجر المسلم عن تسليم بضاعته بعد وزن البهار العوض ومضت أيام الاتفاق بينهما فتوزن بضاعة التاجر المسلم بحضور شاهدي عدل وتخرج من الديوان أو من المخازن وتصير على ذمة التاجر المسلم فرسم لهم بذلك ، فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين على حكم الشروط التي للبنادقة المذكورة .

23- ذكر أن من شروط البنادقة أن البضائع التي يقومون بعشورها فهي الخمس ، وإذا انفصل ناظر الخواص الشريف وفوض نظر الخاص بغيره فلا يقومون إلا بعشورها ولا يطلبون بذلك ثانياً ، فرسم لهم بذلك فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين على حكم الشروط المذكورة في ذلك.

24- ذكر أن من شروط البنادقة أنهم إذا قاموا بالترجمة لمن هو مستقر في الترجمة فلا يطالبون بترجمة ثانية ولو كانت البضاعة المبيعة مقيمة بالثغر ولو أخرج التاجر الفرنجي بهار العوض فلا يطالب بترجمة ثانية فرسم لهم بذلك حيث أن التاجر الفرنجي أقام بالترجمة أولاً للترجمان المنفصل من الترجمة ، فالجناب العالي يتقدم بإجراء تجار الفرنتيين المذكورين على حكم شروط البنادقة المذكورين في ذلك.

25- أن عادة تجار البنادقة أن يبيعوا بضائعهم بظاهر الثغر المحروس وداخل الثغر المحروس وسألوا تجار البنادقة أن يجروا في ذلك على جاري عادتهم فرسم لهم بذلك فالجناب العالي يتقدم بإجراء تجار الفرنتيين في ذلك على عادة البنادقة المذكورين وإجابتهم لذلك .

26- ذكر أن من شروط البنادقة أن التاجر الفرنجي إذا خرج من باب البحر بالثغر المحروس الإسكندري بقصد السفر وبصحبته فرسه وهديته مثل أرز وبيض وسكر وشراب وغير ذلك مما هو للأكل فلا يوزن على ذلك الدرهم الفرد ، فرسم لهم بذلك فالجناب العالي يتقدم بإجراء تجار الفرنتيين في ذلك على عادة البنادقة في ذلك .

27- ذكر أن من شروط البنادقة أن الناظر بالثغر المحروس لا يأخذ على المكركرات الداخلة إليهم إلى الثغر المحروس وإلا على كل خمسين مكركراً – مكركرة واحدة من غير زيادة على ذلك على حكم ما بأيديهم من الأمثلة الشريفة ، فرسم لهم بإجرائهم على جاري العادة المستمرة الحكم في آخر وقت من غير إحداث حادث ، فالجناب العالي يتقدم بإجراء جماعة الفرنتيين المذكورين على جاري عادة البنادقة في ذلك المستمرة الحكم إلى آخر وقت من غير أحداث حادث .

28- ذكر أن من شروط البنادقة أن جرت عاداتهم أن يخرجوا بهارهم من داخل الثغر المحروس إلى ظاهر الثغر من جهة البحر المالح في وسط السنة ولا يعوق عليهم بهارهم المذكور وسألوا البنادقة أن يتمكنوا من إخراج بهارهم إلى ظاهر الثغر المحروس في وسط السنة

[1] زقلمة : المماليك في مصر ، ص158.

ولا يعوق عليهم إجراء على جاري عادتهم فرسم لهم بذلك إجراء على عادتهم المستمرة الحكم إلى آخر وقت فالجناب العالي يتقدم بإجراء فئة الفرنتيين المذكورين على جاري عادة البنادقة المذكورين من إخراج بهارهم جهة البحر المالح في وسط السنة على جاري العادة.

29- سأل القاصد المذكور أنه إذا أورد أحد طائفتهم من التجار إلى الثغر السكندري وغيره بالمملكة الشريفة ببضائع وأقام بما على البضاعة من الموجب واختار تحويلها إلى حاصله يمكن من ذلك ولا يعارض أحد في ذلك ويبيع لمن يختار وأنه إذا ثمنوا البضاعة لا تثمن إلا بسعر ذلك الوقت في البندر وإذا قصدوا أخذ موجب زائد لا يتمكنون من ذلك وأن يؤخذ الموجب من كل صنف بقدره فرسم لهم بذلك ، فالجناب العالي يتقدم باعتماد ما رسمنا من ذلك .

30- سأل قاصد الفرنتيين المذكور للصدقات الشريفة أنه إذا باع تاجر فرنجي إلى تاجر مسلم وكان التاجر المسلم قد أخذ البضاعة بالدين إلى القاهرة وقصد الفرنجي ومعه البضاعة فحضر صاحب البضاعة الأول وادعى أنها بضاعته لا تسمع دعواه عليه بذلك ، لأن الملك لمن هو بيده وأن أحداً لا يعارض تاجراً إفرنجياً من المذكورين ويشوش عليه ولا يبلغه لا من الخاصكي ولا من بربري من غير حق إلا بمرسوم شريف وإذا حصل لهم مظلمة بغير حق وبغير مرسوم شريف وقصد الحضور إلى الأبو اب الشريفة يمكّن من ذلك ولا يعوق لخلاص حقه فرسم لهم بذلك الجناب العالي يتقدم باعتماد ما رسمناه من ذلك .

31- سأل القاصد المذكور للصدقات الشريفة أنه إذا قصد قنصلهم الحضور إلى الأبو اب الشريفة لظلم حصل عليه في البندر أو لأحد من تجاره أو وردت عليه كتب من بلاده لعمل مصالحهم يمكن من الحضور إلى الأبو اب الشريفة فرسم لهم بذلك فالجناب العالي يتقدم باعتماد ما رسمنا به من ذلك .

32- سأل القاصد المذكور أنه إذا حضرت مراكبهم وقطائعهم وأحضروا معهم ذهباً نقداً لأجل الشراء والمصروف وقصدوا إخراجه في معاملة مقامنا الشريف يخرج كمثل الذهب البندقي على أوزانه وعياره الطيب فإن التاجر لا يقدر أن يحمل ضرب ذهب البنادقة ولا لهم حيلة غير ضرب بلدهم وأن الذهب المذكور يكون طيب العيار والوزن فرسم لهم بذلك الجناب العالي يتقدم باعتماد ما يكون الذهب طيباً وازناً كامل العيار.

33- سأل القاصد المذكور للصدقات الشريفة أنه إذا حضر قنصلهم وتجارهم إلى الثغر السكندري يعين لهم فندق ينزلون فيه على العادة في ذلك فرسم لهم بذلك الجناب العالي يتقدم بأنه إذا حضر القنصل المذكور وتجارهم يعين لهم الجناب العالي فندقاً ينزلون به على العادة في ذلك مع الوصية بهم وكف اسباب الأذى والضرر عنهم وسط المعدلة الشريفة فيهم والإحسان إليهم ويستمر هذا المرسوم الشريف بيدهم بعد العمل به قولاً واحداً وأمراً جازماً والمراسيم الشريفة تؤكد عليه في ذلك غاية التأكيد تحيط علمه بذلك والله الموفق الأكرم.

إن شاء الله تعالى

في سابع عشر من جمادى الآخر إحدى وتسعمائة

حسب المرسوم الأصلي

وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد النبي "[1].

لقد حمل السفير محمد بن محفوظ إلى ملك فلورنسا رسالة من السلطان المملوكي قايتباي سنة (901هـ /1495م) يخبره فيها عما منحه للرعايا الفلورنسيين والتجار من امتيازات خاصة بالتجارة مضمونه :

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 469.

" السلطان الأعظم المالك الملك الأشرف السيد الأجل العالم العادل المجاهد المثاغر المرابط المظفر، سيف الدولة والدين ، سلطان الإسلام والمسلمين ، محي العدل في العالمين منصف المظلومين من الظالمين ، قامع الخوارج والمتمردين ، اسكندر الزمان[1] ، مولي الإحسان جامع كلمة الإيمان ، ملك أصحاب المنابر والتخوت والتيجان ،فاتح الأقطار مانح الممالك والأقاليم والأمصار ، مبيد الطغاة والبغاة ، وارث الملك سلطان العرب والعجم والترك ، خادم الحرمين الشريفين مسلك سبل القبلتين ظل الله في أرضه القايم بسنته وفرضه ، سلطان البسيطة مؤمن الأرض المحيطة ، سيد الملوك والسلاطين قسيم أمير المؤمنين أبو النصر قايتباي خلد الله تعالى سلطانه ونصر جيوشه وأحزابه وخدمته وأعوانه.

بسم الله الرحمن الرحيم

لعلم حضرة المشايخ المبجلين

الموقرين العارفين الأبطال، مجد أهل ملتهم كبراء طائفتهم اختيار الملوك والسلاطين وفقهم الله تعالى ، وأن قصادهم حضروا إلى أبو ابنا الشريفة وأحطنا لهم علماً وأجبناهم إلى ما سألوا فيه كتابة مراسيم شريفة تتضمن شروط أن تجهزوا قنصلاً من طائفتهم يقيم بالثغر الإسكندري المحروس وأن تحضر تجارهم إلى الثغر الإسكندري المحروس بمتاجرهم وبضائعهم للبيع والشراء على عادة البنادقة ورسمنا بالكتابة إلى الثغر الإسكندري وإلى الشام المحروس أعلمنا بذلك ورسمنا بإعادة قادتهم فعادوا على أحسن الوجوه ورسمنا بتجهيز المجلس السامي الخواصكي الشمسي بن محفوظ أحد أعيان التجار وصحبتهم بما جهز معهم على سبيل الهدية من خدمة مقامنا الشريف وكتبنا إلى حضرة المحتشم دوق الفرنتيين بأعلاه مبينة ليتقدموا بالإقبال على الخواجا بن محفوظ ومعاملته بالإكرام والاحترام وأن تجهزوا قنصلاً من الفرنتيين إلى الثغر الإسكندري المحروس ويقيم به على عادة قنصل البندقية وليطيبوا خواطر تجارهم ويأمروهم بالحضور إلى الثغر الإسكندري ببضائعهم ومتاجرهم للبيع والشراء والقياض على عادة البنادقة ويكونوا آمنين مطمئنين فتعملوا بذلك تعلماً به والله تعالى الموفق الأكرم.

إن شاء الله تعالى.

في العاشر من جمادى الآخر سنة إحدى وتسعمائة

حسب المرسوم الشريف والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده حسبنا الله ركن.

حضرة المشايخ الموقرين والمبجلين والعارفين الأبطال المحترمين مجد أهل ملتهم كبراء طائفهم اختيار الملوك والسلاطين وفقهم الله تعالى .

مشايخ فئة الفرنج الفرنتيين"[2].

حصل الفلورنسيون من خلال المراسلات المتبادلة بين الطرفين على امتيازات ضمنت لتجارهم ممارسة النشاط التجاري في الموانئ المملوكية، وكفلت لهم عدم التعرض لهم من أي سلطة مملوكية كانت كما حفظت بضائعهم من أن تنهب أو تباع بأقل من سعرها ، وجعلت المواطن الفلورنسي محمياً بشكل كامل من أن يحاسب بجرم غيره أو تسلب أمواله لصالح فكاك سراح أسرى المسلمين ، هذا من حيث ما تعهدت به الدولة المملوكة للحكومة الفلورنسية بأن تلتزم به تجاه رعاياها ليمارسوا نشاطهم

[1] يرمز لقب الإسكندر إلى القوة واتساع النفوذ ، فهو يشبهه بالإسكندر المقدوني الذي دانت له مناطق واسعة من العالم ، الباشا : الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، ج2 ، ص 158.
[2] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 471.

التجاري بحرية ، أما من حيث التطبيق فلم يغير السلاطين المماليك سياستهم تجاه كل هجوم للقراصنة على السواحل المصرية أو السواحل الشامية .

لم تشغل السلطان قانصوه الغوري محادثاته المكوكية مع البنادقة وما تعرضت له بلاده من كوارث ومشكلات هزت كيان دولته وضربت عصب اقتصادها في الصميم وهددت وجودها التجاري الذي هو عصب اقتصادها بالزوال من الاهتمام بالفلورنسيين وإقامة علاقات ود وصداقة معهم[1] .

سادت العلاقات الفلورنسية المملوكية في عهد السلطان قانصوه الغوري الود والهدوء ،ففي سنة (911هـ /1506م) وصلت بعثة فلورنسية يرأسها الوزير " دي لاستوفا " ، مُستَغلةً تلك الأجواء للمطالبة بالمزيد من الامتيازات والضمانات لمواطنيها فاستجاب السلطان لتلك المطالب ، وطلب من السفير أن يبلغ حكومته اهتمام السلطان الخاص بالعلاقات بين الطرفين وبتدفق التجار الفلورنسيين إلى موانئ الدولة المملوكية والتمتع بما منحهم إياه السلطان من مراسيم[2]، وقد تضمن ذلك المرسوم :

"مرسوم شريف إلى كل واقف عليه وناظر إليه من الجنايات العالية والمجالس السامية النواب والحجاب والمباشرين والنظار والمتكلمين وأرباب الإدراك وأصحاب الوظائف بالثغر الإسكندري المحروس وغيره من الثغور الإسلامية والسواحل بممالكنا الشريفة ضاعف الله تعالى نعمة الجناب العالية وأعز المجالس السامية يتضمن إعلامهم:

1- قد برزت مراسمنا الشريفة لفئة الفرنتيين الفرنج بالأمان والاطمئنان والأخذ والعطاء والبيع والشراء وأن يحضروا إلى الثغر الإسكندري المحروس وإلى غيره من الثغور الإسلامية وإلى السواحل بمملكتنا الشريفة ببضائع متاجرهم ولهم الأمان والاطمئنان والبيع والشراء والأخذ والعطاء وعليهم أمان من الله تعالى وأماننا الشريف فيتقدم كل واقف عليه من الجنابات والمجالس بالوصية التامة لهم إكرامهم واحترامهم ومعاملتهم بالعدل ومنع من يتعرض لهم بسوء أو ضرر ولهم عادة التجار من الإفرنج وأن يحضرون إلى ثغر الإسكندرية ولهم الأمان والاطمئنان في البيع والشراء والأخذ والعطاء وأنهم يحضروا طيبي القلب ومنشرحي الصدر آمنين على أنفسهم وأموالهم ومراكبهم وإذا حضروا من غير المراكب لطائفتهم يكون له الأمان في البر والبحر وأن يعاملوا بالعدل الشريف ولا يحدث حادث ولا مظلم وألا يوزنوا إلا أسوة بالتجار البنادقة وغيرهم من تجار الإفرنج الذين يحضرون إلى ثغر الإسكندرية في البحر وذلك على حكم ما بيدهم من المراسيم الشريفة في أيام الملك الأشرف العبد الشريف قايتباي سقى الله عهده وصوب الرحمة والرضوان على يد قاصدهم الوزير " دالستوفا " مع الوصية لهم ومنع من يتعرض لهم بسوء أو ضرر.
2- من هلك منهم عن وصية فليعمل بها من غير أن يتعرض أحد لوصيته.
3- إذا انكسر مركب من مراكب الفرنتيين بممالكنا الشريفة فلا أحد يتعرض إلى البضاعة ولا إلى شيء منهم سوى السلاح على ما جرت به العادة من تقادم السنين.
4- إذا حضر بلادهم قنصل فلا أحد يحكم بين فئة الفرنتيين إلا القنصل قولاً واحداً وأمراً حازماً ومراسمنا الشريفة تؤكد عليهم في ذلك غاية التأكيد فيحيط علمهم بذلك والله تعالى الموفق بمنه وكرمه.

---

[1] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام، ص544.

[2] الزيدي: العصر المملوكي ، ص180؛ طقوش: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ، ص544.

إن شاء الله تعالى

في ثامن عشر في العقدة الحرام سنة إحدى عشر وتسعمائة.

حسب المرسوم الشريف والحمد لله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم "[1].

أرسل السلطان قانصوه الغوري مع ترجمانه تغري بردي أثناء سفارته إلى أوربا خطاباً ودياً لملك فلورنسا ، أكد فيه على الامتيازات الممنوحة للفلورنسيين وترحيب السلطان بهم[2].

فقد حمل تغري بردي خطاباً من حاكم فلورنسا إلى السلطان الأفخم قانصوه الغوري بشأن الهدايا المرسلة مع سفيره تغري بردي عام 1507 وهو في طريقه إلى أوروبا وتقديمه مقترحات جديدة من سيده السلطان بامتيازات أخرى لتجار الفرنتيين في بلاد السلطان.

السيد السلطان الأفخم :

حيث أن الأفخم سفيركم تغري بردي ترجمانكم الموجود بالبندقية الآن قد أظهر عواطفه الطيبة نحونا وعرض من جانبه الأمان والمعاملة الحسنة لكل تجارنا الذين يذهبون للمتاجرة ببلاد عظمتكم فإننا نقدم الشكر لهذا الكرم العظيم وأن كل ما يمكن أن يخطر على البال من عبارات الشكر تفي بالواقع ونظن أن فخامتكم تقدرون أننا نشعر به وبأمانته . وقد قبلنا الهدية التي أرسلت لنا على يد سفيركم تغري بردي وحملناه الشكر العظيم لكم وامتناناً لكم ولعمالكم الذين سيمنحون الأمان والتسهيل والثقة ولا نشك أننا حصلنا على امتيازات مثل هذه في أي وقت مضى لمواطنينا في بلدكم"[3] .

إن ما هدد دولة المماليك في عهد السلطان قانصوه الغوري من خطر برتغالي وما عرف عن الفلورنسيين من طاعة للأوامر السلطانية وما اتصفت به ماليتهم من عدم استقرار دفعت السلطان قانصوه الغوري كأي سلطان من سلاطين المماليك السابقين إلى تشجيعهم على ممارسة نشاطهم التجاري فأصدر المراسيم التي تشجعهم على ذلك .

فقد أصدر مرسوم ضمن للتجار الفلورنسيين إعفاءات وامتيازات جديدة (913هـ /1507م) مضمونه:

مرسوم شريف أن يتقدم كل واقف عليه من جماعة الفرنتيين وفقهم الله تعالى باعتماد ما تضمنه هذا المرسوم الشريف والعمل به على ما شرح فيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

رسم بالأمر الشريف العالي المولوي قانصوه الغوري السلطان الملكي الأشرفي السيفي أعلاه الله تعالى وشرفه وأنفذه وصرفه أن يسطر هذا المرسوم الشريف إلى كل واقف عليه من جماعة الفرنتيين وفقهم الله تعالى بعلمهم أن المجلس السامي الأميري الترجمان الكبير المقصدي الذخيري الأوحدي الأكمل السيفي تغري بردي الترجمان القاصد أدام الله سعده حضر إلى أبو ابنا الشريفة وذكر لنا أنه جهز إليكم

---

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص473.

[2] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص220.

[3] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص474.

أماناً شريفاً لا يحصل معه تشويش على أحد فقد أحاطت علومنا الشريفة بذلك وهو ناشئ عن مقامنا الشريف ورسمنا لكم أن تحضروا إلى موانينا الشريفة بالثغر الإسكندري وثغر دمياط وبرلس[1] ورشيد وسائر المدن الداخلة في حوزتنا الشريفة وتبيعوا وتشتروا أسوة ببقية التجار وعليكم الأمان من الله تعالى وأمان من رسوله صلى الله عليه وسلم وأماننا الشريف ورسمنا بمنع من يتعرض لكم بأذية أو ضرر أو تشويش وألا يطالب الأب عن ابنه ولا الأخ عن أخيه إلا بمستند في الثغر الإسكندري أو في أي ثغر من ثغور الإسلام بمستند شرعي ، فيقدموا باعتماد ما رسمنا به من ذلك على الحكم المشروح أعلاه ويحضروا إلى ثغور مملكتنا الشريفة طيبي القلب منشرحي الصدر آمنين على أنفسكم وأموالكم ولا يمسكم ضرر ولا سوء فيتعملوا ذلك ويعتمدوه والله الموفق بمنه وكرمه إن شاء الله تعالى .

ثاني عشرين جمادى الآخر المبارك سنة ثلاث عشرة وتسعمائة الثاني والعشرون من تشرين الثاني 1507م.

حسب المرسوم الشريف الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم نعم الوكيل حسبنا الله تعالى "[2].

لم تغن العلاقات الودية بين السلاطين المماليك وبين فلورنسا عن إرسال سفراء أو إجراء مراسلات بين الطرفين ، فالمطامع الفلورنسية لم تتوقف عند حد بل سعت إلى إيفاد السفارات باستمرار . فقد خشيت فلورنسا أن تؤدي هزيمة المماليك أمام البرتغال في معركة ديو البحرية على مصالحها وتطح السلطات المملوكية بكل الاتفاقيات السابقة أو تمس التجار الفلورنسيين بسوء انتقاماً لهزيمتها ، فأرسلت فلورنسا إلى البلاط المملوكي سفيرها برنالدين بيروشوا على رأس بعثة دبلوماسية إلى البلاط المملوكي لاستصدار مراسيم جديدة والحصول على مزايا أكبر في الموانئ المملوكية[3].

وقد نتج عن تلك المراسلة أن أصدر الغوري مرسوماً بتلك الامتيازات محققاً لتلك السفارة ما أرادت مضمونه :

" مرسوم من السلطان قانصوه الغوري بشأن منح امتيازات جديدة لفئة الفرنتيين لدى وصولهم لبلاده ، وذلك بناء على طلب سفيرهم السيد برنالدين بيروشوا ومنحهم مرسوما لتجارتهم ومركزاً لقنصلهم على مثل غيرهم من الفرنجة في بلاد وموانئ السلطان (10 ربيع الأول 915هـ /5 تموز 1509م).

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله ووليه السلطان الأعظم المالك الملك الأشرف السيد الأجل العالم العادل والمجاهد المؤيد المرابط والمثاغر والمظفر والمنصور سيف الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين محيي العدل في العالمين منصف المظلومين من الظالمين وارث الملك وملك العرب والعجم والترك ظل الله على أرضه القائم بسنته وفرضه فاتح الأقطار فاتح الممالك والأمصار اسكندر الزمان مولى الإحسان ملك أصحاب المنابر والأسرة والتخوت ملك البحرين ملك سبيل القبلتين خادم الحرمين سلطان البسيطة مؤمن الأرض المحيطة جامع كلمة الإيمان ناشر لواء العدل والإحسان سيد ملوك الزمان وإمام المتقين قسيم أمير المؤمنين أبي النصر قانصوه الغوري خلد الله سلطانه ونصر جيوشه وأعوانه وأعلى على همام الجوزاء مكانه.

[1] برلس : بلدة صغيرة على شاطئ النيل في مصر قرب الإسكندرية ؛ الحموي : معجم البلدان ، ج2 ، ص 402.
[2] زقلمة: المماليك في مصر ، ص160.
[3] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص544.؛ الزيدي: العصر المملوكي ، ص180.

صدرت هذه المكاتبة إلى حضرة الملك الجليل البطل الباسل الهمام السميدع الغضنفر فخر الملة المسيحية وذخر الأمة النصرانية عماد بني المعمودية صديق الملوك والسلاطين وفقه الله تعالى ويقيه مصارع السوء ويجري له بالسلام في النفس والمال وأحكامها يتضمن الإعلام أن علومنا الشريفة أحاطت بمضمون قصته الواردة إلى خدمة أبو ابنا الشريفة على يد قاصده برنالدين بيروشوا في معنى ما قصده حضرة الملك من عمل مرسوم بثغر الإسكندرية المحروس كعادة غيره من تجار الفرنج وأنه تجهز تجاراً وقنصلاً يقيم بالثغر الإسكندري المحروس وما سأل فيه من بروز أمرنا الشريف يكتب المرسوم الشريف بتأمين القنصل والتجار عند حضورهم ومضاعفة الوصية لهم ومعاملتهم بالعدل الشريف والنداء لهم بالأمان الإطمئنان والبيع والشراء والأخذ والعطاء على عادة أمثالهم بحيث يكونون الآمنين المطمئنين على أنفسهم وأموالهم وألا يطلب أحد ما لم يكن ضامناً أو كفيلاً وإذا باعوا واشتروا وقاموا بما يجب عليهم للدواوين الشريفة وقصدوا وسعروا ما بيتاعونه في مراكبهم أو في مراكب يختارونها وقصدوا العودة من حيث أتوا فيمكّنون من ذلك ولا يعوق عليهم ولا يؤخذ منهم بضاعة غصباً إلا برضاهم وإذا انصدح لهم مركب من ريح عرضت فيمكّنوا من رجالهم وبضاعتهم أسوة بأمثالهم ويساعدهم المتكلمون عن مقامنا الشريف في ذلك إذا هلك واحد منهم عن وصية فيعمل بمضمون وصيته وأن هلك من غير وصية وترك موجوداً فيسلم الموجود للقنصل على الصون الشريف وعلمنا ذلك مفصلاً وصار ذلك على خواطرنا، وأجبنا حضرة الملك إلى ما سأل فيه من ذلك وبرز أمرنا الشريف للقنصل والتجار وما سأل فيه حضرة الملك وجهز ذلك إليه ورسمنا للمجلس العالي الأميري الكبيري المجاهدي المؤيدي الذخيري النصري الأوحدي الأكملي الأعزي السيفي عمدة الملوك والسلاطين تغري بردي أحد أعيان أمراء العشرات بالديار المصرية والترجمان بأبو ابنا الشريفة أدام الله تعالى سعده بأن يكتب إلى حضرة الملك بما فيه إطابة خواطر التجار بما سيعلم حضرة الملك بأمره وتجاره وجماعته بالحضور إلى الثغر الإسكندري المحروس للبيع والشراء والأخذ والعطاء ولهم الأمان والاطمئنان على جاري العادة من ذلك ومستقر القاعدة من غير ضرر ولا تشوش ، وقد أعدنا إليه قاصده بهذا الجواب الشريف فنعلمه باعتماده والله تعالى الموفق سبحانه.

إن شاء الله تعالى .

في رابع ربيع الأول المبارك سنة خمس عشرة وتسعمائة حسب المرسوم الشريف .

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلم حسبنا الله ونعم الوكيل .

حضرة الملك الجليل البطل الباسل الهمام السميدع الغضنفر فخر الملة المسيحية ذخر الأمة النصرانية عماد بني المعمودية صديق الملوك والسلاطين وفقه الله تعالى صاحب الفرنتيين[1] " .

إن المراسلات بين فلورنسا ودولة المماليك تميزت بأنها مراسلات ودية توافقت فيها مصالح الطرفان لذلك سعى الطرفين على المحافظة على العلاقات الودية الهادئة ، وهذا ما يمير الخطابات بين الطرفين.

7- المراسلات بين دولة المماليك والمدن الإيطالية الأخرى:

لم ترتبط جميع المدن الإيطالية بعلاقات مع دولة المماليك ولم تقم بينهما مراسلات أيضاً فهناك مدن الشمال الإيطالي التي تبعت إلى المانيا وارتبطت بعلاقات سياسية واقتصادية مع المانيا فلم تكن تحتاج إلى إقامة أي علاقات مع دولة المماليك وإجراء مراسلات لتنظيم تلك العلاقات[1] .

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص478.

وبعضها شهد مراسلات فردية ومحدودة ، مثل نابولي وروما، فنابولي مثلاً لم تشهد إلا مراسلات نادرة مع السلاطين المماليك وذلك بسبب تعرضها الدائم لهجمات الغزاة المتتالية مما أفقدها دورها التجاري مع الشرق [2]، ففي عهد السلطان الأشرف قايتباي أرسلت نابولي سفارة إلى القاهرة سنة (893هـ /1487م) بشأن العرش القبرصي فقد أراد ملك نابولي أن يحصل على العرش عن طريق الدخول بعلاقات مصاهرة[3]، ترافق ذلك مع اضطراب أوضاع المسلمين في الأندلس فحسب ابن إياس " قدم قاصد من عند ملك الغرب صاحب الأندلس وعلى يده مكاتبة من مرسله تتضمن بأن السلطان يرسل تجريدة تعينه على قتال الفرنج فإنهم أشرفوا على أخذ غرناطة وهو في المحاصرة معهم ، فلما سمع السلطان ذلك اقتضى رأيه بأن يبعث إلى القسوس في القيامة التي بالقدس بأن يرسلوا كتاباً على يد قسيس من أعيانهم إلى ملك الفرنج صاحب نابل بأن يكتب إلى صاحب قشتيلية ، بأن يحل عن أهل الأندلس ويرحل عنهم وإلا يشوش السلطان على أهل القيامة ويقبض على أعيانهم ويمنع جميع فئات الفرنج من دخول القيامة ويهدمها ، فأرسلوا قاصدهم وعلى يده كتاب إلى صاحب نابل كما أشار السلطان ولم يفد ذلك في شيء "[4].

وقد ترأس تلك السفارة أنطونيو ميلان أحد رهبان دير صهيون وهو إيطالي الجنسية، فقد عرجت تلك لسفارة على نابولي ثم مثلت بن يدي البابا ولم يحقق أي هدف[5] .

أما روما التي تزعمت الحروب الصليبية وكانت من أكثر المحرضين على خوض حروب مقدسة ضد المماليك ، ففي عهد قايتباي الذي دخل في صراع مع العثمانيين حاول التقرب من البابا وإجراء مراسلات مع روما ، وقد أوفدت البابويةسفيرها إلى القاهرة في سنة (895هـ/1489م) للحصول على امتيازات لرهبان دير صهيون ، فقد أعطاها السلطان بعض الامتيازات لهؤلاء الرهبان أملاً منه في تشكيل تحالف معه ضد العثمانيين[6].

وفي عهد السلطان الغوري أرسل راهباً من رهبان دير صهيون يدعى ماروداً سان برناردينو وقد كلف السفير بالتوجه إلى أوروبا وتقديم شكوى السلطان إلى البابا ولدى دوق البندقية سنة (910هـ/1504م) والتي فحواها " أنهم مكلفون من السلطان الطلب إلى قداسة البابا وبقية حكام أوروبا وقف الاعتداءات البرتغالية في المحيط الهندي والبحر الأحمر والتخلي عن احتكارهم تجارة التوابل ووقف اضطهاد المسلمين في اسبانيا وفي حال عدم الاستجابة لمطالب السلطان هدد السلطان باعتقال وقتل كافة النصارى الأجانب و المقيمين في ديار السلطان وعلى تهديم كنيسة القيامة ودير جبل صهيون بالقدس" [7]. ولم تأتِ هذه السفارة بأي نتائج مما كلفت به سوى الوعود والتسويف .

8- نتائج المراسلات الإيطالية المملوكية :

لقد أدت المراسلات الإيطالية المملوكية إلى ازدهار العلاقات الإيطالية المملوكية، ومست نتائجها جميع المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية في العلاقات بينهما .

---

[1] الساعي : نشأة المدن في أوروبا في العصور الوسطى ، ص 117.
[2] الساعي : نشأة المدن في أوروبا في العصور الوسطى ، ص140.
[3] الدراج : المماليك والفرنج ، ص107.
[4] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج3 ، ص 240.
[5] الدراج : المماليك والفرنج ، ص 108؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 246.
[6] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص249.
[7] الخادم :الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص255.

ففي المجال السياسي أسهمت المراسلات في إقامة جهاز دبلوماسي متقدم عدّ الأكثر تقدماً في العصور الوسطى ترأسه دبلوماسيون على قدر كبير من الذكاء والحنكة والمهارة الدبلوماسية ، كما شهد البلاط المملوكي تدفق وفود البعثات الدبلوماسية الإيطالية ، فقامت علاقات سياسية وديّة قلّ فيها النزاع ، فالنزاع المحتدم بين الشرق والغرب الذي اتخذ طابع ديني متعصب لم يلحظ تأثيره البالغ في تلك العلاقات ، حيث قامت علاقات سياسية ودية وثيقة تجاوزت من خلالها خلافاتها بسرعة قصوى[1] .

أما المجال الاقتصادي فقد شكل العامل الاقتصادي المحرك الأساسي للمراسلات بين إيطالية والمماليك، فقد نتج عن المراسلات توقيع معاهدات عديدة نظمت التجارة بين البلدين كما حددت الضرائب المفروضة على البضائع وآلية تحصيلها مما مكّمن الطرفان من جني أرباح طائلة أدت إلى إثراء الطرفين، ولم تغفل تلك المعاهدات تقديم التسهيلات للتجار التي مكنتهم من ريادة الموانئ المملوكية بسهولة، منها تخفيض الضرائب على البضائع ذات الصلة بالأعمال الحربية لحاجتها لها من جهة ولتشجيع التجار على مواجهة التحريم البابوي، مما ساعد الطرفان على تحقيق مصالحهما الاقتصادية[2].

وفي المجال الاجتماعي كرست المراسلات جلّ اهتمامها لخدمة مصالح الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية والحصول على المزيد من الأرباح وحماية حياتهم وحرياتهم، فتدفقت أعداداً كبيرة من الجاليات الإيطالية إلى الدولة المملوكية لتحقيق أهداف متعددة سياسية أو إقتصادية أو دينية ، حيث ضمنت المراسلات للجاليات الإيطالية الحرية المطلقة ضمن أسوار فنادقهم التي اتخذت شكلاً قريباً من أشكال مدنهم لتمنحهم الشعور بالألفة فقد استطاعوا ممارسة شعائرهم الدينية وتناول الخمر ولحم الخنزير ، كما حصلوا بموجب المعاهدات على الاستقلال القضائي والحماية من الاعتداء مما يفسر قلّة الصدامات بين الإيطاليين والسكان المحليين ، وفي حالات النزاع التي وثقتها المصادر أكدت على وقوف السلطات المملوكية إلى جانب الجاليات الإيطالية [3] .

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 102؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 313.

[2] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص278؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص 208-209.

[3] المقريزي : السلوك، ج6، ص505؛ ابن حجر العسقلاني : أنباء الغمر بأبناء العمر، ج3، ص196.

الفصل الثاني

التمثيل الدبلوماسي بين دولة المماليك والدويلات الإيطالية:

أولاً- الدبلوماسية (تعريفها – أصولها)

1- تعريف الدبلوماسية

2- صفات الدبلوماسية الإسلامية

3- صفات الدبلوماسية الإيطالية

ثانياً- أغراض الدبلوماسية

1- أغراض دينية

2- افتداء الأسرى

3- التجسس

4- حل النزاعات

5- عقد المعاهدات

6- تحقيق أهداف اقتصادية

ثالثاً – أنواع التمثيل الدبلوماسي

- **التمثيل الدبلوماسي المؤقت**

1- الصفات التي يجب توفرها في السفراء

أ- صفات دينية

ب- صفات جسدية

- جمال الاسم والشكل

- حسن المظهر واللباس

ت- الصفات الموضوعية

- الفصاحة والخطابة

- الجرأة والإقدام

- التأني والصبر

- الخبرة والعلم بالنظم الدبلوماسية

ث- الصفات الاخلاقية

- عدم شرب الخمر

- عدم اقتراب النساء

- الأمانة

2- أهم السفراء المماليك إلى المدن والمالك الإيطالية

أ- فارس الدين أقطاي بن عبد الله الأتابكي

ب- ابن واصل

ت- تغري بردي

ث- محمد بن محفوظ

3- أوراق المرور التي يحملها السفراء

أ- أوراق الطريق

ب- جوازات المرور

ت- أوراق الاعتماد

4- المراسيم الدبلوماسية لاستقبال السفراء

أ- المرحلة الأولى- مراسم استقبال السفراء في الإسكندرية

ب- المرحلة الثانية : مراسم استقبال السفراء في القاهرة

5- أماكن نزول السفراء

أ- القصور السلطانية

ب- دار الضيافة

ت- منظر الكبش

ث- البيمارستان المؤيدي

ج- دور الأمراء

6- المواكب السلطانية

7- الدخول إلى مجلس السلطان

أ- تحديد موعد الاستقبال

ب- نزع السلاح

ت- تقبيل الأرض

ث- تسليم الرسائل

ج- آداب مخاطبة السلطان

ح- الموائد السلطانية

8 – الموائد السلطانية

9- الهدايا التي يحملها السفراء

أ- أنواع الهدايا

- الأسرى

- الجواري

- المماليك

- الخيول

- النفائس والجواهر

- النوادر والطرائف

ب- برتوكولات تسليم الهدايا والرد عليها

ت- قوائم الهدايا

ث- المخصوصون بالهدايا

ج- سجلات الهدايا

ح- مصير الهدايا

- التمثيل الدبلوماسي الدائم (القناصل)

1- هيكل البعثات القنصلية

أ- القنصل

ب- المجلس المساعد للقنصل

ت- نواب القنصل

ث- الفندقي

ج- المترجمون

2- دور البعثات القنصلية

أ- الدور السياسي

ب- الدور الاقتصاد

ت- الدور الديني

ث- الدور الاجتماعي

أولاً : الدبلوماسية (تعريفها – صفاتها):

1- تعريف الدبلوماسية :

إن كلمة دبلوماسية مشتقة من كلمة يونانية تعني دبلومة بمعنى أطبق أو طوى حيث أصبحت الوثائق الرسمية تسمى دبلومات ثم تحولت الكلمة إلى (دبلوماسية) التي تشير إلى الوثائق والتوصيات الرسمية التي تعطي الأفراد الذين يأتون البلاد الرومانية وتسمح لحاملها بالمرور دون اعتراض أو مساءلة كما تضمن لحاملها حسن الاستقبال حيث تعرف بصفته الرسمية ومهمته التي أتى من أجلها ثم مساعدته في أداء مهمته وتسهيل أدائها[1]، كما عرفت الدبلوماسية أنها علم وفن في إدارة العلاقات الدولية على اختلاف أنواعها[2].

فقد شكلت العلاقات الدولية والروابط بين الشعوب العلاقات الدبلوماسية سواء من حيث استقبال الممثلين الدبلوماسيين أو إرسالهم إلى الدول المجاورة[3].

عرفت المجتمعات القديمة وفي العصور الوسطى العلاقات الدبلوماسية المؤقتة أو غير الدائمة والتي كانت تمارسها بعثات تقوم بمهام خاصة وتنتهي صفتها الدبلوماسية بانتهاء مهمتها حيث اتصفت هذه المهمة بأنها محددة وبين دولتين أو حاكمين[4].

---

[1] حمو ، (طارق): الدبلوماسية وأصول العمل الدبلوماسي ، المركز الكردي ، ألمانيا ، 2018 م، ص123.؛ الجلاد ، (أحمد): دبلوماسية الإتكيت ، عالم الكتب ، لبنان ، 2009م، ص113.

[2] التويجري،(عبد العزيز) : الدبلوماسية الإسلامية في خدمة الحوار والسلام ،المنظمة الإسلامية ايسسكو ، الرباط ، 2009م ، ص141؛ عبوشي ، (صلاح): كتاب المراسم ، د.د ، لبنان ، د.ت ، ص71.

[3] عبد السلام ،(جعفر): قانون العلاقات القنصلية والدبلوماسية ، رابطة الجامعات الإسلامية ، القاهرة ، 2000م ، ص110.

[4] آل مصطفى ،(إبراهيم محمد): سفارات الأندلس إلى ممالك أوروبا المسيحية ، مكتبة الثقافة العربية ، القاهرة ، 2012م ، ص 36؛ توفيق : الدبلوماسية الإسلامية، ص119.

سميت تلك البعثات بالسفارات يرأسها سفير السفارة لغةَ من السفر بين القوم أي أصلح فالسفارة بهذا المعنى تعني الاصلاح بمعنى أن السفير هو من يصلح بين القوم وهو " رسول بعض القوم إلى قوم ، وهم سفراء "[1] .

كذلك استخدم العرب مصطلح الرسول للإشارة إلى من يتولى مهمة المبعوث الدبلوماسي فالرسول يأتمر بأمر مرسله سواءً إرسال رسالته أو الإجابة عنها[2] . فاستخدام العرب لمصطلح الرسول أو السفير لا يشير إلى اختلاف مهمة الشخصين أو المرسل إليه، وإنما هما مصطلحان لنفس المهمة الدبلوماسية فقد وحد القلقشندي بين هذين المصطلحين بقوله " السفير هو الرسول وهو المصلح بين القوم "[3] ، وليس أدل على وحدة المصطلحين أكثر من عنونه ابن الفراء كتابه " رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة " .

وقد أقامت دولة المماليك علاقات مع الدول المجاورة ، وما يتبع ذلك من صلات دبلوماسية تقتضي تبادل السفارات والهدايا و المصادقات والمعاملة بالمثل في حال الاعتداء على الممتلكات والأرواح وما يصادف بعض السفارات من الانقطاع وإعاقة الرسل ونهبهم وأسرهم أو إطلاقهم[4].

2 - سمات الدبلوماسية الإسلامية:

وقد استفاد العرب المسلمون من تجارب الأمم السابقة فعلى سبيل المثال نصيحة أرسطو لتلميذه الإسكندر " إياك أن تستعين بمعين مهين، فيضع من قدرك ويسيء ذكرك " [5] ، فقد استعان المماليك برسل من أخص خواصهم حيث استعان قايتباي بالخاصكي الشمسي محمد بن محفوظ المغربي في سفارته إلى فلورنسا[6] ، كذلك استعان السلطان الأشرف الغوري بترجمانه تغري بردي الذي نال الحظوة لدى السلطان وكان من الخواص المقربين لديه والمغلب رأيه عنده[7].

لقد استند المماليك في نظمهم الدبلوماسية إلى القرآن الكريم والسنة النبوية من حيث المنهج والتطبيق واختيار الرسل، حيث استلهمت من القرآن الكريم قواعدها وقوانينها في التعامل مع الأمم الأخرى وفي التعامل مع الوفود الدبلوماسية[8] .

---

[1] الفراهيدي : معجم العين ، ص1140.
[2] الجرجاني ، (علي بن محمد) : معجم التعريفات ، تح: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، 2004م ،ص96.
[3] القلقشندي : صبح الأعشى ، ج1 ، ص116.
[4] ابن العسال، (المفضل بن أبي الفضائل) : النهج السديد والدر الفريد فيما بعد ابن العميد ، تح: محمد كمال السيد، دار سعد الدين ، دمشق ،2017م، ص16.
[5] ابن أبي الفراء ، (الحسين بن علي) : رسل الملوك ومن يصلح للرسالة و السفارة ، تح: صلاح المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947م ، ص28 .
[6] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج7 ، ص336 ؛ ابن إياس : بدائع الزهور ، ج3 ، ص150.
[7] ابن إياس : بدائع الزهور، ج4، ص207؛ الدراج: المماليك والفرنج ،ص130.
[8] توفيق : الدبلوماسية الإسلامية، ص116.

فقد حض القرآن على الانفتاح على الشعوب الأخرى وإقامة علاقات تقوم على المودة والرحمة وحض على احترام الوفود القادمة فقد جاء في سورة النور " وما على الرسول إلا البلاغ المبين "[1] ، وكذلك حض على إقامة علاقات المودة والتواصل " وجعلنا بينكم مودة ورحمة "[2] " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين "[3]، ففي ذلك إشارة واضحة إلى احترام الإنسان وإقامة العلاقات المجتمعية بين الشعوب الأخرى وإقامة علاقات دبلوماسية متبادلة معهم وتحييد الرسل عن كل خلاف يدور بين الطرفين عملاً بالآية القرآنية وحقناً للدماء وسبيلاً لإقامة علاقة مودة بين الأطراف المتنازعة معها ، فقد شهد تاريخ المماليك احترام الممثلين الدبلوماسيين والحفاظ على حياتهم حتى لو أهان السفير السلطان حفاظاً على استمرار العلاقات الدبلوماسية ، فقد حافظ السلطان الناصر محمد على حياة رسل التتار بالرغم مما شعر بإهانة السفراء (730هـ / 1331م) بقوله " لولا أن الرسل لا يقتلون لضربت أعناقكم "[4].

وقد طبق المماليك في علاقاتهم الدبلوماسية مبدأ المعاملة بالمثل في معاملة السفراء بالإكرام أو الإهانة وحتى في الهدايا مثال على ذلك سفارة تغري بردي التي أرسلت إلى البندقية في عهد السلطان قانصوه الغوري (911هـ /1506م) لم تحمل معها هدايا وقد كان ذلك رداً على سفارة سابقة للبنادقة لم تحمل معها الهدايا وذلك كنايةً عن القطيعة الدبلوماسية التي وصلت إليها العلاقات بين الطرفين ورداً على قدوم سفارة بندقية سابقة بدون هدايا[5].

تميزت الدبلوماسية المملوكية بالحذر والحيطة الدائمين ، فقد توجست السلطات المملوكية شراً من المبعوثين الدبلوماسيين وعينت لمراقبتهم ومرافقتهم عيوناً لها يقومون بمراقبة تحركاتهم ومنع أي شخص من الاجتماع بهم[6].

وقد أقام المماليك علاقات دبلوماسية نشطة مع دول حوض المتوسط وفي مقدمتها الممالك والمدن الإيطالية وقد راعوا في علاقاتهم معهم قواعد الدبلوماسية اللبقة الهادئة التي حرص فيها الطرفان على مراعاة قواعد الدبلوماسية الهادئة والتي تتناسب مع دبلوماسية العصور الحديثة فقد كرم السلاطين المماليك الدبلوماسيين الإيطاليين واستقبلوهم بالحفاوة وسعوا إلى التلطف بهم لإزالة ما في نفوسهم من خوف [7].

2- سمات الدبلوماسية الإيطالية:

---

[1] سورة النور: الآية 54.
[2] سورة الروم: الآية 21.
[3] سورة الأنبياء: الآية 107.
[4] أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر، ج4، ص119.
[5] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص261.
[6] ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص64.
[7] عبد الرحمن : السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص119-120.

تميزت الدبلوماسية الإيطالية لا سيما البندقية منها بالبراعة وحسن التنظيم والدقة في جمع المعلومات وحفظ الوثائق وتصنيفها وحسن إعداد التقارير والرسائل حيث وضعت اللوائح والضوابط التي تحمل تعيين الممثلين الدبلوماسيين لها في الدول الأخرى[1].

وقد اختارت الممثلين الدبلوماسيين من طبقة عرفت باسم " طبقة الأشراف " الذين يضعون كل شيء تحت تصرف الوطن ويضحون بكل شيء في سبيله ورعاية مصالحه حيث أن الأشراف يتم اختيارهم من نخبة المجتمع ثم يتمرسون حتى يصبحوا خبراء ثم يتولوا مهاماً مؤقتة إلى أن توكل إليهم مهام جسام وهي مهام التمثيل الدبلوماسي وبكل المراحل لا يحق للممثل الدبلوماسي أن يرفض مهمة موكلة إليه[2].

وقد زود السفراء والممثلون الدبلوماسيون بمعلومات مكتوبة لتيسير مهمتهم وحرصاً من الملوك الإيطاليين على صحة سير البعثة بما يتناسب مع المصالح الإيطالية وحسبنا أن نذكر بعض الأمثلة :

ففي سنة (702هـ/1302م) أرسلت البندقية من قبلها سفارة برئاسة جويد دي كانالي و زودت البندقية سفارتها بتعليمات وخطة عمل يجب أن تناقش مع السلطان تمثلت في مناقشة نتائج سقوط عكا والمطالبة بتعويض خسائرهم بأي شكل جزئيٍّ أو كليٍّ أو الحصول على ضمانات واستئناف المفاوضات بين الطرفين[3].

وجعلت هدفاً لسفارتها الحصول على امتيازاتِ تجارية من المماليك وتوقيع معاهدة تضمن تلك الامتيازات التجارية بالدرجة الأولى كل ذلك من أجل تعويض ما لحق بالبنادقة من خسائر بعد القضاء على الوجود الصليبي في عكا وثم في قبرص على يد السلطان الناصر محمد وإعادة التبادل التجاري بين الطرفين ، وكل ذلك بأسلوب لا يخلو من اللباقة والتملق لخطب ود السلطان وتحقيق ما تريد ، وقد حققت تلك السفارة مآربها التجارية حيث حصلت على إعفاءات جمركية بنحو النصف وحصلت على استقلال قضائي وحرية دينية في فنادقها وفي كنيسة خاصة بهم مقابل التعهد بإحضار سلع حربية تلك السلع التي حرمت البابويةتصديرها إلى عدوها الشرس سلطنة المماليك[4].

فأرسلت البندقية سفيرها بنديتو ساناتو سنة (908هـ /1502م) الذي عرف عنه الخبرة التجارية حيث عمل في التجارة فترة طويلة[5]، وقد زودت البندقية سفيرها بتعليمات يجب أن تثار أثناء مناقشاته :

1- أمرنا بانتدابك أيها الأمير المواطن المحبوب سفيراً لبلدنا إلى سيادة سلطان مصر.

2- وعليك باسم الروح القدس " أن تعتلي السفينة المخصصة لك وأن تنتبه وتثابر وتجتهد وتسرع في سفرك".

---

[1] الرشيدان، (عبد الفتاح علي) : أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، المركز العلمي للدراسات ، عمان ، 2005م، ص47.
[2] ديل، (شارل) : البندقية جمهورية ارستقراطية، تر: توفيق اسكندر، أحمد عبد الكريم، دار المعارف ، مصر، د.ت، ص199.
[3] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص95.
[4] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص200.
[5] الدراج: المماليك والفرنج ، ص133.

3- اتصل أولاً بالقبطان قائد أساطيلنا الذي أمرناه أن يعطيك سفينة موسمية مجهزة لتواصل عليها سفرك لمقصدك.

4- إذا وصلت بخطاب اعتمادنا لك سفيراً فعليك بزيارة نائب السلطان بالإسكندرية وقدم له حسب المعتاد التحيات ، واتبع التعليمات المعطاة لك بدقة، واستخدم في ذلك كل ما لديك من عبارات مناسبة مستعيناً بحكمتك وثاقب فكرك.

5- وعليك أن تحصل من قنصلنا وتجارنا بالإسكندرية على كافة المعلومات العامة والخاصة اللازمة لك خلال سفرك وأثناء وجودك بحضرة السلطان .

6- إذا سمح لك بالسفر إلى القاهرة لمقابلة السلطان فعليك إبراز خطاب الاعتماد بسفارتك كل من له صفة رسمية حتى تصل للسلطان نفسه وتحييه باسمنا بالعبارات المناسبة الجديرة بمقام دولتنا ثم تهنئه بارتقائه عرشه وتعيينه سلطاناً على مصر. وتذكر له أنه بمجرد سماع دولتنا بارتقائه العرش حصل لنا السرور والغبطة.

7- ثم أيها السفير بما لديك من حصافة وشجاعة وعزة وقوة شخصية ستطلب من سيادة السلطان العطف على مواطني البندقية من التجار الموجودين في بلاده الذين ترددوا منذ مئات السنين للمتاجرة في بلاده ثم تعطيه الهدايا المناسبة المقدمة له من دولتنا.

8- ثم تذكر سيادة السلطان بالغرض من هذه الزيارة وهي طلب رعاية تجارنا في دمشق بسبب ما يتعرضون له من مظالم من نواب وأمراء الشام ومن ذلك فرض الجمرك على تجارنا وشراء 530 حملاً من الفلفل بسعر مرتفع علاوة على حمولتنا العادية وهذا إجراء لا يمكن احتماله لأنه سبب لنا ولتجارنا خسائر فادحة.

9- وبما أنك عليم بتفاصيل هذا الموضوع ، لأنك تحضر باستمرار مجالسنا العلنية والسرية فأنت تعلم مدى الأضرار التي تلحق بتجارتنا في دمشق من جراء تحول الطريق بواسطة البرتغاليين فعليك أن توجه نظر السلطان إلى الأضرار التي تحيق بنا وبه من جراء تحول هذه التجارة هكذا ، ثم تذكر سيادة السلطان بحرصنا على مصالحه ومصالحنا، وعليك أن تعالج هذا الموضوع بمنتهى السرية وألا يعلم تغري بردي الترجمان بأي طرف منها لأنك تعلم عداءه لنا.

10- كما أننا واثقون من شجاعتك وفضائلك وأنك ترضي رغباتنا وأمانينا لدى السلطان ولا نكرر لك مسألة عداوة الترجمان تغري بردي لنا عليك بمجرد نزولك بالإسكندرية أن تتصل بقنصلنا في الثغر وتتحدث معه في هذا الشأن للاتفاق على خطة موحدة.

11- وقد يحدث أن السلطان أو بعض نوابه أو غيرهم يتكلمون معك في شأن الحوادث الجارية في قبرص وموقف حاكمنا في هذه الجزيرة فعليك أن تطلع السلطان ونوابه أن حومتنا لا علاقة لها بما يحدث في قبرص، وتخلص بلباقة بأن تذكر بأنك ستكتب إلينا بشكوى السلطان في ذلك ، وإنك سترد في الوقت المناسب الرد الذي يرتاح له السلطان.

12- ولا نذكرك أن موضوع مهمتك لدى السلطان خاص بدمشق، ولك مطلق الحرية في أن تثير أي موضوع يتعلق بمتاجرنا وتجارنا في الإسكندرية ، إنما الموضوع الأساسي هو دمشق، وعلى أي حال فيستحسن عدم إثارة شيء خاص بالإسكندرية قبل الانتهاء من موضوع دمشق.

13- من أهم ما يجب لفت الانتباه إليه نظر المسؤولين أنك علمت أن السلطات في العام الماضي حجزت سفننا في الميناء دون مبرر مما أثار ضيقنا ، ونأمل أن تنجح في عدم تكرارها

مرة أخرى ، وعليك أن تسلك سبيل الملاينة ولا تلجأ إلى إثارة النزاع مع السلطان أو رجاله ، وأن تجنب نفسك مغبة ما قد يحدث لأي خطأ في ألفاظك.

14- عليك أن تظهر أن هذه الأعمال التي تضايقنا لا شك أنها لا تصدر من السلطان ولا من نوابه ولا من عماله، وإنما هي مسائل فردية من بعض الحمالين والعمال وأن حكومتنا تثني على همة السلطان ورجال حكومته وتأمل التشديد على العمال والحمالين لعدم تكرار هذا التأخير، في رحلات سفننا التي ترتبط بمواعيد المدة السنوية[1].

بالإضافة إلى موضوعات أخرى ترسم خط سير بعثته كما تزوده بتفاصيل دقيقة ، لضمان نجاح مهمته، مع التأكيد على ضرورة الاستفادة مما لدى القنصل كهيئة دبلوماسية دائمة ، كمصدر أساسي للمعلومات.

وقد زودت حكومة البندقية سفيرها دومنيكو تريفيزان (917هـ/1511م) بالآتي :

تعليمات عن طريق رحلته والحصول على أوراق المرور : يجب أن تركب على السفينة المعطاة لك وأن تثابر على السير حتى تصل إلى جزيرة كريت ، بما تجد جواز المرور إلى بلاد السلطان في انتظارك لتأخذه معك ليسمح لك بدخول الإسكندرية والقاهرة ، وإذا لم يصل بعد إلى كريت فلا تنتظر وصوله بل استمر لأنه قد يقابلك بالطريق ، وإلا فواصل الرحلة حتى تصل إلى ميناء أبي قير ،ثم ارسل أحد اتباعك إلى الإسكندرية لتحصل على هذا الجواب.

تعليمات عن خطة عمل رحلته منذ دخوله الإسكندرية حتى مقابلة السلطان وخطة سير المناقشات ففي الجلسة الأولى تقتصر على السلام وتبادل عبارات الود أما الجلسة الثانية فيكون فيها مناقشة الموضوعات التي أرسلت لأجلها السفارة والتأكيد على عدم إغضاب السلطان وكسب ودة والتأكيد على الأسلوب الهادئ الطيب في طرح الأفكار:

1- وإذا حصلت عليه فادخل إلى المدينة واعرض خطابات الاعتماد على أمير الإسكندرية واستخدم معه ألفاظاً لبقة مقبولة وتعطيه الهدايا المرسلة له منا لكي يعرف سيادته أننا نقدر شخصه . ثم تزور السادة الآخرين والعظماء الذين ترى أن من الواجب زيارتهم ثم تسافر للقاهرة وتصل إلى بلاط سمو السلطان الأفخم بالطريق المعتاد مع الحاشية والحرس حسب التقاليد المرعية والتعليمات المتبعة والتي تؤمر بها ، ولما يتقرر لك يوم التشريف تذهب رسميا في موكب فخم يليق بك وبنا ، وتقدم خطاباتنا وتحييه التحية الطيبة وتمدحه بألفاظ عذبة باسم دولتنا وتهنئه بصحته ورخاء بلاده وعزتها وترسل له الهدايا الخاصة به فوراً باحتفال عظيم وبحضور مواطنينا في بلاد السلطان . وإننا متأكدون أنك ستعمل هذه العملية بهمة ونشاط وسوف لا يتم بحث أي موضوع بطريق جدي أول جلسة لذلك عليك قبل أن تبرح المكان أن تحدد مع رجال السلطان مقابلة أخرى مع سموه لعرض ما سنذكره لك الآن

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص379.

.. وخلال المقابلة الأولى عليك أن تجتهد وتحاول بالمهارة المطلوبة منك أن تجعل نفسية السلطان في حالة طيبة بالنسبة لنا وخاصة حاشيته ، والذي لا تستطيع التحدث فيه بتوسع عليك بتأجيله فيما بعد للوقت المناسب . ثم تطلب التصريح لك بزيارة عظمة السلطانة، لكي تهديها هدايانا كذلك ، ثم تزور كبار الأمراء وتعطي لكل هديته.

2- وفي مقابلتك الثانية مع السلطان عليك بتحيته أحسن التحيات وبكلمات مناسبة ثم تضع أمام عينيه المبادئ ورؤوس الموضوعات التي ستتحدث عنها فتبدأ أولاً: بإيضاح وجهة نظرنا وتلتمس الأعذار لدولتنا بشكل واضح عن تأخير إرسال السفارة إلى بلاط جلالته وتنسب التأخير إلى الأحداث العظيمة التي صادفتنا منذ ثلاث سنوات بسبب خيانة ملك فرنسا الذي ظل في حلف معنا قرابة عشرة أعوام وأفاد منا إفادة عظيمة ثم امتلأ بالإثم والشهوة وحب السيادة والسيطرة فلم يتورع عن الحنث بالعهد المعطى لنا منه كما حنث بكل التزاماته وتحالف مع أعدائنا ضدنا كان يطمع في أن يغلب علينا ويوسع دولته على حسابنا ، وبالرغم من أننا قد حملنا خسائر كثيرة فإننا بالمساعدة الإلهية دافعنا كثيراً حتى عادت الأحوال إلى ما كانت عليه ونأمل أن تتحسن أحوالنا كذلك ، وإن أي فرد يحاول إيذاءنا سينال عقاباً صارماً من العناية الإلهية. وقد عقدنا حلفاً في أكتوبر الماضي مع روما مع فخامة البابا المعظم وأصحاب الجلالة ملك إسبانيا وانجلترا ، وقد أخبرنا سيادتكم به في حينه ، ويوجد في الميدان الآن جيوش تابعة للبابا ولنا ولإسبانيا وسيعمل ملك انكلترا مثلنا ، وعليك أن تخبر عظمة السلطان أن سكان سيويسري المتوحشين القاطنين بجوار ميلانو ، قد خرجوا وتحالفوا مع ملك فرنسا حتى أصبح اسمه مكروها من الجميع لسبب رغبتهم وطمعهم في السيطرة على العالم . وتستطيع أن تؤكد أن أمره سينتهي بالمصير الذي يستحقه هو وأمثاله نتيجة لأطماعه غير المحدودة، وهذا هو السبب الرئيس في تأخير إرسال السفير ، وهذا التأخير أردنا الآن أن نعوضه بأن نرسل إلى عظمة السلطان سفيراً عظيماً هو أنت (تريفيزان) وأنك من أعظم رجال السناتو في بلدنا. ولكي نؤكد للسلطان ما نكنه له من حب وتقدير ورغبة دائمة في الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة معه . كما أننا نحب أن يكون مواطنونا في بلاد السلطان مستمرين في علاقاتهم الطيبة مع سيادته ، وأن تتحسن على مر الأيام وتتزايد كما هو معتاد من مئات السنين وعلى هدي ما ورثناه عن أجدادنا ما سنتركه لذريتنا ليستمر كما استمر من قبل . ولا شكّ أن طيبة السلطان والمودة التي يغمرنا بها من آن لآخر ستمحو كل أثر تركه أعداؤنا في نفسه ، على أن استمرار غضب السلطان علينا سيجعل التجار يهجرون أسواقه إلى بلاد أخرى ، كما أن السفن التي اعتادت أن ترد له كل عام وتحمل الذهب والفضة والنحاس والقصدير والحرير والكتان والزيت والفواكه ستتحول من بلاد السلطان على التوابل وكل المتاجر التي يحصل من ورائها على فائدة عظيمة وفي كل مرة يحدث هذا لا يمكن تعويض الوقت الضائع.

3- ويجب أن تنبه عظمة السلطان إلى أعدائه فهم يعادونه منذ خمسين سنة كما أن أعمالهم ضده ، ولا يحضرون بانتظام لبلاده ، ويصلون مرة كل ثلاث سنوات ، بعكس تجارنا الذين يأتون لبلاد السلطان بانتظام (البندقية هنا توصي سفيرها بإثارة أحقاد السلطان وتحويلها عنهم إلى الفرنسيين) وكثيراً ما يقومون بأعمال القرصنة أمام الإسكندرية بعكسنا تماماً، وقوات قراصنتهم تحتمي برودس مقابل 30 إلى 40 ألف دوكات من الحكومة الفرنسية، وسيادة السلطان يعرف جيداً هجومهم الأخير على سفنه[1] وأنهم حاولوا بالدس والوقيعة والحيل أن يتسببوا في الإضرار بنا وبه ، ونحن لا نريد أن نتعب فخامة السلطان في العمليات الأخرى

[1] في سنة (916هـ /1510م) هاجم القراصنة مدينة طرابلس الغرب وقتلوا من المسلمين حوالي أربعين ألف إنسان ونزلوا إلى البر ودار قتال شديد بين الطرفين ، وقد وصفها ابن إياس بأنها " أكبر الحوادث المهولة " ، وقد جاءت هذه الحادثة قبيل إلقاء القبض على جواسيس الشاه الصفوي ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4 ، ص190.

الواسعة المؤسفة التي يقومون بها لأننا واثقون من أنكم تعرفون هذا فعلاً وأنكم حازمون وتدركون الأمور على حقيقتها وأنكم تسيرون في نفس الطريق التي سار فيها أسلافكم العظام وما نقول هذا إلا لمصلحتكم ومصلحتنا.

4- وإذا كان فخامة السلطان قد غضب لأن بعض رجال الصفوي قد وفدوا إلى بلادنا منذ ثلاث سنوات بالرغم من أننا قد برأنا أنفسنا من ذلك في خطابات وسفارات سابقة ، فعليك أيها السفير أن تعيد تبرئتنا مرة أخرى وتؤكد أن وجودهم لم يكن لأسباب ضارة بالسلطان ليس في الموضوع أكثر من أن الشاه بادلنا العواطف والمودة فبادلناه بها وهو ما نفعله مع الجميع، وأننا على استعداد لإثبات حسن نيتنا نحو فخامة السلطان ، هذه النية الطيبة التي كانت ولا تزال قائمة لم تتغير كما أننا نبادله عواطف الصداقة مخلصة ونرجو أن تستمر ، ولكي نثبت له حسن نيتنا فإننا نترك في بلاده تجارنا وسفراءنا وكميات كبيرة من الذهب والفضة كما يشاء السلطان، وعليك أيها السفير أن تلفت نظر السلطان إلى أن تجارنا لم يحصلوا على فلفل من بلاده لأن أثمانه القديمة سببت لنا خسارة بسبب انخفاض الأسعار في أسواق البرتغال كما أن تجار أوروبا أصبحوا الآن يتجهون إلى أسواق لشبونة لطلب التوابل. وقد دعينا لمشاركة البرتغال في الأرباح العظيمة وأن نقوم بنفس العمل وبأرباحه ولم نستمع لهذا الكلام بل منعنا تجارنا من الذهاب إلى لشبونة وداومنا الوصول إلى أسواق السلطان كالمعتاد حتى لا يشك سيادته في إخلاصنا أو في أننا نميل إلى الشاه ضده أو إلى البرتغال أو إلى ملك فرنسا ، إن مودتنا لا تنفصل عن مودة السلطان وتستمر إلى مالا نهاية.

5- إذا كان تجارنا وقناصلنا محبوسين في القاهرة فعليك أيها السفير أن تعمل على إطلاق سراحهم ومباشرتهم أعمالهم ، وهو أمر سهل بالنسبة لك ، وبما أن السلطان يعرف إخلاصنا وسابق تجارتنا معه فإنه سيسهل لك الأمر.

6- لا نحدد لك وقتاً لبقائك في هذه السفارة بل إن لديك من الوقت ما تحتاج إليه ، فقط عليك استخدام لباقتك في الحصول على ما طلبناه بأسرع ما يمكن حسب قصدنا. وفي الوقت الذي ستمكث فيه في القاهرة تجعل السفينة المذكورة تنتظرك في المكان المناسب حتى تكون مستعدة للرحيل في أي وقت.

7- يمكن أن تحمل معك نقوداً بقيمة خمسمائة دوكات على حساب تجارنا في الإسكندرية ودمشق حسب ما هو معتاد حسابه في جمهوريتنا.

زودت السفراء بالوثائق التي تساعد على تأدية مهمتهم :

8- وأرفقنا بهذا الخطاب نص المفاوضات والاتفاقيات التي عقدت عام 1507م مع مندوب السلطان تغري بردي ، وبما أن نيتنا قد استراحت لهذه الاتفاقية فإن شروطها لا بد من مراعاتها، وقد أقسم الترجمان تغري بردي باسم مولاه على احترام نصوصها ،فإذا عرض لك أو سمعت من أحد تجارنا أنهم لم يحترموها ، ولم يراعوها، فعليك بكل قوة وشدة أن تطلب احترامها وتنفيذ بنودها.

زودت السفارة بتعليمات تجارية وامتيازات يجب أن يسعى إليها :

1- طلبنا عدة مرات أنه في حال مفاجأة الزوابع لنا ليلاً يجب أن يُؤذَن للسفن بأن تلجأ للميناء وبدون استئذان وهو مطلب عادل يمكن الحصول عليه وأن السفن يمكن أن تقلع بعد أربعة أيام من انتهاء المدة دون الحصول على أمر أو إذن آخر بذلك.

2- ديوان القبان هو بصفة خاصة من الأهمية بالنسبة لنا بحيث أننا لا نود عمل تغييرات في هيئته لخدمة مصالحنا نطلب منك بعد أن تحصل على معلومات في هذا الشأن أن تحصل على تأكيد بعدم تغيير هذه الهيئة على وجه الإطلاق وأن يراعى ما هو واجب وعدل .

3- ويجب أن تجتهد في الحصول على ذلك في أمر مربع وليس أمراً طويلاً[1] الذي يكلف كثيراً ، ولأن الأمر المربع واجب الاحترام والتنفيذ بعكس الطويل .

4- كل ما سيذكر لك قناصلنا وتجارنا وهيئة التجار بالإسكندرية وبيروت ودمشق وهو لفائدة تجارنا وتجارتنا ، فيجب أن تنصت لهم وتطيعهم وتجتهد في الحصول على طلباتهم وأن تهتم تماماً بالنفع والفائدة لطائفتنا وتجارنا حسب مصلحتنا .

5- من حيث أنك قد تحتاج إلى الأموال في بعثتك هذه ، قرر المجلس أن يعطيك كل من قنصل الإسكندرية وقنصل دمشق حسب طلبك كل ما تريد من انفاقه بالكامل.

6- بالنظر لأنه في مثل هذه السفارة لا يمكن إعطاء كل البيانات والتفصيلات والتي يمكن أن تحدث فإننا لسنا في موقف ننتظر فيه خطابات منك بشأن كل صعوبة ستقابلها ولا يمكن الإجابة عليها بسرعة لأن المسافة والوقت والرحلة لا تسمح بذلك . نقول لك إننا واثقون من براعتك وأنك ستذلل كل عقبة وصعوبة تتعلق بالتجارة أو أي شيء يحدث هناك بجانب الصعوبات التي عيناها في أمرنا هذا لك ، فأن لك مطلق الحرية في التصرف بأي شكل وبأي كيفية تبدو لك أنها أفضل وأسرع من غيرها .

وقد أكدت البندقية على سفيرها في ضرورة الظهور بمظهر الأبهة والعظمة في مظهره وحتى في مظهر السفينة التي يستقلها حتى يصل إلى الإسكندرية وذلك لعلم البندقية بما سوف يكون عليه حال السلطان من عظمة أثناء لقاء السفير له :

1- من حيث أنك تحتاج إلى الأموال في بعثتك هذه، قرر مجلس السناتو(الشيوخ) أن يعطيك قنصل الإسكندرية وقنصل دمشق حسب طلبك كل ما تريد انفاقه بالكامل.

2- لما تصل إلى كريت عليك أن تحصل على مركب آخر من مراكبنا المنتشرة في البحر المتوسط أفخم من هذه وتصل بها إلى الإسكندرية[2].

كما زودت فلورنسا سفراءها بتعليمات ، فقد زودت السفير دي لاستوفا سفير فلورنسا لسلطان مصر آنذاك السلطان الأشرف قايتباي (893هـ / 1488م) تعليمات حول خطة عمله وهي تشابه التعليمات

[1] يقصد بها الورق البغدادي : وهو نادر الوجود يجلب من بغداد ويستخدم في العهود والبيعات وهو أجود أنواع الورق وهو ورق ثخين مع ليونة ورق في الحاشية هو مخصص لكتابة المصاحف ومكاتبة كبار الملوك، الخالدي : المقصد الرفيع ،ج2، ص540.

[2] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص396.

التي زودت بها البندقية سفراءها من حيث اللباقة في محادثاتهم مع السلطان ومن حيث تعظيم السلطان والشكر والسرعة والامتيازات التي يجب أن يحصل عليها من السلطان في أداء المهمة :

1- ستذهب إلى سيادة السلطان بأسرع ما يمكن وبعد الوصول تقابل فخامته وتشكره على إنسانيته نحونا ونحو مدينتنا وكذلك للهدايا المرسلة لنا منه ذكره أن شعبنا لم يرَ مودةً مثل هذه ولا روحاً طيبة مثل ذلك ، وإن كرم سفيره كان له أثر طيب علينا، بحيث أننا نبقى فقط مدينين لعظمته بهذا الفضل ولكن كذلك لما أعطيناه إياه بصفة خاصة من شروط المعاهدة التي حملتها إلينا والتي يمنح فيها تجارنا الحرية في استخدام موانئ بلاده وما يتبع لذلك من امتيازات .

2- وأنت أيها السفير الأفخم سيكون لديك وثيقة رسمية موافق عليها منا ، كما جرت العادة ويمكن أن تترك هذه الوثيقة في أيدي قنصلنا ليهتدي بها التجار في التعامل مع السلطات المحلية وسيكون لديك أيضاً مع هذه الوثيقة مذكرة موضحة بها المداولات التي تحدث هنا بشأن هذه المعاهدة وغيرها، لتكون على علم ببواطن الأمور أولاً بأول فعليك أن تحاول الحصول على شروط وامتيازات عديدة من فخامة المعظم ، وأكثر مما هو عندنا. وستجد هنا نسخة من هذه الشروط مع الشروط الجديدة التي أضيفت لكي تطالب بها مصدقاً عليها منا . وستجد نسخة أخرى لدى القنصل بطلبات جديدة ، وفي الوقت والمكان المناسب لك . قدم لسيادة السلطان هدايانا وبين لسيادته أن هذه الهدايا تعطفاً منه وتكرماً وإظهاراً لشعورنا الطيب نحوه.

3- وبعد أن تنتهي من المهمة الخاصة بالمعاهدة وكذلك تقديم الهدايا لسيادته فلا داعي لبقائك أكثر من ذلك وحاول أن تعود تاركاً أثراً طيباً من ناحيتنا ومن ناحية طائفتنا في بلاده[1] .

ثانياً : أغراض الدبلوماسية :

1- أغراض دينية:

اتخذت الدبلوماسية الإسلامية في البداية طابعاً دينياً حيث أرسل الرسول ﷺ سفارات إلى الأقاليم المجاورة بهدف نشر الإسلام وقد سار الخلفاء الراشدون على نهجه ، فإن لم يكن الإسلام كانت الحرب التي لا تعلن فجأة ، فقد فرض الإسلام على المسلمين قبل إعلان الحرب إنذار الطرف المحارب وإعطاءه المهلة اللازمة ، كل ذلك قامت به وفود وبعثات إسلامية نفذت مهمتها بلباقة دبلوماسية لا تختلف عن قواعد وبروتوكولات والدبلوماسية الحديثة[2].

لكن ذلك الغرض الديني لم يظهر لدى البعثات الدبلوماسية المملوكية ولاسيما إلى ايطالية فقد كان من أولى أغراض السفارات المملوكية الإيطالية توثيق الروابط السياسية بين الطرفين حيث بلغت قوة عظيمة

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص450.

[2] فودة ، (عز الدين): النظم الدبلوماسية ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1961م ، ص72 ؛ العدوي ،(إبراهيم) : السفارات الإسلامية إلى البلاد الأوروبية في العصور الوسطى ، دار المعارف ، القاهرة ، 1999م، ص25؛ عبوشي : كتاب المراسم ، ص82.

ومساحة واسعة لذلك لم تجد بداً من أن ترسل سفراءها إلى دول حوض المتوسط وفي مقدمتها إيطاليا لإقامة علاقة المودة والصداقة، فقد أرسل السلطان المعز أيبك السفير فارس الدين أقطاي[1] عندما تولى مقاليد السلطنة سفيراً من قبله إلى بلاد الفرنج تأكيداً على تلك العلاقات[2].

2- افتداء الأسرى :

إن حرية رعايا الدولة وحماية مصالحهم هو محور النشاط الدبلوماسي وأساسه لذلك كانت عملية فداء الأسرى ومبادلتهم هي أسمى أهداف الدبلوماسية الإسلامية فقد شهدت حالات تبادل وافتداء للأسرى منها ما حدث سنة (181هـ / 797م) بين الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد والدولة البيزنطية في عهد نقفور واستمرت بعدها العديد من المبادلات[3].

كذلك لم تتخلَّ الدولة المملوكية عن أسراها بل اعتمدت أسلوباً مغايراً في تحركاتها الدبلوماسية مع المدن والممالك الإيطالية ، فقد تعرض رعايا الدولة المملوكية لعمليات القرصنة والأسر في عرض البحر أو على الشاطئ وأسر العديد من المسلمين[4]، فقد هاجم حاكم قبرص بطرس لوزنيان (767هـ /1365م) مدينة الإسكندرية وأعمل بأهلها القتل والأسر[5]، وقد لجأت الدولة المملوكية إلى أسر رعايا المدن والممالك الإيطالية لإجبار حكامها على التدخل لدى الذين أسروا الأسرى المسلمين على اطلاق سراحهم مقابل حرية أبناء تلك الدويلات الإيطالية ، فالدبلوماسية المملوكية اتخذت منحىً مختلفاً في تبادل الأسرى يختلف عن مبادلة أسرى المسلمين بأسرى الدولة الخاطفة وإنما أسر الرعايا الإيطاليين لدفعها للتدخل وإطلاق سراح أسرى المسلمين.

3- التجسس :

لم تكن جميع أهداف البعثات الدبلوماسية معلنة ومعروفة فقد شغلت الدبلوماسية نفسها منذ العهود الإسلامية المبكرة بأعمال الاستخبارات والجاسوسية فهي عادة الملوك أن تكون لهم جواسيس يرسلونها إلى خصومهم ليعلموا ما لدى الخصم من نقاط قوة ونقاط ضعف يستفاد منها في الأحلاف والمعاهدات السياسية[6] ، والهدف من ذلك أن يكونوا على بينه مما هو عليه حال الخصم فإذا رغبوا تحالفوا معه وإن رغبوا تصدوا له أو يتخذوا ما يرونه لذلك[7].

---

[1] سترد ترجمنه لاحقاً

[2] ابن شداد : تاريخ الملك الظاهر ، ص114؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج7 ، ص242.؛ العدوي : السفارات الإسلامية إلى أوروبة في العصور الوسطى ، ص24 ؛ سليم : عصر سلاطين المماليك ، ج3 ، ص214.

[3] ابن الأثير، (محمد بن محمد): الكامل في التاريخ ،تح: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2003م، ج5 ، ص315؛ المنجد ، صلاح) : فصول في الدبلوماسية – الرسل والسفراء في بلاد الغرب وبلاد العرب ،بستان الرئيس، دمشق، 1945م ، ص149.

[4] ابن الفرات : تاريخ ابن الفرات ، مج9 ، ص180.

[5] النويري : الإلمام بالأعلام ، ج4 ، ص187 ؛ ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج1 ، ص383.

[6] ابن كنان، (محمد بن عيسى) : حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين ، تح: عباس الصباغ ، دار النفائس ، بيروت ، 1991م، ص71؛ فودة : النظم الدبلوماسية ، ص137.

[7] الطوسي ، (نظام الملك): سياست نامة – سيرة الملوك ، تر: يوسف بكار ، دار المناهل ، بيروت ، ط3، 2007م، ص131.

لذلك خصص سلاطين المماليك للمبعوثين الدبلوماسيين الأجانب من يستقبلهم بمجرد أن تطأ أقدامهم أراضي الدولة المملوكية وهو المهمندار الذي جعل سلاطين المماليك مهمته إرهاب القصاد وإيهامهم بقوة السلاطين وشدة بأسهم وعظيم سطوتهم ووحدة صفوفهم[1] ، وهذا ما يفسر حرص السلاطين على الظهور في المواكب وقد تحلقت من حولهم الجنود بأرقى وأفخر الأسلحة وبأعداد كبيرة تحيط بهم أثناء استقبال القصاد نظراً لما عرفوه وأدركوه من نقل القصاد ما شاهدوه وما سمعوه بتقارير مفصلة إلى حكامهم ، فقد أوجب مجلس الشيوخ في البندقية على السفراء حين عودتهم من مهامهم أن يسجلوا بدقة جميع المعلومات التي تفيد البندقية وقد بلغت تلك التقارير من الأهمية أنها كانت تقدم في حفل فاخر حيث يقف السفير أمام مجلس الشيوخ ويتلو تقريره[2]، وقد شكلت التقارير المفصلة التي يرسلها المبعوثون الدبلوماسيون سواءً كانوا سفراء أو قناصل الفلورنسيين لدولتهم عن أحوال دولة المماليك مصدراً مهماً لتوجيه سياسة فلورنسا تجاه المماليك ، فقد أرسل قنصل فلورنسا خطاباً إلى حكومته في (902هـ / 1496م) يعلمهم فيه بمرض السلطان الأشرف قايتباي وبعزمه على جعل الرعية تعترف بابنه محمد خليفة له وكذلك توالت التقارير المفصلة الدقيقة عن وفاة السلطان قايتباي وما تلاه من توالي أربع سلاطين على عرش الدولة المملوكية حتى تولى السلطان قانصوه الغوري السلطنة[3]، هذا ما يفسر السفارات المتتالية لفلورنسا إلى دولة المماليك في تلك الحقبة وما يفسر إلحاحها الحصول على مزيد من الامتيازات لرعاياها في الدولة المملوكية.

ففي سنة (917هـ /1511م) أثبتت السلطات المملوكية قيام القنصل البندقي مع بعض الرعايا الإيطاليين بأعمال تجسس لصالح الشاه إسماعيل الصفوي للقيام بأعمال حربية مزدوجة بحرية – برية، حيث تم إلقاء القبض على المتهمين ومنهم القنصل البندقي في دمشق وعندما ثبت تورط القنصل والرعايا البنادقة في أعمال التجسس تمت معاقبتهم من قبل سلطات البندقية[4]. وهذا يشير إلى الامتيازات التي تمتع تمتع بها أفراد الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية بأن يخضعوا لمحاكمة المحاكم الإيطالية.

4- حل النزاعات :

ومن أهم أغراض الدبلوماسية هو فض النزاعات وحل الخلافات بطرق سلمية بعيداً عن الحرب، فقد جرت التقاليد الدبلوماسية على أن يتبادل الطرفان أولاً الكتب الودية والرسائل المنمقة[5]، فقد تميزت الخطابات التي أرسلها المماليك إلى المدن الإيطالية أو العكس تميزت بعباراتها اللبقة التي لا تخلو من الكياسة وحسن الصياغة والاحترام الواضح للطرف الآخر ومنها الخطاب الذي أرسله السلطان قايتباي لأمير فلورنسا سنة (894هـ /1489م) جاء فيه " السلطان الأعظم المالك الملك ، الأشرف السيد المبجل العالم العادل ، محي العدل في العالمين ، منصف المظلومين ، قامع الخوارج والمتمردين ، اسكندر الزمان مولى الإحسان ، جامع كلمة الإيمان ، ملك أصحاب المنابر واليخوت والتيجان فاتح الأقطار ، مانح الممالك والأقاليم والأمصار ، بيّد الطغاة والبغاة ، وارث الملك ، حامي القبلتين ظل الله على أرضه

[1] السبكي ، (تاج الدين عبد الوهاب) : معيد النعم ومبيد النقم ، مؤسسة الكتاب الثقافية، لبنان ، 1986م، ص32.
[2] ديل: البندقية جمهورية ارستقراطية ، ص206-207.
[3] نالينو، (ماريا) : الندوة الدولية لتاريخ القاهرة - مصر في يوميات مارين سانودو ، دار الكتب، القاهرة ، 1969م ، ج2، ص879.
[4] طقوش : تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص539 ؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص313.
[5] فودة : النظم الدبلوماسية ، ص141.

، القائم بسنته وفرضه، سلطان البسيطة ، مؤمن الأرض المحيطة ، سيد الملوك والسلاطين قسيم أمير المؤمنين أبو النصر قايتباي خلد الله سلطانه ونصر جيوشه وأعوانه وأعلى على هام الجوزاء مكانه... إلى حضرة الملك المبجل الموقر السميدع الهمام البطل الباسل ، مجد أهل ملته العادل في رعيته ، عظيم أهل مملكته ، صديق الملوك والسلاطين ، وفقه الله تعالى ..... إن قاصده حضر إلى أبو ابنا الشريفة وتمثل بمواقفنا المعظمة وأحطناه علماً بما على يده ، وشمله نظرة الرب وعاملناه بمزيد من الرعاية وأجبناه بما سأل عنه "[1].

حيث ظهرت الكلمات الودية في خطاب السلطان الأشرف قايتباي وهذا يشير إلى حاجة قايتباي أن تكون العلاقات ودية مع فلورنسا تلك المدينة المنتصرة عسكرياً القوية اقتصادياً وريثة بيزا .

5- عقد معاهدات:

تنتهي تلك السجالات الدبلوماسية بعقد اتفاقيات تنهي حالات الصراع بين الطرفين أو تفتتح عهد علاقات نشطة بين الطرفين ، كثيرة هي المعاهدات التي وقعتها البعثات الدبلوماسية التي تناولها البحث في الفصل الأول ، لكن ما يسترعى التنويه إليه أن الممثلين الدبلوماسيين الإيطاليين كانوا يوقعون باسم حكوماتهم بحضور قناصلهم ورجال الدين التي تزودهم بتعليمات ينفذونها ويعملون ضمن إطارها كتلك المعاهدة التي وقعها السفير الجنوي مع السلطان الناصر قلاوون (688هـ / 1289م) بحضور القنصل الجنوي (البودستا) والتي عقدت نتيجة غارات قراصنة جنوية على الشواطئ المملوكية[2].

أما الممثلون الدبلوماسيين عن الجانب المملوكي فقد كانوا محدودي الصلاحيات ولا أدل عل ذلك إلا أنه خلال تعثر المناقشات بين البندقية والسفير تغري بردي (913هـ /1507م) لم يستطع تخطي تلك الصعوبات إلا بعد أن أرسل أحد الخاصكية إلى مصر الذي جاء برد السلطان المملوكي وتم توقيع الاتفاق[3].

وقد اتخذت أحياناً البعثات الدبلوماسية دور الوسيط في حل الخلافات كطرف ثالث ، فقد نشط الدبلوماسيون الإيطاليون والجنويون أثناء حملة بطرس لوزنيان على الإسكندرية (767هـ/1365م) بهدف إطلاق سراح الأسرى من جهة ومن جهة أخرى لإنهاء النزاع بين جزيرة قبرص والدولة المملوكية[4] .

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص456-457.
[2] ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ج 2، ص165؛ حمادة : وثائق في العصر المملوكي ، ص515.
[3] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص264.
[4] النويري : الإلمام بالأعلام ، ج4 ، ص284 ؛ عاشور : قبرص والحروب الصليبية ، ص96.

كذلك انهى السلطان الأشرف قايتباي النزاع الذي كان دائراً حول مصير العرش القبرصي بين مدينتي نابولي والبندقية ، بتدخله لصالح البندقية[1].

6- تحقيق أهداف اقتصادية :

لا يمكن أن يغفل البحث أهمية العلاقات الاقتصادية في النشاط الدبلوماسي بل يمكن القول أن المصالح الاقتصادية المشتركة هي عصب النشاط الدبلوماسي، فقد كان للتجارة الشأن الكبير في الدبلوماسية الإسلامية ، كما أجبر ازدهار التجارة في الشرق الإسلامي ملوك أوروبة ولا سيما إيطالية إلى إرسال رسلهم إلى البلاط المملوكي للتبادل التجاري[2].

نتيجة للموقع الجغرافي الذي تمتعت به مصر وسيطرتها على موانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط في ظل ضعف طرق التجارة المارة في الأراضي العراقية والخليج العربي التي سيطر عليها المغول وانعدام الأمن في تلك الموانئ، وما تلاها من سقوط القسطنطينية والسياسة العثمانية التي لم تشجع التجارة ، كل ذلك جعل دولة المماليك تسيطر على أهم تجارة رائجة في تلك الفترة وهي تجارة التوابل[3]، حيث مارس سلاطين المماليك على تلك التجارة الاحتكار ومنعوا الدول الأوروبية من المتاجرة بها إلا عن طريقهم ومارسوا أسوء أنواع الاحتكار على ذلك النوع من التجارة حيث منعوا التجار الأوروبيين من شراء التوابل إلا من الموانئ المملوكية وفي أوقات محددة كل ذلك جعل القاهرة زمن المماليك قبلة للسفراء الإيطاليين (بنادقة – جنوية – فلورنسا)[4]،. ففي سنة (825هـ/1422م) استقبل السلطان الأشرف برسباي أول سفارة التي ضمت سفيرين بالحفاوة والترحيب [5] ، فقدم السفيران مطالبهما التي تجسد أولها بإلغاء قرارات السلطان الظاهر ططر بشأن تحديد فترة إقامة التجار البنادقة فكان لهما ما طلبا وإلغاء القرار السابق وتجديد المعاهدات التي ضمنت الامتيازات للبنادقة [6] ، والإعلان أن تجار البندقية لهم في المستقبل أن يقيموا في أملاك السلطان متى شاؤوا وأعطاهم الأمان على أموالهم وأرواحهم وجعلهم في حمايته وضمن رعاياه وأصدر أوامر إلى موظفي الجمرك وحكام الأقاليم ونواب السلطان في الثغور بعدم التعرض لهم[7] .

---

[1] الدراج : المماليك والفرنج ، ص109 ؛ الزيدي : العصر المملوكي ، ص173.
[2] المنجد : فصول في الدبلوماسية ، ص146.
[3] مهدي: نشاط ومعوقات التجارة في عصر دولة المماليك، ص 177؛ عدوان: تاريخ المماليك والمغول ، ص25.
[4] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص 288؛ الشرقاوي : برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص139.
[5] ابن إياس: بدائع الزهور ، ج2، ص81.
[6] الدراج: المماليك والفرنج، ص37.
[7] الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص140.

وردت سفارة بندقية إلى دولة المماليك سنة (839هـ/1436م) نتيجة لإصدار السلطان الأشرف برسباي مرسوماً يقضي باحتكاره تجارة التوابل وبيعها للتجار الأجانب والمسلمين " أمر بأن من يشتري بهاراً من جدة[1] لا بد أن يحمله إلى القاهرة سواءً كان المشتري شامياً أو عراقياً أو أعجمياً أو أوروبياً "[2] وقد أجبر السلطان التجار البنادقة والمسلمين بشراء التوابل بسعر مائة دينار[3] بدلاً من أن يشترونها بخمسين ديناراً ، واتخذ إجراءات مجحفة بحقهم حالت بينهم وبين عودتهم إلى بلادهم وجعلتهم عرضة لاضطهاد وجشع السلطات المملوكية تلك الاجراءات التي يمكن وصفها بأنها إجراءات انتقامية أضرت بمصالح الطرفين[4]، واختلقت أزمة بين الطرفين فتم تسويتها عبر إرسال بعثة دبلوماسية برئاسة القنصل البندقي في الإسكندرية " بنديتو دندولو " الذي رافقه في بعثته مجموعة من التجار الذين بثوا شكواهم وما لحق بهم من ضرر نتيجة إجراءات السلطان وقراره المذكور، كان سير المفاوضات عسيراً في بدايتها نتيجة تعنت السلطان وعدم استجابته لمطالبهم لكن تلك السفارة أدت الأهداف الموكلة إليها فأرغمت السلطان على قبول مطالبها والعودة إلى ما كانت عليه المعاهدات السابقة بين الطرفين وذلك بعد أن أدرك أن هذا المورد الكبير من التجارة يكاد يفلت من يديه فتعهد بأن يتمتع البنادقة بالامتيازات القديمة التي نصت عليها المعاهدات السابقة مع السلاطين المماليك[5].

نتيجةً لنشاط تلك البعثات الدبلوماسية فقد قامت علاقات اقتصادية نشطة بين دولة المماليك والمدن والممالك الإيطالية ، مما يشير إلى عمق العلاقات بين الطرفين وتوافق المصالح الاقتصادية ما ذكره هايد عن قيمة الأرباح التي جنتها المدن الإيطالية من تلك التجارة والكمية الهائلة من الصادرات والواردات التي تتم مبادلتها بين الطرفين[6].

ويمكن القول إن تلك المعاهدات التي تتبع قدوم تلك البعثات الدبلوماسية بين الطرفين أنها تعبر عن رغبة الطرفين في إقامة علاقات اقتصادية، مثل المعاهدة الموقعة بين السلطان المعز أيبك والبندقية (652هـ / 1254م)[7]، وغيرها من المعاهدات التي وقعتها دولة المماليك مع المدن الإيطالية.

ثالثاً : أنواع التمثيل الدبلوماسي :

أقام المماليك علاقات دبلوماسية ودية مع الدويلات الإيطالية وعملت على زيادة أسباب الاتصال معها وفتح موانئها وأسواقها لهم، وبالتالي أدركت الممالك الإيطالية ما لدولة المماليك من أهمية موقعها الاستراتيجي التجاري[8] ، ذلك الموقع الذي هو محط اهتمام الممالك الإيطالية التي جعلت من التجارة حرفتها الرئيسة ، وبدورهم سلاطين المماليك حرصوا كل الحرص على تقديم الترحيب بهؤلاء الممثلين الدبلوماسيين الإيطاليين وفرقوا بين الحرب ومصالحهم التجارية ببراعة دبلوماسية بالرغم من محاربة

[1] جدة: بلدة على ساحل البحر الأحمر، بينها وبين مكة ثلاثة أميال، الحموي: معجم البلدان، ج2، ص114.
[2] المقريزي: السلوك ، ج7، ص301.
[3] ابن إياس: بدائع الزهور، ج2، ص 97.
[4] الدراج: المماليك والفرنج، ص38.
[5] الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية، ص141.
[6] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج4، ص53.
[7] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص278؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص 208-209.
[8] علي: بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، ص206.

المماليك الصليبين وطردهم من حصونهم في بلاد الشام واقتلعوا شأفتهم من محطاتهم التجارية من سواحل بلاد الشام على المتوسط التي كان لكل مدينة إيطالية فيها حي بأكمله ، مما أضر بالكثير من مصالحهم التجارية[1] .

لم يكن للماليك لا قناصل ولا سفارات دائمة في إيطالية وقد تجسد تقارب المماليك الدبلوماسي عن طريق إرسال سفارات ومبعوثين خاصين للتفاوض أو تسوية بعض نقاط الخلاف[2].

قدم المماليك للمدن والممالك الإيطالية الامتيازات الواسعة في أراضيهم، فحملت السفن الإيطالية إلى موانئ الدولة المملوكية القار والحديد والذهب ومعدات الحرب معرضة نفسها للسخط البابو ي[3].

هذه العلاقات المعقدة بين المماليك والممالك الإيطالية رسمها نشاط دبلوماسي للسفراء من الطرفين لذلك حرص الطرفان على دقة اختيار السفراء لأداء مهامهم بدقة هذه المهام المتنوعة الأهداف والمحفوفة بالمخاطر والتحديات[4].

وقد حمل السفراء معهم أوراق الجواز التي يكتب فيها اسم الرسول ولقبه وصفته والجهة التي يقصدها تعرض هذه الأوراق على الأشخاص المعنين حتى يعاملوا السفراء بالاحترام المطلوب[5]. لم يفرق المؤرخون بين السفراء والرسل حيث ذكر القلقشندي" السفير هو الرسول وهو المصلح بين القوم "[6]، وفي ظل النشاط الدبلوماسي للماليك وما شهدت عاصمتهم من كثرة الرسل والرسائل الواردة و الصادرة إلى جميع أصقاع أوروبا ولا سيما إيطالية فقد كان بلاط السلطان الظاهر بيبرس قبلة للسفراء حيث اجتمع في بلاطه سنة (674هـ /1275م) " خمسةٌ وعشرون رسولاً " لدول أوروبية مختلفة منهم سفراء البندقية وجنوا جاؤوا يقدمون الطاعة ويخطبون ودّ السلطان " ويقبلون الأرض بين يديه "[7].

❖ التمثيل الدبلوماسي المؤقت:

اعتمد العرب المسلمون على التمثيل الدبلوماسي المؤقت (السفراء أو الرسل) في تنفيذ مهام دبلوماسية مع القبائل والدول المجاورة ، حيث كان السفير ممثلاً رسمياً عن الخليفة أو السلطان لذلك راعى المسلمون في اختيار رسلهم شروطاً أقرب للمثالية سعوا إلى أن تجتمع في شخصية الممثل الدبلوماسي وقد حرص المماليك على اختيار رسلهم وحاملي رسائلهم ممن تجتمع فيهم تلك الصفات إن

---

[1] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص312.
[2] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص123؛ الدراج: المماليك والفرنج، ص183.
[3] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص 207 ؛ عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام ، ص275.
[4] علي: بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، ص206.
[5] المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص136.
[6] القلقشندي: صبح الأعشى، ج6، ص15.
[7] ابن شداد : تاريخ الملك الظاهر ، ص130.

لم يكن كلها معظمها من صفات جسدية تمثل بجمال الصورة وسيماً قسيماً وصفات خلقية تتمثل بسداد الرأي وحصافة العقل وقد نُهِيَ السفراء عن شرب الخمر و ألا يميل إلى النساء وعدم التدخل في شؤون المرسل إليه وعندما عزَّ اجتماع تلك الصفات في رجل واحد اختار المماليك لسفارتهم ثلاثة سفراء أحدهم ملم بالشؤون العسكرية بحيث يعقد الاتفاقيات التي تضر السلطان وجنده و الثاني من القضاة أو من العارفين بأمور الشريعة حتى يقرر ما يسوغ فيها وما لا يسوغ والثالث من الكتّاب الحافظين آداب المراسلات و القوانين لذلك نجد المماليك كانوا ينتقون رسلهم من القضاة أو الأمراء وأحياناً من الفقهاء أو المحدثين[1]، وقد تحدثت المصادر عن صفات السفراء وأهمية هذه الصفات في أداء مهامهم حيث أن الرسول صورة مرسلة " فبالرسول يستدل على حال المرسل "[2]، فالرسول صورة يستدل بها على المرسل " ثلاث تدل على ثلاث الهدية على المهدي ، الكتاب على الكاتب ، الرسول على المرسل "[3] . فمهمة الرسول من أعقد المهام وأكثرها تعقيداً وحساسية فهو يحمل اسم المرسل ويدل عليه ويحمل على عاتقه مسؤوليات جساماً منها المعلن عنه ومنها غير المعلن عنه ، لذلك حرص السلاطين المماليك على أن يختاروا رسلهم ممن تتوافر بهم مجموعة من الشروط منها الجسدية والعقلية والنفسية والثقافية دون إغفال شروط الفصاحة فيما ينطق والبلاغة فيما يعبر مما يساعده على تحقيق هذه المهمة بسرعة ، وسرعة بديهه تعطيه القدرة على استحضار أفكاره واستغلال المواقف بما يخدم مصلحة مرسله[4].

1- الصفات التي يجب توفرها في السفراء :

أ- الصفات الدينية :

اتصفت الدبلوماسية المملوكية بطابعها الإسلامي حيث استمدت قواعدها من القرآن والسنة ، لذلك حرصت على اختيار رؤساء لسفاراتهم مسلمين ، وهذا ما أكد عليه الفقهاء في توصيتهم بأن يكون الرسول مسلماً حراً عملاً بقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم ألا يألونكم خبلاً "[5]، "[5]، حيث تشير تلك الآية إلى عدم جواز اتخاذ غير المسلمين أولياء لأمور المسلمين مما يجعلهم يطلعون يطلعون على أسرار دولة المسلمين ويعرضهم بالنهاية إلى الأذى والمخاطر من أبناء دينهم الممالك المسيحية[6].

وقد أكد هذا الرأي ابن القيم الجوزي الذي أكد على عدم جواز استخدام أهل الذمة في أي ولاية من ولايات المسلمين[7].

[1] المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص 136.

[2] ابن الطقطقا، (محمد بن علي) : الفخري في الآداب السلطانية ،دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص70.

[3] ابن أبي الفراء: رسل الملوك ، ص13.

[4] شلبي، (أحمد) : العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي ،مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ط15، 1987م، ص29.

[5] سورة آل عمران: الآية 118.

[6] الطبري،(محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ،تح: بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1994م، مج2، ص314.

[7] ابن القيم الجوزي : أحكام أهل الذمة، ص448.

ويرجع عدم اعتماد المسلمين على غير المسلمين كرؤساء لبعثاتهم الدبلوماسية إلى أن لرئيس البعثة ولاية على بقية أفرادها من المسلمين فلا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم ، كذلك إلى خوف المسلمين على أسرار دولتهم من أن تتعرض للإفشاء ويطلع عليها أهل الذمة وما يترب على ذلك من عواقب خطيرة على دولتهم ، نظراً للخوف من ارتباط أهل الذمة بإخوانهم المسيحيين في الدول الاوروبية.

وقد اختار المماليك رسلهم من المسلمين ، لكنهم تجاوزوا تلك القاعدة في بعض الأحيان، لما في ذلك من فائدة لدولتهم فكان لا بد للتأثير برأي الغرب المسيحي ، حيث رأى السلطان أن وجود رجل دين مسيحي كرئيس لبعثة إلى أوروبة يهدد فيها السلطان باستخدام أهل الذمة وسيلة مناسبة للضغط على الأوروبيين لإيقاف التقدم البرتغالي والنشاط البرتغالي التجاري في الهند والتهديد باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المسيحيين في بلاده، ولا سيما القدس وهدد بإغلاق الأماكن المقدسة بوجه الحجاج المسيحيين[1] ، لذلك اختار رئيساً لسفارته راهباً من رهبان دير صهيون[2] يدعى مارودا سان برناردينو وقد كلف السفير بالتوجه إلى أوروبا وتقديم شكوى السلطان إلى البابا ولدى دوق البندقية وقد وصل إلى البندقية سنة (910هـ/1504م) والتي فحواها " أنهم مكلفون من السلطان الطلب إلى قداسة البابا وبقية حكام أوروبا وقف الاعتداءات البرتغالية في المحيط الهندي والبحر الأحمر والتخلي عن احتكارهم تجارة التوابل ووقف اضطهاد المسلمين في إسبانيا وفي حال عدم الاستجابة لمطالب السلطان هدد السلطان باعتقال وقتل كافة النصارى الأجانب و المقيمين في ديار السلطان وعلى تهديم كنيسة القيامة ودير جبل صهيون بالقدس"[3].

إن موقف السلطان المملوكي يؤيد ما جاء به الماوردي الذي أجاز استخدام أهل الذمة في وزارة التنفيذ التي اعدّها أشبه بالسفارة[4].

يمكن تفسير موقف المماليك ذلك أولاً لحاجة المسلمين له وهي القدرة على إقناع الأوروبيين بمساعدة المماليك نظراً لمكانته الدينية التي تجعله موضع ثقة السلاطين.

لم يشترط المماليك في رسلهم شرف النسب أسوة بالرسول عليه الصلاة والسلام الذي اختار سفراءه من أبناء عمومته[5]، وانما استعاضوا عنه باستخدام الموظفين المقربين منهم ، كالخاصكي الشمسي محمد بن محفوظ ، والترجمان تغري بردي .

ب- الصفات الجسدية:

---

[1] طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص294-295.

[2] صهيون: بلدة في سواحل بلاد الشام، بالقرب من بيت المقدس أقيمت مكان كنيسة صهيون، الحموي: معجم البلدان ، ج3، ص437.

[3] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص255.

[4] الماوردي، (علي بن محمد) : الأحكام السلطانية والسياسات الدينية والولايات الشرعية ، تح : احمد مبارك البغدادي ، دار الحديث، القاهرة ، د.ت ، ص34-35.

[5] الماوردي ، (علي بن محمد) : نصيحة الملوك ، تح: خضر محمد خضر ، مكتبة الفلاح ، مصر ، ط1، 1983م ،ص276.

- **جمال الاسم والشكل:**

اهتم المسلمون بكل تفاصيل سفرائهم ومنها اسماؤهم فلكل امرئٍ من اسمه نصيب وقد أكد الرسول ﷺعلى ذلك بقوله " إن أبردتم إلي بريداً فأبردوه حسن الاسم حسنَ الوجه "[1]. فيجب أن يكون السفير بهيئة تستميل لها العين ولا تنفرها العين، فالسفير هو مقابل الملوك والأمراء فلا بد أن تكون صورته تبعث في النفوس المسرة وتغرس فيها المحبة فالملك ينبغي أن يرسل من مملكته رسولاً كامل المحاسن لمرسله[2].

فقد مالت الشعوب العربية الإسلامية والشعوب الشرقية إلى تفضيل الأجسام الممتلئة الضخمة بحيث لا يكون الرسول ضعيف المنظر أمام مرسله حيث استحب السلاطين أن يكون في رسلهم تمام القد وامتداد الطول وعبالة الجسم فلا يكون قميئاً ضئيلاً وأن يكون وسيماً لا تقتحمه العين ولا تزدريه النواظر[3].

وقد حدد ابن الفراء صفات السفراء بقوله " اختر لرسائلك في هدنتك وصلحتك رجلاً حصيفاً[4]، بليغاً خولاً قلباً[5]، قليل الغفلة ذو لسان سليط وقلب حديد فطن التدبير، حاضر الفصاحة مبتدأ العبارة، وسيماً قسيماً[6] "[7].

- **حسن المظهر واللباس:**

تلك الصفات الجسدية الجميلة المبهجة للناظر لا يمكن أن تكون ذات تأثير فعال دون الاهتمام بالمظهر الخارجي الأنيق، فيجب أن يجتمع في الرسول نظافة الجسم واللباس والتناسق في ألوان الملابس وجودة نوعيتها وملاءمتها لأذواق الناس وعاداتهم لذا وجب على الرسول أن يرتدي أفخر الملابس وأجملها ويظهر بأبهى صورة فالناظر يستقطب نظره ويستدعي اهتمامه الشكل أكثر من الكفاءة.

---

[1] البوصيري ، (أحمد بن أبي بكر): إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تح: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، السعودية، د.ت، مج6، ص139.

[2] عطية، (أمال سالم): السفارات في المغرب الإسلامي من خلال القرنين السابع والثامن الهجري ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المصطفى ، الجزائر ، 2016م، ص20.

[3] ابن أبي الفراء: رسل الملوك، ص36 ؛ العدوي : السفارات الإسلامية إلى أوروبة، ص30.

[4] الحصيف: الجيد المحكم السديد الصائب أي رجل ذو رأي سديد، الزيات: المعجم الوسيط ، ج1، ص210.

[5] خولاً قلباً: تخويل الشيء تملكه ، وخوله الله شيئاً أي ملكه إياه، والمراد هنا قوة القلب، الرازي: مختار الصحاح ، ص 128.

[6] قسيم الوجه : حسن الوجه، الزيات : المعجم الوسيط ، ج3، ص233.

[7] ابن أبي الفراء: رسل الملوك، ص46.

وهذا ما يفسر طلب السلاطين المماليك من الرسل عدم التقشف في خطوط كمالهم نتيجة إدراكهم العامل النفسي للمظهر الخارجي الجميل وأثره على النفوس ، فالنفس البشرية تميل إلى محبة الجمال ورفعه وتكريمه[1].

فقد أمر سلاطين الماليك رسلهم عند الانطلاق لأداء مهماتهم أن يتجملوا بكل ما أمكن ، حيث أن حضور الرسل والسفراء كان مدعاة اهتمام الكثير من العامة والمؤرخين الذين صوروا لنا مشاهدة القصاد وهيئاتهم وجمال ملابسهم[2] " التردي بملابس النعم المطيّفة "[3] .

وهذا سبب اهتمام السلاطين بحضور السفراء والاحتفالات الفاخرة بقدومهم حيث يظهر السلطان وحاشيته مرتدين أفخم الألبسة المخملية الموشاة بالذهب والمطرزة بالفراء وتتحلق حولهم الجنود المدججة بالسلاح البراق المرصع بالجواهر تلك الصورة الفنية التي أبهرت القصاد والعامة والمؤرخين. ويظهر ذلك في وصف المؤرخين لتلك الاحتفالات ، فتلك الصورة التي نقلها القصاد إلى حكامهم نقلها المؤرخون بمزيد من الإعجاب[4].

حيث نصح أبو حمو بالتزين بالملابس الفاخرة " يا بني عليك بالزينة في جلوسك وركوبك والتطيب والتجمل بالحسن من الثياب فإن ذلك مما يزيد مهابة وجمالاً في أعين الناس"[5].

ت- الصفات الموضوعية :

- الفصاحة والخطابة :

من المسلمات من أهم الشروط التي يجب توفرها في السفير أن يكون فصيحاً خطيباً لما للفصاحة من تأثير في السامع وما لها من دور في تحقيق المبتغى من الرسالة[6]، حيث عبر ابن الفراء عن أهمية الفصاحة في اختيار السفراء بقوله: " اختر لرسالتك في هدنتك وصلحك رجلاً حصيفاً ، حولاً قلباً قليل الغفلة ، ذا رأي جزلٍ وقول فصلٍ ، لسانٍ سليط وقلبٍ حديد ، حاضر الفصاحة مبتدر العبارة ظاهر الطلاقة "[7].

---

[1] العدوي: السفارات الإسلامية إلى أوروبة ، ص31 ؛ عطية: السفارات في المغرب الإسلامي ، ص21.
[2] ابن إياس :بدائع الزهور، ج4، ص259 ؛ عبد الرحمن : السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص95.
[3] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج7، ص231.
[4] ابن إياس : بدائع الزهور، ج4، ص259؛ ابن كنان :حدائق الياسمين، ص71.
[5] أبو حمو، (موسى بن يوسف): واسطة السلوك في سياسة الملوك ، مطبعة الدولة التونسية، تونس ، 1862م، ص153.
[6] عطية: السفارات في المغرب الإسلامي ، ص23.
[7] ابن الفراء : رسل الملوك ، ص10.

لذا فقد سعى المماليك على اختيار رسلهم ممن يكونون وضحاء نجباء فصيحي اللسان[1] ، وقد فضل المماليك في اختيار سفرائهم ممن يتقنون لغة القوم المرسل إليهم ، وهذا يفسر اختيار السلطان قانصوه الغوري للترجمان تغري بردي الذي اشتهر بإتقانه العديد من اللغات سفيراً إلى البندقية وعدة دول أوروبية بمهمة طويلة ومتعددة الأغراض[2] .

فبالفصاحة يستقطب إعجاب المستمع لعذوبة جمله ويجذبه بأناقة منطوقة ويفتنه بسحر ألفاظه فحتى يكون كلامه ممتعاً أنيقاً فالبيان من السحر لا ينكر وأن له من التوصل إلى مبتغاه ما هو معروف[3].

لا بد للسفير حتى يؤدي مهمته بنجاح ويحقق أعلى درجات التمثيل الدبلوماسي الناجح أن يمتلك قدراً عالياً من الذكاء وسرعة البديهة فيستطيع أن يدير جلسات المناقشات بما يتوافق مع أهوائه ويقنع الخصم بقوة حجته فينتقد ما أبرم ويبرم ما عذر فيدبر الأحاييل ويتفنن بالمكائد ليصل إلى ما أرسل لأجله " فالخباثة من طبع الرسل "[4]. وقد جعل ابن الطقطقا الذكاء من خصال السفراء الرئيسة وهي أم الخصال وأهمها حيث تمكنهم من معرفة مستقيم الأمور من أعوجها " يجب أن يكون في الرسول خصال منها العقل ليميز الأمر المستقيم من الأعوج "[5].

فإن لم يكن الرسول على مستوىً عالٍ من الذكاء والقدرة العقلية عيب على مرسله إرساله ، فاختيار الرسول المكلف بالمهمة يراعي قدر ومكانة من سيرسل إليه، وإن امتلك ذكاءً استثنائياً يستطيع أن يفهم ما لم ينطق مما ينطق وكذلك حمل خصمه على نطق ما هو يريد ويصب في مصلحته لا كما يريد الخصم، فإن ظهر منه خفة أهان مرسله وأضعفه وأوهم المرسل إليه أنه دون قوته [6]، " الرسول يدل على عقل مرسله إذ هو عينه فيما لا يرى ، وأذنه فيما لا يسمع ، ولسانه عما غاب عنه ، فيجب أن تختاره أرفع من بحضرتك عقلاً وبصيرة وهيئة وأمانة ، وإن وجدته كذلك فأرسله وفوض إليه .. "[7] .

- **الجرأة والإقدام :**

لا بد للرسول أثناء تأدية مهمته من امتلاك قدرٍ وافر من الجرأة على المناقشة والحوار الذي يمكنه من تحقيق مصالحه ومصالح دولته بعيداً عن مصالح أو حقوق الدولة المتعاقد معها، فبجرأته يطالب بعقد معاهدات أو بتعديل معاهدات معقودة تحول دون تحقيق مصالح دولته قد يعدها الخصم غير محقة فلا يخشى صدّ الخصم ولا يهاب سطوته، وهذا ما أكده نظام الملك بأنه من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى

---

[1] شلبي : العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي ، ص29.
[2] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص91.
[3] المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص115.
[4] أبو حمو : واسطة السلوك في سياسة الملوك، ص162.
[5] ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية ، ص68.
[6] المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص116؛ عبد الرحمن : السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص95.
[7] ابن الرضوان المالقي ،(أبو القاسم) : الشهب اللامعة في السياسة النافعة ، تح: علي سامي البشار ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1984م، ص343.

بها الرسول " يجب أن يكون الرسول من الشجعان "[1] . فالجرأة منجاة من كل المخاوف وأقوى معين على النجاة من الخطر وأضمن سبيل لبلوغ الهدف وتسهل على صاحبها ما عسر عليه وصعب لديه ، فبالجرأة يستطيع أن يفرض قوله على النفوس فتتلقاه بالقبول[2].

فبالجرأة وحدها استطاع محمد بن محفوظ أن يقنع دوق البندقة بحقيقة أسعار التوابل ، وشرعية ممارسة السلطان لسياسته الاحتكارية' وبنفس الجرأة استطاع رسل فلورنسا الحصول على امتيازات لدولتهم تضاهي الامتيازات التي حصلت عليها البندقية .

- **التأني والصبر:**

إن تحلي الرسول بالجرأة لا يعني أن تؤدي به جرأته إلى التهور والبعد عن قواعد اللباقة والتودد إلى الملك أو السلطان المرسل إليه، لذا يجب أن يتحلى بقدر من التأني ويتجمل ببعض معاني الصبر عملاً بقوله تعالى " يأيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر"[3].

فلربما وجه للرسول مقالٌ لا يعجبه أو مطلب يعارض مصالح دولته فيجب أن يقابله بالحلم وكظم الغيظ ، فلا يجعل خصمه يؤدي به إلى ما لا تحمد عقباه، حيث قيل إن السفير الذي لا يتسم بالأناة إما ينقاد إلى ما أراده مرسله إليه وإما أن يعود بأمر لم يفصل ورأي لم يبرم[4]. وفي كلا الحالتين لا تؤدي سفارته هدفها.

وقد جسد السفير البندقي دومينكو تريفزان أسمى آيات التأني وضبط النفس أثناء مهمته في عهد السلطان قانصوه الغوري فاستطاع بما تحلى به من تأنٍ وطول أناة أن يحقق أهداف سفارته وأن يمتص غضب السلطان وينزع فتيل مشكلة كادت تطيح بالعلاقات المملوكية البندقية[5].

- **الخبرة والعلم بالنظم السياسية:**

اعتمد المسلمون على عقلائهم من ذوي الرشد والخبرة في مهامهم الدبلوماسية، فلم يختاروا أرعن طائشاً ولا جاهلاً متهوراً وانما لجؤوا إلى من خبر حياة البلاط ومعاملة الملوك ولباقة السفراء ، فلم

---

[1] نظام الملك: سياست نامة ، ص133.

[2] المنجد : فصول في الدبلوماسية، ص115.

[3] سورة البقرة: الآية 153.

[4] العدوي: السفارات الإسلامية إلى أوروبا، ص42.

[5] فهمي: طرق التجارة الدولية، ص 103 – 104 ؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص294.

يوكل أمر السفارة إلى فتى صغير السن غير قادر على تمييز جيد الأمور من رديئها، بل أوكلت من خبرتهم وخبرت معرفتهم بقواعد البلاط ومعاملة الملوك والتأدب في مجالسهم والتفنن في مخادعتهم ، فقد وصف نظام الملك الخبرة بأنها " يجب أن يكون الرسول ممن سافروا كثيراً ، وطوفوا في البلاد، والآخذين من كل علم طرف ، ويفضل أن يكون كبيراً في السن عالماً "[1] إن الإشارة إلى الرجل الكبير في السن هي بداعي التأكيد على الخبرة الطويلة المستقاة من التجارب العديدة وهذا ما نصح به أبو حمو بأن أصحاب التجارب تجاربهم هي التي تؤدي بهم إلى صحة الرأي من خلال الممارسة المستمرة لأمورهم ، فيدرك تصاريف الدهر فالتجربة تصقل العقل ولكن الفتوة هي ثمرة الجهل[2].

كذلك لا بد للرسول من أن يكون على علم واسع بأخلاق الملوك وكيفية مخاطبتهم والدخول إليهم والتلطف لهم والحذر في التعامل معهم بشكل لا يستنشيط غيظهم ولا يثير نقمتهم . وطرق التحدث والإجابة لأسئلة الملك أو رجال بلاطه فهذه البروتوكولات تتميز بالدقة وأي خلل فيها يعرض العلاقات بين الطرفين للتوتر ومن ثم القطيعة.

ومن تلك البروتوكولات تقبيل الأرض بين يديه أو تقبيل يده[3]، والتأدب في محادثة الملك فلا يعجل بكلامه ولا يشير بيده ولا يرفع صوته ، وإن دعي إلى الطعام أكل باقتصاد من غير شراهه [4] " أكل خدمة لا أكل نهمة "[5].

لذلك اختارت الدولة المملوكية سفراءها للدويلات الإيطالية من خاصتها، فقد اختارت الخواجا الخاصكي محمد بن محفوظ رسولاً لها إلى فلورنسا والذي يتضح من ألقابه أولاً أنه من خواص السلطان المقربين إليه ثانياً أنه تاجر وهدف البعثة هو تجاري لذلك يمكن الاستفادة من خبرته في الحصول على مكاسب تجارية لصالح السلطان[6].

أو ممن خبر تفكير الملوك الأوروبيين فامتلك ناصية إقناعهم كالراهب مارودا سان برناردينو أحد رهبان دير صهيون البنادقة الذي أدرك بصفته الدينية أهمية العامل الديني في الضغط على ملوك أوروبا والتهديد بتدمير الأماكن المقدسة طريقة لإجبار الدول الأوروبية على تلبية مطالب السلطان المملوكي[7].

ث- الصفات الأخلاقية :

---

[1] نظام الملك: سياست نامة ، ص133.
[2] أبو حمو : واسطة السلوك في سيرة الملوك، ص22.
[3] السبكي: معيد النعم ومبيد النقم ، ص 23.
[4] الجاحظ ، (عمر بن بحر) : التاج في أخلاق الملوك ، تح: أحمد زكي باشا ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1914م ، ص17-122.
[5] العباسي: آثار الأول في ترتيب الدول، ص194.
[6] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج7 ، ص336.
[7] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص249.

أكدت التعاليم الإسلامية على أهمية الأخلاق في التحكم بحياة الجميع ، حيث ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تحض على مكارم الأخلاق والتمسك بالجانب الأخلاقي " وأنك لعلى خلق عظيم "[1]، وقد أكد الرسول عليه الصلاة والسلام على أن هدف رسالته الإسلامية هو هدف أخلاقي " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق "[2] .

لذا فقد أكد المماليك على رسلهم ضرورة الالتزام بمبادئ أخلاقية لا بد من الالتزام بها أثناء ممارسة المهمة الموكلة إليهم ، لما في ذلك من الحفاظ على نجاح مهامهم، ومنها :

- **عدم شرب الخمر:**

لقد نهى الرسول ﷺ عن شرب الخمر وقد أكد على ضرورة الابتعاد عنه " أول شيء نهاني الله عنه بعد عبادة الأوثان شرب الخمر "[3].

وقد كان شرب الخمر من الصفات غير المرغوبة بها في العصور الوسطى لما فيها من مدعاة لإفشاء الأسرار فقد كان من عادة الفرس إذا قدم إليهم رسول أمروه بشرب الخمر فإن فعل علموا أن أسرار دولته مفتضحة عنده[4].

بالرغم من أن الخمر كانت تدق كؤوسه في البلاط المملوكي[5]، فقد زود السلاطين المماليك سفراءهم بتعليمات تنص على الابتعاد عن شرب الخمر أثناء مهامهم منذ أن تطأ أقدامهم أرض الدولة المرسل إليها فالخمر تفضح شاربها وتطلع ما في نفسه من أسرار ، إضافة إلى ما في شرب الخمر من عادة تسيء إلى سمعة الرسول ومرسله[6]، " فالرسول مرآة مرسله "[7].

لذا حرص سلاطين المماليك على عدم معاقرة سفرائهم الخمر حرصاً منهم على أسرار مهمتهم من الذياع وحرصاً على أداء مهمتهم على أكمل وجه وبدقة عالية فمهمة السفير تتطلب عقلاً واعياً فطناً

---

[1] سورة القلم : الآية4.
[2] البزار ، (أحمد بن عمر) : البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تح: عادلين سعد، مكتبة العلوم ، المدينة المنورة، د.ت ، ج15، ص364.
[3] ابن رجب الحنبلي ، (عبد الرحمن بن أحمد): شرح صحيح بخاري المسمى فتح الباري، مر: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ج1، ص121.
[4] ابن الرضوان: السياسة النافعة في الشهب اللامعة، ص343.
[5] بول : تاريخ مصر في العصور الوسطى، ص478.
[6] عبد الرحمن : السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص100؛ عطية: سفارات المغرب الإسلامي ، ص23.
[7] ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية ، ص68.

متيقظاً لا فكراً مخموراً مختلاً يمنعه من أداء مهمته أو الوصول إلى نتائج تخالف ما يحقق غايته وتخالف أهداف مهمته فالخمر تفقد شاربها القدرة على التصرف السليم[1].

- **عدم اقتراب النساء :**

سعى سلاطين المماليك على منع سفرائهم من كل ما يحول دون تحقيق مهامهم أو يسيء إلى سمعتهم وسمعة مرسلهم ومن ذلك ممارسة الفاحشة والزنا عملاً بقوله تعالى " لا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً "[2]. بالإضافة إلى وجهه النظر التي تؤكد الخوف من مكر النساء وما يدبرون به من مكائد تحيل الرسول عن هدفه وتفتنه عن مبتغاه ويتضح ذلك في نصائح أبو حمو " لا تكثر من مجالسة النساء لئلا يفسدن عقلك بعقولهن ويسرقن طبعك من طباعهن "[3].

لم يخرج سلاطين المماليك عن تلك النظرة والخوف من دسائس النساء فقد أوصوا سفراءهم بعدم اقتراب النسوة لخوفهم على أسرار السفارة وما يترتب على ذلك من مكائد والخوف من اشغالهم عن أداء مهامهم ، والخوف أن تكون تلك النسوة مدفوعات من الدولة المستقبلة لاستنباط معلومات وأخبار تخص أسرار دولتهم وأهداف سفارتهم الحقيقية[4]، فنهى المماليك سفراءهم عن ممارسة الزنا هدفه بالدرجة الأولى أداء مهامهم بدقة وبسرية مطلقة أكثر مما هو هدفهم منع الزنا والرذيلة.

- **الأمانة :**

من الصفات التي يجب أن يتمتع بها الشخص الموكل بأداء مهمة السفارة أن يكون أميناً وفياً كاتماً لأسرار دولته، ففي هذه الصفة تجتمع بقية الصفات وإليها تصب، فيجب أن يكون السفير وفياً أميناً لمرسله وفياً أميناً لرسالته فيؤديها على أكمل وجه سواءً كانت رسالته شفوية أو كتابية، فالأمانة والعفة في أداء الرسالة وعدم خيانة المرسل من أسمى الصفات التي يجب أن يتمتع بها الرسول[5] .

إن انتفت صفة الأمانة عن الرسول ترتب عليها نتائج كارثية تطيح بمصالح دول وتراق دماء وتهلك قبائل " فكم من رسول برقت له بارقة طمع من جهة من أرسله ، فحفظ جانبه وترك جانب مرسله "[6] .

وقد تنبه السلاطين المماليك لتلك الصفة وأدركوا خطورة خيانة الرسول والتأكيد على الأمانة في أداء الرسالة ، حتى أن البعض جعلها في مقدمة الشروط الواجب توفرها بين شروط اختيار السفراء ربما لما

---

[1] عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص100.

[2] سورة الإسراء: الآية 32 .

[3] أبو حمو : واسطة السلوك في سياسة الملوك ، ص8.

[4] العدوي: السفارات الإسلامية إلى أوروبا ، ص42؛ عطيه: سفارات المغرب الإسلامي، ص25.

[5] الماوردي: نصيحة الملوك، ص276 ؛ عبد الرحمن : السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص98.

[6]. ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية ، ص68.

يترتب على خيانة السفراء من عواقب ، فإن لم يتوفر في السفير غير صفة الأمانة فهذا يكفي بحسب ابن الرضوان الذي غلبها على الكفاءة والمقدرة العقلية والذكاء وغيرها من الإمكانات التي تمكن الرسول من تأدية مهامه بنجاح ، ففي حال ندر عليك أن تجد رسولاً يتمتع بالعقل والحلم فيكفيك بالأمانة خصلة لتختاره رسولاً لك " فإن لم تجده كذلك فليكن أميناً فقط يؤدي كتابك إلى وجهته ويأتي عنه بجوابه "[1].

فخيانة الرسول تؤدي إلى انتهاك الحرمات وفناء الجيوش الجرارة وضياع المال" فكم من دم سفكه الرسول بغير حلّه، وكم من جيوش قد قتلت وعساكر قد هزمت وحرمة قد انتهكت ومال قد انتهب وعهد قد نقض بخيانة الرسول وأكاذيبه "[2].

فهي أربع صفات لا يجب أن يبتعد عنها الملك في اختيار رسوله ، قوة القلب والعقل ، الصدق في الحديث والأمانة وكتمان السر " وليكن الرسول مشتملاً على أربعة أوصاف ليس عنها من محيد ولا خلاف ، الأول أن يكون قوي القلب راجح العقل، الثاني أن يكون صادق القول ، الثالث أن يكون محافظاً على دينه، الرابع أن يكون محافظاً على الأسرار كاتماً لجميع الأخبار"[3].

كان سلاطين المماليك حذرين كل الحذر عند اختيار سفرائهم ممن يتحلون بصفة الأمانة ومن كسبوا ثقة السلاطين باستثناء حالة فريدة جسدت خيانة السفير ، فخيانة تغري بردي هي التي دفعته إلى توقيع اتفاقية (913هـ / 1507م) والتي لم تحقق مصالح دولته[4]، وقد أنهت بذلك حياته عندما اكتشف السلطان خيانته وتراجع عن بنود تلك الاتفاقية ، مما أدى إلى حدوث أزمة دبلوماسية بين الطرفين[5].

وقد حرص السلاطين المماليك على اختيار رسلهم وحاملي رسائلهم ممن تجتمع بهم تلك الصفات إن م يكن كلها فمعظمها من صفات جسدية مثل جمال الصورة وسيماً قسيماً وصفات خلقية تتمثل بسداد الرأي وحصافة العقل وقد نُهِيَ السفراء عن شرب الخمر و إلا يميل إلى النساء وعدم التدخل في شؤون المرسل إليه .

2- أهم السفراء المماليك إلى المدن والممالك الإيطالية :

من أهم من أوكل إليهم مهمة السفارة إلى الدول المجاورة ومنها المدن الإيطالية:

أ- فارس الدين أقطاي بن عبد الله الأتابكي:

[1] ابن الرضوان : الشهب اللامعة في السياسة النافعة ، ص343.
[2] الجاحظ: التاج في أخلاق الملوك ، ص122.
[3] أبو حمو: واسطة السلوك في سياسة الملوك ، ص153.
[4] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 264.
[5] ابن إياس : بدائع الزهور، ج4، ص207.

الأتابك: لفظ تركي بمعنى أمير وفي العصر المملوكي أطلقت على قائد الجيوش[1]، عرف بالمستعرب الصالح النجمي وهو من أكابر الأمراء والأعيان، عرف بسداد رأيه وشدة ذكائه وبفطنته المتيقظة تلك الصفات جعلت المعز أيبك يختاره سفيراً لبلاده إلى الدول الأوربية وقد أدت سفارته الأغراض المرجوة منها من إطلاق سراح أسرى المسلمين وتحقيق أهداف تجارية[2].

ب - ابن واصل:

محمد بن سالم بن نصر الدين ولد في حماه (604هـ/1207م) ولي القضاء مدة طويلة من الزمن عرف عنه براعته بالعلوم الشرعية و العقلية درّس وأفتى بالعلوم الشرعية إضافة إلى ما عرف عنه بالذكاء المتقد، لذلك اختاره الظاهر بيبرس سفيراً لدولته إلى أوروبا[3].

ت - تغري بردي:

يهودي اسباني ، اسمه " لويس دوبرات " كان يعمل بحاراً وقد تحطمت سفينته على الشواطئ المصرية فوقع في الأسر وبيع عبداً في مصر ، اعتنق الإسلام وتسمى بـ " تغري بردي " ونتيجة امتلاكه مهارات متعددة منها إتقانه للغات عديدة كالإسبانية منها والإيطالية تولى منصب كبير التراجمة في البلاط المملوكي[4] .

لقي حظوة في البلاط المملوكي في عهد السلطان قانصوه الغوري فأرسله السلطان بسفارة متعددة الأهداف إلى أوروبا (913هـ / 1507م) لكن حياته التي لقي بها تلك المكانة عند السلطان الذي غلب رأيه على رأي غيره من أفراد حاشيته انتهت بعد أن اكتشف سيده خيانته فألقى القبض عليه ، فدفع بذلك حياته ثمن خيانته[5].

---

[1] الخطيب :معجم المصطلحات التاريخية ، ص 21.

[2] ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر ، ص141؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ، ج7، ص242.

[3] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص286.

[4] شمس ، (هناء) : الدور السياسي والاقتصادي لقناصل الدول الأوروبية والتراجمة في العصر المملوكي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طنطا، مصر، 2016م، ص403.

[5] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص207؛ فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص68؛ الدراج : المماليك والفرنج ،ص130.

ث- محمد بن محفوظ:

أحد سفراء السلطان الأشرف قايتباي، أرسله في سفارة إلى فلورنسا سنة (893-894هـ / 1487-1488م)، وأرسل معه هدايا حافلة ، وكان الهدف من سفارته تبادل التمثيل الدبلوماسي وعقد اتفاق ودي مع فلورنسا، كانت صلاحياته محدودة فقط تجميع الآراء للتمهيد لعقد اتفاق وقد مهدت سفارته لإقامة علاقات وطيدة بين فلورنسا والمماليك دامت حتى سنة (923هـ / 1517م) سقوط دولة المماليك[1].

3- أوراق المرور التي يحملها السفراء:

زود السفراء أثناء رحلتهم لتأدية مهامهم أوراق عبور تشبه إلى حد كبير من حيث شكلها ومضمونها جوازات السفر الدبلوماسية هي عبارة عن ثلاث أوراق :

أ- أوراق الطريق:

هي الأوراق التي يحملها الرسول أثناء توجهه لتأدية مهمته الموكل إليه تنفيذها ، تحمل هذه الورقة وصفاً دقيقاً لشخصية الرسول ومكانته التي يتمتع بها أميراً كان أم رجل دين مع توصية بتسهيل مروره ومعاملته بالإحسان، وأحياناً توصي بنفقة تخصص لحاملها ، كما يدون عليها اسم السفير ولقبه وصفته الرسمية والجهة التي يقصدها وطلب تسهيل مهمته وعدم إعاقة طريقه ومعاملته بالإكرام والإحسان [2] .

صياغتها: ورقة طريق على يد فلان بن فلان الفلاني ... رسم بالأمر الشريف العالي المولوي السلطاني الملكي الفلاني أعلاه الله تعالى وشرفه وانفذه وصرفه ، أن يكون فلان الفلاني - مع ذكر ألقابه – ويتمكن من التوجه إلى جهة قصده ويحل على فرس واحدة أو أكثر من خيل البريد من مركز إلى مركز على العادة متوجهاً أو عائداً " أو يتمكن من التوجه إلى جهة قصده ويذكر بتلك الأوراق التوصية بإكرامه وبنفقته ثم تنهى تلك الأوراق بذكر التاريخ ومن قام بتحريرها غالباً من يقوم بتحريرها كاتب السر أو الدودار ونادراً نائب السلطان "[3]. فقد ضمت أوراق الطريق معلومات توضح بشكل تفصيلي

[1] ابن شاهين: نيل الأمل في ذيل الدول ، ج7، ص344 ؛ ابن إياس : بدائع الزهور، ج3، ص150.
[2] عبد الرحمن : السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص131؛ فودة: النظم الدبلوماسية ، ص154.
[3] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج7، ص230- 231.

المعلومات التي تخص السفير الذي يحملها ووجهته التي أرسل إليها والجهة المرسل منها ، ولم تخلُ من التعظيم والدعاء للسلطان .

اعتنى السلاطين بتلك الأوراق بخطها وحبرها وورقها وكاتبها، فكتبت بخط جميل وتفننوا بزينتها حتى تليق بمهام السفارة التي يتولاها السفراء ، حيث استخدم في كتابتها قلم الطومار على ورق بغدادي تميز بأنه ورق سميك مع ليونة ورقه في الحاشية ، وهو من أفخر أنواع الورق الذي خصص لكتابة المصحف ومراسلة الملوك الكبار[1] .

ب- جواز المرور:

عند وصول الرسول إلى الجهة التي يقصدها يجب أن يحصل على تصريح دخول إلى أراضي الجهة المرسل إليها، هذا الجواز يمكن السفير من دخول أراضي الدولة المرسل إليها ، فإما يحصل على ذلك الجواز عند حدود الدولة المرسل إليها أو يحصل عليه قبل بلوغه الحدود، حيث يقوم أحد الرعايا أو الممثلين الدبلوماسيين للدولة الموجودين في الدولة المرسل إليها بالحصول على موافقة السلطان ومنحه جواز المرور ذلك ، وهذا الجواز هو بمثابة موافقة من السلطان على استقباله [2].

وقد عرفت مصر في عصر سلاطين المماليك - لا سيما في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون - نظاماً دقيقاً لجوازات المرور فلا يستطيع أحد أن يتوجه من مكان إلى آخر دون إذن ولي أمره فيعطى المسافر جوازاً للخروج من مصر يدرج فيه اسمه وأسماء كل من يرافقه ولو كانوا عبيداً [3].

ففي التعليمات التي زودت بها البندقية سفيرها دومينيكو تريفيزان " في كريت ربما تجد جواز المرور إلى بلاد السلطان في انتظارك لتأخذه معك ليسمح لك بدخول الإسكندرية والقاهرة ، وإذا كان الجواز لم يصل بعد إلى كريت فلا تنتظر وصوله بل استمر لأنه قد يقابلك في الطريق ، وإلا فواصل الرحلة حتى تصل إلى ميناء ، ثم ارسل أحد أتباعك في الإسكندرية "[4] .

---

[1] ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف ، ص126؛ الخالدي : المقصد الرفيع ، ج2، ص540 ؛ توفيق : الدبلوماسية الإسلامية، ص125.

[2] عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص133.

[3] سرور : دولة بني قلاوون، ص343.

[4] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص399.

فقد حرصت الدول الإيطالية على الحصول على جواز المرور قبل وصول بعثتها نظراً لما له من دور في تيسير مهمة السفراء ، فمن خلال تلك التعليمات يتبين طرق الحصول على جواز المرور إما في مركز تابع للدولة المرسلة أو أثناء الطريق ، أو على الحدود .

ت- أوراق الاعتماد:

هي كتب صادرة عن الحاكم يعرف بها بالسفير الذي أرسله والغرض من سفارته ، ويحمل السفير تلك الأوراق كبطاقة تعريفية موثوقة ودقيقة يسلمها لحاكم الدولة الموفد إليها ، وهي مصدر يعتمد عليه السفير في الرجوع إليها إن غفل أو نسي هدفاً من أهداف سفارته ، هذه الأوراق تكتب بلغتين الأولى لغة الدولة الموفد منها والثانية لغة الدولة المستقبلة [1].

وقد اتخذت أوراق الاعتماد أحد شكلين:

- مرفقة بالخطابات والرسائل التي يحملها السفراء إلى الدولة المستقبلة ، حيث يظهر اسم السفير وصفته والهدية التي يحملها وغيرها من المعلومات ضمن الخطاب الموجه من السلطان الأشرف قايتباي المرسل إلى السلطان في الدولة المستقبلة . وقد ظهر ذلك في خطاب السلطان قايتباي إلى حاكم فلورنسا حيث ذكر " .. رسمنا بتميز المجلس السامي الخاصكي الشمسي محمد بن محفوظ أحد أعيان التجار..."[2].
- شكل منفصل عن الخطابات على شكل أوراق خاصة[3] ، وهذا ما اعتمدت عليه الدويلات الإيطالية حيث ورد في التعليمات المقدمة إلى سفيرها دومينيكو تريفيزان من حكومة البندقية التأكيد على تسليم أوراق الاعتماد للسلطان وإظهارها لكل شخصية سياسية عند التعرض للمساءلة ذلك تسهيلاً للمهمة " ادخل إلى المدينة وأعرض خطابات الاعتماد على أمير الإسكندرية .. لما يتقرر يوم التشريف تذهب رسمياً في موكب فخم يليق بك وبنا وتقدم خطاباتنا "[4].

وقد ذكر الرسول الفلورنسي برنكاتش إلى السلطان الأشرف برسباي عندما وصف تفاصيل لقاءه السلطان أنه قام بتسليم خطاب اعتماده للدودار[5] .

أما الرد على خطابات الاعتماد بعد تقديمها يكون شفوياً من خلال الترحيب بالسفير ، لتبدأ بعدها جلسات مناقشات ومفاوضات[6] .

---

[1] عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص133.
[2] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص376.
[3] القلقشندي: صبح الأعشى، ج13، ص79 ؛ العدوي: السفارات الإسلامية إلى أوروبة ، ص44؛ توفيق: الدبلوماسية الإسلامية ، ص124.
[4] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص456.
[5] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص23.
[6] فودة: النظم الدبلوماسية ، ص154.

4- المراسيم الدبلوماسية لاستقبال السفراء :

حرص السلاطين على استقبال الرسل - رسل الدول عامة والممالك والمدن الإيطالية بوجه خاص - الواردين إليهم بالتكريم والاحتفال بقدومهم وإعداد المواكب الفخمة لذلك إما بهدف إكرامهم لأن السفير يمثل دولته ويتكلم باسمها ويحمل كلام رأسها ويبدون رغباته، فإن إكرام السفير يعني إكرام الدولة وزيادة العناية به تشير إلى مكانة رئيس أو ملك دولته لدى السلطان، أو إلى رغبة السلطان بالظهور بمظهر الحاكم وإظهار العظمة والبذخ و لإيقاع الرهبة في نفوس الوافدين فإنهم ينقلون إلى دولتهم ما رأوا وما سمعوا عن قوة السلطان[1].

وقد جرت عادة السلاطين المماليك عندما يصل السفير الإيطالي إلى ثغر الإسكندرية يسارع نائب السلطان بإخبار السلطان ويعلمه بقدومه ويستأذنه المثول بين يديه، ومن ثم يتم تحديد مكان نزوله والأشخاص الذين يخرجون لاستقباله، وتحديد ذلك يتم بناءً على أهمية السفير و الجهة التي يمثلها فإن كان ذو مكانة مرموقة يخرج لاستقباله كبار رجال الدولة وينزل في قصور السلطان بالميدان، أما إن كان ذو مكانة أدنى من ذلك يخرج لاستقباله المهمندار وينزل بدار الضيافة بقلعة الجبل[2] وفي كلا الحالتين يتولى المهمندار مهمة تحديد من سيخدمهم ويرتب أمور السفراء وما يحتاجونه و لا يُمَّكِن أحد من الاجتماع به إلا بأمر من السلطان كما يشرف على الخدم الذين يعهد إليهم بخدمة هؤلاء السفراء ويوفر أسباب الراحة لهم[3] .

وقبل أن يمثل السفير بين يدي السلطان يقابله كبار رجال الدولة من قضاة وكتاب السر والدودار وذلك لبحث الموضوعات التي سيتناولها النقاش أثناء مقابلة السلطان[4]، ثم يقوم رجال الحاشية بتنبيه السفير إلى البروتوكولات الرسمية للدولة من ضرورة الانحناء للسلطان وتقبيل الأرض بين يديه وعدم البصق في حضرة السلطان وإظهار كل ضروب الطاعة للسلطان[5].

وفي يوم الموكب يجلس السلطان على دست السلطنة مرتدياً الثياب الفاخرة ويحضر رجال الدولة الكبار من كتاب السر والدودار والأمراء ويحيطون بالسلطان من الجانبين ثم يتقدم السفير بين تلك الحشود المصطفة على الجانبين وبرفقته الكتاب الواردون معه[6].

يمكن تمييز مرحلتين في استقبال السفراء، المرحلة الأولى: في الثغور أو الموانئ، والمرحلة الثانية: في القاهرة.

---

[1] المنجد: فصول في الدبلوماسية، ص136.
[2] القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص58.
[3] حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص205.
[4] الدراج: المماليك والفرنج ، ص115.
[5] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص23.
[6] القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص58 ؛ عاشور: نظم الحكم والإدارة، ص23.

أ- المرحلة الأولى- مراسم استقبال السفراء في الإسكندرية :

غالباً ما كانت تأتي سفن السفراء الإيطاليين عن طريق ثغر الإسكندرية ، عندما تصل سفن السفراء إلى الموانئ المصرية يرسل إلى القنصل في الثغر ليخبر نائب السلطان في ذلك الثغر بقدومه حتى يتخذ ما يترتب على قدومه من إجراءات لازمة لاستقباله ويحصل على إذن الدخول[1]، ولا يسمح للرسول بأن تطأ قدمه أرض الميناء إلا بعد أن يأذن له السلطان بذلك .

فقد ذكر ابن عبد الظاهر: أنه في سنة (690هـ /1291م) زار رسول البندقية الإسكندرية وأقام فيها عدة أيام حتى سمح له بالحضور إلى القاهرة لمقابلة السلطان[2].

كما بقي السفير دومينيكو تريفيزان الذي زار مصر (918هـ /1512م) في السفن سبعة أيام حتى وصل إذن النزول وبعد سبعة أيام نزل إلى شواطئ الإسكندرية وكان باستقباله الدودار ونائب السلطان في الإسكندرية وقدم السفير للنائب كتاب اعتماده مرسلة من قبل حاكم البندقية ففتحها النائب وقرأها سكرتير السفير وشرحها الترجمان، وبعد أن تبادل كلمات الصداقة غادر السفير إلى القصر الجميل المخصص له[3].

أثناء مقابلة السفير للنائب يجب على السفير أن يتحلى بأعلى درجات اللباقة ويطيب خاطره بأطيب الكلمات وأعذبها فقد نبهت البندقية سفراءها إلى ذلك " عليك بزيارة نائب السلطان في الإسكندرية وقدم له حسب المعتاد التحيات واستخدم في ذلك كل ما لديك من عبارات مناسبة ، مستعيناً بحكمتك وثاقب فكرك " [4].

وفي هذه المرحلة تكون حرية السفير مقيدة ولا يتمتع بحريته المطلقة ، فلا يحق له التجول في الثغر[5]، " فعندما يسمع بأخبار الرسول أنه وصل لبلاده ، فيجهز له جماعة من الجيش وأكابر الأمراء يحتفظون بهم وبمن معهم ولا يمكنون أحد من الاجتماع بهم حتى ينتهوا إلى الملك "[6].

---

[1] ابن كنان: حدائق الياسمين ، ص 81 ؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص 301.
[2] ابن عبد الظاهر : الألطاف الخفية، ص129.
[3] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 299.
[4] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص399.
[5] فودة: النظم الدبلوماسية ، ص153؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص288.
[6] العباسي :آثار الأول في ترتيب الدول ، ص193

أثناء وجود السفراء بالثغر تأتي تعليمات السلطان لعماله بعدم التعرض للسفراء بأذى ويحضهم على العناية بهم ، وتوفير جميع أسباب الراحة ويوفروا لهم الإقامة الهنيئة الرغيدة ، حيث زودت مراكز البريد في الثغور بحمام ومسجد وخان وجميع ما أمكن توفيره من أسباب الراحة للسفراء، وقد وصف أحد السفراء القادمين إلى الدولة المملوكية في عهد السلطان الظاهر جقمق " مرحباً بقدومنا بعد أن سلمنا عليه ، وأمر بإحضار مشروب على عادتهم مع من يرد عليهم من الضيفان و القصاد وممن يكرم عنهم ، فجيء بأواني زجاج رائق فيها مذاب السكر الممزوج بماء الورد مما يحيي النفوس وينعش القلوب . فشربوا وشربنا ، ثم أمر بإنزالنا وإجراء الضيافة علينا "[1].

إن السفير وضح في وصفه مدى الترحيب الذي يقدمه نائب السلطان في الثغر للسفراء بالإضافة إلى أنه يكرمه ويقدم لهم الطعام والشراب ، حيث قدم له الشراب المحلى بالسكر وماء الورد وهو مشروب نال رضى القاصد ، كما يشير إلى فخامة الأواني المقدمة ، وهذا يشير إلى حرص النائب في إظهار مظاهر العظمة والفخامة ، ثم يترك السفراء للراحة.

ففي سنة (767هـ /1365م) حدث وصول سفارة غريبة من نوعها إلى أراضي الدولة المملوكية وهي سفارة بندقية أعقبت حملة بطرس لوزنيان على الإسكندرية ، مما دفع السفير إلى أن يطلب الأمان قبل نزوله إلى أراضي الدولة المملوكية فاشترط لنزوله أرض الميناء وأداء مهمته الدبلوماسية قبل أن يحصل على رهائن وبالفعل حصل على رهائن[2] ، مما يشير إلى احترام السلاطين المماليك للبعثات الدبلوماسية التي تفد إليهم وحرصهم على أداء مهمتهم .

وقد يعدّ وجود السفير في الثغر فرصة مناسبة لتبادل الهدايا ، فيقدم السفير الهدايا التي خصصتها حكومته للنائب بالمقابل يقبلها النائب ويقدم له هدايا تقاربها في القيمة المادية[3] .

يبقى السفير مكرماً مؤمناً على حياته وحياة حاشيته وأفراد سفارته ، حتى يأتيه إذن السلطان بمقابلته، فيتوجب عندها على عمال الثغور أن يزودوا السفارة بالأدلاء الذين يرشدون السفراء إلى طريقهم للقاهرة وتأمين وصولهم سالمين[4].

لا تقتصر وظيفة هؤلاء الأدلاء على إرشادهم إلى الطريق الصحيح وإنما تهدف مهمة هؤلاء الأدلاء على تضليل السفراء وإبعادهم عن الطرق السهلة الموصلة إلى القاهرة من خلال استخدام الطرق الوعرة البعيدة ، وذلك حرصاً على سلامة العاصمة وإبعاد السفراء عن هدفهم الأساسي وهو التجسس ونقل

---

[1] الأهواني ، (عبد العزيز) : سفارة سياسية من غرناطة إلى القاهرة في القرن التاسع الهجري ، مجلة كلية الآداب، القاهرة ، العدد1، 1954م ، مج16، ص101.

[2] المقريزي: السلوك ، ج4، ص284؛ سرور : دولة بني قلاوون ، ص251.

[3] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص288.

[4] العدوي: السفارات الإسلامية إلى أوروبا ، ص 60؛ المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص137.

المعلومات[1]، هذا ما ذكره نظام الملك "إيفاد الرسل لا ينحصر على إيصال رسائلهم وإنما تمتد مآربهم وأهدافهم السرية إلى أكثر من هذا .. إنهم يرمون إلى استطلاع وضع الطرق والشعاب والمياه.. "[2].

إن مدة بقاء السفراء في الثغور يعود لأمرين ، الأول: تبليغ نائب السلطان للسلطان بحضورهم وانتظار الرد، والثاني: الإجراءات والمراسيم التي يتم ترتيبها قبل قدوم السفراء لاستقبالهم .

ب- المرحلة الثانية : مراسم استقبال السفراء في القاهرة :

تبدأ المرحلة الثانية لاستقبال السفراء بوصولهم إلى القاهرة وليس بمقابلتهم السلطان ، فعند دخلولهم القاهرة يخرج وفدٌ رسميٌ لاستقبال السفير ممثلين للسلطان بحسب قدر السفير والجهة التي وفد منها " فقد جرت العادة أنه إذا وصلت رسل من الملوك إلى أطراف مملكته ، كاتب نائب تلك الجهة السلطان يعرفه بوفوده ويستأذنه في إشخاصه إليه، فإن كان مرسله ذا مكانه عظيمة من ملوك الشرق خرج بعض أكابر الأمراء كالنائب والصاحب الحاجب وغيرها، وإن كان دون ذلك تلقاه المهمندار واستأذن عليه الدودار "[3]. وبعد ذلك يتولى الإشراف على أمور القصاد والعناية بهم حتى يحين موعد لقائهم بالسلطان موظف يدعى المهمندار[4] .

تولى المهمندار الإشراف على راحة الضيوف وخدمتهم ، فهو مسؤول عن إدارة أمورهم وتأمين حاجاتهم ويخضعهم لرقابة الدولة ، حيث تعد وظيفة المهمندار من الوظائف المهمة في العصر المملوكي، فقد اشترط في متوليها أن يكون من أرباب السيف والقلم ، وأن يكون عاقلاً عارفاً ذكياً يقظاً فطناً أميناً متحدثاً عدة لغات[5] .

يقوم المهمندار بالإشراف على الرسل والمبادرة إلى سؤالهم عن سبب حضورهم ويحضر ما على أيديهم من مكاتبات ويدفعها إلى كاتب السر ليستكمل ترجمتها لمعرفة الهدف من بعثتهم ومدى أهميتها للدولة المملوكية ، فينزل السفراء في منازل - متفاوتة الدرجات - كل حسب قدره وقدر مرسله[6] .

كما حرص على منع أحدٍ من الاتصال بهم مهما كانت صفته ، قبل أن تتم مقابلة السلطان ويأتيه الأمر بالاستعداد للمثول بين يدي السلطان وذلك حرصاً على أداء مهمتهم وحرصاً على سرية تلك المراسلات ، بعد أن يعهد لهم من يتولى خدمتهم ويوفر لهم أسباب الراحة والطمأنينة[1] .

---

[1] العباسي: أثار الأول في ترتيب الدول، ص194؛ فودة: النظم الدبلوماسية ، ص137.
[2] نظام الملك : سياست نامة ، ص112.
[3] القلقشندي : صبح الأعشى ، ج4، ص 59 ؛ القلقشندي: ضوء الصبح المسفر ، ص263.
[4] ابن كنان: حدائق الياسمين ، ص103.
[5] الخالدي: المقصد الرفيع ، ج1 ، ص406 ؛ السيوطي : حسن المحاضرة ، ج2، ص13؛ المنجد : فصول في الدبلوماسية ، ص136.
[6] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج4، ص59؛ القلقشندي: ضوء الصبح المسفر ، ص263؛ الوقاد،(محاسن) : الهدايا والتحف زمن سلاطين المماليك، مجلة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد2، 2000م، مج28، ص197.

إن لقاء المهمندار للسفير يعتبر فرصة مناسبة لإيصال أفكار من المهمندار للسفير ومن هذه المعلومات " إرهاب القصاد ويوهمهم بقوة المسلمين وشدة بأسهم وعظيم سطوتهم واتفاق كلمتهم وقيامهم بحوزة الدين ، وذبهم عن حرمة الملة الإسلامية ، وحفظ النظام ، وينهي أمور القصاد إلى الملك بمقدار ما يكون فيه المصلحة"[2] . وكذلك ينبه المهمندار السفير إلى قواعد المثول بين يدي السلطان[3] .

كما أن هذا اللقاء هو سبيل لتبادل كلمات المودة بين الطرفين والهدايا أيضاً ، لكن المهمندار لا يقبل الهدايا إلا بعد موافقة السلطان والحصول على الأذن منه بمبادلته الهدايا[4].

يبقى السفير مترقباً الموعد ريثما تكتمل الاستعدادات والتجهيز للمواكب السلطانية تلك الاستعدادات تنتهي بعد ثلاثة أيام من قدوم السفير يكون فيها السفير قد استراح من عناء سفره، لكن تحديد موعد لقاء السفير بالسلطان تتعلق بالسلطان وحده ، لكن يكمن دور المهمندار في تعجيل ذلك القاء أو تأخيره[5] .

5- أماكن نزول السفراء:

يمكث السفراء خلال أداء مهمتهم ضيوفاً أعزاء لدى الدولة المملوكية التي بدورها خصصت لهم أماكن إقامة اختلفت باختلاف مكانة السفراء فجعلت تلك المنازل والقصور على درجات وهي :

ح- القصور السلطانية:

هي القصور التي تقع في أرض اللوق[6] بالقاهرة ، وهي أعلى منازل السفراء حيث يمارس فيها السلطان اللعب بالكرة وتعتبر هذه القصور خصيصاً للسفراء من الدرجة الأولى [7].

تتميز هذه القصور بجمالها وروعة بنائها وحسن تزيينها " ظاهرها بالحجر الأسود والأصفر ، داخلها مؤزر بالرخام والفص المشجر بالصدف، والسقوف المبطنة بالذهب وباللازورد ، تخرّق للضوء في جدرانها بطاقات من الزجاج القبرسي الملون كقطع الجواهر

---

[1] العباسي : آثار الأول في ترتيب الدول ، ص193؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص64؛ حسن : تاريخ المماليك البحرية ، ص205.

[2] السبكي : معيد النعم ومبيد النقم، ص32.

[3] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص24.

[4] حسن: تاريخ المماليك البحرية ، ص206.

[5] العباسي: آثار الأول في ترتيب الدول ، ص194؛ القلقشندي: صبح الأعشى ، ج4، ص 59؛ القلقشندي : ضوء الصبح المسفر، ص263.

[6] اللوق : حارة بالقاهرة مرتفعة تكثر فيها البساتين والمزروعات، المقريزي : الخطط ، ج2، ص117.

[7] القلقشندي: ضوء الصبح المسفر ، ص263 ؛ عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص158.

المؤلفة العقود وجميع أراضيها مغروسة بالرخام المنقول من أقطار الأرض مما لا يوجد مثله "[1] .

خ- دار الضيافة:

تقع دار الضيافة بالقرب من قلعة الجبل وهي تلاصق الباب الرئيسي للقلعة بجوار الطبلخاناه[2] ، وقد عني بها بشكل كبير السلطان الناصر محمد بن قلاوون حيث وفد إليها الكثير من الرسل يحملون الكتب والهدايا ليقيموا علاقات متنوعة الأهداف مع الدولة المملوكية[3] .

خصصت لاستقبال الملوك الأجانب وسفرائهم الأقل شأناً ودرجة من السفراء الذين يتم إنزالهم في القصور السلطانية[4] .

لكن هذه الدار تعرضت للإهمال ولم تحظ بعناية السلاطين ، دليل ذلك ما ذكره المقريزي سنة (819هـ /1416م) من قيام السلطان المؤيد شيخ بأعمال ترميم لها " ركب السلطان ونزل دار الضيافة بجوار القلعة ، وقد جمع بها الصناع والحجارين والبنائين والفعلة، وأقام بها صدراً من النهار وقد شرعوا في ترميمها، وكانت تشعثت لخلوها في الأيام الظاهرية والناصرية "[5]، هذا يشير إلى أن معظم السفراء كان يتم استقبالهم في القصور السلطانية ، إلا في حالات نادرة.

د- منظر الكبش:

هو من ضواحي القاهرة بناه الصالح نجم الدين أيوب ثم أصبحت من أجمل منازل المماليك وأروع منتزهات مصر[6]، وقد اعتاد بعض السفراء والخلفاء القادمين من الشرق النزول بها، ففي سنة (657هـ /1259م) نزل بها سفراء الشام وحلب جاؤوا يطلبون مساعدة السلطان المظفر قطز ضد التتار [7].

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى، ج3 ، ص276.

[2] الطبلخانه: المكان المخصص للطبول والأبو اق وتوابعها من الآلات ، دهمان: معجم المصطلحات التاريخية ، ص108.

[3] زكي، (عبد الرحمن) : قلعة صلاح الدين، دار الثقافة في وزارة التعليم ، مصر ،1960م، ص57، حسن : دراسات في تاريخ المماليك البحرية ، ص192.

[4] العباسي : آثار الأول في ترتيب الدول ، ص194؛ ابن كنان: حدائق الياسمين ، ص103.

[5] المقريزي : السلوك ، ج6، ص406.

[6] المقريزي: الخطط ، ج2، ص133.

[7] ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ، ج7، ص72.

لم يقتصر دورها على استقبال السفراء وانما نزل فيها أيضاً الخليفة العباسي الحاكم بأمر الله بعد فراره من بغداد قبل مبايعته، كما نزل فيها سفراء التتار (704هـ /1304م)[1] .

وقد لقيت تلك الدار العناية من السلطان الناصر محمد بن قلاوون حيث اعتنى بها وأصلحها ،استمرت باستقبال السفراء القادمين من الشرق حتى دمرها السلطان الأشرف شعبان .

ذ- البيمارستان المؤيدي :

بناه السلطان المؤيد شيخ (821هـ/ 1418م)وجعله داراً للمرضى ، لكن بعد وفاته تحول إلى دار لنزول السفراء فيه حيث تمتع السفراء بذلك الدار بكامل حريتهم ، ثم تحول ذلك الدار إلى جامع[2] .

ر- دور الأمراء :

أحياناً استخدمت منازل الأمراء كمنازل لنزول السفراء فيها وذلك عند قدوم العديد من الوفود والسفراء في آن واحد ، فعندما زار السفير برنكاتش مبعوث فلورنسا الدولة المملوكية (825هـ / 1422م) نزل في منزل أحد الأمراء من التراجمة ويدعى غزالة[3].

لا بد أن قصور الأمراء على درجة عالية من العظمة والفخامة تليق باستقبال سفراء ووفود الدول الأجنبية ، في وقت سعى فيه المماليك جاهدين إلى الظهور بمظهر العظمة والفخامة.

وقد تولى الإشراف على أماكن نزول السفراء موظف يدعى " ناظر دار الضيافة " حيث يقوم هذا الموظف بالتعاون مع المهمندار وكاتب السر بتسجيل تاريخ وصول السفراء ومكانتهم وما يحملونه معهم من الهدايا ويقوم بمهمة الحراسة على أولئك السفراء فلا يسمح لأحد بالاجتماع بهم ولا يسمح للعامة بالاعتداء عليهم[4] .

---

[1] الدواداري : زبدة الفكرة ، ص381.

[2] المقريزي: السلوك ، ج7، ص57؛ المقريزي: الخطط ، ج2، ص408.

[3] عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص160.

[4] ماجد: نظم دولة المماليك ورسومهم ، ج2، ص158.

وينفق على دور الضيافة تلك من خلال ما يتحصل من ضرائب من سوق الخيل والرقيق ، وإنفاق تلك الضرائب على احتياجات السفراء النازلين في دور الضيافة حتى يستطيع أن يوفر لهم ما يحتاجونه من مأكل ومشرب وسبل الراحة والرفاهية المطلوبة منه ، وأجور العاملين والخدم في تلك الدور[1] .

6- المواكب السلطانية:

كان الخلفاء والسلاطين يستقبلون الرسل والسفراء الواردين إلى ديارهم بالتكريم والترحيب فيقيمون الاحتفالات بقدوم هؤلاء السفراء ويحيطون ضيوفهم بالإكرام والتقدير، فقد أعد المماليك موكب الإيوان لاستقبال قصاد الملوك العظام ، وقد حرصوا على إظهار التكريم لأولئك السفراء لاستمالتهم وكسب ودهم [2].

بينما عدّ بعض المؤرخين أن إكرام السفراء والاحتفال بهم واجبٌ على السلطان " فمن الحق على الملك ونوابه الاحتفال عند حضور قصاد الملوك، وإظهار القوة وحسن الملبس وكثرة الاستعداد لهم على الوجه الشرعي "[3] .

فأقيمت أروع الزينات وأبهرها ، كما يحاط السلاطين بالخدم والحشم ويتزين السلاطين ومماليكهم بالحلي والجواهر من ذهب وفضة وياقوت ويتقلدون السيوف المطعمة بالعاج المذهبة البراقة والرماح الباسقة البارزة ، ويعود ذلك الإكرام والتقدير والمبالغة في الزينات إلى أمرين :

أولهما: أن الرسول صورة مرسله ولسانه الناطق فإكرام الرسول من إكرام مرسله وتعبيرٌ عن المكانة التي يتمتع بها الرسول لدى السلطان، ثانيهما: الرغبة في إظهار القوة والعظمة التي يتمتع بها السلاطين المماليك ليرهبوا بها عدوهم [4]، " إذا ورد قاصد من الملوك فينبغي إظهار الأبهة والشهامة وما يرهبه "[5].

وقد سمي الموكب " بموكب الإيوان " نسبة للإيوان الذي يستقبل فيه السلطان القصاد وهو عبارة عن قاعة واسعة ذات أعمدة ضخمة [6].

---

[1] القلقشندي: ضوء الصبح المسفر ، ص253؛ الخالدي : المقصد الرفيع ، ج1 ، ص417.
[2] ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص87.
[3] السبكي: معيد النعم ومبيد النقم ، ص32.
[4] المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص135؛ توفيق: الدبلوماسية الإسلامية ، ص127-129؛ عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص160.
[5] ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص64.
[6] عاشور، (سعيد) : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار النهضة، القاهرة، 1992م ، ص87 ؛ الوقاد : الهدايا والتحف ، ص189.

حرص سلاطين المماليك على الظهور بأعظم مظهر مرتدين أفخر الملابس ، وقد عطروا- السلاطين المماليك - لحاهم بالطيب ، ونثروا على ملابسهم الجميلة ماء الورد وأحرقوا العنبر والبخور في المباخر الناشرة عبيرها الخلاب في القاعة ، إضافة إلى الموسيقى التي تطرب المكان وآنية الشراب التي تدق المطعمة بدقة ، كما جمعوا مماليكهم وأمروهم بلبس أفخر الملابس وقاموا بإيقاد الشموع في المكان[1]، فتصبح القاعات لوحات فنية موسيقية تطرب لها الآذان وتبهج برؤيتها العين وتسر لها النفوس وتزيل منها الكثير من الوحشة.

يجب أن يكون لباس السلطان من أفخر الملابس حتى يظهر على لابسه الشهامة وأن تميِّز السلطان بلون معين أو بنوع معين من اللباس ، فيجب أن ينفرد به وليس من الأدب أن يلبس أحد ذلك بحضرته[2] .

لذلك لبس السلطان في المواكب عمامة صغيرة سوداء مدورة على الرأس أو عمامة ذات قرون ، ثم الكلفة وهي عبارة عن طاقية صفراء عريضة لها زوائد (كلاليب) ، بينما تتدلى الكرانه وهي عبارة عن خرقة من الشاش ملفوفة بقدر ذراع تكون مزخرفة، أما على الجسد يلبس السلطان حلة الملك وتسمى الكاملية وهي عبارة عن رداء عربي طويل وجبة من حرير أسود لها أطراف مذهبة مزخرفة وأكمام واسعة ومن تحتها رداء آخر يسمى " فرجية أو إزار " وهي أقصر من السابقة ومزركشة بخيوط مذهبة[3].

ولا أدل على فخامة ملابس السلاطين وجمال هيئتهم في المواكب السلطانية ما ذكره ابن إيبك في حوادث سنة (714هـ/1314م) عند وصف شعور أحد السفراء وتعجبه من هيئة السلطان الناصر محمد وما تركه في نفسه من أثر " نظر الرسول إلى ترتيب الملك بالديار المصرية مع هيئته التي كادت تفلق الحجر وتخير، فدهش وحار وعلاه الانبهار، ولم يطبق الكلام إلا بعد ساعة ، حتى رد روعه إليه وأدى رسالته وهو يتلجلج "[4] .

وقد تجمع حول السلطان في ذلك الموكب كبار رجال الدولة والسلطان على سرير الملك وعلى يمينه القضاة الأربعة ثم وكيل بيت المال ثم ناظر الحسبة وعن يساره كاتب السر وقدامه ناظر الجيش والموقعون خلفه دائرة كاملة عليه ويجلس السلطان إما بين الوزير وكاتب السر ويقف الوزير على بعد مع الأمراء وأرباب الوظائف وخلف ظهر السلطان مماليكه الصغار من الخاصكية والسلحدارية[5] والجمدارية[6] وعن يمينه وشماله

---

[1] ابن العسال: النهج السديد والدر الفريد ، ج2، ص400؛ بول : تاريخ مصر في العصور الوسطى ، ص480.

[2] العباسي : أثار الأول في ترتيب الدول ، ص207.

[3] ماجد: نظم دولة المماليك ، ج2، ص72.

[4] ابن أيبك الدوداري : كنز الدرر وجامع الغرر ،ج9 ، ص280.

[5] السلحدارية : كلمة فارسية معناها صانع السلاح، وأصبحت في العصر المملوكي تدل على فرقة من المماليك السلطانية مهمة عناصرها حراسة السلطان في قصره والمواكب، الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص360.

[6] الجمدار : هو الذي يتولى مهمة إلباس السلطان ثيابه ، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية، ص54.

وشماله أكابر الأمراء والمتقدمين ويقف خلف هذه الحلقة المحيطة بالسلطان الحجاب والدوادارية[1].

وفي أثناء المواكب يحضر إلى الأبو اب السلطانية جميع أعيان الدولة من أرباب السيوف وأرباب الأقلام[2].

7- الحضور إلى مجلس السلطان:

إن الدخول إلى مجلس السلطان له قواعد خاصة ، فالمثول بين يدي السلطان يسترعي من القاصد أن يتعرف على قواعد البلاط المملوكي الصارمة والدقيقة ، فيلقنه إياها المهمندار وكاتب السر والدودار للتقيد بها[3] . ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك القواعد :

أ- تحديد موعد الاستقبال :

لا يستطع السفير مقابلة السلطان إلا بعد أن يأذن له السلطان بذلك فقد تطول هذه الأيام أو تقصر حتى يتمكن فيها السفير من الاستراحة من عناء سفره وتتمكن الجهات العاملة في البلاط المملوكي على تجهيز مراسم الاستقبال[4].

ب- نزع السلاح:

لم يكن يسمح للرسول بدخول المجلس السلطاني حاملاً سلاحه ، فعندما يدخل الرسول إلى مجلس السلطان يقوم موظفو القصر بنزع سلاحه قبيل دخوله إلى مجلس السلطان، ففي حين التفّ المماليك حول السلطان بكامل سلاحها ، في مظهر لا بد من أنه يهدف إلى إثارة الرعب في قلب الرسول ، بينما يدخل السفير البلاط مجرداً من سلاحه يحاط بكل مظاهر القوة من حوله مما لا شك فيه له الأثر العظيم في نفسه[5] .

ت- تقبيل الأرض :

---

[1] ابن كنان :حدائق الياسمين ، ص81 ؛ الدراج: المماليك والفرنج، ص115.
[2] العباسي: آثار الأول في ترتيب الدول ، ص194؛القلقشندي : صبح الأعشى، ج4 ، ص59 ؛ القلقشندي: ضوء الصبح المسفر، ص263.
[3] عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام ، ص87.
[4]العباسي: آثار الأول في ترتيب الدول ، ص193؛ القلقشندي: صبح الأعشى ، ج4، ص59.
[5] وقاد: التحف والهدايا، ص189.

إن عادة تقبيل الأرض من العادات التي انفرد بها المماليك عن غيرهم من سلاطين العصور الوسطى فبعد أن يسلم السفير على السلطان ويلقي عليه التحية لا يسمح له بالاقتراب منه أو مصافحته فيقوم السفير عوضاً عن ذلك بتقبيل الأرض بين يدي السلطان التي عدّها المماليك من العادات التي تشير إلى احترام السلطان والاعتراف بسلطانهم على أرضهم[1].

وقد وصف السبكي هذه العادة بالقبح وأنها بدعة " أقبح البدع المحرّمة ، تقبيل الأرض بين يدي الملوك وهو حرام "[2]، وقد عدّ سلاطين المماليك أي رفض لهذه العادة يعرض العلاقات الدبلوماسية للتوتر[3]، نظراً لما عدّوه من إهانة للسلطان وعدم اعتراف بسلطانه مما يدل على ما تحمله تلك العادة من معانٍ سامية للسلطان المملوكي وأي مساس بها هو مساس بهيبة السلطان ذاته.

وقد تنبه السلاطين إلى تلك العادة وما تلاقيه من رفض بعض السفراء فقد عمل السلطان الأشرف برسباي على استبدالها بأن جعل السفراء يقبلون يده بدلاً من عادة تقبيل الأرض[4]، لكنها عادت إلى الظهور وقد تقبلها بعض السفراء لا بل تعداها البعض إلى المزيد من الخنوع ، حيث لم يكتفِ بعض السفراء بتقبيل الأرض بل قبّل ركبة السلطان[5] .

ث- تسليم الرسائل :

أما تسليم الرسالة من السفير إلى السلطان تخضع لمراسيم خاصة ، لا يقوم الرسول بتسليم الرسائل للسلطان مباشرة ، فقد عدّ ذلك من الأمور المعيبة بحق السلطان ، يقدم كتابه للدودار فيمسحها بوجه السفير برفق ثم يقدمها للسلطان ، وإن أكرمه السلطان يقوم ليتناولها، فيقبضها السلطان ويفض ختمها ويقدمها بدوره إلى كاتب السر فيقرؤها ويتولى الترجمان ترجمتها للسلطان ويأمر السلطان بما يراه مناسباً ثم ينفذ كاتب السر ما يأمره به السلطان حيال السفير و رسالته[6].

وقد راعى السفراء الإيطاليون تلك القواعد وطبقوها بدقة حرصاً على رضى السلاطين المماليك وعدم سخطهم واعتنوا بمظهرهم يوم اللقاء، كذلك اعتنوا برسائلهم، ويظهر ذلك

[1] ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك ، ج2، ص156.
[2] السبكي: معيد النعم ومبيد النقم ، ص23.
[3] ابن تغري بردي ، (أبو المحاسن يوسف): حوادث الدهور على مدى الأيام والشهور، تح: محمد عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1990م، ج3، ص265.
[4] الصيرفي ، (علي بن داوود) : نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تح: حسن حبشي ، دار الفكر، القاهرة، 1970م، ج3 ، ص60.
[5] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص219.
[6] القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص 58.

الالتزام في سفارة دومينيكو تريفزان إلى الدولة المملوكية، ففي صباح اليوم الذي خصص للقاء السلطان قدم المهمندار والترجمان ورافقا السفير الذي ركب حصانه وهو في أبهى حلّة وذهب للمثول بين يدي السلطان ، حتى وصل إلى القلعة وسط قرع الطبول وعزف الآلات الموسيقية ودوي انفجار المدفع ، حيث كان السلطان يجلس على مصطبة عالية في نهاية ردهة كبيرة مكشوفة وعلى رأسه عمامة كبيرة لها قرنان كبيران وكان يرتدي عباءة من المخمل الأخضر ، وقد أحاط به رجال الدولة وأمراؤها وبالقرب منه سيفه وترسه، وعند دخول السفير إلى القاعة خلع عمامته وانحنى ولمس الأرض بيده ورفعها إلى شفته وجبينه دلالة على الاحترام الذي يكّنه للسلطان ، وكرر ذلك مرتين ومن بعده الحاشية أيضاً ثم وقف أمام السلطان وعلى مسافة عدة خطوات منه وهذه المساحة مغطاة بالسجاد ولا يسمح بالمشي عليها، وقدم رسالته المكتوبة على ورق بنفسجي ومختومة بختم ذهبي ومربوطة بخيطان ذات شراشيب ذهبية والكتابة كانت بحروف من ذهب، قبّل السفير الرسالة ورفعها إلى جبينه وأعطاها إلى المهمندار الذي دفعها للسلطان ففتحها وأمر بقراءتها ولما سمع محتواها طلب من المهمندار أن يسأل عن صحة دوق البندقية وأن يبلغه ترحيبه بأطيب عبارات الترحيب فرد السفير بعبارات مماثلة، ثم تراجع عدة خطوات وانحنى انحناءً مطولاً ثم انصرف "[1] .

ذلك الوصف التفصيلي للسفارة يشير إلى مدى عناية السفير البندقي بمظهره ومظهر رسالته والمبالغة في تقبيل الأرض يشير إلى رغبته الكبيرة في كسب ود السلطان عله يزيل بذلك مما في نفس السلطان من قطيعة ، ويبين كذلك حرص السفراء الإيطاليين على الالتزام بقواعد القصر المملوكي وعدم خرقها .

ج- آداب مخاطبة السلطان :

إن الجلوس في مجلس السلطان له آداب وتضبطه قواعد يجب اتباعها بكل دقة ، من حيث ابتداء الكلام أو الإجابة عن الأسئلة، وكذلك انخفاض الصوت ، فلا يبدأ بكلام ولا يجيب ما لم يسأل وإن أجاب فبصوتٍ منخفض لما في ذلك من آيات التقدير لجناب السلطان مع مراعاة تحركاته وعدم التحدث إلا للسلطان والالتزام بآداب إجلال السلطان وعدم الاستهانة بحديثه، " كان عليه الدخول من الباب الأول يقابل وجه الملك وكان له طريق عن يمينه أو شماله عدّل نحو الطريق الذي لا يقابل فيه وجهه ، ثم انحرف نحو مجلس الملك ، فسلّم قائماً ملاحظاً الملك فإن سكت عنه راجعاً من غير سلام ولا كلام وإن استدناه دنا خطىً وهو مطرق ثم رفع رأسه، ، حتى إذا أمسك الملك عن إشارة أو حركة وقف، قائماً ، فإن أومأ له بالقعود قعد ، فإن كلمه أجابه بانخفاض صوتٍ وقلة حركة وحسن استماع . فإذا قطع كلامه قام فرجع القهقري " .

[1] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 301.

وقد تضم السفارة أعداداً كبيرةً من الممثلين يرأسهم السفير فلا يدخل إلى المجلس جميع أفراد السفارة وإنما ينتخب السفير عدداً قليلاً من أولئك الوافدين فلا بد أن يكون أخبرهم وأكثرهم دقة في الملاحظة ، فلا يقترب السفير من السلطان وإنما يبقى على درجة من البعد تقدر بحوالي خمسة وعشرين ذراعاً ، وعندما يجلس السفير بحضرة السلطان لا يجلس بمستوىً واحدٍ مع السلطان وإنما بمستوىً أدنى من السلطان " يجلس على الكرسي الذي هو موضوع تحت كرسي الملك "[1] .

إن تلك الإجراءات يمكن تفسيرها بأن السلاطين يهدفون إلى إحاطة أنفسهم بهالة من الرفعة والقدسية، إضافة للرغبة في إظهار الأبهة والشهامة وما يرهب حلفاءهم وخصومهم.

8- الموائد السلطانية :

بعد أن ينقضي الأمر يخرج الجميع وتكون قد أعدت موائد بالإيوان تسمى " موائد الإيوان " تمتد من أول الإيوان حتى آخره وتوضع أنواع الأطعمة الفاخرة ويجلس الأمراء يميناً وشمالاً بمراتبهم حول السلطان ويجلس السلطان في مرتبة أعلى من الجميع[2]، وقد وصف الحسن بن عبد الله " موائد الإيوان " بقوله : " ثم تعد موائد الأسمطة ويأكل الناس أكل خدمة لا أكل نهمة وتخمة وأركان الدولة جلوس على قدر مراتبهم وقيامهم بالخدمة ، ويدخل الرسول والحاجب معه والمهمندار يتقدمه ، فإذا وصل بحيث يلمحه الملك يخدم الرسول ثم يتقدم إلى وسط الدار، ثم يتقدم إلى المكان الذي يليق به لمخاطبة الملك ويقف الحجاب والترجمان حوله ويبلغ سلام مرسله ويخدم عنه الخدمة اللائقة فيقابل الملك تلك التحية بما يليق بهما من الجواب بالقيام أو الكلام حسب ما يقتضيه حال المرسل والمرسل إليه ، ثم يخرج الكتاب الذي معه فيقبضه الدودار ويضعه على عينيه ووجهه ثم يطرحها بين يدي الملك "[3] .

من وصف الموائد التي تقام يتبين أن تلك الموائد التي تقام تكريماً للسفراء هي من أفخم الموائد السلطانية وقدمت أجود الأطباق. فالمهمندار يرافق السفير في تحركاته ليعلمه قواعد وبروتوكولات البلاط وربما يعود ذلك إلى الخوف من خيانته ومراقبة تحركاته ، وجود التراجمة مع السفراء على موائد الطعام وتقديمهم الرسائل خلال تلك الموائد يشير إلى أن تلك الموائد لم تقم فقط لتناول الأطعمة وتقديم الإكرام للسفير وإنما تقام خلالها جلسات حوار ومناقشات مختلفة وربما تكون جزءاً من خطة تنفيذ السفارة أهدافها كما أن جلوس السفير على موائد الطعام التي أعدت على شرفه مقيدة باعتبارات السلطان المملوكي ، حيث أن السلطان يجلس في المكان الذي يجلسه فيه المهمندار لا المكان الذي اختاره لنفسه.

---

[1] الجاحظ: التاج في أخلاق الملوك، ص9-10.

[2] القلقشندي: ضوء الصبح المسفر، ص262 ؛ ابن كنان: حدائق الياسمين، ص 101.

[3] العباسي : آثار الأول في ترتيب الدول ، ص195.

وقد وصف ابن إياس أحد مراسيم الاستقبال للسفير البندقي دومينيكو تريفيزان " في سنة (918هـ /1512م) حضر إلى الأبو اب الشريفة قاصد ملك الفرنج فكان له يوم مشهود ، وأوكب السلطان في ذلك اليوم وزيّن باب الزردخانه[1] باللبوس والسلاح ثم طلع القاصد وصحبته تقدمة حافلة نحو من مائة حمّال ما بين أواني بلور وجوخ ومخمل وأثواب مخمل تماسيح وشقق وحرير أطلس وغير ذلك من الأشياء الحافلة ، فطلع القاصد وهو راكب على فرسه وقدّامه سبعة أنفس من أخصّائه وهم راكبون على خيول والباقي مشاة ، فكانوا نحواً من خمسين إنساناً من جماعة القاصد الذين جاؤوا صحبته وكان القاصد رجلاً شيخاً بذقن بيضاء وهو جسيم وعليه وقار ، وكان لابساً خلعة جرّ ذهب على حرير أصفر فطلعوا إلى القلعة وقابلوا السلطان ثم نزلوا إلى مكان عُدَّ لهم ، وأشاعوا أن قاصد ملك الفرنج قد جاء ليسعى عند السلطان في فتح القيامة التي بالقدس الشريف ، وكان السلطان قد أغلق بابها ومنع الفرنج من دخولها بسبب ما تقدم منهم "[2] .

عندما زار مبعوث فلورنسا برنكاتشي السلطان الأشرف برسباي بدأ استقباله بمقابلة الدودار وقدم له خطاب اعتماده فقابله الدودار بالترحاب وبعد ذلك قابل كاتب السر ليتحقق من شخصه فقابله بالأسلوب نفسه أخيراً حدد له وقت مقابلة السلطان فذهب مبكراً إلى القلعة في اليوم المحدد وهنا أخذ يمر بين صفوف لا تنتهي من المماليك حتى وصل أخيراً إلى صدر القاعة الفسيحة التي يجلس بها السلطان الذي كان متربعاً في صدر القاعة يحيط به عدد كبير من الأمراء المدججين بالسلاح، في أركان القاعة بعض المنشدين و الموسيقيين الذين يعزفون في هدوء مختلف أنواع الموسيقا من رباب وعود وغيرها، وظل السفير يسير باتجاه السلطان حتى صار على مقربه خمسة وعشرين ذراعاً منه عندئذٍ أُمِرَ بالوقوف، وكفت الموسيقا عن العزف فقبل السفير الأرض بين يدي السلطان وسلم السلطان رسالته[3].

ولم يقل استقبال الدويلات الإيطالية أهمية وفخامة فقد أحاطت المدن الإيطالية السفارات الإسلامية التي اتصفت بقلة عددها بالترحيب والاستقبال وأحاطوا أنفسهم كما سلاطين المماليك بالعظمة والأبهة ومظاهر الترف . فقد لقيت سفارة تغري بردي (911هـ /1506م)الكثير من الترحيب ، منذ أن وطأت أقدامهم أرض البندقية ، فعندما وصلت المراكب إلى البندقية كان في استقبالهم وفد بأثواب قرمزية كان أكثر أعضائه من التجار أصحاب المصالح التجارية في الموانئ المملوكية فقد كان تغري بردي محاطاً بكل مظاهر الحفاوة والترحيب في البندقية ، وقد حرص البنادقة على رفاهية وراحة الوفد المملوكي وقد شمل هذا الاهتمام إقامة حفلة عشاء أعقبتها حضور حفلة موسيقية وحفلة استقبال أقامها المجلس الأعلى البندقي وحفلة استقبال على صعيد الدولة الرسمي وحفلة استقبال أقامها الدوق البندقي بحضور أعضاء الحكومة وقد استمرت تلك المراسيم ثلاثة أيام متوالية[4].

9 - الهدايا التي يحملها السفراء:

---

[1] الزرادخانه: كلمة فارسية تعني خزانة السلاح، الخطيب : معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ص219.

[2] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4 ، ص259.

[3] عاشور: نظم الحكم والإدارة، ص24.

[4] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 256.

اعتاد السفراء على حمل الهدايا إلى الجهات التي يقصدونها ، وقد تميزت هذه الهدايا بأنها من الأنواع أطرفها ومن المتع ألطفها و الأثواب أفخرها ويقدمون أعجب ما يملكون من تحف أو حيوانات نادرة فأصبحت هذه الهدايا معرضاً فيه أطرف الألوان وأغرب الأصناف، وقد حرص الرسل على أن تحظى هذه الهدايا الطريفة على رضى المهدى إليه، وإن كانت هذه الهدايا مألوفة جعلوا هداياهم من أجود الأنواع وأفضلها غالباً ما تكون من جواهر ثمينة وخلع وأثواب موشاة بالذهب مطرزة بالفراء المرتفعة الأثمان [1].

أ- أنواع الهدايا:

وقد تنوع هدف تلك الهدايا إما لتقوية العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين حتى أصبحت الهدايا إجراءً طبيعياً يرافق السفراء في قدومهم وأثناء توديعهم نظراً لما تحمله من معاني الود والصداقة، وأحياناً كانت تلك الهدايا تحمل مضامين الحقد والإشارة إلى التبعية والإهانة[2].

وما يميز الهدايا المتبادلة بين المماليك والمدن والممالك الإيطالية أن معظم الهدايا كانت تحمل معاني الودّ كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة المادية للمماليك.

- الأسرى:

لقد حملت سفن السفراء الإيطالية معها إلى البلاط المملوكي هدايا بشرية، فقد حملت في بعض الأحيان أسرى ، للإشارة منها لدولة المماليك بالطاعة والعدو المشترك ، والتأكيد على تغليب المصالح الاقتصادية على المزاعم الدينية .

ففي سنة (767هـ /1365م) بعد أن هاجم بطرس لوزنيان مدينة الإسكندرية أمر بالقبض على جميع الجاليات الأجنبية في البلاد المملوكية في مصر والشام بما في ذلك الجاليات الإيطالية البندقية والجنوية وصادر أموال أهل الذمة بما فيهم رجال الدين لجمع الأموال وفك الأسرى ، انتقاماً منهم لما فعله الفرنج بأهل الإسكندرية [3] .

---

[1] المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص 175؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 210.

[2] عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ، ص11؛ الوقاد: الهدايا والتحف ، ص192.

[3] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج3 ، ص138.

مما دفع جنوة إلى ارسال سفرائها لافتداء أسراها ثانياً وقد اصطحب معهم ستين أسيراً من الأسرى إلى الأبو اب المملوكية بالإضافة إلى هدية نفيسة وقدم السفير الاعتذار ، وإن هؤلاء الأسرى كانوا من نصيبيه فردهم إلى السلطان بعد أن أحسن معاملتهم[1].

إن إهداء الجنويين الأسرى للسلطان المملوكي أكد عدة أهداف منها إطلاق سراح أسراهم (أسرى مقابل أسرى)، كما أكدوا على وحدة المصالح بين الطرفين دون الأخذ بالاعتبارات الدينية .

ذلك على خلاف الأسرى الذين أرسلهم السلطان الظاهر بيبرس إلى حلفائه الأوروبيين ، فقد حمل سفيره إلى أوروبا هدايا من ضمنها " أسرى مغول أسرهم المماليك في عين جالوت "[2] ، ربما أراد بذلك تذكير المهدى إليه بقوته وما حققه من انتصار على عدو عاتٍ وهو المغول الذين اجتاحوا الشرق.

- **الجواري:**

لقد حملت السفارات معها هدايا ذات قيمة بشرية مادية نافعة للسلاطين المماليك، فقد ضجت قصور السلاطين بالجواري والغانيات الفاتنات ، وشغف سلاطين المماليك باقتناء الجواري ودفعوا الأموال الطائلة لشرائهن ، فهذا السلطان الناصر محمد يوصي السفراء باستحضار الجواري والمماليك إلى قصره بقوله: " قل لابن عمي (سيده) يسيّر إليَّ جواري ملاحاً ومماليك قفجاق "[3].

والجدير بالذكر أن الجواري أن قدمت كهدايا لم يكن يدخل بهن إلى القصر وإنما تذكر في قائمة الهدايا فقط وجود جواري ضمن الهدايا ، ربما يعود ذلك إلى أن الجواري أكرمن في قصر السلاطين ومنهن من وصلت مرتبة "خوند"[4].

وقد ضجت قصور السلاطين بالجواري وقد عاشت الجواري في القصر المملوكي كجزء من حريم القصر ، وطبق عليهن قواعد حريم القصر من حجاب وغيره[5].

[1] المقريزي: السلوك ، ج4، ص290 ؛ ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج2، ص395.
[2] عاشور: نظم الحكم والإدارة ، ص286.
[3] ابن أيبك الدواداري : كنز الدر وجامع الغرر ، ج9، ص281.
[4] خوند: كلمة فارسية تعني اليد ، استخدمت للدلالة على النساء ، كلقب من ألقاب التشريف، خاصة زوجات السلاطين ،دلاله على الاحترام والتقدير، الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ص170.
[5] عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام ، ص89.

- **المماليك:**

مثلت المماليك دماء جديدة للسلاطين فقيمتها المادية تفوق جميع الهدايا ، وتنال إعجاب جميع السلاطين ، الذين استكثروا من شراء المماليك وتجملوا بهم في المواكب واعتمدوا عليهم في جيوشهم، فكانت هدايا الملوك إلى السلاطين المماليك مصدراً جديداً للمماليك .

فقد ذكر المقريزي في وفيات سنة (844هـ / 1440م) في ترجمته لصفي الدين جوهر السيفي قنقباي الالا : " هو أحد هدايا ملك الحبشة للسلطان الظاهر برقوق وقد حصل عيه مع عدد من المماليك الآخرين، وبعد مدة من الزمن أهداه لأحد أمرائه "[1] .

- **الخيول:**

حظيت الخيول بعناية سلاطين المماليك نظراً لاستخدامها في أغراض التجمُّل بالمواكب والأغراض العسكرية الحربية وفي البريد ، وهي على أنواع عديدة في الدولة المملوكية منها الخيول العربية والخيول الأعجميات التي مصدرها أوروبا[2] ، وقد اعتبر السلاطين المماليك الخيول من أفضل ما يمكن أن يهدى .

ففي سنة (825هـ /1422م) استقبل السلطان الأشرف برسباي سفيرا البندقية بحفاوة وقدم لهما هدية جوادين أصيلين وخلعاً وحريراً، وقدم لهما تلك الهدية القيمة نظراً لحاجته لإعادة العلاقات الجيدة مع البندقية التي كانت قد وصلت في أواخر عهد السلطان ططر إلى حالة سيئة[3].

- **النفائس والجواهر:**

لقد استحقت العلاقات التي جمعت ضفتي البحر المتوسط وتحكمت بمصير التجارة العالمية أن تقترن بتبادل هدايا نفيسة وثمينة.

غالباً ما حمل السفراء الإيطاليون معهم إلى القصر المملوكي هدايا نفيسة تتوافق مع ما يبتغونه من امتيازات وما يرمون إليه من مكاسب وكثيرة هي الهدايا التي حملوها التي نالت

---

[1] المقريزي: السلوك، ج7 ، ص480.
[2] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج2، ص17.
[3] الشرقاوي: برسباي وسياسته الخارجية ، ص139؛ الدراج: المماليك والفرنج ، ص37.

رضى السلاطين وإعجاب المؤرخين، فقد ذكر المقريزي في سنة (818هـ /1415م) أنه: " قدم رسول دوق البنادقة من الفرنج بكتاب وهدية فيها هناب وقدح شراب بلور محلى بفضة مجراة بالمينا ، وأربعة طشوت وأربعة أباريق ، وخمسة أطباق بلور وهناب، وشربتان كل ذلك مجراة بالمينا وملعقة فضة بساعد مرجان وجوخ وحرير ومخمل وحلوى سكرية وزجاج ، فعربت كتابهم وقبلت هديتهم "[1].

وقد وصف ابن إياس سفارة قدمت سنة 918هـ /1512م " .. حاملة نحو من مائة حمّال ما بين أواني بلور وجوخ ومخمل وأثواب مخمل تماسيح وشقق وحرير أطلس وغير ذلك من الأشياء الحافلة "[2].

فقد أهدت البندقية السفير تغري بردي قبيل سفره بهدايا " ثوباً مطرزاً بالذهب وعليه فرو بكلفة (300) دوكات هو وكل أفراد سفارته[3].

- **النوادر والطرائف :**

لقد شغف المؤرخون بذكر طرائف الهدايا التي يحملها السفراء فقد كانت تلك الهدايا معرضاً للدهشة والقبول، لا سيما الطيور الجارحة التي نالت رضا السلاطين .

ففي سنة (684هـ /1288م) " وصلت رسل الفرنج وأحضروا بين يدي السلطان ما حمله أثنان وثلاثون حملاً، سنجاب وسمور أربعة عشر ، وسقلاط[4] خمسة ، وأطلس وبندقي ثلاثة عشر، سناقر ستة، وكلب أبلق ذكر أنه أكبر من الأسد "[5].

كما حمل السفراء معهم أيضاً طيوراً نادرة وحيوانات جارحة ربما أرادوا بذلك إظهار قوتهم أو الاعتراف بقوة الطرف المهدى إليه، فقد أرسلت البندقية في سنة (717هـ / 1317م) هدية مميزة من نوعها جعلتها هذه المرة عبارة عن نسور جارحة أثارت استغراب وإعجاب المماليك حيث وصفها ابن أيبك الدوداري: " هدية نفيسة لم يصل مثلها إلى الأبو اب الشريفة وهي عبارة عن ماية وسبعة سناقر" ويتابع الدوداري في وصف تلك الهدية ذلك

[1] المقريزي: السلوك، ج6، ص391.
[2] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص 259.
[3] فهمي : طرق التجارة الدولية، ص88؛ الخادم :الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص273.
[4] سقلاط: قماش فاخر كان يأتي من أوروبة إلى الدولة المملوكية ، لونه أحمر ، استخدم لباس لبعض أمراء المماليك ، حلاق، الصباغ : المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ، ص117.
[5] النويري : نهاية الأرب ، ج31، ص85.

الوصف الذي لا يخلو من الإعجاب فقال: " لم يعهد أن وصل مثلها أو قريب منها في زمن من الأزمان من أول ذلك التاريخ " [1] .

إضافة إلى أنواع الجوخ والحرير والسلاح والأقمشة المتنوعة في حين ضمت الهدايا القادمة من مصر السكر والحلوى والدواب والمال والمماليك[2] .

وقد حمل مبعوث السلطان الأشرف قايتباي محمد بن محفوظ إلى فلورنسا في سنة (883هـ /1478م) وأرسل معه هدايا حافلة[3]، فقد أثارت غرابتها إعجاب الفلورنسيين منها " حصان جميل الشكل، عنزات طويلة الأذنين وخراف سمينة، وبلسماً وعطراً وطيباً ، إضافة إلى خشب الند و الصندل وأمتعة ملونة" [4].

ب- بروتوكولات تسليم الهدايا والرد عليها :

بعد انتهاء الرسول من السلام على السلطان وتبليغ تحيات مرسله وتقديم الرسالة التي يحملها ، يخاطب الحاجب السلطان بالنيابة عن السفير موضحاً أن الملك الفلاني بعث هدية يلتمس من السلطان قبولها، فيعطي السلطان الإشارة بحضورها إلى المجلس، بعد ذلك يتم إدخالها وعرضها على مجلس السلطان باستثناء الجواري[5] .

فقد ذكر الحسن بن عبد الله : " في اليوم التالي لقدوم السفير يقدم الهدايا، إن كانت معه هدية يلتمس قبولها فيشير الملك بحضورها وهي محصلة عند أقرب الأبو اب فتعرض عليه بما فيها من دواب وجوارح وثياب مع ثبت يتضمن ذلك إلا الجواري فلا تعرض بل يمضى بها إلى دار الحريم "[6].

فالرسول لا يستطيع أن يقدم الهدايا بنفسه وإنما يقوم بذلك أفراد حاشية السلطان ولا يقدمها إلا بعد موافقة السلطان وفي اليوم التالي لمقابلته للسلطان ، أما موضعها فلا تدخل إلى مجلس السلطان ، لكن توضع عند أقرب الأبو اب حتى يتم الإذن بإدخالها وعرضها ، يكون الرد على الهدايا على مرحلتين:

---

[1] ابن أيبك الدوداري: كنز الدر وجامع الغرر ، ج9، ص293.
[2] سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، ج3، ص240.
[3] ابن إياس: بدائع الزهور، ج3، ص 150.
[4] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج4، ص 262 ؛ الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 280.
[5] الوقاد: الهدايا والتحف ، ص198؛ عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص193.
[6] العباسي : آثار الأول في ترتيب الدول ، ص195.

المرحلة الأولى : يكون من خلال القبول الشفوي للهدايا بعد أن يقدم السفير هديته للسلطان يعرب السلطان عن قبوله للهدية وسروره بها عن طريق الترجمان[1] .

المرحلة الثانية : يكون الرد على الهدايا بهدايا مماثلة وذلك قبيل سفر الرسول ، فقد أهدى السلطان المؤيد أحمد بن إينال السفير البندقي (موفي ميشيل) (866هـ/1461م) وشاحاً من صنع مصر ومبطن بالفرو، كما أهدى وشاحاً آخر لسكرتيره من ألوان متعددة [2] .

ت- **قوائم الهدايا :**

زود السفراء بقوائم تفصيلية عن الهدايا التي يحملونها زودتهم بها حكوماتهم يقدمونها إلى السلاطين ويظهر ذلك في الخطابات.

و أثناء ذكر الهدايا يجب أن يراعى فيها التواضع بذكر الهدايا هذا ما أوصى به القلقشندي: " رقاع التهادي يجب أن تودع من الألفاظ المستحسنة ما يمهد لقبول الملاطفة والمبرة التي تتميز في المودة، وينبغي أن يطرف الكاتب إذا كان مَهدياً أو مُستهدياً، وقد جرت العادة أن تودع هذه الرقاع من أوصاف الشيء المهدى ما يحسنه في نفس المهدى إليه، وينبغي لمن ذهب هذا المذهب أن لا يعتمد تفخيم هديته، ولا الإشارة إلى جلالة خطرها، فإن ذلك يخل بشروط المروءة ويتحاماه الكرماء "[3].

فقد ذكر السلطان الأشرف قايتباي في خطابه الموجه إلى حاكم فلورنسا " .. ورسمنا بتجهيز المجلس السامي الخاصكي الشمسي بن محفوظ وصحبتهم بما جهز معهم على سبيل الهدية "[4].

كما سعت البندقية على إظهار تواضعها في الهدايا المرسلة من خلال التأكيد على سفيرها بالاعتذار عن الهدايا المرسلة من قبلها " إذا اضطررت إلى المناقشة والجدل فيما يخص الهدايا المرسلة للسلطان المعظم بواسطة نائبنا في قبرص وإنها لم تنتخب كما يجب وحسب مشيئته، فعليك الاعتذار عن ذلك وبأنك لا علم لك به وأنك ستكتب إلى قبرص لمراعاة ذلك إرضاءً لفخامته"[5].

ث- المخصوصون بالهدايا:

---

[1] الوقاد: التحف والهدايا، ص198.
[2] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص376.
[3] القلقشندي : صبح الأعشى، ج9، ص100.
[4] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص470.
[5] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص403.

لم تكن الهدايا المقدمة مخصوصة بالسلطان لكن زوجة السلطان شملت نائب السلطان والمهنمدار ، كما أن الهدايا المقدمة من السلطان لم تقتصر على السفير رئيس البعثة الدبلوماسية فقد شملت أيضاُ جميع أفراد السفارة.

ج- سجلات الهدايا:

بعد أن يتقبل السلطان الهدايا تدون في سجلات حيث خصصت لكل دولة سجلات خاصة بها ، بحيث كانت تنظم بجداول مرقمة وتوصف فيها قيمة الهدية ويعاد الاطلاع عليها في وقت الحاجة، ربما الهدف منها هو الدقة في تعداد الهدايا وتسهيل عملية مقارنة الهدايا السابقة بالهدايا الحالية فمن خلالها يتم فهم مدى تطور العلاقات بين الطرفين كذلك لتحديد كيفية الرد على تلك الهدايا حيث طبق المماليك مبدأ المعاملة بالمثل في علاقاتهم الخارجية [1].

هذا المبدأ جعل الدولة المملوكية تكرم من يكرمها وتوبخ من يقلل من إكرامها ، فالهدية تدل على قيمة المهدى لا المهدي .

ح- مصير الهدايا :

لقد عمل سلاطين المماليك على استثمار الهدايا المقدمة من قبل السفراء على أوجه مختلفة ، فالهدايا الثمينة تودع في دار خاص لها في قلعة الجبل في دار يعرف باسم " دار الجواهر والطيب و الطرائف"[2] .

أما الجواري عاشت كجزء أساسي من القصر وجرى علهين ما يجري على حريم القصر من ضوابط وقواعد [3].

لم يحتكر السلطان الهدايا التي قدمت له بل وزعها على أمراءه أحياناً ، فقد ذكر العيني في سنة (717هـ /1317م) " وصلت الهدايا إلى الأبو اب السلطانية ، وكانت نحو مئتين من الجمال والقماش والوحوش ففرقها السلطان على الأمراء والأكابر" [4].

---

[1] سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، ج3، ص240؛ الوقاد: التحف والهدايا، ص194.
[2] المقريزي: الخطط ، ج1، ص414.
[3] عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ص149.
[4] العيني : عقد الجمان ، ج2، ص414.

شكل العبيد الذين يهديهم السفراء رافداً جديداً لجنود جدد أو حتى قادة في المستقبل ، حيث كان السلاطين يوزعون المماليك الجدد على الأمراء الذين يربونهم وينشئون منهم قوة جديدة وقادة جدد [1].

كما إن الهدايا القادمة إلى البلاط المملوكي قابلة لإعادة الإهداء مرة أخرى ، حيث عمل سلاطين المماليك على الاستفادة منها بإعادة الإهداء إلى ملوك آخرين فهدايا ملوك الغرب تهدى إلى ملوك الشرق والعكس ، فقد حرص سلاطين المماليك على اختيار خيرة ما يملكون وأجود ما بحوزتهم لتقديمها هدايا لحلفائهم .

فحسبنا أن نذكر هدية السلطان الظاهر بيبرس إلى بركة خان فقد ضمت أصنافاً من تحف الشرق والغرب قدمها هدية لحليفه سنة (661هـ /1262م) وقد ضمت " خرقاً بندقي ، أكسية لوتية ، خوذاً فرنجية ، فوانيس وشمعدانات، سروجاً خوارزمية ، خدماً سود وجواري طباخات خيلاً سوابق هجن نوبية فارهة ، نسانيس وبغابغ "[2]، كما أهداه عدة أنواع من حيوانات " فيلاً وزرافة وقروداً ، حصناً عبدانية "[3].

بالإمعان في تفاصيل تلك الهدية تبين أنها ليست من المنتجات المصرية أو من الحيوانات التي تعيش في مصر فما هي إلا هدايا متنوعة احضرتها سفارات من جهات عدة ثم أعيد إرسالها إلى ملوك الشرق ، وربما إعادة الإهداء هذه هي الهدف الحقيقي لسجلات الهدايا.

❖ التمثيل الدبلوماسي الدائم (القناصل):

لقد عرف العرب المسلمون نظاماً يشبه النظام القنصلي من خلال منصب شهبندر التجار الذي كلف برعاية شؤون التجار الأجانب المقيمين في دولتهم ومنحوهم حق الحماية الذاتية ، بذلك تكون المدن العربية الإسلامية قد عرفت نوعاً من المؤسسات القنصلية[4].

أن ظهور هذا النظام يعود أولاً إلى خدمة المصالح التجارية فقد قام التمثيل القنصلي أولاً على العلاقات التجارية التي سبقت العلاقات الرسمية بين الدول ، حيث تقوم فئة من التجار في البلد الأجنبي باختيار شخص منهم ينظم علاقاتهم مع الدولة الأجنبية وهو بداية التمثيل القنصلي في العصر الحديث الذي يهدف إلى حماية المصالح التجارية والاقتصادية وإدارة شؤون الرعايا في الخارج حيث تقوم البعثة

[1] المقريزي : السلوك ، ج7، ص480؛ عبد الرحمن : السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ، ص 200.
[2] الدوداري: زبدة الفكرة ، ص 84؛ العيني : عقد الجمان ، ج1، ص363.
[3] ابن العسال: النهج السديد والدر الفريد ، ج1، ص122.
[4] فرحات، (بن صاف) العلاقات القنصلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013م، ص22.

القنصلية بمهمة تنمية العلاقات بين الدولة الموفدة إليها والدولة الموفد منها بما يخدم مصالح الدولة المرسلة بالدرجة الأولى[1].

انطلاقاً من واجب القناصل في رعاية المصالح المتبادلة بين الدولتين توجب على القناصل إرسال تقارير دورية عن حال البلد الموفدين إليها إلى وطنهم الأم ، وعند انتهاء مهمتهم والعودة إلى وطنهم أوجب عليهم تقديم تقارير شاملة ومفصلة عن حال البلد الذي كانوا يؤدون فيه مهمتهم القنصلية في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً[2] .

يعود ظهور القنصليات الإيطالية في مصر إلى القرن الثاني عشر حيث وجدت في الموانئ قنصليات للمدن الإيطالية حيث أقامت جالياتها ومارست نشاطها التجاري ، لكن بعد سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين وما تلاه من فقدان الدويلات الإيطالية مراكزها التجارية فيها وعدم قدرتهم على تعويضها مع العثمانيين دفعهم إلى افتتاح قنصليات لهم في بلاد الشام والاهتمام بها[3].

أما القنصليات الفلورنسية تأخرت حتى القرن الخامس عشر الميلادي ، يعود ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بفلورنسا نفسها فهي لم تكن تمتلك موانئ خاصة بها، لكن بعد ضمها بيزا امتلكت موانئ مهمة إضافة إلى ازدياد قوتها البحرية وامتلاكها أسطولاً تنافس به البندقية وجنوة وتبحر به في عرض المتوسط لتدخل في علاقات تجارية وتكون جاليات لها في الموانئ الملوكية وتحصل على نفس حقوقهم[4].

أما الدولة المملوكية لم يكن لها في الدويلات الإيطالية تمثيل دبلوماسي دائم ولم تكن ترسل ممثلين دبلوماسيين إلا لحل خلاف محدد بين الطرفين وتنتهي صفتهم الدبلوماسية بانتهاء مهمتهم[5] .

1- هيكل البعثات القنصلية :

وقد شكلت البعثات القنصلية هيئة دبلوماسية مستقلة متكاملة يرأسها القنصل ، يساعده مجلس القنصل ونواب في المدن الأخرى:

أ- القنصل:

[1] عبد السلام : قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، ص177 .
[2] ديل: البندقية جمهورية ارستقراطية ، ص201؛ فودة :النظم الدبلوماسية ، ص161-162.
[3] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص325.
[4] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص366.
[5] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص123.

القنصل هو موظف تنتدبه دولة دولته لإقامة في دولة أخرى ، لرعايا مصالح أبنائها فقد عينت الدويلات الإيطالية مندوبين سياسيين دائمين لها، فكان يتم تعيينهم من قبل السلطات الإيطالية بعد موافقة السلطان المملوكي على تعينه دون أن يتدخل في شروط التعيين الذي عدّته السلطات الإيطالية يدخل في سياستها الداخلية[1].

وقد اعتمدت الدويلات الإيطالية اعتبارات خاصة بها في تعيين القناصل فقد اعتمدت على تعيين قناصل من أفراد الأسر الارستقراطية أو من طبقة الأشراف، أما بقاءهم ارتبط بشكل وثيق بما يحققوه من امتيازات لصالح دولهم ، كما يعتمد على شهادة المجلس القنصلي المساعد لهم وما يؤكدونه من توصيات بحقهم لدى سلطات بلادهم[2] .

وقد كان هؤلاء القناصل ممثلين لدولتهم وفي الوقت نفسه صلة وصل بين رعايا دولتهم والسلطات المملوكية من جهة وبينهم وبين الحكومات الإيطالية من جهة ثانية[3] .

عندما يتولى القنصل الجديد مهمته يختار من يحيط مستشارين وموظفان يقومون بإدارة الشؤون المالية ومندوبين يدققان أعمال سلفه لمدة سنة واحدة ثم يستقيلان بعدها[4].

وقد درجت المدن الإيطالية على إرسال ثلاث قناصل إلى مراكز نشاطها التجاري ومنها الموانئ المملوكية يستلمون الواحد تلو الآخر[5]، ربما مرد ذلك إلى تمرين القنصل على المهام الدبلوماسية ليكتسب الخبرة قبل توليه ، وهذا من الأمور المعروفة في مجلس الشيوخ البندقي، أو تحسباً لحالات الموت المفاجئ ، والخوف من بقاء منصب القنصل شاغراً بعض الوقت ليأتي من يحل مكانه ، وقد ظهر حرص المدن الإيطالية على عدم ترك المنصب القنصلي شاغراً لحظة عندما حذرت قنصلها من ترك عمله قبل أن يأتي من يحل محله أو من ينوب عنه .

أما مدة تولي القنصل مهمته يكون لمدة ثلاث سنوات متتالية، وفي حال انتهاء مهمته يحذر القنصل من ترك منصبة ولو ليوم واحد إلا بعد أن يأتي من يحل محلّه ويتولى

---

[1] زيتون : العلاقات لاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص244.

[2] كافارو ، (سيد سافيبنوني) : حوليات كافارو ، تر: منصور مستريح ، د.د، القاهرة ، 2006م، ص29 ؛ ديل : البندقية جمهورية ارستقراطية، ص199؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بن دولة المماليك والبندقية ، ص130.

[3] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص245؛ الخالدي، (أنور عواد) : التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا زمن سلاطين المماليك ، مجلة المنار ، العدد3، 2015م، مج21، ص15.

[4] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3، ص231.

[5] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص325.

مهامه[1]، وفي بعض الأحيان يعين القنصل مرة أخرى في حال حقق نجاحات مهمة في مهمته أو تمكن من الحصول على امتيازات إضافية لدولته وأبناء دولته[2].

وقد تلقى القنصل مرتباً ضخماً تعويضاً له عن مهمته الصعبة التي يقوم بها ، ولكي يظهر بمظهر الترف والبذخ أمام السلطان في بلاط ساده الكثير من الترف والبذخ والعناية الفائقة بالمظاهر البراقة التي تشير إلى الثراء الاقتصادي، لذا عملت دولتهم على تأمين دخلٍ عالٍ لهم ، فقد أعطتهم الحق بتحصيل الضرائب على البضائع التي يتاجر بها أفراد الجالية وتقدر بين (1.5%- 4.5%) وإن لم تفِ تلك الضرائب أعطي القناصل الحق في فرض ضرائب جديدة[3] ، بالإضافة إلى راتب قدره (1000 بيزانت)[4].

كذلك خصّ السلطان القناصل الإيطاليين بمكافأة مالية سنوية (جامكية) وقدرت بحوالي (200دوكات بندقية)، إن جامكية القنصل تدفع مئتي دوكات نقداً سنوياً كما يظهر في عدة مراسيم[5] .

إضافة إلى التحف الثمينة والجواهر النادرة والهدايا التي خص بها السلاطين القناصل الأوروبيين أثناء عودتهم إلى بلادهم[6].

وقد أقرت المعاهدات الموقعة بين الدويلات الإيطالية وسلطنة المماليك ذلك صراحة ، ففي المعاهدة الموقعة بين فلورنسا وسلطنة المماليك في عهد السلطان الأشرف قايتباي " إذا حضر قنصل من الفرنتيين إلى الثغر السكندري المحروس أو أي ثغر من الثغور الإسلامية يجري على عادة قنصل البندقية من المعلوم والجامكية والحقوق "[7] .

وقد ساعد القنصل في أعماله الدبلوماسية هيئة دبلوماسية متكاملة ، وقد أعطي القنصل الحرية في اختيار هذه الهيئة نوابه ومساعديه والمجلس القنصلي.

ب - المجلس المساعد للقنصل :

---

[1] فودة : النظم الدبلوماسية ، ص162؛ زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص246.

[2] كافارو: حوليات كافارو ، ص32-33 ؛ هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3، ص366؛ يونس، (عز الدين) : النظام السياسي ودورة في النمو الاقتصادي لجنوة ، المجلة الليبية العالمية ، بنغازي، العدد4، 2015م، ص6.

[3] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3 ، ص366؛ الخالدي : التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا زمن سلاطين المماليك، ص16 ؛ عاشور، (فايد حماد) العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى ، دار المعارف ، مصر ، 1980م، ص272.

[4] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص238؛ يونس : النظام السياسي ودورة في النمو الاقتصادي في جنوة ، ص5.

[5] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص 277.

[6] هايد: التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص365؛ لبيب،(صبحي): ندوة مصر وعالم البحر المتوسط - الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية، ، دار الفكر ، القاهرة ، 1989م، ص298.

[7] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص276.

أوكل إلى المجلس القنصلي المساعد مهمة مساعدة القنصل في المهام الجسام الموكلة إليه ، فيقدم المجلس المشورة للقنصل ويساعده في رعاية المصالح التجارية والاقتصادية لرعايا دولته[1].

تألف المجلس القنصلي من اثني عشر تاجراً أقاموا مع القنصل في مكان إقامته حيث أقام القناصل في المدن الساحلية حيث يتركز أفراد الجالية وبات في فندقهم الذي منحهم إياه السلطان المملوكي [2].

وقد أدى ذلك المجلس مهمة مزدوجة ، فهو يساعد القنصل في تأدية مهامه المعقدة المتعددة ، وينوب عنه في حال وفاته أو انتهاء مهمته وإرسال موفدين من قبل البعثة القنصلية إلى الوطن الأم لتقديم تقارير دورية عن حال البلاد ، بالإضافة إلى مهمة اختيار مندوب تجاري يمثلهم أمام السلطان ويمثل بين يديه في حال تقديم شكوى للسلطان أو الإجابة عن تساؤلات السلطان[3] .

ت - نواب القنصل :

إن وجود قناصل للدويلات الإيطالية في الإسكندرية وفي دمشق لم يفِ بالغرض، فالجاليات الإيطالية تواجدت في حلب وبيروت وطرابلس في بلاد الشام، وفي رشيد ودمياط والبرلس في مصر لذلك كان لا بد من وجود نواب قناصل في تلك المدن يقومون بمهام القنصل في حال غيابه ويرأسون أبناء جلدتهم في تلك المدن .

ففي بلاد الشام كان القنصل مقره فندق جاليته في دمشق وكذلك نوابه في حلب وبيروت وطرابلس والقدس، وقد قام النائب بنفس مهام القنصل في تلك المدن ، وقد تبعوا إلى قنصل دمشق فإليه يرفعون شكواهم الذي كان له وحده الحق في مقابلة السلطان، الجدير بالذكر أن نواب القنصل في المدن اختلف عملهم على اختلاف مدنهم، فنائب القنصل في بيروت كانت مهمته مراقبة السفن الإيطالية الوافدة إلى سواحل بلاد الشام ، أما نائب القنصل في القدس فقد كانت مهمته مرافقة الحجاج وتأمين مسلتزماتهم[4].

---

[1] الخالدي: التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا زمن سلاطين المماليك ، ص16.

[2] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص245؛ محمد :العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص 130.

[3] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص226؛ فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص324.

[4] العلبي ،(أكرم حسن) : دمشق في عصر المماليك والعثمانيين ،المتحدة للطباعة ، دمشق، 1982م، ص282؛ صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص226؛ عاشور: العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى ، ص272.

اتخذ القنصل في مصر من الإسكندرية مقراً له وكان له نواب في البرلس ورشيد وفيما بعد في دمياط أما في القاهرة لم يكن لها نواب فيها والسبب يعود لعدم وجود جاليات إيطالية فيها حيث أن القنصل كان يقصدها لمقابلة السلطان في أمرٍ ما ثم العودة إلى مقره في الإسكندرية فقد اتخذ القنصل من فندق جاليته مقراً له[1].

بالإضافة إلى نائب للقنصل في البحر، والذي يقوم بمرافقة السفن التجارية في طريقها من المدن الإيطالية إلى السواحل المملوكية حيث يقوم بالإشراف على رحلة التجار طوال رحلتهم والفصل في المنازعات التي تنشب بينهم أثناء رحلتهم والذي عرف باسم " قنصل البحار "[2].

والجدير بالذكر أن نواب القنصل في المدن رغم أنهم تابعون للقنصل في الإسكندرية و دمشق يقدمون له مطالبهم التي يعرضها بدوره على السلطان والقنصل وحده يقدم تقاريره المفصلة والدورية عن أوضاع مدنهم إلى سلطات دولته ، لكن صلاحياتهم الواسعة في المدن التي تواجدوا فيها وما تمتعوا به مثله مثل القنصل الإعفاء من ضريبة الرأس جعل الكثير من المؤرخين من يسمونهم قناصل.

ث - الفندقي :

إن فنادق الجاليات الإيطالية في أراضي الدولة المملوكية تمتعت بقدر من الحرية في التصرف داخل الفندق، فقد تعدى الفندق صفته مكاناً لنزول المسافرين الزائرين أو المقيمين ، بل أصبح يشبه قاعة دولية توقع فيه العقود وتأوي القناصل والبعثات الدبلوماسية وينزل فيه الحجاج قبل الانطلاق إلى بيت المقدس وصحراء سيناء ، ودار عبادة للمقيمين فيه ، ونظراً لتلك المكانة التي تمتع بها الفندق والدور الذي أداه في حياة الجاليات فقد حرص القنصل على اختيار مدير لهذا الفندق يقوم بالإشراف على كل هذه الأدوار التي ذكرت، سُمِيَ ذلك الشخص بـ " الفندقي " وهو المسؤول عن جميع شؤون الفندق الداخلية لتأمين راحة النزلاء باختلاف صفاتهم (قناصل – سفراء – تجار – حجاج) والإشراف على التزام النزلاء بتعليمات السلطان بشأن الفندق والعمل على تجميل الفندق والمحافظة عليه وعلى نظافته[3].

خ - المترجمون:

[1] المرسي ، (حياة عبد القادر) التجارة في مصر في عصر الناصر محمد بن قلاوون ، كلية الآداب ، أسيوط، ،2012م، ص24، هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3، ص 333؛ زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص246.

[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص249.

[3] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ،ج3، ص231؛ لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص292؛ الخالدي : التنظيمات التجارية بين دولة المملوكية وأوروبا، ص17.

زودت البعثات الدبلوماسية بمجموعة من المترجمين الذين رافقوها أثناء تأدية مهامها فالقنصل أو السفير لا يكون في معظم الأحيان ملماً بلغة السلطان فكان هؤلاء المترجمون هم صلة الوصل بين السلطات المملوكية وبين البعثات الدبلوماسية وكذلك صلة الوصل بين التجار الإيطاليين وبين التجار المحليين وفئات المجتمع المحلي من سماسرة وحمالين وكيالين ومغربلين وغيرهم من الفئات التي تعامل معها أولئك التجار ، حيث أن هؤلاء المترجمين قاموا بدور مهم في صياغة نصوص العقود المبرمة بين التجار المحليين والإيطاليين ، لذا كان هؤلاء المترجمون موضع ثقة واحترام من قبل البعثات القنصلية وذوي مكانة مرموقة لدى السلطات المملوكية[1] .

فكبير التراجمة في عهد السلطان قانصوه الغوري لقي الحظوة في البلاط وبلغ من قوة الشأن أن حدد مصير العلاقات الخارجية ، بل كلف بمهمة دبلوماسية رفيعة المستوى متعددة الأغراض والوجهات[2]، كل ذلك يشير إلى المكانة التي تمتع بها المترجمون.

وقد ضمنت المعاهدات لهؤلاء المترجمين المرافقين للبعثات الدبلوماسية الحق في الحصول على جزء من أموال التجار وهو جزء ليس ببسيط وهذا ما ضمنته المعاهدات صراحة : " يجب أن يحصل التراجمة على (25%) من البضائع التي تباع وتشترى خارج الجمرك"[3].

بذلك ضمنت المعاهدات حقوق المترجمين وخصتهم بجزء من مبيعات دولتهم ولم تخصهم بمرتب سنوي كما هو حال القناصل.

إن جميع أفراد البعثات القنصلية كانوا معفيين من ضريبة الرأس التي تفرض على أهل الذمة والتي تسمى ضريبة العشر.

2- دور البعثات القنصلية :

أ- الدور السياسي :

مثل القناصل حكوماتهم أمام السلطات المملوكية ، حيث قامت الهيئات القنصلية ممثلة بالقنصل بالدفاع عن أبناء جلدتهم أمام السلطات المملوكية كممثل لحكومتهم، فعند تعيين القنصل كانت السلطات

[1] علي: بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، ص206؛ الدراج: المماليك والفرنج، ص37.
[2] ابن إياس: بدائع الزهور ، ج4، ص 91؛ الدراج : المماليك والفرنج ، ص37؛ فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص325.
[3] صبرة : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص297.

المملوكية تقوم باستقباله كممثل لحكومة بلاده ، فيقدم أوراق اعتماده إلى السلطان ويتلقى من السلطان تعليمات لينفذها ويحذره من مخالفتها[1] .

يمثل القنصل رسمياً وسياسياً أبناء جاليته في مجلس السلطان حيث سمحت السلطات المملوكية للقنصل مقابلة جناب السلطان عشر مرات سنوياً بصفته ممثلاً رسمياً لحكومة بلاده، حيث يمثل أمام السلطان مقبلاً الأرض بين يديه نيابةً عن حكومته ليمثلها في حماية مصالحها وتطوير علاقاتها مع الدولة المملوكية[2] .

ففي سنة (879هـ /1474م) أثناء استقبال السلطان الأشرف قايتباي للقنصل البندقي أعرب السلطان عن عدم ارتياحه للسياسة الخارجية التي تنتهجها البندقية في علاقتها مع جزيرة قبرص وخاصة فيما يتعلق باستيرادها التوابل من قبرص[3] .

كما حضر القناصل الحفلات التي أقيمت على شرفهم ، وقاموا بمراسيم العزاء وتهنئة السلطان بسلطته بالنيابة عن حكومتهم ، إضافةً إلى مأسهمة القناصل في المفاوضات التي تسبق توقيع الاتفاقيات باسم حكومتهم في حال غياب البعثات الدبلوماسية المؤقتة (السفراء)[4].

في سنة (839هـ /1436م) تدخل القنصل البندقي بنديتو سانودو لدى السلطان الأشرف برسباي للتراجع عن قرار احتكار تجارة التوابل والعودة إلى الاتفاقيات السابقة[5] .

كما وقع قنصل جنوة مع السلطان المنصور قلاوون معاهدة (689هـ /1290م) حيث اتخذ القنصل الجنوي لقب البودستا كما يظهر في الاتفاقية وقد وقع ذلك بحضور رجال الدين وبحضور شهود آخرين على تلك الاتفاقية باسم حكومة جنوة[6] .

كما قام القناصل باستقبال الوفود الدبلوماسية التي تأتي من دولته قبل مثولها بين يدي السلطان وتقديم الدعم المادي لاستكمال مهامها، فقد كانت تلك القنصليات ممثلاً سياسياً للمدن الإيطالية في الدولة المملوكية ، كذلك مصدراً للمعلومات فيقدم التعليمات الواجب اتباعها من قبل تلك البعثات وتزويد هذه البعثات المؤقتة بمعلومات تحقق مصالح المدن الإيطالية التي يجب مراعاتها أثناء مقابلة السلطان والتفاوض معه و يظهر ذلك من خلال التعليمات التي زودت بها حكومة البندقية سفيرها دومنيكو تريفزان، بضرورة زيارة القنصل للتزود منه بمعلومات دقيقة عن أحوال السلطنة المملوكية " كل ما

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص325.

[2] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص246.

[3] الزيدي : العصر المماليكي، ص172.

[4] جعفر: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ص207؛ توفيق: الدبلوماسية الإسلامية ، ص141.

[5] ابن إياس : بدائع الزهور، ج2، ص169؛ الشرقاوي : برسباي وسياسته ، ص141.

[6] ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور، ج2 ، ص165؛ حمادة : الوثائق السياسية والادارية في العصر المملوكي، ص515.

سيذكر لك قناصلنا وتجارنا وهيئة التجار بالإسكندرية وبيروت ودمشق وهو لفائدة تجارنا وتجارتنا ، فيجب أن تنصت لهم وتطيعهم وتجتهد في الحصول على طلباتهم وأن تهتم تماماً بالنفع والفائدة لطائفتنا وتجارنا حسب مصلحتنا "[1].

لكن هذه الصفة الرسمية وما تلاها من دور سياسي قام به القناصل ضمنته المعاهدات والاتفاقيات لم يكن ليحمي القناصل من براثن غضب السلطان المملوكي بعد كل هجوم للقراصنة على السواحل المملوكية فقد كان أولئك القناصل بمثابة رهائن لدى المماليك يضغطون من خلالهم على حكوماتهم لاسترداد أسرى المسلمين من حكومتهم أو من حكومات الخاطفين.

ففي سنة (703هـ /1303م) اعتقل السلطان الناصر محمد قنصل البندقية في مصر رداً على أعمال القرصنة التي قام بها البنادقة في جزيرة كريت ، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد إطلاق سراح سفينة الرقيق التي صادرها قنصل البندقية في كريت[2] .

تكررت تلك الإجراءات عندما هاجم بطرس لوزنيان الإسكندرية (767هـ /1365م) مما دفع السلطات المملوكية للانتقام من جميع الفرنج في الموانئ المصرية فاعتقلت الجاليات بمن فيهم القناصل الإيطاليون[3] .

وفي عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق حدث صدام بين المسلمين والفرنج (814هـ /1411م) فقام السلطان باعتقال القنصل " ووضع الحديد في يده وعنقه " [4].

وقد اعتقل السلطان قانصوه الغوري القنصل البندقي في دمشق (917هـ / 511م) بعد أن قبض على بعض البنادقة ومعهم خطابات تبين تآمر القنصل مع الشاه الصفوي ضد السلطنة المملوكية[5] .

الجدير بالذكر أن النفوذ السياسي للقناصل الإيطاليين في الدولة المملوكية كان متواضعاً بالمقارنة مع النفوذ السياسي الذي مارسوه في بيزنطة والإمارات الصليبية ، حيث كان تأثير القناصل واسعاً في بيزنطة في الشؤون السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية والتآمر على العرش البيزنطي ولم يؤدوا مثل هذا الدور في الدولة المملوكية التي مارست سياسة صارمة تجاه كل الجاليات الأجنبية في مصر وبما فيها الجاليات الإيطالية سواءً كانوا تجاراً أم دبلوماسيين[6] .

---

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص404- 405.
[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص95.
[3] المقريزي : السلوك ، ج4، ص284؛ ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج3 ، ص138.
[4] المقريزي: السلوك ، ج6، ص302؛ الدراج: المماليك والفرنج ، ص100.
[5] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص250؛ طقوش: تاريخ المماليك في مصر والشام ، ص539.
[6] زيتون :العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص247.

ب- الدور الاقتصادي:

وضع النظام القنصلي لرعاية المصالح التجارية للدول بالخارج ، وقامت البعثات القنصلية بتنمية علاقات الصداقة بين دولهم والدول الموفدين إليها والسعي لتطوير العلاقات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي، ومن ثمّ إرسال تقارير لدولهم بشكل دوري للاستفادة منها في بناء علاقات جديدة[1] .

خبر القناصل الإيطاليون أحوال الشرق لذا أوكلت إليهم مهمة رعاية الحركة التجارية النشطة بين دولهم وبين سلطنة المماليك كما قاموا بالإشراف على تغطية تسويق البضائع بين الشرق والغرب، وقد أثمرت تلك الجهود حيث تمتعت الجاليات الإيطالية عامة بقدر كبير من الحرية والرفاهية والتفوق الاقتصادي في مدن وموانئ السلطنة المملوكية، لا سيما في دمشق التي ازدهر النشاط التجاري الإيطالي فيها بعد سقوط القسطنطينية[2] .

قام القنصل بمهمة استقبال سفن دولته عند قدومها محملة بالبضائع فور وصولها إلى الموانئ المملوكية وتحديد نوعية البضائع التي تدخل قبل بيعها في الأسواق وتحديد مدى صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات المتفق عليها كل ذلك قبل أن تفرغ السفن حمولتها[3] .

ويستمر دور القنصل بعد أن تطرح البضائع للبيع في الأسواق فيقوم بتحصيل الضرائب المفروضة عليها ومتابعة الإشراف على ما سيتم تصديره من بضائع ويستمر بالإشراف على السفن حتى تغادر تلك السفن الموانئ المملوكية[4] .

وقد نصت الاتفاقية الموقعة بين السلطان المملوكي الناصر حسن والبندقية (756هـ /1355م) على مهمة القنصل في الإشراف على السفن " .. لا يسمح للبضائع المحمولة على السفن بالتفريغ في الموانئ إلا بعد أن يقوم القنصل البندقي وموظفو الجمرك بفحصها و التأكد من سلامتها وإنها مطابقة للعرف المعمول به ويجب أن يلاحظ ذلك أيضاً نائب القنصل في المدينة ثم بعد ذلك تفريغ البضائع طبقاً لرغبات التجار"[5].

يتولى القنصل الإشراف على الجمارك، فقد نصت المعاهدة الموقعة بين السلطان الأشرف قايتباي وبين مبعوث فلورنسا سنة (894هـ /1488) على : " أن قنصل البنادقة في دمشق يشرف على جمرك

---

[1] جعفر : العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، ص175.

[2] عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص64؛ فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص326 ؛ عاشور: العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى ، ص272.

[3] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص 303 ؛ صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص229.؛ زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص244.

[4] زقلمة: المماليك في مصر، ص157-160؛ عاشور : العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى ، ص272.

[5] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب، ص294.

مواطنيه وسلعهم به كما أن قنصلهم بالإسكندرية يراقب حركة تجارة مواطنيه ، ولذلك نطلب منك أيها الأمير أن تعطي قنصل الفرنتيين في الإسكندرية ودمشق نفس الوظيفة التي لقنصل البندقية في بلادنا "[1].

كما ذكر كافارو أن القناصل الجنويين في الشرق كان لهم الدور الابرز في توسيع ممتلكات جنوة في الشرق وكان لهم دور مهم في توسيع النفوذ الاقتصادي وتحقيق المصالح الاقتصادية لهم من خلال عقد معاهدات وإبرام عقود تضمن لهم الحصول على امتيازات اقتصادية تحقق المزيد من التقدم الاقتصادي لدولهم[2].

إن القنصل مسؤول عن أفراد رعيته وهو المكلف بتسديد الرسوم التي يدفعها التجار له وبدوره يدفعها للسلطات المملوكية ، كما أنه مسؤول عن الإشراف على الفندق والوكالات التجارية الأخرى التي ينزل فيها التجار ويزاولون نشاطهم التجاري[3] .

فقد قدم القناصل مطالب حكومته إلى السلطات المملوكية للحصول على المزيد من الامتيازات والاعفاءات لأفراد جاليته، فقد استجاب السلطان قانصوه الغوري إلى مطالب القنصل البندقي فأصدر قرارات تجارية تضمن مصالح الحكومة البندقية مضمونها:

9- بعد وصول سفن البندقية الموسمية إلى ميناء الإسكندرية تتم أعمال البيع والشراء حسب الاتفاقيات السابقة، ثم يبقى تجار البندقية مدة ثمانية أيام لدفع أموال دار الذخيرة ووثق السلع التي اشتروها، وبعد ذلك يتصل حاكم الإسكندرية مع مدير أعمال السلطان (المقصود كاتم السر) ويكتبون لبلاط السلطان بانتهاء الأعمال المطلوبة ويطلبون تحديد موعد الرحيل فإذا جاء التصريح يطلق للبنادق حرية السفر، هذا إذا لم يكن هناك ما يعترض عليه أو إذا رغبوا هم في البقاء.

10- كل المعادن الثمينة سواءً كانت عملة أو خاماً التي يحضرها البنادقة لا بد من دفع الرسوم الجمركية المفروضة عليها للسلطان ليمكن من إدخالها إلى البلد ثم بعدها يتمكن من البيع والشراء لمن يريد من البنادقة بمنتهى الحرية ويحظر على البنادقة بيع هذه السلع المالية على ظهر السفن الموسمية أو على سفينة أخرى عادية.

11- كل الأعمال التجارية التي تتم نقداً تكون قيمة السمسرة المستحقة عليها (10%) وإذا حدث أي تغيير تصير (11%) فيما يختص بالتوابل التي لم تحدد أثمانها يسري عليها سعر السمسرة الجاري تداولها .

12- لا يجبر أي بندقي على بيع تجارته بالدفع المؤجل سواء كانت سلعة أو عملة أو معدناً، كما أن العامل المختص لا يبالغ في عمليات السمسرة الصغيرة أكثر من (4 مدّين

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية، ص442.
[2] كافارو : حوليات كافارو ، ص20-33.
[3] القوصي، (عطية) : تجارة مصر في البحر الأحمر ، دار النهضة العربية، مصر ، 1976م، ص200.

لكل 100 دوكات) أما حق الترجمان فلا يدفع إلا بعد شراء التوابل وانتهاء فترة المدة وحقه لا يزيد عن (4 مدين لكل 100 دوكات)

13- للتاجر البندقي حق البيع والشراء بحرية أما من يصير منهم تسجله لدى القبان فلا يمكن ابطاله أو شطبه أو منعه من المتاجرة، أما من لم يسجل فمن حقه أن يطالب بتسجيله.

14- للقنصل البندقي الحق في البيع لحسابه الخاص نقداً في حدود ألف دوكات سنوياً بالنقد .

15- ما يدفع للقنصل يخضع للقانون والنسبة التي يحصلها القنصل لحسابه تعرف باسم **honoraris** أي الذخيرة أو الجامكية.

16- يحق للقنصل إنزال النبيذ الخاص باستعماله واستعمال مواطنيه الخاص،

17- لا يجبر على تأجير مراكبنا أو شحنها أو تفريغها بالقوة وبدون إرادتنا وإذا واجهت سفننا متاعباً أو تأخيراً من جانب تجار المغاربة خلال الرحلات الاحتياطية التي تجبر على القيام بها خلال المدة فإن جمهوريتنا ليست مسؤولة عن هذا.

18- إذا أساء أحد الفرنجة لأحد المماليك أو لمغربي أو لأي عربي أو لأي كائن من كان فلا تسأل أفراد جاليتنا عن هذا إطلاقاً.

19- للتجار البنادقة مطلق الحرية في إجراء ما يرونه لازماً لهم من إصلاحات خاصة في فندقهم بدون واسطة أحد لأن التكاليف حينئذٍ تكون قليلة وكذلك يحق لهم إصلاح مخازن المارك الخاصة بسلعهم .

20- النبيذ الذي يصل إلى الإسكندرية هو لصالح مواطنينا، وإذا صدر إلى القاهرة تدفع رسوم قدرها سبع دوكات لكل طن لصالح الوالي والوزير على أساس أننا سيكون بإمكاننا أو سنتمكن من بيعه بالقاهرة وأجورها بدون مضايقات.

21- النبيذ الذي يدخل الإسكندرية تدفع عنه الرسوم المطلوبة وإذا أوصلناه إلى القاهرة بواسطة النيل ففي هذه الحالة لا يدفع عنه أي رسوم لا في القوارب ولا في السفن ولا في جمرك القاهرة حتى وصوله للقاهرة.

22- كل العمليات التجارية التي تتم بين بندقي وعربي وتسجل في جمرك القبان لا يحق لأي فرد إبطالها أو إعاقة سير إجراءاتها بأي حجة من الحجج[1] .

يتبين من تلك التعليمات التي أصدرها السلطان بناءً على مطالب القنصل البندقي سعي القنصل إلى حرية التجار في بيع المعادن وضرورة تحديد السمسرة التي يدفعها التجار على كل عملية بيع وعدم إجبار التاجر البندقي على البيع غير المؤجل (الدين)، وقد ضمنت المطالب المزيد من الامتيازات لصالح القنصل الذي أعطى جامكية وحق البيع لحسابه الخاص في حين كان يمنع التاجر من مزاولة أعمال التجارة ، وقد أكد القنصل على تجارة النبيذ في البلاد الإسلامية وحدد الجمرك المفروض عليها.

[1] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص422-425.

فهذه المطالب تمثل بوضوح أهمية الدور الاقتصادي الذي أداه القناصل في حماية متاجر التجار وفي الحصول على مزيد من الإعفاءات.

كما يقوم القنصل بتنفيذ التوصيات الاقتصادية التي تأمره بها حكومته ، فقد أصدر دوق فلورنسا سنة (825هـ /1422م) تعليمات إلى قناصله بالدعاية للعملة الفلورنسية والعمل على توسيع دائرة انتشاره ، مضمونه:

" التمسوا منه – السلطان الأشرف برسباي – أن تكون عملتنا الذهبية والفضية مستخدمة في مصر ، وتلقى رواجاً وقبولاً مثلها مثل أية عملة أخرى، إن فلورينا يقف على قدم المساواة مع الدوكات الفينيسية (البندقية) بل إنه يمتاز ويتفوق عليه في العيار والوزن ، اظهروا له أن عياره أفضل ، وإلى أي سبب يعود ذلك ، إننا ننبهكم إلى هذه الحقيقة، وأما بالنسبة للوزن فهذا أمر يسهل ملاحظته، وأصروا كلما أمكن ذلك، وأعرضوا اختبار العملة بالنار وصهرها في الوقت ذاته مع الدوكات، واجتهدوا لمعرفة الشخص الذي يهتم بهذه الأشياء .. وأقيموا علاقات معه فإن لما تفعلونه أهمية كبرى، قولوا إنه يجب اختبار الذهب ، ثم قرروا أن فلورينا لم يتغير أبداً، وبأنه في العديد من البلاد ذو قيمة تعادل قيمة الدوكات. وفي بعض الأحيان يتفوق عليه ، افعلوا بالمثل مع الفضة ، ولكن أصروا على الذهب حتى لو اضطررتم كي تصلوا إلى الهدف أن تدفعوا بعض الأموال، تصرفوا مثلما هو مشار إليكم من قناصل البحر، إنكم لن تنفقوا على شيء إن لم تنفقوا بشأن العملات "[1].

فدور القناصل ليس فقط حماية البضائع والتجار من بطش السلاطين ورجال الدولة وتخفيف الضرائب والسمسرة عليه ، بل تعدى ذلك بأن أصبح دور القناصل هو الترويج لعملة الدولة والدفاع عنها في وجه العملات الأخرى، ويقاس على ذلك البضائع والسعي إلى المضاربة وضرورة سعي كل قنصل إلى الترويج لبضائع دولته والسعي لدعم اقتصادها في وجه الدويلات الإيطالية الأخرى وإن أمكن إزاحة مكانة دولة والتبوؤ بدلاً عنها.

ت - الدور الديني :

بسقوط عكا بيد المماليك سقط آخر معقل للصليبيين في بلاد الشام وطردوا نهائياً من فلسطين ، وأدى إلى سيطرة المماليك على الأماكن المقدسة التي يقصدها الحجاج المسيحيون من شتى أصقاع أوروبا .

سمح المماليك للحجاج الأوروبيين بزيارة الأماكن المقدسة لديهم ليس من مبدأ التسامح الديني بقدر ما هو من مبدأ المنفعة المادية الضخمة ، فقد جنت السلطات المملوكية الكثير من الأموال لقاء زيارة

[1] النجيدي: النظام النقدي المملوكي ، ص622.

الحجاج الأماكن المقدسة ، حيث وجد الحاج نفسه محاطاً بقدرٍ كبيرٍ من الضرائب، ضرائب لقاء زيارة الأماكن المقدسة وأخرى ضريبة خفر لحمايتهم من البدو علىً الطرقات لإيصالهم آمنين إلى أماكن زيارتهم ، كذلك ضريبة لقاء نزول الحاج في الفندق المخصص لجاليته إضافة لضريبة الدخول[1].

وقد استعانت السلطات المملوكية بالقناصل الإيطاليين الذين عينتهم في فلسطين ، حيث سمحت السلطات المملوكية للبنادقة (818هـ /1414م) ثم للجنويين (835هـ /1431م) بإقامة نواب قناصل لهم في القدس تكون مهمتهم تسهيل أمور الحجاج لأداء فريضة الحج وتحصيل الضرائب منهم[2] .

حيث يقوم القنصل في الإسكندرية باستقبال السفن عند وصولها الميناء ويسجل أسماء جميع الركاب ومنهم الحجاج ويتفحصهم ويثبت أسماءهم وجنسياتهم ، فقد كانت الإسكندرية بالنسبة لهؤلاء الحجاج ميناء نزول ركوب في آن واحد ، ثم يتوجهون منها إلى القاهرة وفور وصولهم إلى القاهرة تقوم السلطات المملوكية بتحصيل ضريبة الدخول حيث خصص للسياح والحجاج خان خاص بهم تحت إشراف القنصل[3] .

وفي القدس يقدم نائب القنصل الحماية للحجاج وتيسير مراسيم الحج ، حيث احتاج الحجاج إلى المساعدة والحماية في القدس ، لكن القناصل في القدس لم يكونوا مصدر حماية للحجاج بقدر ما كانوا مصدر ابتزاز لهؤلاء الحجاج ، فقد استغل القناصل الامتيازات التي ضمنتها لهم المعاهدات منها ما سبقت الإشارة له من حق إدخال النبيذ إلى الفندق والمتاجرة فيه، وتمتع القناصل بقسط وافر من الحرية والسلطات التي مارسوها على أبناء جاليتهم ، وقد استغلوا ذلك لابتزاز الأموال من هؤلاء الحجاج لا سيما بيعهم النبيذ بأسعار مرتفعة ، ودفع ضرائب إضافية على دخولهم إلى أماكن حجهم وهذه الزيادة في الضرائب كانت تتعرض باستمرار للزيادة من قبل القناصل والسلطات المملوكية[4] .

وقد أشرف القناصل على الشعائر الدينية التي مارستها الجاليات الإيطالية ، حيث مارس الإيطاليون شعائرهم الدينية في فنادقهم التي ألحقت بها كنيسة لكل جالية، كما أشرف القنصل على الفندق والكنيسة في آن واحد. حيث أوكل إلى القنصل مهمة مراقبة الحجاج في ممارسة شعائرهم داخل نطاق الفندق وإلا تعرض الطرفان لعقوبة وغضب السلطان[5] .

ت- الدور الاجتماعي :

[1] زكار، (سهيل): فلسطين في العصر المملوكي ،دار الفكر، دمشق، د.ت ، ج2، ص590؛ القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر ، ص200.
[2] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص307؛ الدراج : المماليك والفرنج ، ص23.
[3] فهمي: طرق التجارة الدولية، ص249.
[4] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3، ص310 ؛ زكار: فلسطين في العصر المملوكي ، ج2، ص591.
[5] لبيب: الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص295.

لقد كان القنصل هو المنفذ الفعلي للمعاهدات التي وقعها السفراء مع السلاطين المماليك على أرض الواقع ، فقد دأب القناصل الإيطاليون على حماية مصالح جالياتهم في موانئ الدولة المملوكية ومدنها[1] .

سعى القناصل للحصول لأبناء جاليتهم على مزيد من المكاسب والإعفاءات والحريات ، بما يضمن للجاليات الإيطالية أجواء تتميز بالهدوء وممارسة نشاطهم التجاري والديني في أسواق الدولة المملوكية وداخل فنادقهم التي ضمت كنيسة وحماماً وفرناً وسمح لهم فيها بممارسة حياتهم الاجتماعية بكامل حريتهم فيه وذلك تحت إشراف القنصل[2] .

كما سعى القناصل إلى توفير كل أسباب الراحة للجاليات الإيطالية ، فعندما اشتكى قنصل البندقية من وجود مطعم بالقرب من فندقهم ، كما اشتكى من وجود سوق للسمك بالقرب من فندقهم أزيل كل ما قد يعيق حريتهم فجاء الرد " يجب رفع سوق السمك الموجود أمام أحد فنادق البنادقة إلى أي مكان آخر وذلك حسب طلب البنادقة "[3].

كما ضمن القنصل لمواطنيه حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية تناول الخمور في فنادقهم ، وقد نصت الاتفاقيات صراحة على ذلك " يحق للقنصل إنزال النبيذ الخاص باستعماله واستعمال مواطنيه "[4].

وإن القنصل هو المسؤول عن أي مخالفة للقوانين يقوم بها مواطنيه ، فهو يتحمل المسؤولية مباشرة أمام السلطان عن كل تلك المخالفات للقوانين أو الشرائع الإسلامية لذا أوصت الاتفاقيات بمسؤولية القنصل عن المخالفين " إذا قام البنادقة في الإسكندرية بأية أخطاء وتسببوا في مضايقات لأحد فليقم نائب السلطان هناك بالاتصال بالقنصل وبالتجار الذين تسببوا في ذلك ويقبض على المتسبب ويسلم إلى القنصل الذي يقوده إلى السلطان حتى يقدر جزاءه وما يترتب على فعله من جزاء "[5].

كما تولى القنصل مهمة فصل المنازعات التي تدور بين مواطنوه أبناء الجالية الواحدة ، فقد أعطي القنصل حق الفصل في هذه المنازعات ما عدا جرائم القتل فيكون القنصل قاضياً في المنازعات التي يكون فيها طرفا النزاع من أبناء جاليته ، ليحكم بينهم وفق قوانين بلدهم الأم لا وفق القوانين الإسلامية[6].

الإسلامية[6].

[1] عاشور: العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى، ص272.
[2] لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص292.
[3] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص287.
[4] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص 423.
[5] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص295.
[6] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك والبندقية ، ص129.

وقد أكدت الاتفاقيات على منح القنصل حق مقاضاة أبناء جاليتهم ، وحق أبناء كل جالية الاحتكام إلى قنصلها في منازعاتهم بعيداً عن قوانين بلاد المسلمين وقد تعهد السلاطين بذلك، " يجب على قنصل البندقية محاكمة مواطنيه البنادقة وذلك فيما عدا جرائم القتل"[1].

وقد كانت المطالب الفلورنسية تصب في نفس السياق حيث طالبوا بإعطاء القنصل حق مقاضاة مواطنيه " لا يفصل في منازعاتنا الخاصة إلا القنصل ، " لا أحد يحكم بين فئة الفرنتيين إلا القنصل"[2].

وقد رحب السلطان الأشرف قايتباي بتلك المطالب وعدّها على حق وأمر بذلك ، بقوله " فإذا وقع خلاف أو نزاع بين الفيورنتيين أنفسهم ، فليس لحكامنا وقضاتنا المسلمين أن يتدخلوا في مسائلتهم ، ولكن الحكم في ذلك عائد لقنصل الفيورنتيين فيحكم في مثل هذه الحالة بما يتناسب والقوانين الفيورنتية ، وهذا ما نأمر بإجرائه "[3].

لكن حق القنصل في الفصل في المنازعات لم يكن يشمل تلك الحالات التي يكون أحد أطرافها مسلماً، حيث أن الشرع الإسلامي لا يسمح بذلك ، ففي تلك الحالات يخضع المتخاصمين للقضاء المملوكي الإسلامي المحلي ، ويحكم بين المتخاصمين حسب القوانين والشرائع الإسلامية[4] .

أما في حال لم يرضَ الطرف الإيطالي بحكم القاضي المسلم ، يحق له التظلم لدى القنصل الذي يحتكم لدى السلطان ، فمن حق القنصل مقابلة السلطان عشر مرات في السنة[5] .

وهذا الحق صانته جميع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين " يحق للقنصل (البنادقة) مقابلة السلطان في أي وقت بدون تعويق لعرض مشاكلهم ومشاكل مواطنيهم وإبلاغ رسائل للسلطان .. إذا قصد قنصلهم (الفرنتيين) الحضور إلى الأبو اب الشريفة لظلم حصل عليه في البندر أو لأحد من التجار .. يمكن من الحضور إلى الأبو اب الشريفة "[6] ، بذلك حصل القنصل على حق التقاضي وحق الطعن في مقاضاة القضاة المسلمين .

كما قام القنصل بحماية أملاك التاجر المتوفى أو الحاج المتوفى ، ففي تلك الظروف فقط يسمح للقنصل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المملوكية لاسترداد حق المتوفى من التجار المحليين وتسليمها لذويه [7] " إذا هلك أحد من فئة البنادقة لا يتعرض أحد من المسلمين إلى موجوده بل يكون جميع ما يخلفه تحت

---

[1] صبرة :العلاقات بين الشرق والغرب ، ص294.
[2] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص453-473.
[3] زقلمة: المماليك في مصر ، ص158.
[4] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص240؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك والبندقية ، ص135؛ زقلمة : المماليك في مصر ، ص159.
[5] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص325؛ لبيب: الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص293.
[6] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص453، ص468.
[7] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص 246؛ صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص237.

تحت يد القنصل .. ومن يهلك من فئة الفرنتيين يتولى أمره القنصل أو رفقته ويمنع من التعرض لموجود الهالك على جاري العادة "[1].

لم يقتصر دور القناصل على حماية الجاليات في موانئ الدولة المملوكية ومدنها بل تعداه إلى حماية السفن المارة بجوار السواحل المملوكية في حال تعرضها للخطر بسبب عطل طارئ أو بسبب الأحوال الجوية أو أي سبب أعاق إكمال مهمتها أو أدى إلى تعرضها لخطر أو تدميرها وتجبر على اللجوء إلى السواحل المملوكية فعلى السلطات المملوكية تقديم العون اللازم وعلى القنصل حماية من عليها وحماية محتوياتها[2]، وقد جرى الاتفاق على ذلك: " إذا غرقت سفينة للبندقية في أي مدينة من مدن المسلمين وهلك جميع طاقمها وتم إنقاذ البضائع عندئذٍ فعلى نائب السلطان في هذه المنطقة أو بالقرب منها حراسة البضائع المذكورة وحفظها وتقديمها إلى القنصل وإذا لم يوجد قنصل للبنادقة في تلك الأماكن عندئذٍ تحتجز تلك البضائع وتنقل إلى السيد السلطان الذي يضعها تحت الحراسة حتى يصل القنصل البندقي ...."[3].

الفصل الثالث

الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكيةالفصل الثالث: الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية

أولاً: أسباب وجود الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية

1- أسباب خارجية

أ- الموقع الجغرافي

ب- القضاء على أرمينيا

ت- ظهور المغول وسياستهم

ث- ضعف قبرص

ج- سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين (857هـ / 1453م)

ح- سيطرة الصفويون على العراق(914هـ / 1508م)

خ- تجارة الذخائر المقدسة

د- التجسس

---

[1] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص235؛ فهمي : طرق التجارة الدولية ،ص460.
[2] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3، ص326.؛ زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص246.
[3] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص298.

2- أسباب داخلية

أ- سياسة سلاطين المماليك

ب- الأمان على الطرق التجارية

ت- الحصول على السلع الشرقية

- التوابل

- البخور

- البلسم

ث- وجود الأماكن الدينية

- جبل سيناء

- فلسطين

- الأردن

ثانياً: أماكن تواجدهم في الدولة المملوكية

أ- مدينة القاهرة

ب- مدينة الإسكندرية

ت- مدينة دمياط

ث- مدينة رشيد

ج- مدينة قوص

ح- مدينة دمشق

خ- مدينة حلب

د- مدينة بيروت

ثالثاً : الفئات الإيطالية التي تواجدت في الدولة المملوكية

1- فئة الدبلوماسيون

2- فئة التجار

- ايمانويل بيلوتي الكريتي

- سكران الجنوي

3- فئة الحجاج

4- **فئة الأســرى**

5- **فئة الجواسيس**

أ- **الثغور**

ب- **المناور أو المنائر**

ت- **المسالح**

ث- **الحراس على الأبواب**

ج- **المهمندار**

ح- **الأدلاء والمرشدون:**

خ- **التراجمة:**

د- **منع المسيحيون المحليون من الاختلاط بهم**

ذ- **التفتيش الدقيق للسفن الإيطالية**

أهم الجواسيس

- **ماركو بولو**
- **ايمانويل بيلوتي الكريتي**
- **ليونـاردو فريسكو بالدي**
- **مارينو سانوتو تروكسيلو**

6- **فئة الرحالة**

7- **فئات أخرى**

رابعاً- المباني التي أقاموا فيها (الفنادق والخانات)

1- **الفندق**

أ- **بوابة الفندق**

ب- **الطابق الأول**

ت- **الديوان**

ث- **الطابق الثاني أو العلوي**

ج- **الرباع**

ح- **الحدائق**

خ- الفرن

د- الكنائس

ذ- المقابر

2- الخان

3- الفئات الخدمية التي عملت في خدمة الجاليات الإيطالية

أ- السماسرة

ب- أ- البريدية

خامساً: الحريات والقيود

1- الحريات

أ- شرب الخمر

ب- تربية الخنازير

ت- حرية ممارسة الشعائر الدينية

ث- الاستقلال القضائي

2- القيود

أ- إقفال الفنادق ليلاً

ب- إغلاق أبو اب الفنادق أثناء صلاة الجمعة

ت- الحد من ارتفاع الفنادق

ث- الحد من ارتفاع أبراج أجراس الكنائس

ج- القيود على تشييع الجنائز

ح- عدم التجول بحرية في المدينة

خ- تحديد أماكن شرب الخمر

سادساً: تدهور أوضاع الجاليات

1- أسباب تدهور أوضاع الجاليات

أ- الثورات والاضطرابات الداخلية

ب- هجمات القراصنة

ت- سياسة بعض السلاطين المماليك الاقتصادية

ث- اكتشاف البرتغال رأس الرجاء الصالح

ج- الصدامات مع السكان المحليين

سابعاً: الأثر الحضاري لوجود الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية

1- المجال الاجتماعي

2- المجال الاقتصادي

أ- الزراعة

ب- الصناعة

- الصناعات الجلدية
- صناعة الورق
- صناعة الزجاج
- صناعة النسيج
- صناعة السجاد والبسط
- صناعة الخزف
- الصناعات المعدنية

3- المجال الثقافي

أولاً : أسباب وجود الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية :

كانت أعداد الإيطاليون الموجدين في الدولة المملوكية كبيرة، وهذا ما أكده الرحالة من خلال كتاباتهم ومشاهداتهم ، فكان الإيطاليين على اختلاف مشاربهم يأتون المدن المملوكية وذلك لعدة أسباب منها:

1- أسباب خارجية :

أ- الموقع الجغرافي :

شكل الموقع الجغرافي لإيطاليا على شاطئ البحر المتوسط أهمية عظيمة في علاقاتها مع الدولة المملوكية التي شاطرتها الموقع على الضفة المقابلة للبحر المتوسط فالبحث في العلاقات الإيطالية المملوكية يعني البحث في العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط ، فهذا التقارب الجغرافي ترتب عليه تقارب في العلاقات ووحدة في المصالح وتمازج في الثقافات بين الطرفين[1].

[1] عاشور، (سعيد) : أوروبة في العصور الوسطى ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959م، ص291.

وقد تزامن ذلك مع الاستقرار السياسي الذي شهدته المدن الإيطالية ، وما تميزت به أراضيها من البطائح التي رغم كونها كانت عائقاً لقيام نشاط زراعي حضري إلا أنها شكلت سلعة العصور الوسطى التي لم تقلّ شأناً عن المعادن الثمينة التي تنتجها أفريقية أو التوابل التي تنتجها الهند[1]، فبدأت البحث عن موارد اقتصادية تكمل هذه الموارد مستفيدة من هذا الموقع على أبو اب أوروبا والشرق وخبرة مدنها التجارية[2] .

وقد سخرت إيطالية لتلك الرحلات التجارية المعلومات الجغرافية التي تراكمت لديها إثر الحروب الصليبية، فبعد قدوم الحملات الصليبية إلى الشرق جمعت المعلومات الجغرافية واستخدمتها الجاليات الإيطالية في رحلاتها إلى الأراضي المملوكية فحددت وجهتها بدقة وتمكنت من تحديد المكان الذي يلبي رغبتها ويقضي حاجاتها التجارية والدينية والثقافية[3] .

ب- القضاء على أرمينيا :

توالت الحملات المملوكية ضد أرمينيا ابتداءً من عهد السلطان الظاهر بيبرس الذي وجه جيشاً كبيراً في سنة (673هـ / 1274م) فدخل عاصمتها ودمرها وألحق الخراب في كل أجزائها كما قتل وسبى الكثير من أهلها[4] .

وهذا ما أكده الرحالة الإيطالي ماركو بولو الذي مرّ بتلك المدينة بعد غزو السلطان لها فوصف حالة الخراب فيها " أن السلطان سلعنان بابل المسمى البندقداري غزا البلاد الأرمنية بجيش عرمرم وإنه اجتاح البلاد وأحالها خراباً إلى حد كبير "[5]، يقصد بذلك السلطان المملوكي الظاهر بيبرس .

ثم ضمّ المماليك أرمينيا نهائياً إلى دولتهم في عهد السلطان الأشرف شعبان في سنة (776هـ /1374م) [6] .

---

[1] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص81.
[2] توفيق، (عمر كمال): مجتمع الإسكندرية عبر العصور - الجاليات الأوروبية في الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1973م، ص280.
[3] باركر: الحروب الصليبية ، ص146.
[4] المقريزي : السلوك ، ج2، ص90.
[5] بولو، (ماركو): رحلات ماركو بولو، تر: وليم مارسون، الهيئة المصرية للكتب ، مصر، 2002م، ج1، ص39.
[6] ابن إياس: بدائع الزهور ، ج1، ق2، ص139.

شكلت سيطرة دولة المماليك على أرمينيا ضربة موجعة للمصالح الإيطالية فيها، كما ترتب على تلك الحملات وهذا التدمير خسارة الدويلات الإيطالية في هذه المدينة متاجرها وأسواقها ومصارفها لما تشكله هذه المدينة من بوابة العبور للبضائع الإيطالية إلى غرب آسيا[1]، لذلك كان لابد للمدن الإيطالية من تعويض خسارتها واستئناف نشاطها التجاري من مهادنة المماليك واللجوء إلى أسواقهم التي غدت ملاذهم الآمن والمربح لتجارتهم ولبيوتاتهم التجارية .

ت- ظهور المغول وسياستهم :

اجتاح المغول الطريق الآسيوي وما نتج عن هذا الاجتياح من تخريب وتدمير لجميع مظاهر الحضارة في البلاد التي حلوا بها ، بالإضافة إلى أسلوب القتل والتدمير الذي انتهجه المغول حيث قتلوا وسبوا من كان فيها من الرجال و النساء والأطفال ، كما خربوا مظاهر الحضارة والعمران في إيران والعراق وبلاد الشام مما أضر بالطرق التجارية في تلك المناطق ، كما أشعلوا حروباً مع الدول المجاورة لهم مما أفقد الموانئ التي سلمت من الخراب الأمان الذي لا تقوم التجارة إلا به[2] .

كما أن المغول لم يكونوا قوماً تجاريين، بل كانوا محاربين بالدرجة الأولى ولم يولوا التجارة أهمية فبعد أن استقروا في بغداد وبسطوا سيطرتهم على آسيا الصغرى وبلاد فارس أهملوا طرق التجارة البرية بين الصين وآسيا الصغرى وموانئ البحر الأسود ففقد الأمان على هذه الطرقات نتيجة غزواتهم المستمرة على تلك المناطق[3] .

وزاد الأمر سوءاً هجمات قطاع الطرق على القوافل التجارية التي كانت تعبر هذه الطرق مما أدى بالنهاية إلى شلل تلك الطرق[4] .

كما أنهم لم يحسنوا معاملة التجار القادمين إلى بلادهم ، ولم يحاولوا جذبهم بل انتهجوا معهم سياسة عدائية ضدهم، حيث أنهم حددوا لهم كمية البضائع المتاجر بها ، ولم يوفروا لهم مكاناً لإقامتهم أو لخزن بضائعهم كما منعوهم الإقامة في المنشآت التجارية المعدة للأجانب بصورة دائمة[5] .

بينما سيطرت مصر على طرق تجارية آمنة ، وأحكمت سيطرتها على طرق التجارة الدولية نتيجة إطلالها على البحر المتوسط والبحر الأحمر وهذه السيطرة كفّلتها الدولة المملوكية بحراسة جميع الطرق والموانئ المملوكية و تمتعت بالأمان والاستقرار[1] .

---

[1] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج2، ص306.
[2] عدوان : تاريخ المماليك و المغول ، ص25.
[3] عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام ، ص296-299.
[4] بولو: رحلات ماركو بولو، ج1، ص77.
[5] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص26.

ث- ضعف قبرص:

لقد شكلت قبرص مركزاً تجارياً حضارياً متقدماً على الطريق التجاري بين أوروبا وأفريقيا ولكن هذا الدور لم يكتب له التمام بل وقعت قبرص فريسة للمنافسات الإيطالية فقد تمكنت جنوة من وضع يدها على الجزيرة ، ولم تكتفِ بالسيطرة على تلك المنطقة المهمة بل إنها دخلت في نزاع مع باقي الممالك والدول ذات الطابع التجاري ووضعت المدينة كلها تحت سيطرتها المدنية والعسكرية مما أدى إلى هجرة الممالك الإيطالية لها فانتقل الصراع بين تلك المدن من إيطالية إلى قبرص[2] .

كما حولت جنوة قبرص إلى ساحة حرب ومركز لانطلاق عمليات القرصنة ضد الدولة المملوكية ، فكثيرة هي عمليات القرصنة التي شنتها جنوة على السواحل المملوكية وعلى السفن العابرة للبحر المتوسط من هذه الجزيرة، مما أفقدها دور الوسيط التجاري كما أفقدها الأمان الذي تحلت به قبل السيطرة الجنوية وجعلها محط عداء ومركز استهداف لضربات الدولة المملوكية الانتقامية إلى أن سيطرت الدولة المملوكية عليها [3].

ج- سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين (857هـ /1453م) :

شكلت أسواق القسطنطينية عامل جذب للمالك التجارية الإيطالية الذين تمتعوا فيها بالحصانة والأمان فقد كان للمدن التجارية الايطالية فيها أسواق دائمة ، كما حصلت الجاليات الإيطالية فيها على أحياء مستقلة، لكل مدينة حي خاص بها، كما تمتع دبلوماسيوها بالحصانة الدبلوماسية المطلقة[4] .

لكن بعد السيطرة العثمانية على القسطنطينية خسر الإيطاليون تلك المكانة وتلك الامتيازات، فالعثمانيون - حكام المدينة الجدد – بعد سيطرتهم على تلك المدينة العظيمة لم يحافظوا على مكانتها التجارية العالمية حيث لم يكن لديهم اهتمامات تجارية، ولم تكن سياستهم تجاه تلك المدن تتصف بالتسامح ، كما انتهجوا سياسة تقوم على القضاء على الجيوب في البحر الأسود مما أضرّ بالتجارة الإيطالية وأعمالهم التجارية والمالية فيها[5] .

---

[1] المهدي: نشاط ومقومات التجارة في عصر دولة المماليك، ص177.

[2] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص280.

[3] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص215-216.

[4] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية، ص 62؛ الساعي : نشأة المدن في أوروبا وتطور نظمها السياسية والاقتصادية، ص135.

[5] زقلمة : المماليك في مصر ، ص157.

كل ذلك دفع المدن التجارية الإيطالية إلى تعويض خسارتها التي منيت بها في القسطنطينية إلى إقامة علاقات تجارية ودبلوماسية وطيدة مع الدولة المملوكية ضماناً لمصالحها ومصالح رعاياها الذين وجدوا كل الترحيب من السلاطين المماليك، فبالرغم من الحذر الذي تعامل به السلاطين المماليك مع الجاليات الإيطالية إلا أنهم قدموا الكثير من الامتيازات جعلتهم يقبلون على هذه المدن والموانئ بأعداد كبيرة.

ح- سيطرة الصفويين على العراق (914هـ / 1508م):

انتهى الصراع الصفوي - العثماني على العراق بالسيطرة الصفوية على العراق، وقد اتبع الصفويون في العراق سياسة خارجية تقوم على منع تجار بلاد الشام من المرور بأراضيها للوصول إلى الشرق أو الوصول إلى بغداد والبصرة لحمل متاجر الشرق منها، كما ترافق ذلك مع انتشار حركة قطاع الطرق في الأجزاء البرية من لهذا الطريق التجاري، مما جعل معظم التجار يحجمون عن ارتياد هذا الطريق كما فقدت تلك المدن أهميتها تدريجياً وتعطل استخدام تلك الطرق[1] .

حيث كانت تجارة الهند تنتقل في سفن إلى الخليج العربي ثم إلى أسواق المدن العراقية ومنها إلى مدن بلاد الشام دمشق وحلب ثم إلى الأسواق الأوروبية ، لكن في ظل تلك السياسة الصفوية أصبحت البضائع الشرقية تنقل عن طريق البحر الأحمر وتنهي عند قناة السويس لتقوم قوافل الجمال بحمل البضائع إلى القاهرة والإسكندرية[2] .

خ- تجارة الذخائر المقدسة:

هي التجارة التي شاعت في أوروبا والتي تعني شراء قطع من ملابس أو شعر القديسين أو رفاتهم أو أدواتهم الشخصية طلباً لليمن والبركة[3] .

فقد استقر في أذهان الناس في الغرب الأوروبي آنذاك بأن الحاج الذي يجلب معه شيئاً من الذخائر المقدسة يكتسب مجداً ومكانة في عيون أهل بلده، فقد كانت هذه الأشياء توضع في الكنائس التي تزدان بها[4] .

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص126.

[2] عطية ، (عزيز سوريال) : الحروب الصليبية وأثرها على العلاقات بين الشرق والغرب، تر: فيليب صابر سيف، دار الجبل، القاهرة، د.ت، ص164.

[3] عامر، (سامية) : رحلات البنادقة إلى مصر في القرن 14و15 الميلاديين، مركز أبحاث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 2009م، ص830.

[4] قاسم،(قاسم عبده): ماهية الحروب الصليبية ، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص28.

لذلك تعرضت الأماكن المقدسة المسيحية للاعتداء من قبل أولئك الحجاج، ففي سنة (822هـ / 1419م) سرق مجموعة من البنادقة رأس القديس مرقص أحد كتبة الأناجيل مما أغضب بقية الفئات المسيحية القاطنة في كنف الدولة المملوكية[1] .

د- التجسس :

بقي الحلم ببناء دولة صليبية تتزعمها البابوية في أرض المقدس حلماً يراود البابوية، لذلك بقيت البابوية توقد الروح الصليبية المتعصبة في نفوس جميع القاصدين للبلاد العربية الإسلامية ، كما تحرضهم على جمع المعلومات التي قد تفيد في التجهيز لحملات صليبية ضد الدولة المملوكية، وقد استغلت ما تمتع بها الرعايا الإيطاليون من امتيازات وحرية ومكانة مميزة لسلاطين المماليك ليقوموا بهذه الأعمال[2] .

2- أسباب داخلية :

أ- سياسة سلاطين المماليك:

انتهج سلاطين المماليك سياسة تقوم على حسن معاملة الإيطاليين الوافدين إليها، وإصدار المراسيم التي تمنحهم الحرية والأمان والتي توفر لهم الحماية وتسهل إقامتهم .

فقد أعطى السلطان المنصور قلاوون للتجار الأوروبيين الذين يفدون إلى أراضيها أماناً جاء فيه: " يكون جميع المترددين من هذه البلاد آمنين مطمئنين على أنفسهم وأموالهم وبضائعهم، براً وبحراً، ليلاً

[1] المقريزي: السلوك، ج6، ص506 ؛ الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان، ج2، ص468.
[2] بالدي ،(ليوناردو فريسكو)، سيغولي، (سيمونه): رحلات إلى الأراضي المقدسة ، تر: شيرين أيبش، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2010م، ص92.

ونهاراً ومن وفي مراكبهم وشوانيهم ويكونون آمنين على أنفسهم وأموالهم وبضائعهم من السلطان ومن جميع نوابه وغلمانه ومن هو تحت حكمه وطاعته براً وبحراً، ليلاً ونهاراً في جميع بلاد السلطان "[1].

كما حرص سلاطين المماليك على راحة الوافدين الإيطاليين وعلى شعورهم بالأمان مهما طالت أو قصرت مدة إقامتهم في أراضي الدولة المملوكية، حيث وجهوا تعليمات إلى نواب السلطان في المدن والموانئ المملوكية بأن يحسنوا معاملتهم ويحيطوهم بالمودة والمعاملة الحسنة الطيبة التي تطيب قلوبهم وتستميل خواطرهم ، كما أوصوهم بالعدل في معاملتهم وعدم الجور وإنصافهم ممن ظلمهم أو اعتدى على وجودهم أو أموالهم ، حتى يكون ذلك مدعاة لعودتهم مرة أخرى، ويكون حافزاً لأبناء جلدتهم لارتياد الموانئ والأراضي المملوكية[2] .

يستدل على المكانة التي حظي بها التجار الأوروبيون عامة والإيطاليون خاصة لدى السلطات المملوكية مما ذكرته المصادر عن فتنة الإسكندرية (727هـ/1326م) حيث حدث شجار بين عربي مسلم وآخر أوروبي فضرب الأوروبي العربي بالنعل فنجم عن ذلك فتنة كبيرة ، لكن القاضي والسلطان عاقبوا المتمردين العرب المسلمين[3] .

كما منح السلطان الأشرف خليل بن قلاوون الجاليات الإيطالية وغيرهم من الأوروبيين الحماية بأن يترددوا إلى الموانئ الإسلامية آمنين مطمئنين[4] .

ولفهم سبب تلك العناية الفائقة بالجاليات الإيطالية وسرّ الاهتمام العظيم براحتها وأمانها وأمنها يكفي تبيان مقدار التعاملات المالية والتجارية بين مدينة البندقية والدولة المملوكية التي تراوحت بين مليون و ثلاثة ملايين دوكات سنوياً[5]، هذا ما دفع البعض إلى اعتبار أن إيرادات مصر معظمها من موانئها وما تفرضه من رسوم على تلك الجاليات[6] .

كما جهد سلاطين الماليك على توفير الفنادق والخانات للجاليات الإيطالية ، حيث امتدت هذه الخانات على طول البلاد وعرضها فلا تكاد تخلو مدينة من المدن المملوكية من الفنادق أو الخانات التي وضعت في خدمة أولئك الإيطاليين[7] ، كما اعتنوا بتجميل تلك الفنادق وجعلوها على درجة عالية من الجمال والرتابة والإنافة حتى غدت أنموذجاً معمارياً يحتذى به في أوروبا عامة فنقل الإيطاليون صورتها إلى بلادهم ليبنوا على شاكلتها[8] .

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج14، ص41.
[2]العسقلاني المصري: الفضل المأثور، ص122-174.
[3] ابن كثير : البداية والنهاية، ج18، ص279.
[4] ابن عبد الظاهر: الألطاف الخفية ، ص131.
[5] عاشور: أوروبة في العصور الوسطى ، ص131.
[6] هريدي،(صلاح) : الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989م، ص18.
[7] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص314.
[8] لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية، ص292.

تشير كتابات الرحالة الذين زاروا الدولة المملوكية ، إلى وجود الفنادق والخانات في جميع أنحاء البلاد[1]، كما ذكر الرحالة الإيطالي بالدي الذي زار الدولة المملوكية في عهد السلطان الظاهر برقوق وجود عدد كبير من الخانات والفنادق على مسافات متقاربة ، فقد وفرت لهم المبيت الآمن طوال فترة إقامتهم ، بالرغم مما أشار إليه من تعرضهم للابتزاز إلا أنه يؤكد الأمان الذي وفرته لهم أثناء رحلتهم[2] ، ، وقد ارتبطت تلك الخانات بوظيفة أساسية هي توفير الأمان لذلك اتصفت بالتحصين والمتانة فالدافع الأول من بنائها هو الحفاظ على أرواح التجار وممتلكاتهم ، فجاءت الخانات محصنة تحصيناً شديداً هذا التحصين جعلها أشبه بالقلاع لا سيما في أبو ابها الحديدية وأسوارها المحصنة مما جعلها غاية في الوثاقة[3].

ب- الأمان على الطرق التجارية:

شكل موقع دولة المماليك المطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر عامل جذب للجاليات الإيطالية ، فموقعها هذا جعلها مسيطرة على طرق التجارة الدولية و جعلها تمتلك مفاتيح التجارة العالمية لا سيما تجارة التوابل[4] .

حيث كانت تجارة الهند تمر بطريقين : إحداهما يمر بالخليج العربي والآخر بالبحر الأحمر، لكن سيطرة المغول على العراق وانتشار قطاع الطرق على طول تلك الطريق في الأجزاء البرية أفقده الأمان، ما جعل طريق البحر الأحمر هو الوحيد الآمن والرئيسي لهذه السلع الشرقية ، وقد انتهى هذا الطريق إما في سيناء ومنها إلى دمشق فموانئ البحر المتوسط الشامية، والثاني يعبر صحراء سيناء إلى النيل ثم القاهرة أو الإسكندرية وهي قبلة التجار الإيطاليين[5]، حيث تقوم الدولة المملوكية بنقل السلع الشرقية من سواحل البحر الأحمر إلى موانئها الواقعة على البحر المتوسط ومنها يحصل التجار الإيطاليون على البضائع ويقومون بنقلها إلى الغرب الأوروبي مما أغدق على الطرفين الثروة الهائلة[6].

إن أهمية السيطرة على البحر الأحمر تكمن في موقعه الاستراتيجي الذي يصل بين قارتي آسيا وأفريقيا بإنتاجهما الغني المتنوع وبقربه من موانئ البحر المتوسط التي تصله إلى أوروبة أي يربط بين اقتصاد ثلاث قارات مختلفة، بالإضافة إلى الأمان الذي تمتع به هذا الطريق في وقت فقد الأمان - الذي هو أساس التجارة – في طرق التجارية الأخرى بعد سيطرة المغول على العراق وطريق الخليج وسقوط القسطنطينية وفقدان الأمان على طريق البحر الأسود كل ذلك جعل البحر الأحمر شريان حياة نابض للتجارة العالمية في العصور الوسطى وهذا الشريان ينبض في قلب الدولة المملوكية التي حرص

---

[1] ابن بطوطة، (محمد بن عبدالله): رحلة ابن بطوطة – تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأقطار ، تح: محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت،1987م، ج1، ص72.

[2] بالدي، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص84-92-93.

[3] ابن جبير، (محمد بن أحمد) : تذكرة بالأخبار عن اتفاقيات الأسفار ، تح: إيلي كنعان، دار الفكر، أبو ظبي ، 2008م، ص46.

[4] هاو: في طلب التوابل ، ص33.

[5] عطية: الحروب الصليبية ، ص164؛ المهدي : نشاط ومعوقات التجارة في عصر سلاطين المماليك ، ص180.

[6] توفيق: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية ، ص285.

حكامها أشد الحرص على إحكام السيطرة على هذا الطريق ، وعدم السماح للأوروبيين بالوصول إليه[1] .

وقد ترافق ذلك مع أمنٍ واستقرارٍ داخلي أدى إلى ازدهار الاقتصاد وتحسن أحوال الزراعة والصناعة وعمارة الموانئ التجارية بالسفن التجارية القادمة والعائدة من إيطالية وإليها[2] .

ت- الحصول على السلع الشرقية :

لقد شكلت أرضاً مصر أرض شديدة الجذب للمدن الإيطالية حيث كان لها ميزة الحصول من الموانئ المملوكية على الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية وهي سوق لتصريف بضائعها من حديد وخشب وقار[3] ، أما أهم السلع الشرقية فهي:

- **التوابل:** .

تعد التوابل من أهم السلع الشرقية التي اشتهرت بها الهند وفاضت بها الأسواق المملوكية في بلاد الشام ومصر ولم يستطع الأوروبيون التخلي عنها نظراً لاستخدامها في أغراض عدة كالطهي والعقاقير والأدوية[4] .

في وقت كانت تضطر فيه أوروبة لذبح مواشيها بداية فصل الخريف قبل اشتداد البرد والخوف من نفوقها لقلة العلف وشدة البرد، ولحفظ اللحوم خلال فصل الشتاء تحتاج إلى استخدام الملح والتوابل كي تبقى صالحة للأكل ، وكذلك عند الطهي لا بد من استخدام هذه التوابل لتلطيف طعم اللحوم المحفوظة[5].

يضاف إليها الأرباح الطائلة التي جنتها المدن الإيطالية من تجارة التوابل وهذا ما يفسر سعي كل مدينة للاستئثار بتلك التجارة وحرمان بقية المدن من هذه التجارة الرابحة ، كما أن أرباح السلاطين المماليك من هذه التجارة تفسر سعى سلاطين المماليك لإصدار المراسيم التي تخولهم احتكار تلك التجارة.

---

[1] القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر ، ص 13؛ المهدي : نشاط ومعوقات التجارة في عصر سلاطين المماليك، ص 178-179.

[2] السلاوي ،(سماح) : الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي، دار الآفاق، مصر، 2014م، ص29.

[3] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج2، ص34.

[4] آشتور، (أ) : التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، تر: عبد الهادي عبلة ، دار قتيبة ، دمشق، 1985م، ص389.

[5] التاجر،(علي) : الربان أحمد بن ماجد دفاع وتقييم ، دار اليمامة ، مصر، 1970م، ص285.

وقد كانت التوابل غذاء الأغنياء في أوروبة ، وكان أشراف الكنائس الذين عادوا من الشرق بعد الحروب الصليبية مولعين بالطعام المتبل كما اعتادوا على استخدام التوابل في الطعام منذ الحروب الصليبية ثم زاد الإلحاح في طلبها كجزء لا يتجزأ من حياتهم لتحسين مذاق الأطباق بالإضافة لاستخدامها في المجالات الطبية التي تقدمت بتأثير من العلوم الشرقية[1].

وقد بلغ اتساع تجارة التوابل أن أطلق على باب السدرة[2] في مدينة الإسكندرية " باب البهار " ذلك أن التوابل القادمة من الهند تفرغ فيه ومن هذا الباب يقدم التجار الإيطاليون ليقوموا بشحنها إلى سفنهم أو فنادقهم[3].

- البخور :

شكل البخور (اللبان) المتواجد في الأسواق المملوكية مطلباً دينياً ملحاً ، حيث لا بد لإقامة الصلوات والاحتفالات الدينية المتعددة من استخدام البخور وهي عبارة عن مادة صلبة تحرق وتنشر في الكنائس رائحة نفاذة مميزة كما تملأ الأجواء بدخان ضبابي أبيض، مما يعطي المكان الديني وللمناسبة الدينية رهبة وقدسية مختلفة ، وقد شكلت الأسواق المملوكية سوقاً واسعة للبخور ، مما أضاف عامل جذب آخر للعوامل السابقة للإيطاليين ليرتادوا أسواقها بأعداد كبيرة[4] .

إن البخور لم تنتجه أرض مصر أو بلاد الشام ، وإنما استوردته الدولة المملوكية من شبه الجزيرة العربية ، ثم باعته للإيطاليين الوافدين إلى أرضها واتبعت في نفس الوقت سياسة حذرة تقوم على منع الإيطاليين من الوصول إلى منابع تلك المواد حتى تضمن احتكار تصديرها[5] .

- البلسم :

سمي بلسم مكة أو البلسان ، وهو نبات عطري ينبت في مصر في منطقة المطرية وفي فلسطين في منطقة أريحة، وقد لقي عناية لدى السلاطين المماليك وأوصوا نوابهم بالعناية به وعدوه من أنفس النباتات، وذلك لأن دهن البلسم يقدسه الملوك المسيحيون ويعتبرونه عنصراً أساسياً في مياه التعميد وهو من الطقوس الأساسية في ديانتهم[6] .

---

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص204.

[2] باب السدرة : هو أحد الأبو اب الخمسة لمدينة الإسكندرية في سورها الغربي من جهة البحر ، أطلق عليه أحياناً باب العمود وباب الشمس وباب البهار، مبارك، (علي باشا): الخطط التوفيقية لمدينة الإسكندرية، مطبعة بولاق، القاهرة، د.ت، ص 44.

[3] الأشقر: عصر المماليك الجراكسة ، ص28.

[4] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج4، ص114؛ السلاوي : الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي ، ص30.

[5] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص204.

[6] ابن ظهيرة، (إبراهيم بن علي) : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، تح: مصطفى السقا، كامل المهندس، ملتقى أهل الأثر، مصر، 1969م، ص149؛ المغربي، (عبد الرحمن) : زراعة البلسان في فلسطين ومصر ، مجلة جامعة القدس، القدس، 2012م ، ص302-303.

كما أكد ابن إياس أهمية دهن البلسم بقوله : " تفتخر مصر بذلك على سائر البلدان وكانت ملوك الفرنج تتغالى في دهن البلسم ويشترون مثقاله بالذهب ولا يتم عندهم التنصير حتى يضعون شيئاً منه في فصل الربيع "[1].

ودهن البلسم عبارة عن سائل أبيض يعتصر فيتحول إلى سائل أخضر ثم يتحول إلى ما يشبه عسل النحل، وهو دهني الملمس يجمع هذا السائل الناتج في زجاجات صغيرة تباع للتجار الإيطاليين بأسعار مرتفعة ، لاعتقاد ديني سائد لديهم أنه دواء للعديد من الأمراض مثل الرمد والعقم والتسمم[2] .

بالإضافة إلى المنتجات الشرقية الأخرى كالزنجبيل والقرفة والمنسوجات الصوفية والقطنية والحريرية وغيرها ، كما شكلت المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مصدراً من مصادر جذب الإيطاليين إلى الأسواق المملوكية فقد كانت هذه السلع مرغوبة لدى الأثرياء ليس فقط أثرياء إيطالية وسادتها وإنما أثرياء وسادة أوروبة أيضاً مثل " الألماس – الزمرد – العقيق - الذهب - الفضة "[3] .

لم تنتج أراضي الدولة المملوكية ومناجمها كل هذه الثروات وإنما أدت الدولة المملوكية دور الوسيط في تجارتها وكسبت الأرباح العالية .

ث- وجود الأماكن الدينية :

لم تكن الدوافع الاقتصادية أو الجغرافية وحدها ما دفعت الإيطاليين إلى التوجه لأراضي الدولة المملوكية ، بل ترافق ذلك مع أهواء دينية لا يرضيها إلا أراضٍ مقدسة سيطر عليها السلاطين المماليك، ولم يقفوا عائقاً أمام وجهات الحجاج التي قصدتها بل اتبعوا سياسة متسامحة معهم ، فبعد أن طرد السلاطين المماليك بقايا الصليبيين نهائياً من بلاد الشام ، خضعت لحكمهم الأماكن المقدسة المسيحية الموجودة فيها ، فتوجهت إليها قوافل الحجاج المسيحين ، ومن تلك الأماكن والمزارات مثل كنيسة بيت لحم والصخرة المقدسة وكنيسة القيامة ، بالإضافة إلى الأماكن المقدسة في الأردن وجبل سيناء وغيرها من المزارات المقدسة التي قصدها عامة الحجاج الإيطاليين[4] .

ومن **أهم أماكن الحج المسيحي:**

---

[1] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص149.

[2] عامر: رحلات البنادقة إلى مصر ، ص856.

[3] السلاوي: الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي، ص35.

[4] الهروي، (علي بن أبي بكر) : الإشارات إلى معرفة الزيارات ، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة العربية، الرياض، 2002م، ص34-35؛ القزويني،(زكريا بن محمد) آثار البلاد وأخبار العباد ، دار بيروت، بيروت، 1984م، ص107- 109.

- **جبل سيناء** : فقد قصد فيها الحجاج المسيحيون كنيسة القديسة كاترينا التي ضمت رفاتها ورفات العديد من القديسين ، إضافة إلى كنيسة القديسة مريم كما ضم جبل سيناء العديد من الكنائس والزيارات المقدسة للحجاج المسيحيين، الذين توافدوا إليها بكثرة لا سيما الأثرياء منهم الذين استطاعوا تحمل أعباء وتكاليف الحج المقدس المرتفعة في ظل الاستغلال والاضطهاد الذي تعرضوا له من قبل السلطات المحلية ومن قبل التراجمة والمرشدين السياحيين وحتى من القناصل الإيطاليين الذين تولوا مهمة الإشراف على شؤون الحجاج المسيحيين[1] .

- **فلسطين**: قبلة الحجاج المسيحين ففيها المهد وكنيسة القيامة، ففي بيت لحم ولد السيد المسيح عيسى عليه السلام ، ومن كنيسة القيامة كانت قيامة المسيح إلى السماء ، وفي كنيسة صهيون نزلت على سيدنا عيسى عليه السلام وعلى الحواريين المائدة[2] .

- **الأردن** : فيها منزل نبي الله يعقوب عليه السلام وجب النبي يوسف الصديق عليه السلام، وقد اعتقد المسيحيون الغربيون أنه في هذا المنزل بايع الحواريون السيد المسيح عليه السلام ، حيث سألهم : " من أنصاري إلى الله ؟ قال الحوايون : نحن أنصارك إلى الله "[3].

ثانياً - **أماكن تواجدهم في الدولة المملوكية:**

أ- **مدينة القاهرة** :

العاصمة المملوكية التي تميزت بازدهارها وعمرانها ونشاطها الاقتصادي وحركتها العلمية والثقافية المتقدمة ، ووجد فيها العلماء أضخم المدارس وأجلها، كما لاقى النزلاء فيها أفخم الفنادق والخانات والوكالات التي خصصت لهم وزودتهم بما يحتاج إليه المسافر الغريب من مأوى آمن لهم ولبضاعتهم، فضلاً عما تمتعت به أسواقها من التنوع والتخصص ، فقد ضمت محالاً وأسواقاً عديدة وحوت أسباب التطور والازدهار بما فيها من مبانٍ وخانات وحمامات وفنادق وقصور شاهقة[4] ، حتى سميت القاهرة " حاضرة الدنيا وما سواها بادية "[5].

---

[1] بالدي، سيغولي : رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص92.

[2] الهروي: الإشارات إلى معرفة الزيارات ، ص34-35.

[3] القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص96.

[4] ابن حوقل : صورة الأرض ، ص138؛ ابن سعيد المغربي ، (علي) : المعرب في حلي المغرب – النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة ، تح: حسين نصار، مطبعة دار الكتب، مصر، 1970م، ص27-31.

[5] ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، ص185.

فقد نشطت أسواقها وعمرت قيسارياتها التي نالت إعجاب الأجانب المارين والمقيمين فيها لقضاء حوائجهم وجميع ما يلزمهم ، لما نعمت به القاهرة من سلع تفي حاجات الجميع[1] .

وقد ترتب على ذلك الازدهار حركة تجارية نشطة وازدحام الطرق بالمارة واختلاط الباعة بالمشترين، فغدت شوارع القاهرة العريضة ضيقة المنفذ لتزاحم الأقدام فيها ، فشكلت أصوات الباعة الجوالين المنادين على بضائعهم الواضعين خدماتهم لمن يقترب منهم لوحة فنية لفتت انتباه الرحالة الأوروبيين الذين مرّوا في المدينة لأداء حاجياتهم ومن ثم الرحيل عنها حاملين في مخيلتهم تلك الصورة البهية[2] .

ب- مدينة الإسكندرية:

أهم الموانئ في الدولة المملوكية والمدخل الأول للأجانب الإيطاليين الوافدين إليها عن طريق البحر المتوسط ، فموقعها على البحر وجمال عمارتها وكثرة بضاعتها وانبساق منارتها جعلتها قبلة الأوروبيين عامة والإيطاليين خاصة الذين قدموا إليها حاملين بضائعهم طالبين بضائع المدينة ، وقد ترأس جالية كل مدينة قنصل مسؤول عنهم أمام السلطات المحلية في حال مخالفتهم للقانون ومطالباً بحقوقهم في حال الاعتداء عليهم[3] .

فقد وصف الرحالة بنيامين التطليلي توافد التجار من مختلف الأمم إليها بقوله : " بلدة تجارية فيها أسواق لجميع الأمم يؤمها التجار من الممالك النصرانية كافة من البندقية وجنوة وعدوة المغرب ، يأتيها التوابل والعطور بأنواعها فيشتريها تجار النصارى، ولتجار كل أمة فندقهم الخاص بهم بظاهر المدينة على شاطئ البحر"[4] .

كما وصف الرحالة الإيطالي بالدي الذي زارها في عهد السلطان الظاهر برقوق خيراتها وجمالها وغناها الذي ضاهى غنى فلورنسا بقوله: " لها كل غنى فلورنسا، وهي أرض ذات منتجات كثيرة فيها التوابل والسكر والأقمشة الحريرية، وهي تقع من جهة على البحر ومن جهة أخرى على قناة تخرج منها النيل وهو من أنهر جنة عدن "[5].

---

[1] سرور : دولة بين قلاوون ، ص321.
[2] فيت، (جاستون) : القاهرة مدينة الفن والتجارة ، تر: مصطفى العبادي، مؤسسة فرنكلين، بيروت، 1964م، ص126.
[3] ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص39-40.
[4] التطليي، (بنيامين) : رحلة بنيامين التطليلي ، تر: عبد الرحمن الشيخ، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002م، ص359.
[5] بالدي، سيغولي : رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص73.

وقد شكلت الإسكندرية صلة الاتصال بين تجارة الشرق والغرب، حيث شهدت تجارة المماليك نشاطاً كبيراً أدت فيه مدينة الإسكندرية دوراً بارزاً فهي ميناء المرور لهذه التجارة وفي أسواقها تتم عمليات مقايضة البضائع التي يحملها تجار الشرق والغرب، فقد اعتمدت إيرادات الدولة المملوكية على ما يجبى من جمرك الإسكندرية التي تصل سنوياً إلى ألف أو ألفي درهم[1].

وقد أصبحت الإسكندرية في العصر المملوكي ميناء مصر الأول على ساحل البحر المتوسط بحكم موقعها الجغرافي الرائع واتصالها بالنيل عن طريق خليجها ومنارتها التي تهدي السفن[2] .

إن ذلك الازدهار الاقتصادي ترجمه سلاطين المماليك بازدهار عمراني حيث عني سلاطين المماليك بمدينة الإسكندرية وتحصينها لأهميتها الاقتصادية والحربية في آن واحد. فازدحمت تلك المدينة بالجاليات الإيطالية للعبور فيها أو الإقامة ، فقد أقامت الدولة المملوكية للجاليات الأوروبية فنادق خاصة بهم يقيمون فيها ويتمتعون فيها بقدر كبير من الحرية وتوفر لهم الأمان والطمأنينة[3] .

فقد منحت الدولة المملوكية جالية كل مدينة إيطالية فندقاً خاصاً بها ، وقد تميزت فنادق الإيطاليين بحسن عمارتها وجمال مظهرها، كما ألحق بكل فندق حمام وكنيسة وفرن لتلبي جميع مطالبهم وتوفر الراحة والحرية لهم كما تضمن عزلهم عن السكان المحليين [4] .

ونتيجة لازدياد أعداد البنادقة الإيطاليين في الإسكندرية جعل السلطان المملوكي للجاليات البندقية فندقين ، بينما منحت جنوة فندقاً واحداً، في حين اشتركت جاليات نابولي مع الجاليات من المدن الإيطالية الصغرى في فندق واحد[5] .

وقد لقيت الجاليات الإيطالية في الإسكندرية على اختلاف مشاربهم (دبلوماسيين – تجار – رحالة – حجاج) كل الترحيب والحفاوة من السلطات المملوكية التي عقدت مع المدن الإيطالية معاهدات ضمنت من خلالها حقوق جالياتها، وحققت لهم مناخاً من الحرية والحماية على أراضي الدولة المضيفة[6] .

ت- مدينـــة دمياط:

---

[1] الشيال،(جمال): تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي ، دار المعارف، الإسكندرية، 1966م، ص87؛ الأشقر: عصر المماليك الجراكسة ، ص28.

[2] توفيق: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصور الوسطى، ص285.

[3] هريدي: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني ، ص18-19.

[4] كونستابل ،(أوليفيا ريمي): إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، تر : محمد ناصر المنصوري، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2013م، ص396.

[5] حماد، (أسامة) : الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1987م، ص709.

[6] آشتور: التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للشرق الأوسط ، ص420-423.

تقع مدينة دمياط على نهر النيل وهي ميناء مهم تقصدها السفن التجارية الإيطالية طوال العام ، وقد تعرضت في العصر المملوكي لهجمات الصليبيين مما دفع السلطات المملوكية إلى هدم المدينة وإعادة بناءها إلى الجنوب من المدينة القديمة [1] .

لذلك تميزت أبنية المدينة في العصر المملوكي بحداثتها وتنوعها، فقد بنيت فيها الأسواق المسقوفة العامرة بالحوانيت والمحال التجارية لا سيما محلات الأسماك بنوعيه (الطري – المقدد) الذي ذاع بيعه في تلك المدينة ، وقد حرصت في المخطط الحديث على توفير مكان مناسب للأجانب فبنيت الخانات والفنادق في تلك المدينة حرصاً منها على أمن وسلامة وراحة الأجانب الوافدين لا سيما الإيطاليين ولضمان وجودهم المستمر في المدينة[2] .

وقد أقيم على أبو اب المدينة برجان حربيان يربط بينهما سلسلة عظيمة يكون فتحها وأغلاقها بأمر من الحراس في المدينة فلا تتخطاها السفن إلا بعد التأكد من هويتها وجنسية ركابها وتفتيش السفينة جيداً، أما عن سبب تلك الإجراءات المتشددة فهي كثرة الوافدين الأجانب إليها ولما تمتعت به من موقع مهم على مقربة من العاصمة ، كما ذكرنا سابقاً أنها تعرضت لهجمات صليبية متتالية وهجمات القراصنة البحرية المستمرة عليها[3] .

ث- مدينة رشيد:

تقع مدينة رشيد على مصب نهر النيل في البحر المتوسط مما جعل منها ميناءً بحرياً ونهرياً، فتمتعت بأهمية مضاعفة، زراعية تجلت بشهرتها بأشجار النخيل ، وتجارية مستفيدة من موقعها الاستراتيجي الرائع، ونتيجة لهذا الموقع قصدتها السفن التجارية الأوروبية المحملة بالبضائع الغربية لمبادلتها بالبضائع الشرقية المحلية منها والمستوردة ، فجنت المدينة الكثير من الأرباح[4] .

ج - مدينة قوص:

---

[1] الشيال: تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، ص87.
[2] السلاوي: الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي ، ص28.
[3] ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص35.
[4] ابن حوقل: صورة الأرض ، ص132.

مدينة حدودية في أقصى جنوب مصر وهي بمثابة العاصمة للصعيد المصري، فقد تمتعت بشهرة زراعية وتجارية ، وهي مركز تجاري ومحطة للقوافل القادمة من عدن المحملة بالتوابل الهندية[1].

اتسعت وازدهرت أسواقها فقصدها التجار من مختلف الأصقاع ، كما أمها الحجاج وعمرت فنادقها واتسعت مساحة فنادقها مثل فندق ابن العجمي الذي وجد خارج المدينة[2] .

كما جعل الموقع الاستراتيجي لمدينة قوص تجارتها تزدهر على الصعيدين المحلي والدولي ، فهي صلة وصل بين الساحل والداخل من جهة ومن جهة أخرى هي نقطة التقاء بين تجار الغرب الإيطاليين مع تجار الشرق القادمين من الهند ومن عدن ، مما حتم على سلاطين المماليك العناية بالمدينة لا سيما من الناحية العمرانية وبناء الخانات والفنادق ووضعها في خدمة الأجانب الوافدين إليها لحمايتهم وتوفير الأمان لهم من جهة ولمراقبة تحركاتهم وضبط أماكن تواجدهم من جهة أخرى مستفيدةً مما يتحصل منهم من ضرائب ورسوم تفرض على إقامتهم وعلى تحركاتهم وعلى ما يبيعون وما يشترون من بضائع[3] .

ح- مدينة دمشق:

على الرغم مما تعرضت له مدن بلاد الشام من تدمير وخراب متكرر على أيدي المغول إلا أنها بقيت قبلة للإيطاليين المتوجهين إليها بشكل مستمر ، فقد عرف عن دمشق كثرة خيراتها ووفرة ماءها فقيل: " إذا كانت الدنيا في بلاء كانت الشام في رخاء "[4].

ذاع سيط دمشق في العصر المملوكي في شتى أصقاع العالم ، فقصدتها الجاليات الإيطالية على مدار العام ، فما أن ينتهي الحال بالتاجر أو الحاج الإيطالي فيها حتى يجد نفسه محاطاً بأعداد كبيرة من أبناء جنسه من " بنادقة وجنوية وفلورنسيين "[5].

فقد شكلت منتجات دمشق من السكر والمنسوجات القطنية والصأبو ن وماء الورد والشموع عامل جذب للإيطاليين، كما أنهم فضلوا ما اشتهرت به دمشق من مصنوعات ذهبية وفضية على ما هو موجود في باريس وفي فلورنسة[6] .

---

[1] التطليلي: رحلة بنيامين التطليلي ، ص348.
[2] ابن حبير: تذكرة الأخبار ، ص46.
[3] السلاوي: الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي ، ص29.
[4] ابن أيبك الصفدي: تحفة ذوي الألباب ،ج1، ص43.
[5] كرد علي، (محمد): خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، ط3، 1983م، ج4، ص346.
[6] زيادة : دمشق في عصر سلاطين المماليك ،ص108.

وقد ازداد تدفق الإيطاليين إلى دمشق نتيجة عاملين، الأول : اهتمام نواب السلطان المملوكي بإعمار المدينة وتزيينها[1] ، الثاني تمثل في الظروف الدولية وهي طرد الصليبيين من مدنهم وموانئهم في سواحل بلاد الشام ، وسقوط القسطنطينية ، كل ذلك جعل دمشق هي السوق الأول للإيطاليين في بلاد الشام[2] .

ما يميز الوجود الإيطالي في دمشق ومدن بلاد الشام عن المدن المصرية أنهم أقاموا في أحياء خاصة بهم فقد أقاموا في دمشق في حي يعرف بحارة الغرباء وهي داخل باب النصر بالقرب من باب السعادة والمدرسة العذراوية ، شرق المدرسة الصارمية بالقرب من سوق مدحت باشا ويحدها من الجنوب سوق الأروام[3] .

كما نزلوا بخان يسمى " خان برقوق " الذي بناه السلطان الظاهر برقوق في مدينة قارة بين دمشق وحلب ، وقد اختار بناءه قرب بئر ماء عذب لينزل فيه المسافرون آمنين مطمئنين[4] .

كما نزلوا بخانات أخرى عديدة حفظت فيها أرواحهم وأموالهم وبضائعهم ، ويظهر تعدد الخانات التي أقام فيها الأوروبيون مما ذكره ابن الصصري عن حريق حدث في دمشق في سنة (798هـ /1396م) : " حدث في المدينة حريق ما رأى أحد مثله، في سوق الحريريين، والصأبو نيين والقطانيين والرقاقين والفرائين وقيسارية الصوف ، وقيسارية العبي وقيسارية ابن الباني ودرب السامري، وخان الحبالين، وقد أحرق للفرنج شيء كثير ، فإنهم كانوا ساكنين في تلك الخانات "[5].

خ- مدينة حلب:

تمتعت مدينة حلب بموقع استراتيجي هام فهي تقع على طريق الحرير على الطريق الواصلة بين البحر المتوسط والعراق، كما تميزت بوفرة خيراتها وزيادة في عدد سكانها، وبشهرة قلعتها وجمال مبانيها من أسواق وحمامات وفنادق[6] .

---

[1] ابن أيبك الصفدي: تحفة ذوي الألباب ، ج2، ص189.

[2] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص191.

[3] ابن طولون، (محمد): أعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى ، تح: محمد دهمان، دار الفكر، دمشق، 1988م، ص211؛ الشهابي، (قتيبة): معجم دمشق التاريخي ، وزارة الثقافة، دمشق، 1991م، ج1، ص163.

[4] القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص113؛ كرد علي : خطط الشام ، ج4،ص346؛ شكري: السلطان الظاهر برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة ، ص93.

[5] ابن الصصري، (محمد) : الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية ، تح: وليم بريز، جامعة اليرموك ،العراق، 1981م، ج1، ص172.

[6] ابن حوقل: صورة الأرض ، ص164.

كما تميزت بجمال طبيعتها وسحر إطلالتها فوصفها ابن الشحنة بقوله " أعظم البلاد جمالاً وأفخرها زينة وجلالاً ، مشهورة بالعمارة العالية، فظلها ضافٍ وماؤها صافٍ وسورها وافٍ ورودها عليل النفوس شافٍ، وأنوارها مشرقة وازهارها مؤنقة وأشجارها مثمرة مورقة"[1].

وهي أول المدن التي تاجرت معها المدن الإيطالية لا سيما البندقية حيث بلغت قيمة متاجرها في حلب بين مليوني إلى ثلاث ملايين دوكات، والسبب في ذلك التواجد الضخم فيها إلى أن حلب أقرب منفذ لاتصال الشرق بالغرب عن طريق ثغر السويدية حيث تاجر الإيطاليون معها بالقطن والتوابل [2]، حتى دُعيت حلب بـ " الهند الصغرى "[3].

إن إرسال البندقية سفيراً لها إلى حلب (652هـ/ 1254م) منذ بداية العصر المملوكي يشير بما لا يدعو للشك مدى أهمية حلب ومواردها بالنسبة إليها، كما يؤكد رغبة البنادقة الملحة في التمسك بتجارتها ووجود جالياتها في حلب وما وظفوه من أموال كثيرة بين البنادقة وحلب ويدل بوضوح على مكانة حلب وأهميتها في تلك العلاقات[4] .

وقد أقام الإيطاليون في حلب كما في دمشق وبقية مدن بلاد الشام في أحياء خاصة بهم ، ففي حلب أقاموا في حي عرف بـ " حي الأعاجم " وهو الحي الذي يمتد بين درب الميدان الأسود ودرب باب النيرب، حيث كان هذا الحي هو مكان سكن لهم ولجميع الأجانب القادمين إلى المدينة[5]، كما أقاموا في خان يدعى " خان الشيباني "[6] وفي فندق آخر يدعى " فندق عائشة "[7] .

د - مدينة بيروت :

مدينة عريقة تتمتع بموقع استراتيجي هام علي ساحل البحر المتوسط مما جذب إليها الجاليات الإيطالية التي تركزت بشكل كبير في الموانئ ، بالإضافة إلى ما تمتعت به كنيستها من قدسية خاصة أحيكت حولها العديد من القصص اللاهوتية المقدسة ، هذا الموقع الاستراتيجي وما أضفته عليه كنيستها من هالة مقدسة جعلتها قبلة للإيطاليين القادمين من الغرب[8] .

---

[1] ابن الشحنة ، (محمد): الدر المنتخب في تاريخ حلب ، تح : عبد الله الدرويش، دار الكتب العلمية، دمشق، 1984م، ص150.
[2] كرد علي : خطط الشام ، ج4، ص347.
[3] أشتور: التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للشرق الأوسط ، ص393.
[4] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص180.
[5] سبط بن العجمي، (أحمد بن إبراهيم): كنوز الذهب في تاريخ حلب ، تح: شوقي شعث، دار القلم العربي، حلب، 1996م، ج1، ص521.
[6] ابن الشحنة : الدر المنتخب في تاريخ حلب ، ص282.
[7] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ،ص200.
[8] ابن يحيى : تاريخ بيروت ، ص17.

وقد توجهت أنظار الإيطاليين إلى سواحل بلاد الشام بعد أن اقتلع المماليك مملكتهم من عكا وخسروا آخر معاقلهم وجميع موانئهم فتكررت رحلاتهم إلى طرابلس وبيروت وعكا والرملة لشراء التوابل الهندية والأقمشة الشرقية من هذه المناطق لا سيما القطنية منها[1] .

ثالثاً: الفئات الإيطالية في الدولة المملوكية :

1. **فئة الدبلوماسيين :**

شهدت الدولة المملوكية نشاطاً دبلوماسياً مع المدن الإيطالية، فكان من أهم العناصر الإيطالية التي قصدتها هم الدبلوماسيين ، الذين كانوا قليلي العدد كبيري التأثير ، وقد تمتعوا بحفاوة وترحيب السلطات المملوكية التي حشدت لاستقبالها جهازاً استخباراتياً متكاملاً، وهم على نوعين ممثلون دائمون (قناصل) وممثلون مؤقتون (سفراء).

وقد أحيط هؤلاء الدبلوماسيون والوفود المرافقة لهم بالعناية والرعاية والاحترام الفائق منذ أن تطأ أقدامهم أراضي الدولة المملوكية تحيطهم الدولة بعنايتها وحسن استقبالها، وتعمل من خلال موظفين مخصصين لذلك الهدف بتوفير سبل الراحة والرفاهية وإنزالهم في قصور تليق بمكانتهم وقد كانت تلك القصور على درجات تتناسب مع أولئك السفراء ومع درجاتهم[2] .

وقد تمتع هؤلاء الدبلوماسيون بالإعفاءات الضريبية هم وجميع مرافقيهم وما يحملونه معهم من بضائع بل سمح لهم بتجاوز الكثير من المحظورات التي كانت تحظرها الدول الإسلامية، فقد سمحت لهم بإحضار الخمور وتناولها في الفنادق دون دفع أي ضريبة[3] .

وهم الفئة الوحيدة التي سمح لهم فيها بالحضور إلى القاهرة والإقامة فيها رغم عدم وجود فندق لأي جالية أجنبية فيها، فقد تواجد السفراء فيها لحل خلافات معينة أو لعقد معاهدات أو تعديل اتفاقيات أو لتنفيذ مهمة أخرى كلفوا بها من قبل سادتهم[4] .

---

[1] آشتور : التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للشرق الأوسط ، ص393.

[2] القلقشندي : صبح الأعشى ، ج4، ص58؛ حسن : دراسات في تاريخ دولة المماليك الجراكسة ، ص205.

[3] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص229.

[4] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص325؛ لبيب: الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص293.

كما تمتع هؤلاء الدبلوماسيون بالحرية الدينية والاقتصادية ، لكنهم اتخذوا أداة من أدوات السلاطين المماليك للرد على هجمات القراصنة أو للضغط على حكوماتهم لتنفيذ مآرب سياسية خاصة لسلاطين المماليك، فقد ارتبطت هذه الفئة بمصالح الحكومات الإيطالية ومصالح جالياتها الموجودة في مدن وموانئ الدولة المملوكية من تجار وحجاج ورحالة، وهي المسؤولة أمام السلطات المملوكية عن أي مخالفة تصدر عنهم فهي الممثلة لهم والحامية لحقوقهم[1] .

وقد استخدم الدبلوماسيون هذه الامتيازات لاستغلال أبناء جلدتهم، فقد استغل القناصل هذا الامتياز بالسماح لهم بشرب الخمر وإحضاره في استغلال الحجاج لبيعهم إياها بأثمان خيالية[2] .

أما إقامتهم الدائمة حيث تواجدت جاليات بلادهم فقد اتخذوا من فنادق جالياتهم التي وضعتها الدولة المملوكية تحت خدمتهم مقراً لهم ليقوموا بالمهام الاجتماعية أو الاقتصادية الموكلة لهم من حكوماتهم، أما تواجدهم في القاهرة فهو مؤقت وذلك لحل بعض الخلافات الطارئة بين حكومة بلادهم والحكومة المملوكية في مصر أو للمطالبة بتنفيذ شروط المعاهدات أو لتقديم تظلم أمام السلطان لظلم يقع على أفراد جاليتهم من أحد رعايا السلطان أو نوابه ثم العودة إلى ففنادق جالياتهم [3] .

وقد عمل أولئك الدبلوماسيون كجواسيس لصالح دولتهم ، حيث قاموا بإرسال تقارير دورية لبلادهم عن أحوال الدولة المملوكية لاستغلال كل اضطراب لصالحهم في عقد اتفاق أو المطالبة بالمزيد من الامتيازات[4] .

2. فئة التجار:

عدّ التجار من أكثر الفئات الإيطالية الموجودة في الدولة المملوكية عدداً، حيث نشطت حركة التجارة الخارجية الدولة المملوكية التي أصبحت مركزاً للتجارة العالمية، فازدهرت مدنها وموانئها وكثر الرخاء فيها ، وقد كان السلاطين المماليك هم أكثر الناس استفادة من وجودهم لذلك أولوهم الكثير من العناية[5]، حيث وصل التجار في العصر المملوكي إلى مرتبة اجتماعية متقدمة فعرفوا باسم " بياض العامة " بينما عرف بقية الناس بسواد العامة[6] ، وهم أهل اليسار والنعمة والترف[7] .

---

[1] كافاور: حوليات كافارو ، ص33.
[2] زكار: فلسطين في العصر المملوكي ،ج2، ص590.
[3] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص345؛ محمد : العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص130.
[4] ناليتو: مصر في يوميات ماريو سانوتو ، ج2، ص881.
[5] طرخان : مصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة ، ص181.
[6] محمد : العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص131.
[7] المقريزي، (أحمد بن علي): إغاثة الأمة في كشف الغمة ، تح: كرم فرحات، عين للدراسات، الكويت، 2007م، ص148.

وقد احتل الإيطاليون عامة والتجار خاصة المكانة الأولى بين الأمم التجارية التي قصدت الموانئ والمدن المملوكية، حيث نظم البنادقة رحلات تجارية متواصلة إلى الإسكندرية ودمشق وحلب وقدموا للدولة المملوكية ما تحتاج إليه من أخشاب ومواد حربية[1] ، كما شكل هؤلاء التجار مصدراً مهماً للجيش المملوكي في الحصول على العنصر البشري (الرقيق الأبيض) من منطقة البحر الأسود ، بالإضافة إلى الأقمشة القبرصية ذات القيمة الكبيرة والسلع المهمة النادرة التي اختص الإيطاليون بحملها مثل البندق ، هذه السلعة المرغوبة في الأسواق المملوكية المصرية والشامية والتي لا تنتجها أراضي الشرق[2] ، وكذلك المعادن التي تحتاجها الدولة المملوكية في الصناعة وفي سك النقود وقد أسهم التجار الإيطاليون بتوفيرها رغم كل التحريمات البابويةبشأن الإتجار مع المماليك بها[3] .

وقد عرفت قوافل التجار الإيطاليين القادمة من البحر باسم المدة وهي مأخوذة من الكلمة الإيطالية " **Mutare**" وهي تقابل الكلمة العربية القافلة البحرية التي تشير بشكل دقيق إلى القوافل الدورية أو القوافل الموسمية ، كما تشير إلى معنى المبادلة حيث أن هذه الأساطيل تأتي إلى الشرق وتبادل حمولتها بحمولة جديدة ، كان قدومها يمتد من شهر نيسان حتى أواسط شهر تشرين الثاني ، تناسب قدومها مع الأجواء البحرية الهادئة المناسبة للإبحار[4] .

وبمجرد أن تطأ أقدام التجار الإيطاليين الأراضي المملوكية يفرض عليهم نوعان من الضرائب:

الأولى: ضريبة الرأس أو الجزية: التي سميت بالجوالي وهي ضريبة واجبة على كل أهل الذمة من يهود ونصارى[5]، عملاً بقوله تعالى **{{** وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون **}}**[6] .

.

الثانية : فهي ضريبة السماح حيث تفرض على التجار الإيطاليين عندما تطأ أقدامهم ديوان الجمرك أو ما عرف بديوان الخمس ، كرسوم لدخول المدينة وقدرها قطعة أو قطعتان ذهبيتان حسب سياسة سلاطين المماليك[7] .

---

[1] الزيدي: العصر المملوكي ، ص171؛ هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص366.

[2] سليمان،(إبراهيم): الإسكندرية في عصر المماليك البرجية من خلال كتابات الرحالة الأوروبيون ، جامعة بقنا، مصر ، العدد 40، 2013م، مج2، ص64-65.

[3] النهار ، (عمار) :دور أهل الذمة والجاليات الغربية ونشاطهم في عصر سلاطين المماليك ، مجلة الدراسات التاريخية ، دمشق، العدد 125-126، 2014م، ص256.

[4] فهمي: طرق التجارة الدولية ، ص269؛ صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص127.

[5] أبو يوسف القاضي،(يعقوب بن إبراهيم): كتاب الخراج ، دار المعرفة، بيروت، 1979م، ص122؛ إسماعيل: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ، ص164.

[6] سورة التوبة : الآية29.

[7] توفيق : الجاليات الأوروبية في الإسكندرية ، ص301.

أما الضرائب التي تفرض على البضائع تقدر بحوالي الخمس ويشرف على جبايتها ديوان الخمس وقد تصل أحيانا إلى مائة دينار على التاجر الواحد[1] ، فيأخذ منهم كل عشرة دنانير دينارين وكل عشرة دراهم درهمين[2] ، بينما يدفع التاجر الإيطالي على ما يحمله من معادن ثمينة ذهب أو فضة أو جواهر أو عملة نقدية ضريبة تقدر بـ (2%) ، ربما يعود انخفاض هذه الضريبة إلى حاجة السلاطين المماليك إلى تلك المعادن ، ولتشجعهم على القدوم إلى الأراضي المملوكية بهذه المعادن متحدين القرارات البابويةالمتشددة بشأنها[3] .

إضافة إلى تلك الضرائب اضطر التجار الإيطاليون إلى دفع ضرائب أخرى تقدر بحوالي (14%) من قيمة بضائعهم لموظفي ديوان الجمرك والوسطاء كالسماسرة والتراجمة[4].

ولمواجهة قرارات التحريم البابويةوالإتجار مع البلاد الإسلامية المملوكية بالسلع والمواد الحربية، خفض سلاطين المماليك الرسوم المفروضة على المواد الحربية التي تاجر بها الإيطاليون معهم مثل الحديد والقار والخشب إلى أقل من العشر[5].

كما منح سلاطين المماليك الكثير من الامتيازات للتجار الإيطاليين وعقدوا معهم العديد من المعاهدات التي ضمنت للتجار الإيطاليين التمتع بتلك الامتيازات ، فقد ابتدأ السلطان المعز أيبك عهده بإعفاء الإيطاليين من الرسوم المقررة على البضائع التي يحملونها التي تقل عن ألف بيزانت ، كما استثنى الفراء واللآلئ والأحجار الكريمة والجبن والخمر من الضرائب المفروضة عليها ، كما أعفاهم من ضريبة الرأس والسمسرة والتراجمة ورسوم حراسة سفنهم[6] .

كما استهل السلطان الظاهر بيبرس عهده بالترحيب بالتجار الإيطاليين، فعدل الضرائب التي فرضها عليهم السلطان المظفر قطز نتيجة حروبه مع المغول ، والهدف من ذلك جذبهم إلى أراضي دولته والاستفادة منهم كمورد مالي هائل يستخدمه في الانفاق على حروبه الخارجية وإصلاحاته الداخلية[7].

وقد تمتع التجار القاصدون الدولة المملوكية بالرعاية والعناية من السلاطين حتى وهم خارج أراضيها ، وقد ظهر ذلك عندما تعرض مجموعة من التجار الفرنج القاصدين الدولة المملوكية للاعتقال من قبل حاكم مدينة سيس[8] ، فكتبوا إلى السلطان الظاهر بيبرس يستنجدونه لإطلاق سراحهم فأنجدهم وكتب إلى الحاكم مهدداً " إن تعرضت لهم في شيء يساوي درهماً أخذتك عوضاً عنهم " فأطلق سراحهم[9] .

---

[1] المرسي : التجارة في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، ص55.

[2] البلوي،(خالد بن عيسى) : تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تح: الحسن السائح، صندوق إحياء التراث العربي، الإمارات العربية المتحدة، د.ت، ج1، ص197.

[3] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب)، ص293 ؛ السلاوي : الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي ، ص98.

[4] كونستابل: إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص418.

[5] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص127؛ الجرجري،(محمد جاسم): العلاقات السياسية بين المماليك والفرنج ، مجلة جامعة تكريت، تكريت، العراق، العدد8، 2007م، مج14، ص135.

[6] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص238؛ محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص110.

[7] ابن إياس، (محمد): نشق الأزهار في عجائب الأقطار ، تح: لانقلاس، المطبعة الإمبراطورية ، باريس ، 1807م، ص34.

[8] سيس: مدينة من أعظم مدن الثغور الشامية ، نقع بين أنطاكية وطرسوس، الحموي: معجم البلدان ، ج3، ص297.

[9] ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر ، ص207.

كما أوصى السلطان المنصور قلاوون ابنه بهم الخير وأن يمنحوا الأمان الذي يرغبون فيه، بقوله : " أن يكون التجار والسّفار المترددين آمنين مخفرين في حال سفرهم وإقامتهم وصدورهم وورودهم "[1] .

وقد جاءت المعاهدات تضمن الحماية للتجار الإيطاليين وتمنحهم الأمان في البر والبحر آمنين مطمئنين على أنفسهم وأموالهم[2] ، كما لم يسمح لأحد أن يعاملهم بالجور والظلم سواءً من عمال الميناء أو أو من مماليك السلطان أو كبار موظفي الديوان ، وفي حال تعرضهم للظلم والجور يرفع السلطان عنهم الظلم ويعوض لهم خسارتهم[3] .

كما أصدر السلطان المنصور قلاوون أوامره إلى ولاة الثغور بحسن معاملة التجار الإيطاليين والتلطف معهم، ".. معاملة التجار الواردين إليه بالعدل الذي كانوا قد ألفوه فيه ، والرفق الذي نقلوا أخباره السارة عنه ، إنهم هدايا البحور ودوالبة الثغور، ومن ألسنتهم يطلع ما تجنه الصدور، فإذا برزت لهم الإحسان نشروا له مراكبهم كالطيور "[4] .

وقد نصت المعاهدات صراحة على حقوق الإيطاليين ومنع أي مواطن من الاعتداء عليهم بغير مستند شرعي أو مرسوم شريف ، فلا يسجنهم ولا يضربهم ولا يشوش عليهم وفي حال طلب أحدهم المثول بين يدي السلطان لأمر ما يسمح له بذلك ولا يمنع[5] .

كما ضمن السلاطين المماليك حماية أموال التجار الإيطاليين ، حيث أمروا التجار المسلمين بإيجاد مستندات شرعية لعملية البيع والشراء بينهم وبين ألإيطاليين، كما منعوا أن يؤخذ أحد من التجار بإثم غيره فلا يُعتدى على ماله إلا في حال اقترف الشخص نفسه المخالفة[6] .

كما سمح لهم باستخدام قواربهم الخاصة في شحن البضائع إلى سفنهم التجارية أو في حال تفريعها في الموانئ المملوكية ، وفي حال احتاجوا إلى قوارب إضافية يمكنهم استئجارها بالسعر الذي يحدده ديوان الجمرك ، وكان لزاماً على والي المدينة أن يقدم لهم هذه القوارب وكل معونة ممكنة لتفريع سفنهم ، كما خصصت السلطات المملوكية لهم مستودعات لتخزين بضائعهم أبقت مفاتيحها بأيدي التاجر نفسه[7]، نفسه[7]، وقد اختير لهذه المخازن أماكن محددة تعد أفضل أماكن التخزين ، فاختاروها إما تتوسط البلاد أو بالقرب من الأسواق والماء أو تتوسط الأماكن المعمورة[8]، لذلك خزّن الإيطاليون بضائعهم في فنادقهم

---

[1] العسقلاني المصري: الفضل المأثور، ص174.
[2] ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور، ج2، ص168؛.القلقشندي: صبح الأعشى ، ج14، ص37.
[3] ابن الفرات : تاريخ ابن الفرات ، ج7، ص230-231.
[4] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج11، ص421.
[5] زقلمة : المماليك في مصر ، ص159.
[6] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب، ص241-242.
[7] محمد : العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص106.
[8] الدمشقي، (جعفر بن علي): الإشارة إلى محاسن التجارة ، تح: محمد الأرناؤوط ، دار صار، بيروت ،1990م، ص86.

فنادقهم التي كانت بالقرب من البحر لسهولة الشحن والتفريغ وقريبة من الأسواق لإجراء العمليات التجارية .

وقد سُمِحَ للإيطاليين بتفريغ بضائعهم بواسطة موظفين تابعين لهم، كما عين الإيطاليون موظفاً من أبناء جلدتهم لمراقبة بضائعهم أثناء وجودها في ديوان الجمرك لإتمام عمليات الترسيم الجمركي والاطمئنان على سلامة تلك البضائع[1] .

كما حفظ السلاطين المماليك السفن التجارية أثناء وجودها في البحر وضمنوا لها سلامة محتوياتها في حال تحطمت قريباً من السواحل المملوكية ، فتعهد السلاطين المماليك بتسليم المحتويات التي أُنقذت إلى القنصل الإيطالي ، أما في حال اضطرت السفينة بسبب الأحوال الجوية والعواصف إلى اللجوء إلى الدولة المملوكية تُمنح حق اللجوء وتُقدم لها المعونة المطلوبة حتى تتمكن من إعادة الإقلاع واستكمال رحلتها[2] .

وقد كانت شكاوى الإيطاليين تلقى أذناً صاغية لدي السلطات المملوكية، فقد اشتكى البنادقة من قرب سوق السمك من فندقهم وطالبوا بنقله ، كما اشتكوا من المطعم الذي بقرب فندقهم حيث أن زبائنه أساؤوا لهم وسببوا الكثير من الإزعاج والمضايقات، فأجيبت مطالبهم وتم نقل السوق والمطعم من جوار فنادقهم[3].

وعندما اشتكى البنادقة من أن عمال ديوان الجمرك يجبرونهم على الرحيل قبل شراء كل ما يلزم وطالبوا بزيادة فترة المدة الموسمية ،أجيبوا إلى ذلك ، فبعد أن كان التاجر الإيطالي يقضي في كنف الدولة المملوكية ثلاث أشهر أصبح يقضي أربعة أشهر[4] .

وقد خصصت الدولة المملوكية للتجار الإيطاليين عدداً من الفنادق والخانات ووضعتها تحت تصرفهم ، يمارسون فيها حياتهم وحرياتهم وجعلتهم مسؤولين عن إدارة شؤونها[5]، كما أعفت البضائع التي يحملها يحملها التجار للاستخدام الشخصي في الفندق وليس للأغراض التجارية من الضرائب كالجبن والخمر إمعاناً منها في تكريس الوضع المميز المريح للجاليات الإيطالية في فنادقهم[6] .

[1] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج2، ص63-64.

[2] ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ج2، ص168؛ القلقشندي: صبح الأعشى ، ج14، ص58؛ محمد : العلاقات الاقتصادية بين الدولة الدولة المملوكية في مصر والبندقية ، ص107.

[3] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص278؛ زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص240.

[4] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص399.

[5] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص304.

[6] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب، ص286.

كما حرصت على العدل في فرض الضرائب وجبايتها دون زيادة عن المطلوب الذي قرره الشرع الإسلامي ، فضمنت عدم التعرض لأي تاجر أو لممتلكاته أو حاجياته بأي ضرر أو اتخاذ إجراء مخالف للقانون والعدل والنظام[1] ، فلا يدفع التاجر الرسوم عن بضائعه التي تنزل في الميناء إلا مرة واحدة، حتى لو قام بنقلها من ميناء إلى آخر، كما لا يدفع رسوم السمسرة والترجمة إلا مرة واحدة[2]، وفي حال البيع يبيعها التاجر الإيطالي لمن يرغب كما يتمتع بحرية الشراء ممن يشاء أيضاً[3] .

وقد صانت الدولة المملوكية أملاك التجار حتى في حالات وفاة التاجر الإيطالي في الأراضي المملوكية ، فحفظت أموالهم من قبل نائب السلطان في المدينة الذي يسلمها إلى القنصل أو نائبه، الذي بدوره يسلمها إلى ذويه ، كما يحصل القنصل أو نائبه ما للتاجر المتوفى من ديون على التجار الوطنيين، أو بضائع في السوق ويمنع أي أحداً من التجار من التعرض لأملاك المتوفى بأي اعتداء أو نهب[4] .

وقد أدت هذه الامتيازات وحسن معاملة التجار الإيطاليين ، إلى تمتع التجار الإيطاليين بمكانة لم ترقَ إليها جالية أخرى ، فهذه الإعفاءات والحماية من الجور والعدل في الضرائب رافقها الثقة في التعامل ، بحيث استطاع التاجر الإيطالي الذي حمل بضاعته إلى ديوان الجمرك ولم يتمكن من تسديد ضرائبها جميعاً ، تأجيل دفع ضرائبها إلى العام المقبل وتسجيل ما يترتب عليه من ضرائب مؤجلة في سجلات ديوان الجمارك[5]، كما أنه في حال استدان تاجر مسلم من تاجر إيطالي ولم يتمكن التاجر الإيطالي من تحصيل دينه منه واسترجاع أمواله ، و لا يمنع من مقابلة نائب السلطان في المدينة أو السلطان الذي يتولى بدوره تحصيل ديون التاجر الإيطالي من دائنه[6].

وقد استفاد التجار الإيطاليون من تلك الامتيازات التي قدمتها الدولة المملوكية ، فاستقروا في موانئ ومدن الدولة المملوكية ومارسوا نشاطهم التجاري حيث أن التاجر الإيطالي كان يشتري بضاعته من الموانئ المملوكية بحوالي (35) ألف دوكات ليبيعها في أوروبة بما لا يقل عن (70) ألف دوكات[7] ، كما كما استفادت مصر من تلك التجارة حتى قيل إن نصف إيرادات مصر من جمارك التجار[8].

لكن هذه الامتيازات التي منحها السلاطين المماليك لم تكن ثابتة أو مطلقة، فقد كانت تتعرض أحياناً لتغيرات عنيفة تبعاً لتغير العلاقات الدولية والظروف السياسية، كما كانت تتأرجح تبعاً لسياسات

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص446.
[2] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص456؛ السلاوي: الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي ، ص53.
[3] الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص275.
[4] زقلمة : المماليك في مصر، ص159.
[5] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب، ص144.
[6] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص446.
[7] زقلمة : المماليك في مصر، ص130؛ عبد القادر ، (خالد علي): المماليك البحرية في مصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،2014م ،ص101-،ص101-102.
[8] الأشقر: عصر المماليك الجراكسة ، ص28.

السلاطين فيصدرها أحدهم ليلغيها الآخر ثم يعود ثالث فيعدل عليها أو يتبعها، كما تأثرت هذه الامتيازات بأطماع السلاطين المماليك وغارات القراصنة [1].

بالرغم من ذلك فقد شكل التجار فئة مقربة من السلاطين لا سيما بعد أن اشتغل بعض سلاطين المماليك بالتجارة ، ومن أهم هؤلاء التجار:

- **إيمانويل بيلوتي الكريتي :**

هو تاجر بندقي سمي بالكريتي نسبة إلى جزيرة كريت التي خضعت لسيادة البندقية ، عندما بلغ الخامسة والعشرين من عمره اشترك في قافلة تجارية ذاهبة إلى الإسكندرية ، وقد تبوأ مكانة سياسية وتجارية كبيرة في البلاط المملوكي منذ عهد السلطان الظاهر برقوق حتى عهد السلطان الأشرف برسباي حيث بقي في مصر متنقلاً بين مدنها وأحيائها مدة خمسين عاماً ، عاد بعدها إلى روما ووضع نفسه في خدمة البابويةمستغلاً معرفته للشرق ليسخرها لإشباع رغبات البابويةفي التخطيط لحملات صليبية[2].

وقد نجح بيلوتي الكريتي في تخليص مائة وخمسين من المسلمين الذين أسرهم القراصنة في عرض البحر ، وقاموا ببيعهم في جزيرة ناكسوس التابعة للبندقية مما أغضب السلطان الناصر فرج الذي طبق بحق الجاليات الإيطالية مبدأ العقوبة الجماعية الموجودة في الموانئ والمدن المملوكية ومصادرة أملاكهم ريثما يطلق سراح الأسرى من قبل أصحاب الجزيرة فتوسط بيلوتي الكريتي لدى الخاطفين لإطلاق سراحهم ، وقد تمكن من إطلاق سراحهم وأعيد الأسرى إلى ديارهم مما زاد من مكانته رفعة في مجلس السلطان[3].

ونتيجة افتدائه الأسرى حصل بيلوتي الكريتي على الكثير من الامتيازات ، فقد صرّح له السلطان فوراً باستيراد حمولة خمس سفن دون ضرائب، كما منح امتيازات في تجارة العديد من البضائع مثل الذهب والفضة والجلود والفراء والزجاج والملح وزيت البلسم وحصل على العديد من الاعفاءات الجمركية والامتيازات ، فقد جعل منزله ملحقاً بميناء الإسكندرية مباشرةً، وحصل على إعفاءات جمركية واسعة[4] .

---

[1] النهار: دور أهل الذمة والجاليات الغربية ونشاطهم في عصر سلاطين المماليك ، ص256؛ محمد : العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص109.

[2] الدراج : المماليك والفرنج، ص203؛ سجيني، (فائزة): التجار والحجاج الأوروبيون في مصر في عصر سلاطين المماليك، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس مصر، العدد29، 2011م، ص217-218.

[3] ابن المقفع،(ساويرس) : تاريخ مصر من بداية القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوط تاريخ البطاركة، تح: عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، مصر ، 2006م، ص1789.

[4] عامر : رحلات البنادقة إلى مصر ، ص832.

- سكران الجنوي:

تاجر آخر من مدينة جنوة لقي الاحترام والتقدير من السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون، وبلغ من الثراء ما لم يبلغه الكثير من التجار الأوروبيين فقد اتصل بالسلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون الذي اعتمد عليه في بعض المهام، وقد حقق النجاح في تلك المهام مما جعله يحصل على المزيد من الإعفاءات الضريبية ويتبوأ مكانة مميزة في مجلس السلطان[1] .

من تلك المهام التي نفذها التاجر الجنوي سكران أنه تمكن من افتداء أسرى للسلطان الناصر محمد تم أسرهم من قبل القراصنة في عرض البحر في سنة (711هـ / 1311م) وهم حوالي ستين رجلاً كان قد أرسلهم في مهمة دبلوماسية لكن القراصنة قاموا باختطافهم وأرسالهم إلى جزيرة ناكسوس ، مما أغضب السلطان فطبق بحق الأجانب الموجودين في الأراضي المملوكية مبدأ العقوبة الجماعية واحتجزهم وصادر أملاكهم ريثما يطلق سراح الأسرى المسلمين، فنجح التاجر سكران بافتدائهم وإطلاق سراحهم[2] .

وبذلك تمكن سكران الجنوي من تخليص أبناء جلدته من الأسر السلطاني ، كما نجح في كسب صداقة السلطان ووده، وحصل على مكافأته بالعطايا والهدايا والإعفاءات الضريبية والامتيازات[3] .

3. فئة الحجاج :

اهتمت السلطات المملوكية بزيارة الحجاج المسيحيين للأراضي المقدسة في فلسطين، وشجعت عليها لأسباب عديدة منها: أسباب سياسية لإظهار نفسها بمظهر المتسامح الديني أمام الدول الأوروبية، أما السبب الآخر فهو اقتصادي نظراً لما تجبيه من أرباح طائلة لقاء خدمات تقدمها للحجاج الأوروبيين الذين توافدوا بأعداد هائلة إلى الأماكن المقدسة التي ضمتها الدولة المملوكية، ليقيموا فيها مدة محددة ويرحلوا عنها بعد أن تحقق الدولة المملوكية الكثير من المكاسب المادية[4] .

وقد حظيت الأماكن الدينية المسيحية بعنايتين الأولى: من السلطات المملوكية، والثانية: من قبل حكام الغرب الأوروبي ، فقد أنشأ السلطان الظاهر بيبرس في القدس خاناً وفرناً وحوانيت كما أوقف العديد من الأوقاف والقرى وجعل ريعها يعود لتوفير احتياجات الحجاج المسيحيين القادمين إلى القدس[5] .

---

[1] الخالدي: التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا زمن سلاطين المماليك ، ص21.
[2] النويري : نهاية الأرب ، ج32، ص132.
[3] السلاوي: الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي ، ص102.
[4] الشريف،(ماهر): فلسطين في الكتابات التاريخية العربية ، دار الفارابي ، بيروت، 2016م، ص288.
[5] المقريزي : السلوك ، ج2، ص14؛ كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص318.

ولم تقل العناية الأوروبية عن العناية المحلية بالأماكن المقدسة المسيحية ، فقد ذكر المقريزي أنه في سنة (813 هـ /1410م): " قدم مركب من الفرنج إلى يافا يحمل معه الأخشاب والمعدات بهدف عمارة كنيسة بيت لحم في القدس، فأعطاهم السلطان الموافقة على القيام بالإصلاحات المطلوبة، أما العمال الذين قاموا بأعمال البناء فقد كانوا مأجورين ، أي إن الدولة المملوكية لم تسخر أبناءها لخدمة الأماكن المقدسة، فتدفق العديد من الصناع والعمال فأصلحوا المكان إصلاحاً وافياً"[1].

وقد أحيطت رحلة الحجاج بالمشقة التي رافقتهم منذ انطلاقهم حتى يصلوا إلى الأماكن المقدسة بدءً من أوروبة حيث تنطلق السفن التي تنقل الحجاج من البندقية – فقد تولت البندقية مهمة رعاية الحجاج من أوروبة إلى الأماكن المقدسة - حيث ساد اعتقاد لدى الحجاج الأوروبيين عامة أنهم طالما سلموا أنفسهم للبحرية البندقية لتقوم بنقلهم إلى الأراضي المقدسة فمن واجبها أن تحميهم وتساعدهم أثناء رحلتهم [2].

عند وصول الحجاج إلى الموانئ المملوكية يعاملون معاملة التجار من حيث التفتيش الدقيق ومن حيث الضريبة ، لكن السلطات المملوكية كانت أشد حرصاً من هذه الفئة ، ليس من مبدأ العداء الديني وإنما من مبدأ الحرص والخوف من أن يكون بينهم جواسيس ، لذلك حرصت السلطات المملوكية على مراقبتهم منذ نزولهم أراضي الدولة المملوكية حتى وصولهم الأراضي المقدسة وأثناء حجهم حتى يغادروا في النهاية أراضيها ، وقد أوكلت تلك المهمة إلى الجمالين الذين يقومون بمهمة نقل أمتعتهم ومهمة الدلالين لهم إلى الطريق الصحيح، وإلى التراجمة الذين لا يفارقونهم لحظة واحدة وكل ذلك مقابل أجر مرتفع يتلقاه كل من الجمالين والتراجمة[3] .

كانت الإسكندرية محطة نزول وانطلاق في آن معاً ، حيث يكون في استقبال الحجاج القنصل الذي يسجل اسماءهم ويتأكد من جنسياتهم ، بعدها ينزلون جميعاً في الفندق الناربوني الفرنسي الذي خصص لاستقبال الحجاج الأوروبيين على اختلاف جنسياتهم[4] ، أما عن سبب اختيار الفندق الناربوني ليكون مكان تجمع الحجاج الأوروبيون غير معروف ربما يعود ذلك إلى تقسيم المكاسب المتحصلة من الحجاج بين الدول الأوروبية لا سيما في ظل المنافسة الفرنسية للمدن الإيطالية على النفوذ في الأراضي المملوكية ، ولكن بكل تأكيد أن هدف السلاطين المماليك من جعل الحجاج متواجدين في مكان واحد تحت إشرافهم لتسهيل عملية مراقبتهم طول فترة إقامتهم حتى ينهوا مناسك حجهم.

---

[1] المقريزي: السلوك ، ج6، ص266.

[2] الصباغ،(ليلى) الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989م، ص571.

[3] بالدي، سيغولي : رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص77؛ علي،(علي السيد): القدس في العصر المملوكي ، دار الفكر، القاهرة، 2001م، ص 214؛ سيد، (عبد الله) : التجسس في العصرين الأيوبي والمملوكي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر، 2011م، ص144.

[4] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص305؛ هريدي: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني ، ص18.

وقد أدى الحجاج في الإسكندرية شعائرهم الدينية بحرية، حيث ألحق بفندقهم كنيسة لضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية ، كما ضمنت المعاهدات التي عقدتها المدن الإيطالية مع دولة المماليك لهم الحرية الدينية وحرية ممارسة شعائرهم وعباداتهم في كنائس الفنادق التي يستقرون فيها[1] .

كما شارك الحجاج أثناء إقامتهم في أراضي الدولة المملوكية إخوانهم المسيحيين الاحتفالات بالأعياد الدينية، كعيد القيامة وخميس العهد وغير ذلك من الأعياد ذات الطابع الديني المسيحي[2] .

ثم ينتقل الحجاج إلى القاهرة ليلقاهم السلطان بوجود ترجمان ليقوم بدور الوسيط بينهم وبين السلطان ويلقنهم قواعد وآداب المثول بين يدي السلطان ، كما يطلب منهم ضرورة قبول تقبيل الأرض بين يدي السلطان فيقوم السلطان بطرح الأسئلة عليهم التي قد تطول أو تقصر تبعاً لرغبات السلطان وأهدافه ثم يتحول الحجاج إلى القاضي الذي يطرح بدوره عليهم عدة أسئلة بهدف التأكد من هوياتهم وذلك بسبب الخوف من أن يكون بينهم جواسيس[3] .

بعدها يتوجه الحجاج في رحلتهم الدينية إلى الأماكن المقدسة في سيناء وفلسطين بعد أن يحصلوا على أذن السلطان ، وفي القدس يقوم باستقبال الحجاج المسيحيين الغربين كبير التراجمة ، حيث يقوم بالتحقق من شخصياتهم وتسجيلها في بطاقات خاصة يكتب فيها أسماءهم وصفاتهم وجنسياتهم وجنسهم والعلامات الفارقة التي يتميزون بها إن وجدت ، كما أن هذا الترجمان يقوم بعملية الإرشاد والمراقبة المستمرة بسبب الخوف من أن يكون بينهم عيونٌ للعدو مبثوثة بينهم أو أن يكونوا أدلاء للقراصنة الذين توالت هجماتهم على السواحل المملوكية[4] .

وقد خضعت هذه الفئة إلى أنواع عديدة من الضرائب منها :

- ضريبة الرأس أو الجوالي وهي الضريبة التي تفرض على جميع أهل الذمة أو المشركين الداخلين البلاد الإسلامية [5].
- ضريبة السماح وهو رسم دخول المدينة وقدره قطعة أو قطعتان ذهبيتان تختلف من عهد سلطان لآخر تبعاً لسياسة السلاطين[6] .
- رسم خفر يجبى على الحجاج عند وصولهم مدينة الرملة مقابل تعيين نائب السلطان في القدس لهم حراس يحمونهم على طول الطريق من قطاع الطرق ، إضافة إلى الرسم الذي

[1] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص247.
[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص247.
[3] بالدي، سيغولي : رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص102.
[4] علي : القدس في العصر المملوكي، ص214؛ سيد : الجواسيس في العصر الأيوبي والمملوكي ، ص144.
[5] أبو يوسف القاضي : الخراج ، ص122؛ الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص181.
[6] توفيق: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية ، ص301.

يدفعونه مقابل دخول كنيسة القيامة ورسوم أخرى يدفعونها للقناصل الجنوية والبنادقة وقدرها أربعة دوكات[1] .

- رسوم يدفعونها للتراجمة الذين يرافقونهم طوال طريقهم وللجمالة الذين يرشدونهم عبر الصحراء للوصول إلى أراضي فلسطين[2] .

4- فئة الأســرى:

من الفئات التي لا يمكن إغفال وجودها في المجتمع المملوكي هي فئة الأسرى ، فقد فرضت طبيعة العلاقات المملوكية الأوروبية - التي اتخذت طابعاً إسلامياً مسيحياً - وجود أسرى بين الطرفين، فقد تعرضت الشواطئ المملوكية لهجمات متوالية من القراصنة ، كما هاجم القراصنة سفنها في عرض البحر، لذلك شنت الدولة المملوكية هجمات متوالية على جزر البحر المتوسط التي كانت مصدراً لهجمات القراصنة ، كما عمدت الدولة المملوكية إلى يطبق سياسة خاصة ضد الوجود الأجنبي المسيحي في أراضيها ، فطبقت مبدأ العقوبة الجماعية بحق جميع الأوروبيين في أراضيها دون التفريق بين من ارتبطت بها بمصالح تجارية كبيرة (إيطالية) ، وبين بقية الأمم التجارية الأوروبية ، كما لم تفرق بين راهب أو تاجر أو دبلوماسي جميعهم معرضون للوقوع في الأسر[3] .

ففي سنة (702هـ / 1302م) عندما هاجم المماليك جزيرة أرواد التي شكلت مصدر قلق على شواطئهم وعلى سفنهم في عرض البحر، وقد سيطروا عليها ودمروا أسوارها وغنموا منها الكثير بعد أن قتلوا أعداداً كبيرة من سكانها ووقع في الأسر أعداد كبيرة منهم بلغت أكثر من ألف أسير واقتيدوا إلى دمشق [4] .

وعندما هاجم السلطان الأشرف برسباي جزيرة قبرص (829هـ/1426م)وسيطر عليها، فوقع في الأسر عدد كبير من الأسرى الجنوية الذين اتخذها مركزاً لهجماتهم على الشواطئ والسفن المملوكية[5] .

كما ردت السلطات المملوكية على هجمات القراصنة المتوالية على شواطئها بأن قبضت على جميع الرهبان في دير صهيون وبيت لحم وكنيسة القيامة وأرسلوا إلى القاهرة[6] .

---

[1] زكار: فلسطين في العصر المملوكي ، ج2، ص591.
[2] بالدي ، سيغولي : رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص93.
[3] الأشقر: عصر المماليك الجراكسة ، ص48.
[4] أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر ، ج2، ص60 ؛ الذهبي، (الحافظ محمد بن أحمد): دول الإسلام، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1985م ، ص398؛ المقريزي، (أحمد بن علي): المقفى الكبير ، تح: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، ج2، ص230.
[5] ابن حجر العسقلاني : أنباء الغمر بأبناء العمر ، ج3، ص368؛ ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص142.
[6] الدراج: المماليك والفرنج ، ص106.

وعندما فشلت هجمات القراصنة الجنوية على الشواطئ المملوكية في سنة (914هـ / 1509م) التي استهدفت ميناء الطينة[1] بالقرب من دمياط، تمكن قائد الثغر من صدهم والانتصار عليهم كما أسر منهم سبعةً وعشرين جنوياً كما سيطر على مراكبهم وما حوته من ذخيرة وبضائع[2] .

ثم رد المماليك على هجوم جنوي آخر على ميناء البرلس في سنة (917هـ/1511م) فأسروا حوالي مئتي قرصاناً، ووضعت الأغلال في أعناقهم وأيديهم، وطافوا بهم في القاهرة ثم أودعوا السجون[3].

كان هناك مصدر آخر للأسرى وهو هدايا السلاطين، فقد تعمد السلاطين العثمانيين إرسال أسرى من الفرنج إلى البلاط المملوكي ربما أرادوا بذلك تأكيد أن العدو مشترك كما أرادوا من ذلك إظهار قوتهم وإرهاب أصدقاءهم ، ففي سنة (799هـ / 1396م) أرسل السلطان العثماني بايزيد الأول إلى السلطان المملوكي الظاهر برقوق مجموعة من الأسرى الفرنج و وكان من بينهم عدد من الإيطاليين[4] .

ما يميز هؤلاء الأسرى على خلاف بقية الفئات الإيطالية التي قطنت الدولة المملوكية أنه لم يكن لهم أي حقوق ولم يتمتعوا بأي امتيازات .

وقد أودع هؤلاء الأسرى في سجون محددة في القاهرة في خزانة البنود أو في خزانة شمائل ، تميزت هذه السجون بحصانتها من جهة وشدة حراستها لا سيما أثناء الليل وذلك خوفاً من هروبهم[5] .

وقد احترس السلاطين المماليك من الأسرى ، فأجبروهم على الإقامة في السجون فلا يخرجون منها إلا لحاجة بل وتوثق قيودهم وتفرج بين الحين والآخر[6] ، وفي حال محاولتهم الهروب يضرب الأسرى بعد أن يشهر بهم في شوارع المدينة عقاباً لهم على فعلتهم [7].

لكن في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون شهد الأسرى عناية خاصة منه حيث أبطل ما كان يفرض على الأسرى وهي ستة دراهم كما أطلق سراح العديد منهم ، وقد وجه أمره إلى السجانين يمنعهم من الاعتداء على أموال الأسرى أو أخذ أموال أحد من زوارهم[1] .

---

[1] الطينة: بلدة صغيرة بين الفرما وتنيس في أرض مصر ، الحموي: معجم البلدان ، ج3، ص56.
[2] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص147.
[3] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج4، ص220.
[4] الصيرفي ، (علي بن داود) : أنباء الهصر بأبناء العصر ، تح: حسن حبشي، دار الفكر ، القاهرة ،1970م، ص341؛ عامر : رحلات البنادقة إلى مصر ، ص 837.
[5] القلقشندي: صبح الأعشى ، ج13، ص93؛ المقريزي، (أحمد بن علي): اتعاظ الحنفا في أخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، تح: حلمي محمد أحمد، كلية دار العلوم ، القاهرة ، 1996م، ج2، ص380؛ المقريزي: (الخطط)، ج2، ص198.
[6] الصيرفي : أنباء الهصر بأبناء العصر ، ص203.
[7] الصيرفي : أنباء الهصر بأبناء العصر ، ص221-222.

وفي سنة (713هـ / 1313م) بني السلطان الناصر محمد بن قلاوون قصر الأبلق بقلعة الجبل وعندما انتهى من بنائه سنة (714هـ /1314م) فوجده بهذه الروعة والجمال الذي ظهر به البناء، كافأ جميع من شارك فيه ومن بينهم الأسرى الذين اعتمد عليهم كمهندسين وبناؤين وأصحاب الحرف بمبلغ كبير يقارب ألفين وخمسمائة درهم [2].

وقد استخدم السلاطين الأسرى لأغراض مختلفة في سائر أنحاد دولتهم ، فقد عرف عن السلاطين شغفهم بالصيد لذا أقاموا أحواشاً للصيد في كل أماكنهم التي ينزلون فيها ، واستخدموا الأسرى للعناية بتلك الأحواش[3] .

كما استخدموا الأسرى في أعمال البناء فقد استخدمهم السلطان الظاهر بيبرس في أعمال البناء الكثيرة التي بناها في عصره ، فاستفاد من خبراتهم الفنية وقوتهم الجسدية في بناء القلاع وفي تجميل المباني[4] .

وقد استخدمهم السلطان الأشرف خليل بن قلاوون في تعمير القلاع والحصون[5] ، كما استفاد منهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون في بناء قصر الأبلق وبرج الأبلق المسمى برج السعادة وهو من الحجر الأبيض والأسود[6] .

كما عمل هؤلاء الأسرى كمهرجين في قصور السلاطين ، كما ذكر المقريزي في أحداث سنة (829هـ / 1426م): " ظهر رجلان أبديا صنائع أحداهما من الفرنج الذين يتزيّون بزي الأجناد، فإنه نصب حبلاً أعلى مأذنة المدرسة الناصرية بسوق الخيل تحت القلعة ومدّهُ حتى ربطهُ بأعلى الأشرفية بقلعة الجبل في ارتفاع ينيف على مائة ذراع في السماء ، ثم أنه برز من رأس المأذنة ومشى على الحبل حتى وصل إلى الأشرفية وهو يبدي في مشيته نوعاً من الخفة ، وقد جلس السلطان لرؤيته وحشدٌ من الناس ، فعُدَّ عمله من النوادر التي لم يشاهد مثلها .."[7] .

وقد كان للأسرى دور اجتماعي سلبي فقد كانوا مدعاة لانتشار الشذوذ الأخلاقي والجنسي[8]، كما كانوا من أسباب انتشار المفاسد الاجتماعية ولا سيما انتشار شرب الخمر فمن المعروف أن شراب القميز

---

[1] المقريزي : السلوك ، ج3، ص506-507.
[2] ابن أيبك الدوداري : كنز الدرر وجامع الغرر ،ج9، ص281؛ الصفدي: نزهة المالك والمملوك ، ص215؛ ابن إياس : بدائع الزهور ، ج1،ق2 ، ص445.
[3] ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص228.
[4] ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، ص118.
[5] الشجاعي ،(شمس الدين): تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده ، تر: برنارد سيفر، قسم الدراسات الإسلامية في المعهد الإلماني ، القاهرة، د.ت، ص8-9-11.
[6] الصفدي: نزهة المالك والمملوك ، ص215.
[7] المقريزي: السلوك ، ج7، ص132.
[8] المقريزي : الخطط، ج2، ص196.

المشهور الذي انتشر في العصر المملوكي انتقل عن طريق الأسرى[1] ، ليس بين عامة الناس فحسب وإنما أيضاً السلاطين فقد عرف عن السلطان الظاهر بيبرس أنه كان يتناول شراب القميز[2]، كما أسهم الأسرى بنقل بعض أزياء الملابس إلى الدولة المملوكية كالملابس ذات الأكمام الضيقة[3] .

5- فئة الجواسيس :

إن وجود عيون للدولة داخل دولة أخرى أمر طبيعي، فهؤلاء الجواسيس لا يحملون صفة تميزهم عن غيرهم لذلك اتخذ سلاطين المماليك الحيطة والحذر من جميع الأجانب الذين يدخلون بلادهم .

لم يكن للسلاطين المماليك أي جواسيس في المدن الإيطالية ، والسبب في ذلك أن المماليك قاموا فقط بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب ، فكانت أراضيهم عبارة عن مخازن يتم عبرها التبادل بين السلع الشرقية والغربية و لم يحتاجوا إلى التوغل في الغرب الأوروبي والاطلاع على حضارته ، إضافة إلى النظرة الاستعلائية التي ظلَّ الشرق ينظر بها إلى الغرب الأوروبي لا سيما بعد الحروب الصليبية التي كرست التفوق الحضاري للشرق الإسلامي على الغرب المسيحي[4] .

لذا اتخذت الدولة المملوكية الإجراءات الوقائية على طول الحدود البرية والبحرية، فأنشأت نقاطاً استخباراتية على حدود الدولة كما وظفت فيها مجموعة من الموظفين لتنفيذ تلك المهمة ومنع تسرب الجواسيس ووضعت مجموعة من القيود ، أهمها:

أ- **الثغور:** هي مواضع بالقرب من حدود العدو ، أقربها في العصر المملوكي من إيطالية مدينة الإسكندرية ، فقد شحنها المماليك بالرجال وجعلوها نقاط مراقبة لتحركات سفن العدو ، فكانت بمثابة خطوط أمامية ، كذلك جعلت هذه الثغور بمثابة نقاط لمراقبة عبور جواسيس العدو وعيونه للداخل و قد اهتم المماليك بالثغور واعتمدوا عليها في حماية أمن الدولة وحماية حدودها، كما جعلوها أداة منع للاختراق الأمني وتسرب الجواسيس للداخل[5] .

ب- **المناور أو المنائر:** هي مواضع مراقبة تحركات العدو وارسال إشارات للداخل من خلال رفع النار ليلاً والدخان نهاراً، وهي توجد في الأماكن العالية إما في رؤوس الجبال أو فوق

---

[1] القميز: لبن الخيل المحمض المعالج بطريقة تجعل له صفات النبيذ الأبيض، ابن دقماق : الجوهر الثمين، ص 275؛ بولو: رحلات ماركو بولو ، ج2 ،ص139.

[2] ابن الفوطي، (عبد الرزاق بن أحمد): الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في أعيان المائة السابعة، تح: مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ص376.

[3] ماير، (ل. أ): الملابس المملوكية ، تر: صالح الشيتي، الهيئة المصرية للكتب، مصر، 1972م، ص41.

[4] علي، (علي السيد): الجاسوسية في عصر سلاطين المماليك ، مجلة الفكر، القاهرة، ع10، 1986م، ص128.

[5] الحموي: معجم البلدان،ج2، ص79؛ سيد : التجسس في العصرين الأيوبي والملوكي،ص147.

الأبنية المرتفعة ، ولم تستخدم فقط للكشف عن تسلل جيوش العدو وإنما أيضاً للكشف عن الجواسيس[1] .

ت- **المسالح:** هي مواضع المراقبة والدفاع في خارج المدن الهدف من إقامتها تقصي الطرق والتجسس على العدو ومنع تقدم جواسيسه للداخل ، فلا يهجمون من هذا الموضع ولا يدخلون بلادهم وإعلام المسلمين في حال قدوم أي شخص من جهة العدو[2] .

وقد أوصى الفقهاء بضرورة إقامة مواضع المراقبة خارج المدن لما لها من أهمية قصوى في الدفاع عن أمن البلاد، فهي تهدف لمراقبة هجوم العدو وتسرب الجواسيس إلى داخل المدن " ينبغي للإمام أن يكون له مسالح على المواضع التي ينفذ منها أهل الشرك .. فيفتشون من يمر من التجار فمن كان معه سلاح أو رقيق أخذ منه، ومن كان معه كتب قرئت كتبه "[3].

ث- **الحراس على الأبواب** : حرص سلاطين المماليك على ضبط حركة الأجانب ومنع تجولهم في المدينة أو الخروج منها دون تصريح، فهذا الحذر من عيون العدو وجواسيسه جعل السلاطين يوكلون حراساً بكل مدينة يعلمون حال أهلها وصفاتهم فلا يسمحون لأحد أن يدخلها دون أن يتأكدوا أنه من أهل المدينة ، وإن كان غريباً يتأكدون منه عن سبب دخوله وإرادته من ذلك ووجهته التي يقصدها في المدينة[4].

كما أشركوا النساء في حراسة المدينة وذلك لتفتيش النسوة ، حرصاً منهم على عدم دخول الرجال بلباس النساء، فيكون ذلك مدعاة لتسرب الجواسيس[5] .

وقد حرص سلاطين المماليك على تنظيم حركة دخول وخروج الأجانب ومراقبتهم ، فإذا دخلها إي إنسان لا يخرج إلا بختم واليها على ذراعه يظهرها للبوابين، أما إذا كان شخصية اعتبارية سياسية أو دبلوماسية يختم له الوالي على قطعة من المعدن ، فيظهرها للحراس في حال خروجه من المدينة[6] .

---

[1] القلقشندي: صبح الأعشى، ج14، ص398.
[2] الحموي: معجم البلدان، ج5، ص128.
[3] أبو يوسف القاضي : كتاب الخراج ، ص190.
[4] ابن جعفر، (قدامة) : الخراج وصناعة الكتابة ، تح: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، العراق، 1988م، ص50.
[5] سيد: التجسس في العصرين الأيوبي والمملوكي ، ص145.
[6] ابن بطوطة : رحلة ابن بطوطة ،ج1، ص50.

ولا يكتفي الحراس بتفتيش الأشخاص الداخلين المدينة ، وإنما التفتيش يشمل أيضاً أحمالهم من البضائع والتأكد من عدم وجود أحد فيها وإدخال آلات حادة في الأكياس التي يحملونها زيادة في الحرص والاحتراز من وجودهم[1] .

ج- **المهمندار**: يتولى المهمندار مهمة مراقبة الرسل والسفراء خلال إقامتهم في أراضي الدولة المملوكية، فيمنع أي شخص من مقابلة الدبلوماسي حتى يتم مقابلته مع السلطان وينهي مهمته ، كي لا يتسنى له استغلال وجوده في القاهرة والمكانة التي تمتع بها من أن يتجسس على أحوال العاصمة مداخلها أو مخارجها أو وضع جنودها أو أي معلومات عسكرية أو اقتصادية تفيد العدو[2] ، وقد اختاروا متولي وظيفة المهمندار عاقلاً فطناً عارفاً ذكياً يقظاً أميناً، ملماً بلغات عديدة ليراقب كل تحرك للسفير أو أي كلمة تخرج منه أو أي إشارة يمكن أن يرسلها تكون ذات مغزى تجسسي[3] .

كما قيدوا حركة السفراء داخل المدن بمجموعة من الحراس وأكابر الأمراء الذين يظهرون في الاحتفالات التي تقام على شرف السفراء ، بهدف مراقبتهم ومراقبة تحركاتهم ومنع الاجتماع بهم لأيٍ كان حتى لا يتسنى لأحد نقل المعلومات إليهم التي قد تؤثر على سير المفاوضات أو تغيّر من شروط الاتفاقيات[4] .

ح- **الأدلاء والمرشدون:** رافق هؤلاء الأدلاء الحجاج والدبلوماسيين أثناء رحلاتهم وتنقلاتهم من موانئ نزولهم إلى المكان الذي يقصدونه سواءً كان الأماكن المقدسة أو القاهرة ، ولم تكن مهمتهم فقط هي إرشادهم إلى الطريق الصحيح بل تعدى ذلك إلى تضليل هؤلاء الأجانب عن الطرق السهلة حتى لا يتسنى لهم استخدامها في رسم المخططات الحربية التي تمكن دولهم أو البابويةمن اقتحام العاصمة المملوكية ، فيعبرون بهم عبر الطرق الوعرة غير الواضحة البعيدة عن مراكز توطن الجيوش لإبعادهم عن هدفهم وهو التجسس ونقل المعلومات[5] .

خ- **التراجمة:** ألحق جهاز من الترجمة بديوان الإنشاء، وقد شارك التراجمة بقية أجهزة الدولة في ملاحقة الجواسيس وتقصي أخبارهم ومنعهم من تحقيق مآربهم إن لم يتم الكشف عن هويتهم، فقد كان لهم دور هام في مقاومة الجاسوسية وإلقاء القبض عليهم ، فمن خلال مرافقتهم المستمرة للحجاج والتجار والدبلوماسيين استطاعوا أن يكونوا عيوناً للدولة عليهم يترقبون تحركاتهم وينقلونها إلى صاحب ديوان الإنشاء لاتخاذ اللازم[6] ، حيث يقوم الترجمان الذي يرافق الحجاج بجمعهم وتسجيل أسمائهم وصفاتهم على بطاقات ويرسل

[1] سيد : التجسس في العصرين الأيوبي والمملوكي ، ص146.

[2] ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص64؛ حسن: تاريخ المماليك البحرية ، ص205.

[3] الخالدي: المقصد الرفيع ، ج1، ص406؛ السيوطي: حسن المحاضرة ، ج2، ص130.

[4] العباسي: آثار الدول في ترتيب الأول ، ص193؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص288.

[5] العدوي: السفارات الإسلامية إلى أوروبة ، ص60 ؛ المنجد: فصول في الدبلوماسية ، ص137.

[6] علي: بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، ص222؛ الدروبي ،(سمير) :حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء المملوكي ، جامعة مؤتة، السعودية، د.ت ،ص15.

نسخة من أسماءهم إلى القاهرة، كما يرافقهم في رحلتهم للقيام بأعمال الترجمة من جهة والمراقبة من جهة أخرى[1] . كما حرصت على تقييدهم بمجموعة من القيود منها:

د- **منع المسحيين المحليين من الاختلاط بهم** : لقد حرصت الدولة المملوكية من حصول أي احتكاك أو تقارب بين رعاياها من أهل الذمة المسيحيين وبين الجاليات الإيطالية والحذر الشديد من أن يشكل المسيحيون المحليون جواسيس أو عيوناً للغرب الذين لا تزال الروح الصليبية متقدة لديهم، لذلك وجه سلاطين المماليك تحذيرات إلى رؤساء الفئات المسيحية اليعاقبة والملكانيين بالحذر من أن يتورطوا معهم وأن يكونوا أجناداً لهم ، ففي وصية وجهها سلاطين المماليك إلى بطريرك النصارى الملكانيين يحذر فيها الرهبان من أن يستغلوا مكانتهم الدينية لأغراض التجسس لصالح الغرب جاء فيها : **"** الحذر الحذر من إخفاء كتابٍ يرد إليه من أحد من الملوك، ثم الحذر الحذر من الكتابة إليهم أو المشي على مثل هذا السلوك، وليتجنب البحر وإياه من اقتحامه فإنه يغرق، أو تلقي من يلقيه إليه جناح غراب منه فإنه بالبين ينعق..**"**[2].

ذ- **التفتيش الدقيق للسفن الإيطالية:** خضعت السفن القادمة من المدن الإيطالية التي تحط رحالها في الموانئ المملوكية لعدة إجراءات أمنية جمركية تبدأ منذ أن تطأ أقدامهم الأراضي المملوكية .

فما أن تصل السفن إلى المياه المملوكية وقبل أن ينزل ركابها يصعد إلى متنها موظفو الميناء ، فيقومون بنزع شراعها ودفتها حرصاً على عدم مغادرتها الميناء قبل دفع الرسوم المفروضة[3] .

ثم يصعد عمال الجمارك برفقة القنصل إلى السفينة ، ويقومون بتدوين أسماء الركاب وصفاتهم وجنسياتهم وصفتهم التي قدموا بها إلى الدولة المملوكية ثم ترسل تلك المعلومات بواسطة الحمام الزاجل إلى القاهرة ليخبرهم بقدوم هذه السفن وصفة من على متنها لمنحهم الأذن بالدخول و في حال كان على متنها شخصيات دبلوماسية مهمة يتخذ الإجراء المناسب لاستقبالهم[4] .

---

[1] علي: القدس في العصر المملوكي ، ص214؛ سيد : التجسس في العصرين الأيوبي والمملوكي ، ص144.

[2] ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف ، ص184.

[3] عطية : الحروب الصليبية ، ص183.

[4] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص244؛ ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك وسومهم ، ج1، ص75.

تبقى السفن راسية في البحر وعلى متنها ركابها دون أن يؤذن لهم بالنزول ، ينتظرون أوامر السلطان بالنزول ، وقد يستغرق ذلك ليلاً كاملاً وأحياناً عدة إيام ، ريثما تنهي الدولة المملوكية الإجراءات اللازمة للسماح لهم بالنزول إلى أراضيها[1] .

عند عودة الحمام الزاجل من القاهرة بالأمر السلطاني بالسماح لهم بالنزول ينزل الركاب أرض الميناء، فيخضع الركاب لتفتيش دقيق ويسأل كل واحد من الركاب عن اسمه وعمله ووجهته ومقصده من الزيارة والبضائع التي يحملها معه[2] .

إن عملية التفتيش تلك كانت محط سخط واستياء شديدين ، وقد ظهر ذلك في كتابات الرحالة الذين مرّوا في الموانئ المملوكية، منهم الرحالة الإيطالي فريسكو بالدي الذي ذكر تلك الإجراءات بقوله : " سجلوا أسماءنا ورقمونا كل يفعل مع البغال ، ثم سلمونا إلى القنصل وعاملونا كالبهائم وفتشونا حتى اللحم وعرضوا البضائع على الجمرك وفتحوا كل شيء ونبشوه "[3].

لم يقتصر الامتعاض على الإيطاليين بل أيضاً الرحالة المسلمين الذين عبروا عن استيائهم وسخطهم على تلك الإجراءات لا سيما تفتيش النساء[4] .

ثم يتعرض الإيطاليون الوافدون مرة أخرى للتفتيش في ديوان الجمرك ، حيث تفتش أمتعتهم جيداً وبشكل دقيق ، ويفتش الركاب واحداً واحداً ويعرض عليهم أن يقسموا يميناً بأنهم لم يخفوا شيئاً[5] .

وقد أثبت هذا الجهاز الاستخباراتي كفاءته من خلال الكشف عن العديد من حالات التجسس منها ما حدث سنة (917هـ /1511م) حيث قام القنصل البندقي في دمشق مع بعض الرعايا الإيطاليين في الدولة المملوكية بأعمال تجسس لصالح الشاه الصفوي، والتخطيط لعمل حربي مشترك (بري- بحري) فقامت الدولة المملوكية بإلقاء القبض عليهم وترحيلهم من الأراضي المملوكية[6] .

بالرغم من كل الحرص والحذر الذي اتصفت السياسة المملوكية تجاه الجاليات الإيطالية إلا أنهم وجدوا العديد من الجواسيس بينها شخصيات دينية وسياسية و تجار زاروا الأراضي المملوكية وعاشوا فيها عدة سنوات و بعد خروجهم ألفوا العديد من الكتب والرسائل وقدموها للبابا أو الشخصيات الدينية في مدنهم تنم عن أغراض سياسية وأهداف تجسسية قاموا بها لصالح دولهم ،

[1] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص299.
[2] ابن جبير: تذكرة بالأخبار عن اتفاق الأسفار، ص25.
[3] بالدي، سغولي : رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص70.
[4] العبدري، (محمد) : الرحلة المغربية ، مركز بونة للأبحاث، الجزائر، 2007م، ص143.
[5] توفيق: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية ، ص300.
[6] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص297؛ الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي ، ص313.

ومن أهم الجواسيس :

- ماركو بولو :

تاجر من مدينة البندقية الإيطالية ، زار القدس وأرمينيا وتجول في سواحل بلاد الشام في عهد السلطان الظاهر بيبرس ، وعند عودته وضع كتابه بعنوان (رحلات ماركو بولو)، قدم فيه معلومات جغرافية فريدة من نوعها وتاريخية مهمة ونادرة بالنسبة للإيطاليين عن منطقة شرق المتوسط ومنطقة آسيا، فتناول معلومات عن تجارة التوابل بين الخليج العربي وسواحل بلاد الشام وقد تأثر بما رآه في أرمينيا من خراب على يد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس حيث خربها خراباً تاماً، فدعا إلى تحرير بيت المقدس من يد المسلمين كما دعا إلى اقتلاع المسلمين من المنطقة كلها[1] .

- إيمانويل بيلوتي الكريتي:

هو تاجر بندقي عمل دبلوماسياً بين بلاده والدولة المملوكية فنال ثقة السلطان المملوكي، فبعد أن عاش في كنف الدولة المملوكية عشرات السنين، خرج منها ليضع كتاباً أهداه للبابا بيّن فيه كيفية احتلال مصر فقال : " إن امتلاك مصر والسيطرة على خيراتها وموقعها الممتاز سيظل أملاً يراود كل حكام أوروبا ، وإن مفاتيح امتلاك مصر تتم أولاً بالسرية التامة، والاستعداد القوي ، ووحدة القيادة وإن الفتح لا بد أن يبدأ من الإسكندرية وإن أفضل القادة لا بد أن يكونوا من أهل البندقية ..وإن الاستيلاء على الإسكندرية معناه امتلاك الميناء العظيم والمقدسات المسيحية ، وسقوط الإسكندرية في أيدي البنادقة سوف يعطي للبنادقة الفرصة للسيطرة على الممالك المسيحية والتي لا زالت بأيدي المسلمين في البحر المتوسط وهذا تكريم للبنادقة والبابا .."[2].

إن الخبرة الطويلة لبيلوتي الكريتي بأرض مصر وشعابها ومدنها قد وظفها بيلوتي الكريتي بشكل جيد للإعداد إلى خطة حربية محكمة فقد أدرك أهمية الإسكندرية بالنسبة للدولة المملوكية لذلك سعى للانطلاق بالقضاء على مصر والدولة المملوكية منها.

- ليوناردو فريسكو بالدي:

رحالة وحاج إيطالي من مدينة فلورنسا ، زار الأراضي المملوكية في عهد السلطان الظاهر برقوق (786هـ /1384م)، بهدف الحج إلى الأراضي المقدسة ، بعد العودة من رحلته التي وصف فيها الترحيب والتكريم الذي استقبل فيه من قبل السلطان المملوكي، ووضع كتابه (رحلات إلى الأراضي

---

[1] بولو: رحلات ماركو بولو ، ج1، ص39.
[2] عامر : رحلات البنادقة إلى مصر ، ص835.

المقدسة)، فوصف فيه جغرافية مصر وموانئها ومدنها لا سيما مدينة الإسكندرية التي أدرك الجميع أهميتها لا سيما في الغرب الأوروبي فوصفها وصفاً دقيقاً، وقد ذكر في كتابه ما أوصاه به أحد رهبان مدينته قبل مغادرته المدينة للانطلاق برحلته المقدسة " طلب مني أن أزوده بمعلومات عن المرافئ التي سوف أزورها والأراضي التي تصلح لنشر المعسكرات والجيوش لاصطحاب الحملات وأن أقودها أنا إذا اقتضت الحاجة فيما بعد .. "[1]

- ماريno سانوتو تروكسيلو:

تاجر وبحار إيطالي من مدينة البندقية ، زار مصر عدة مرات وتنقل بين البندقية والإسكندرية وكريت وعكا لمدة خمس سنوات مستغلاً الحظوة التي تمتع بها البنادقة في أراضي الدولة المملوكية وبعد انتهاء رحلاته تلك وضع كتابه " الأسرار للمؤمنين بالصليب لاسترجاع الأراضي المقدسة والحفاظ عليها " في سنة (702-712هـ /1302-1312م) ثم أهداه للبابا وبحسب الكتاب زار الرحالة مصر في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وتمتع بسياسته المتسامحة ، فخبر أهلها وتجول في مدنها وبناءً على خبرته تلك وضع خططاً للاستيلاء على الدولة المملوكية وقدم خطته تلك إلى البابا وأرسل نسخة عنها لجميع ملوك أوروبة وقد ارتكزت خطته على حرمان الدولة المملوكية من الدماء الجديدة وهم المماليك بإيقاف الإتجار بالعبيد معهم فهم سر قوتها ، نتيجة لذلك سيلجأ السلطان للاعتماد عل السكان المحليين الذين وصفهم بأنهم قليلو الوفاء للسلطان وعديمو الخبرة ، مما يفقد الدولة قوتها العسكرية ، ويتبعها بخطة لإضعاف قوتها الاقتصادية بإحكام الحصار الاقتصادي عليها بعدم الاستيراد منها والاستغناء عن أسواقها بأسواق الممالك المسيحية الأخرى، وينهي خطته بقوله : "بالنهاية يتم تجهيز حملة عسكرية بقيادة بندقية للقضاء عليها بسهولة وطرد سكانها المحليين واستبدالهم بسكان مسيحيين من مختلف الأصقاع"[2] .

6- فـــــئـــة الرحـــالــة :

تعد الرحلة إلى الدولة المملوكية في مصر وبلاد الشام مصدر شغف وإلهام للكثير من العائلات الأوروبية لا سيما الإيطالية منها، وقد أحدث هؤلاء الرحالة حالة من الثراء الفكري والتاريخي والجغرافي والحضاري في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب، حيث أن هؤلاء الرحالة كانوا خليطاً من الحجاج والتجار والدبلوماسيين ولم يكن هدفهم واحداً بل أهدافاً مختلفة باختلاف مشاربهم واهتماماتهم كل حسب مصلحته ومكانته السياسية و الاجتماعية[3].

[1] بالدي، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص92.

[2] سانوتو، (مارينو): كتاب الأسرار للمؤمنين بالصليب في استرجاع الأراضي المقدسة والحفاظ عليها ، تر:سليم رزق الله، مؤسسة دار الريحاني، بيروت، 1999م، ص14-15-65-76.

[3] علي: القدس في العصر المملوكي ، ص193.

وقد قدم هؤلاء الرحالة وصفاً مختلفة للأشياء التي شاهدوها أو مرت بهم حتى إن كتاباتهم ومذكراتهم عُدت من أهم المصادر التاريخية التي تفيض بمعلومات جغرافية وتاريخية واجتماعية ، فقد أشارت كتابات الرحالة إلى وجود أعداد كبيرة من الإيطاليين في المدن المملوكية، كما شكلت كتابات الرحالة مصدراً مهماً من مصادر التاريخ خلال العصر المملوكي[1] .

وقد تراوحت كتاباتهم بين وصف تخيلي جميل عذب الكلام ترك فيه الرحالة العنان لمشاعرهم في وصف سحر الشرق وملامحه الفاتنة ، وأخرى اشتهرت بانتقادات واتهامات لا طائل لها سوى تقديم صورة سلبية متعصبة عن الشرق .

فقد وصفوا الموانئ وحركتها التجارية، وعبروا عن ذهولهم لنشاط حركة التجارة وكثرة التجار الإيطاليين بشكل عام والبنادقة بشكل خاص، الذين قدموا إلى الموانئ المملوكية للتجارة بالتوابل والعقاقير المختلفة الأنواع والمنسوجات الصوفية والحريرية والسلع الثمينة، وفي كثير من الأحيان جاء هذا الوصف لتحريض البابويةعلى إصدار المزيد من قرارات التحريم لقطع الصلات الاقتصادية مع الدولة المملوكية والاستعاضة عنها بدول مسيحية، أو لإغراء شبانها بخيرات الشرق للاستئثار بها والمشاركة في الحملات الصليبية لاحتلاله[2] .

كما اتخذت كتابات الرحالة طابعاً دينياً ، فعندما يرجع الحجاج إلى ديارهم بعد زيارتهم الأماكن المقدسة حاملين معهم في جيبات أفكارهم الكثير من الذكريات عن موطن السيد المسيح عليه السلام حيث ولد وحيث صلب وحيث صعد إلى السماء ، فوصفوا كل ما يرتبط بالعقيدة المسيحية ، فامتزج شغفهم بقدسية تلك الأماكن مع رغباتهم في احتلال هذه الأرض المقدسة مستخدمين مصطلح " استعادة الأراضي المقدسة " وقد شكلت روايات الحجاج الشفوية أو الكتابية محط جذب للكثير من الأوروبيين القارئين أو المصغيين ليرسموا بخيالهم جمال أرض طالما حلموا أن يطؤوها[3] .

وقد كان لقوافل الجمال المتتالية في تسلسل وراء بعضها البعض يقودها جمالون وسط الصحراء موضع التعجب في كتابات الرحالة ، فقد وصفوها وصف المتعجب المستغرب بأنها جمال متوحشة يقودها رجال أشداء يقودونها وهم نيام يجوبون بها عباب الصحراء المقفرة ، فبالرغم من شراستها إلا أن قائدها يكفيه أن يربت بيده على كتفها بلطف حتى تنوخ وتجلس[4] ، كما أن هذه القوافل التي تنقل المسافرين نقلت أيضاً أطنان التوابل والبضائع الهندية من سواحل الخليج العربي إلى سواحل البحر المتوسط ليتم شحنها إلى موانئ التصدير حيث يتهافت عليها حشود التجار الأوروبيين من كل حدب وصوب[5] .

---

[1] سجيني: التجار والحجاج الأوروبيين في عصر سلاطين المماليك من خلال كتابات الرحالة ، ص209.

[2] بولو: رحلات ماركو بولو ، ج1، ص39 ؛ سانوتو : كتاب الأسرار للمؤمنين بالصليب ، ص19.

[3] علي : بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي، ص111.

[4] بالدي، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص87.

[5] بولو: رحلات ماركو بولو ، ج1، ص115.

كما وصفوا المباني التي نزلوا بها من فنادق وخانات، فوصفوا جمالها وهيئتها وما تمتعوا فيها من حرية ورفاهية وطيب إقامة، كما وصفوا الإهمال الذي تعرضت له الخانات في أواخر العصر المملوكي والخراب الذي حلّ ببعضها، ووصفوا أنواع الحمام وأبراجها، وقد كان لكتاباتهم دورٌ في نقل مخططات الفنادق إلى الغرب الأوروبي للبناء على نمطها والاستفادة من عناصرها المعمارية في تزيين مبانيهم[1] .

كما وصفوا المدن التي مرّوا أو أقاموا فيها فوصفوا من خلالها عظمة الشرق وأبهته، فوصفوا مدينة القاهرة وشوارعها المكتظة بالمارة وأزقتها وتزاحم الناس فيها، وأصوات الحمالين والباعة الجوالين ، وتراتيل أصوات الآذان التي تصدح عالياً في سماءئها، ووصفوا تفاصيل حياة أهلها وأسلوبهم وألبسة النساء وزيهن ومشيتهن برفقة رجالهن ، بأسلوب سردي مبدع[2] .

كما فتن الرحالة بجمال وعراقة دمشق بشوارعها وألوانها وفسيفسائها، فوصوا ليلها المتلألئ بأنوار المصابيح المعلقة في شوارعها ، وبيوتها ذات الجدران الخارجية الحجرية العالية ، وجدرانها الداخلية المطلية باللون الأزرق الفاتح وأرضها المكسوة بالفسيفساء المتعدد الألوان الفاتنة المتناغمة، أما نوافيرها المنحوتة من الرخام احتلت مساحات واسعة من مخيلة الرحالة وقسطاً وفيراً من كتاباتهم ، كما وصفوا صناعاتها النسيجية من الأقمشة القطنية ذات الإبداع الصنعي حتى يخيل للناظر إليها على أنها صنعت من حرير[3] .

كما وصفوا جنان حدائق مصر منها حديقة المطرية التي احتلت مكانة خاصة في نفوس المسيحيين فهي المنطقة التي اختبأت بين شجيراتها السيدة مريم العذراء عليها السلام وطفلها، فوصفوا عناية سلاطين المماليك بها وتعيين موظفين لحراستها، والإشراف على عملية اعتصار البلسم من وريقاتها حتى تخرج منه عصارة زيت البلسم الذي يعتصر في قطع من قماش قطني ، ليعاد استخدام بقاياه في الأغراض الطبية[4] .

كما حوت كتاباتهم الكثير من عبارات التذمر وعدم الرضا عما يتعرضون له سواءً التفتيش الدقيق في ديوان الجمرك وسوء معاملة بعض موظفي الموانئ، وحالات الاستغلال من قبل أبناء جلدتهم وقناصل دولهم[5] .

على الرغم مما اتصفت به كتابات الرحالة من عفوية تارة ودقة تارة أخرى ومن جمال الأسلوب دائماً، فقد استخدمها البعض كدليل إلى الأماكن التي ينوون زيارتها أو قضاء مناسك الحج المقدس إليها ، كما استخدمت لنقل الكثير من الصناعات والحرف والمظاهر الحضارية إلى أوروبة من خلال الوصف الدقيق لمراحل تلك الصناعات ، كما نقلوا وصف العناصر المعمارية والمخططات العمرانية إلى الغرب

[1] كونستابل: إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص398.

[2] فيت: القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ص118.

[3] زيادة: دمشق في عصر سلاطين المماليك ، ص108.

[4] عامر: رحلات البنادقة إلى مصر ، ص857-858.

[5] بالدي، سيغولي : رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص93؛ كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص209.

الأوروبي ، والأهم من هذا كله أنه في زمن احتدم النزاع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي استخدمت كتابات الرحالة للتجسس على أحوال الشرق والاستعداد لحملات والهجمات ضد زعامات العالم الإسلامي وأقوى هذه الزعامات الدولة المملوكية[1] .

7- فئات أخرى :

لقد ظهر العديد من الإيطاليين الذين عملوا في أعمال متفرقة ضمن أراضي الدولة المملوكية فمنهم من استغل معرفته باللغة العربية ليعمل في خدمة البلاط المملوكي، فمن المترجمين الإيطاليين الذين عملوا في البلاط المملوكي المترجم البندقي يدعى " برتراندودي ميخائللي " الذي عمل بخدمة السلطان الظاهر برقوق وابنه السلطان الناصر فرج[2] .

وقد ذكر فريسكو بالدي أنه أثناء زيارته للبلاط المملوكي التقى بمترجم من أصول بندقية ارتد عن دينه واعتنق الإسلام وتزوج من امرأة إيطالية ارتدت هي الأخرى عن دينها، وقد سلمه العديد من الرسائل منها رسالة توصية من القنصل البندقي وأخرى تعلمه بموت والده[3] .

كما وجد عدد قليل ممن رهن حياته للأغراض الدينية وخدمةً للأماكن المقدسة، فعملوا رهباناً أو حراساً في الأماكن المقدسة ، بالرغم من قلة عدد هذه الفئة إلا أن دورها في التأثير بنفوس القادمين كبير إضافة لقيامهم بتسيير أمور الحجاج ارتبطوا أحياناً ب البابويةفقاموا بأعمال تجسس وتسهيل هجمات القراصنة [4].

رابعاً- **المباني التي أقاموا فيها (الفنادق والخانات) :**

1. الفندق:

إن وصف المدن الإسلامية ارتبط بكلمات عدة " فندق – خان - حمام – فرن " فهي كلمات اعتاد الرحالة على ذكر وجودها في المدن التي زاروها ، وفي حال عدم وجودها يذكرون ذلك ، ليس في الشرق الإسلامي فحسب بل في الغرب الإسلامي أيضاً فقد أكد الشريف الإدريسي في وصفه مدن

[1] عوض: العلاقات بين الشرق والغرب، ص372 ؛ عامر: رحلات البنادقة إلى مصر، ص832.
[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ، ص155؛ علي : بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، ص211.
[3] بالدي، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص78؛ كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص421.
[4] بالدي، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص86 ؛ علي : القدس في العصر المملوكي ، ص93.

الأندلس على ذكر فنادق وحمامات وأسواق كل مدينة، مما يشير إلى أهمية هذه الأبنية في حياة المدن والرغبة المستمرة في تأمين حياة النزلاء ومراقبتهم[1].

وقد حرصت السلطات المملوكية في بناء الفندق بالقرب من الميناء وبجوار الأسواق أو بالقرب من الطرق الرئيسية وعند أبو اب المدن حرصاً منهم على راحة النزلاء من جهة وراحة السكان المحليين الذين يرغبون بشراء حاجياتهم من نزلاء الفندق من جهة أخرى [2].

وقد ألحق بالفندق مجموعة من المباني ، بعضها ذو صفة دينية وآخر ذو صفة خدمية ، شكلت هذه المباني مع الفندق وحدة متكاملة تؤمن جميع احتياجات المقيمين فيها، ألحق بالفندق كنيسة يمارس فيها النزلاء شعائرهم الدينية وفرن لصناعة الخبز وتحضير الطعام الخاص بالنزلاء، كل ذلك لضمان عدم احتكاك النزلاء الأجانب بالسلكان المحليين ، ويبقون تحت الإشراف التام للسلطات المحلية[3] .

تميزت الفنادق في العصر المملوكي بالتخصص القومي ، فجعلت السلطات المملوكية لكل جالية فندقاً خاصاً بها ففي هذه الفنادق استطاع الأجنبي أن يجتمع مع أبناء بلده وإخوانه من نفس الجنسية، كما أنه استطاع أن يعيش وفق النمط الذي اعتاده في بلده دون أن يتعرض للمخالفة القانونية أو المساءلة من أي جهةٍ طالما أن حريته لم تتعدَّ أسوار الفندق[4] .

كما اتصفت الفنادق بأنها مبانٍ ضخمة كبيرة الحجم محصنة البنيان تشبه الحصون أو القلاع إلى حدٍ ما لشدة حصانتها ومتانة أسوارهاً ليتلاءم ذلك مع الغرض الذي بنيت لأجله وهو حماية أرواح وأموال النزلاء، وتكونت الفنادق من عدة طوابق يحيط بها الحدائق الغناء ذات الأشجار الوارفة المتنوعة ويلفها سور حصين[5] .

لقد شكلت الفنادق موضع عناية واهتمام من قبل السلطات المملوكية نظراً لما تجنيه لها من أرباح، فاهتمت بتلك الفنادق وزينتها وجملتها وجعلتها على قدر عالٍ من الرفاهية والرخاء، كما تمتعت بشهرة كبيرة ومكانة مرموقة حتى أن بعض الجمهوريات الإيطالية كانت تبني الفنادق الأجنبية في بلادها على طراز فنادق دول الفرنج في الإسكندرية، حيث أن البندقية بنت فندق الألمان في أواخر العصور الوسطى على شاكلتها و هيئتها[6].

[1] الإدريسي، (محمد بن محمد): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة،2002م، مج1، ص564-565-566-567.
[2] كونستابل: إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص122.
[3] القوصي: تجارة البحر الأحمر ، ص200.
[4] عاشور: المجتمع المصري في العصر المماليكي، ص64.
[5] زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص244؛ سجيني : التجار والحجاج الأوروبيون في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص214.
[6] لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص292 .

كما نالت تلك الفنادق عناية السلطات الإيطالية نظراً لما تدره عليها من أرباح عالية، فالمبلغ الذي تحصل عليه جنوة من فندقها في الإسكندرية يعادل تقريباً المداخيل التي يحصلون عليها من مستعمراتهم على البحر الأسود، وربع ما تحصل عليه من ميناء جنوة ذاته[1]، وقد تكونت الفنادق من عدة أقسام أهمها:

أ- **بوابة الفندق**: تميزت بوابات الفندق بضخامتها ولكل فندق بوابة واحدة فقط تمكن من الدخول إلى وسط الفندق ، وكانت قادرة على إدخال جمل بحمله أو بغل بحمله ، وقد تميزت عن أبو اب البيوت في العصر المملوكي بأنها كانت تفتح هذه البوابة مباشرة على الفناء الذي يوجد وسط الفندق ميسرةً الدخول مباشرة بدلاً من إدراج انحناءات أو زوايا تحجب النظر للحفاظ على حرمة الفناء الداخلي ، فسهولة دخول قوافل الحيوانات المحملة أهم من الحفاظ على الخصوصيات لا سيما أن الطابق الأرضي لم يكن مخصصاً لسكن النزلاء أو عائلاتهم وإنما خصص لخزن البضائع فقط[2] .

ب- **الطابق الأول** : خصص الطابق الأول لتخزين بضائع التجار وحفظ أمتعتهم وحيواناتهم ، فضم مجموعة من المخازن التي قامت بمهمة تخزين البضائع ومبيت الدواب ، كما أنها في الوقت ذاته حوانيت لبيع السلع بالجملة أو بالتجزئة[3] ، وقد تميزت هذه الحوانيت بأنها مناسبة للأغراض المتنوعة ، فمنها من لم يمتلك أي منفذ للتهوية حفاظاً على البضائع المحفوظة فيه من الفساد ، وبعضها الآخر ذو تهوية وإنارة عالية ليتناسب مع مبيت الحيوانات فاستخدم كإسطبلات[4] .

تفتح نوافذ وأبو اب الطابق الأول على الفناء الداخلي مباشرة، وقد تميزت الأبو اب بأنها أكثر استدارة وارتفاعاً من أبو اب الطابق الثاني أو العلوي، وذلك ليتناسب مع غرضها المعدة لأجله وهو تفريغ وتحميل البضائع على ظهور الحيوانات[5] .

تقفل هذه المخازن من الخارج على خلاف الغرف في الطابق العلوي، والبواب هو المسؤول عن المخازن وفي حوزته مفاتيحها بالإضافة إلى مفتاح آخر مع التاجر المستأجر لهذه المخازن[6] .

وقد شكلت هذه المخازن مورداً مالياً مهماً لخزينة الدولة المملوكية ، حيث بلغ إجار المخزن الواحد حوالي خمسة دراهم يومياً كما فرضت ضرائب أخرى على الحيوانات المعدة لنقل البضائع من هذه المخازن[7] .

---

[1] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص388.
[2] محمد : العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص111.
[3] حمّاد: الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، ص78.
[4] المرسي: التجارة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون، ص52.
[5] القوصي: تجارة البحر الأحمر ، ص199.
[6] محمد: العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، ص115.
[7] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص122.

ت- **الديوان** : هو صالة واسعة في الطابق السفلي ، وفي هذه القاعة تعقد الصفقات التجارية والمعاهدات بين التجار الإيطاليين والتجار المحليين وتتخذ المعاهدات والصفقات التي تعقد فيه صفة رسمية وتصبح سارية المفعول بمجرد عقدها وبحضور ترجمان وشهود يختارهم التاجر الإيطالي يشهدون على عقدها وتلزم جميع الأطراف فيها[1] .

ث- **الطابق الثاني أو العلوي** : هي الغرف المعدة لإقامة التجار ومنامتهم وهي أكثر إنارة وتهوية من غرف الطابق الأرضي، نوافذها مفتوحة إلى الخارج ، تميزت هذه الغرف بأنها صغيرة الحجم كقلل الرهبان ، وقد صممت لاستقبال جميع الجاليات من تجار وحجاج ورحالّة أي لاستقبال الأفواج والمجموعات القادمة عموماً، دفع المقيم فيها درهمان مقابل المبيت لليلة واحدة[2] .

ج- **الرَباع** : وهو طابقٌ يعلو الفندق ، وهو أقل رفاهية وراحة من غرف التجار الأجانب ، يصعد إلى هذا الطابق بدرج خارج الفندق مما يجعلها معزولة عن الفندق، يسكنها سكان محليون مع أسرهم استأجروا هذه الغرف بأسعار زهيدة ، بلغ عددها في أحد الفنادق (ثلاثمائة وستون بيتاً[3]، أما نوافذه فهي تطل على الخارج وليس على الفناء الداخلي وذلك حفاظاً على حرمة النزلاء في الطابقين الأول والثاني [4].

ح- **الحدائق**: امتدت خارج مبنى الفندق حدائق متنوعة الأشجار ، بعضها محلية والبعض الأخر مجلوبة أحضرها نزلاء الفندق معهم إلى أراضي الدولة المملوكية ، مما أضفى على الفنادق سحراً خاصاً وجمالاً باهراً، جعلها محط اهتمام الرحالّة المارين في أراضي الدولة المملوكية أو المقيمين فيها[5].

كما تسرح بين ثنيات تلك الحدائق العديد من الحيوانات المستأنسة كالفهود والنعام والببغاوات والعديد من أنواع الطيور الجارحة، كما وجدت أنواع من الحيوانات المخصصة لتغذية النزلاء وإطعامهم[6] .

خ- **الفرن:** ارتبطت بالفنادق مجموعة أبنية ضمنت الاستقلال التام لنزلاء الفندق، كما أمنت لهم الراحة والرفاهية ، فقد حرص المسلمون على عدم الاشتراك مع المسيحيين في الأفران ، لاعتقادهم بأنه من الممكن أن تدنس الأفران إذا طهي فيها لحم الخنزير، ولتجنب مثل هذه

[1] علي : بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، ص203؛ حمّاد: الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، ص709.
[2] عامر: رحلات البنادقة إلى مصر ، ص847؛ حمّاد: الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، ص709.
[3] المقريزي : الخطط ،ج4، ص576.
[4] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص351 ؛ المرسي : التجارة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون، ص52 .
[5] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص305؛ زينون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص246.
[6] لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص 292.

الحالات، ألحق بفنادق الإيطاليين وسائر الأوروبيين أفران يطهون فيها طعامهم دون أن يشاركوا المسلمين أفرانهم ، كما أن وجود الأفران يحقق المزيد من الحرية للنزلاء، لاسيما أن الفنادق تغلق ليلاً فلا يمكن للنزلاء أن يعدوا عشاءهم في الخارج في ظل تلك التعليمات، فوجود الأفران داخل الفندق جعل الحياة أسهل وأكثر استقلالاً[1].

إن الأجانب الإيطاليين يحق لهم استعمال الفرن وليس امتلاكه، ويكون استعماله أيضاً خاضعاً للضرائب، فيشكل بذلك الفرن الملحق بالفندق دخلاً مالياً إضافياً يصب في خزانة الدولة[2].

د- **الكنائس:** ضمنت الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين دولة المماليك والدويلات الإيطالية جميعها الحرية الدينية للتجار أثناء إقامتهم في أراضي الدولة المملوكية.

فقد ألحقت السلطات المملوكية بالفنادق مجموعة من الكنائس ليمارس فيها التجار شعائرهم الدينية تحت إشراف السلطات المحلية الإسلامية، فقد منحت للبندقية كنيسة عرفت باسم (كنيسة القديس ميشيل) ولجنوة كنيسة عرفت باسم (كنيسة القديسة ماريا) ولبيزا كنيسة عرفت باسم (كنيسة القديس نيقولا)[3].

فهذه الكنائس توفر المكان المناسب لأداء الطقوس والشعائر الدينية للتجار المقيمين وللحجاج المارين في أراضي الدولة المملوكية [4].

وقد لاقت تلك الكنائس عناية بأبو ية حيث أمر البابا بأن يرافق القنصل في رحلته إلى الشرق كاهنان ليشرفا على الطقوس الدينية للجاليات الإيطالية في الأراضي المملوكية ، فينزل هؤلاء القساوسة والرهبان في الفنادق الأجنبية ويضطلعوا بالمهام الدينية ويشرفوا على أداء الصلوات والقداديس المسيحية ، كما يتولوا مهمة الصلاة على المتوفين والإشراف على دفنهم[5].

ذ- **المقابر:** لقد ضمنت السلطات المملوكية حقوق الجاليات الإيطالية في أراضيها أحياءً وأمواتاً ، فكما خصصت لهم قاعات مريحة في حياتهم ، خصصت لهم مقابر تتناسب وشعائرهم الدينية ، فالإيطاليون الذين يتوفاهم الموت يتم دفنهم وفق طقوس الديانة المسيحية بإشراف الرهبان اللاتين القادمين معهم في مقبرة كنيسة القديس ميشيل التابعة للبنادقة، ولكن

---

[1] القوصي : تجارة مصر في البحر الأحمر ، ص200 ؛ حماد : الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، ص708.
[2] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص186.
[3] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص283.
[4] زينون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، ص247.
[5] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص307 ؛ فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص 291 .

يدفع ذووه ضريبة قدرها (أربع عشرة دوكات) ، كما سمح لهم بالدفن في مقابر المسيحيين اليعاقبة[1] .

وقد عدّ بيلوتي الكريتي أن منح البنادقة امتياز دفن جميع الأموات الإيطاليين في مقابرهم، امتياز كبير لهم مما يشير إلى مكانتهم المتقدمة لدى السلطات المملوكية[2].

تميزت الأسعار داخل الفندق بالارتفاع لذلك نصح الدمشقي بعدم الشراء من البضائع التي تعرض في الفندق إلا من الأشخاص الثقاة ، وقد فسر المقدسي ذلك الارتفاع إلى ما يفرض عليها من ضرائب على جميع ما يباع فيها[3].

2. الخـــــــــان:

الخان كلمة فارسية تعني مكان نزول التجار، يبنى على أطراف المدن[4]، يصعب التفريق بين الخان والفندق من حيث الشكل المعماري والوظيفة التجارية التي يقوم بها لاسيما على مستوى الطابق الأرضي الذي يحتوي على مخازن فردية يمكن إغلاقها من الخارج يستأجرها التجار لحفظ بضائعهم ولها بواب يحرس بابها الوحيد الذي يغلق ليلاً[5]، فذكر ابن بطوطة في وصفه مدينة بلبيس[6] بقوله: " بكل منزل فيها فيها فندق يسمونه خاناً ينزل به المسافرون بدوابهم "[7] ، مما يشير إلى وحدة المصطلحين، الفرق الوحيد هي أنها كانت تبنى خارج المدن لتلائم الغرض الذي بنيت لأجله وهو إيواء التجار والمسافرين وتأمين مبيت آمن لهم ولحيواناتهم[8].

وقد شهدت الخانات تطوراً كبيراً في العصر المملوكي، يعود ذلك إلى الأمن والاستقرار الذي شهدته الدولة نتيجة انتصاراتها على المغول ثم انتصاراتها على الصليبيين وطردهم من بلاد الشام، كما شكلت الخانات جزءاً من نظام البريد الذي لاقى عناية خاصة من السلطان الظاهر بيبرس، فقد بنيت الخانات على مسافات متقاربة فيما بينها تتراوح بين (20 – 30 كم) على طول الطرق التي يسلكونها، وهي متاحة للجميع دون تحديد جنسياتهم كما هو حال الفندق الذي ارتبط كل فندق بجنسية تجارية[9].

---

[1] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ج3، ص306؛ حماد الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، ص709.
[2] عامر : رحلات البنادقة إلى مصر ، ص 848.
[3] المقدسي ، (محمد):أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت ، 1990م ، ص167؛ الدمشقي : الاشارة إلى محاسن التجارة ، ص80.
[4] ابن المنظور : لسان العرب ، ج2 ، ص320 .
[5] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص380 .
[6] بلبيس : مدينة مصرية بالقرب من الفسطاط على الطرق التجاري مع بلاد الشام ، الحموي : معجم البلدان ، ج1، ص479.
[7] ابن بطوطة : رحلة ابن بطوطة ،ج1، ص72.
[8] فهمي : طرق التجارة الدولية، ص394.
[9] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص 274.

وقد أدى شغف السلاطين المماليك بأعمال الخير إلى بناء العديد من الخانات على الطرق وجعلها وقفاً لأعمال الخير وتزويد هذه الخانات بآبار ماء ورهنها خدمة لأبناء السبيل[1].

وقد تميزت الخانات بأنها مبانٍ ضخمة تحتوي على مجموعة من الحوانيت الضخمة والصغيرة، ومستودعات البضائع يتوسطها فناءً واسع على شكل رواق مغطى بحيث يحفظ للتجار بضائعهم ، كما وجدت فيه غرف لإقامتهم[2] .

كما تميزت الخانات ببنائها الحصين المتين الذي جعلها أشبه بالقلاع والحصون ويتضح ذلك من خلال وصف ياقوت الحمي لأحد خانات فلسطين قبل العصر المملوكي وهو خان يدعى خان الأحمر وصفه على أنه حصناً ربما يعود ذلك إلى متانة أسواره وحمايته من قبل السلطات المحلية[3]، كما ظهر في وصف الرحالة للخانات التي مروا بها، فيصف ابن جبير خانات حلب بأنها تشبه القلاع من حيث حصانتها[4].

وقد أدت تلك الخانات دوراً مهماً في التجارة كما شكلت بنوكاً يودع فيها المسافرون أموالهم وكنوزهم لدى الخاني[5] ، كما أدت دور أسواق للبيع بالتجزئة أو الجملة لكن أسعارها تميزت بالارتفاع الذي عزاه البعض إلى ما فرض عليها من ضرائب[6].

كانت الخانات محط عناية واهتمام السلاطين المماليك فقد بنى السلطان الظاهر بيبرس العديد من الخانات في مدينة القدس وجعلها وقفاً لتأمين حاجات الحجاج ، كما بنى السلطان الظاهر برقوق خان له في منطقة قارا ين دمشق وحمص[7].

ترجع عناية السلاطين المماليك بالخانات واهتمامهم بخدماتها إلى المورد الاقتصادي الكبير الذي شكلته هذه الخانات فيذكر الرحالة بالدي أنه دفع عن اقامته في تلك الخانات التي تقع على الطريق إلى القدس والتي تقدر بدوقيتين لكل ليلة[8].

وقد تولى الخاني مسؤولية جمع هذه الأجور ودفع جزء منها للخزينة السلطانية، وقد اشترط فيه ألا يكون من محبي الخمول والكسل، وأن يكون لطيفاً حتى لا ينفر قلوب الناس منه بل يجب أن يكسب ودهم ويتجنب عداوتهم[1].

---

[1] المقريزي: السلوك ،ج2 ،ص14
[2] القوصي : تجارة مصر في البحر الأحمر ، ص193.
[3] الحموي : معجم البلدان ، ج1 ، ص117.
[4] ابن جبير : تذكرة بالأخبار عن اتفاق الأسفار، ص199.
[5] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص276؛ كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ،ص376.
[6] المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص 167؛ الدمشقي : الإشارة إلى محاسن التجارة ، ص80.
[7] القلقشندي : صبح الاعشى ، ج4 ، ص113.
[8] بالدي ، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة ، ص128.

وقد سهل عمل الجاليات الإيطالية أثناء وجودهم في الفنادق عدد من **الفئات المحلية الخدمية** ، وهم:

أ- **السماسرة:** هم اتحاد منظم له وكلاء يقومون بإرشاد التجار إلى أحسن طرق البيع والشراء، وعن أنسب أماكن تسويق البضائع طبقاً للعرض والطلب، بل كانوا يساعدونهم في تسويقها ولهم عمولة محددة تعرف برسوم السمسرة[2]، وتقدر عمولتهم بحوالي (2%) عن كل ما يباع عن طريقهم وقد تعرضوا للمصادرة من قبل السلطان لذلك أوجدوا ما يعرف بنصف السمسرة[3].

ب- **البريدية:** هم من يحملون البريد الداخلي بين أبناء الجالية الإيطالية ضمن حدود الدولة المملوكية مقابل أجر معين يأخذ نصفه عند ذهاب البريدي في مهمته ويأخذ النصف الثاني عند انتهاء مهمته ، وذلك خلال المدة المتفق عليها . وينظم عمل البريديين وحقوقهم عقد يوقع بين البريدي وبين القنصل الإيطالي[4].

إضافة إلى مجموعة من الحمالين والكيالين و المغربلين الذين يقومون بغربلة البهارات المشتراة من قبل الإيطاليين ضمن فنادقهم[5] أو يقومون بالمساعدة في وزن البهارات المشتراة[6].

خامساً: الحريات والقيود :

1- الحريــات :

لقد شكل الفندق مجالاً فسيحاً ليمارس فيه الأجانب الإيطاليون حرياتهم ، كما شكل ساحةً يتمتعون فيها بكرم السلطات المملوكية التي منحتهم امتيازات استثنائية تشير إلى المكانة الكبيرة التي تمتعّ بها أفراد تلك الجالية في نفوس السلاطين.

---

[1] الدمشقي : الإشارة إلى محاسن التجارة، ص49.
[2] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص154 ؛ هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ،ج3، ص327.
[3] سليم : عصر سلاطين المماليك، ج3، ص282 ؛ عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص230.
[4] لبيب : الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، ص295؛ السلاوي : الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي،ص98.
[5] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص469.
[6] الخادم : الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص279؛ الخالدي : التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا، ص18.

أ- **شرب الخمر :** لقد نصت التعليمات الإسلامية على حرمة شرب الخمر أو الإتجار به، لكن بالرغم من ذلك سمحت السلطات المملوكية للجاليات الإيطالية بإحضار الخمور إلى فنادقهم وتناولها حيث أن بعض الشعائر الدينية المسيحية لا تتم إلا بوجود النبيذ لإتمام الطقوس الدينية[1].

وقد نصت المعاهدات على هذا الحق، فقد ضمنت السلطات المملوكية عدم التعرض إلى براميل الخمر التي يحضرها الفرنج معهم إلى فنادقهم، ويشير بعض الرحالة إلى إشراك المسلمين معهم في تناول الخمور[2].

وقد ترتب على هذا الامتياز أن حصلت السلطات المملوكية على مبالغ مالية طائلة، ظهر ذلك في سنة (744هـ / 1344م) عندما أراد السلطان الصالح إسماعيل منع الأجانب من إحضار الخمور معهم إلى فنادقهم ، فامتنع النائب عن تنفيذ هذا القرار ، نظراً لما يترتب على جلب تلك الخمور من ضرائب تقدر بـ (أربعين ألف دينار) سيؤدي ذلك إلى تدهور أوضاع الإسكندرية والخلل باقتصادها[3].

كما سمح سلاطين المماليك لسكان مدينة بيت لحم الفلسطينية باعتصار الخمور وصناعتها في مدينتهم لتأمين حاجة التجار الإيطاليين والحجاج من هذه السلعة[4].

ب- **تربية الخنازير:** إن تناول لحم الخنزير من المحرمات لدى المسلمين وقد امتد التحريم ليس فقط إلى تناولها بل أيضاً إلى الاشمئزاز من الطهي في الأفران التي يطهى بها[5] ، وما تخصيص أفران خاصة بالإيطاليين إلا تفادياً للطهي في أفران يطهى بها لحم الخنزير، فقد ضمنت فنادق البنادقة أعداداً من الخنازير التي أحضرت لإطعام النزلاء[6] .

وقد بالغ المؤرخ هايد في أهمية وجود ذلك الحيوان وما يشكله من استفزاز للمسلمين، لكن ما يمكن إثباته أن وجود الخنزير في فندق الجاليات الإيطالية يشير إلى أمرين أولهما حصول الإيطاليين على امتيازات كبيرة لم تحصل عليها جالية أجنبية من قبل، الثاني لم يحصل البنادقة على ذلك الامتياز إلا بعد دفع مبالغ مالية طائلة للسلطان .

ت- **حرية ممارسة الشعائر الدينية:** لقد ضمن وجود الكنائس الملحقة في كل فندق الحرية الدينية لكل جالية ، وحرية ممارسة طقوسهم، والاحتفال بأعيادهم الخاصة وأعياد النصارى،

---

[1] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص400 .
[2] بالدي، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة، ص102؛ فهمي : طرق التجارة الدولية، ص399 .
[3] المقريزي: السلوك ، ج3 ، ص393 .
[4] زينون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص246.
[5] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص399 .
[6] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ،ج3، ص305.

كما سمح السلاطين المماليك بإقامة يوم في الفندق للصلاة والاهتمام بالشؤون الدينية الروحية[1].

كما أظهر السلاطين المماليك كل التقدير للقساوسة الغربيين الذين يحضرون للإشراف على الشؤون الدينية للجاليات فأعفوهم من ضريبة الرأس المفروضة على بقية أفراد الجالية[2].

ث- **الاستقلال القضائي:** لقد شكلت الفنادق محكمة لفصل المنازعات التي تقع بين أبناء الجالية الواحدة حيث كفلت الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الإيطالي والجانب المملوكي أن القنصل يتولى الفصل في المنازعات التي تنشأ بين أبناء الجالية، أما اذا كان النزاع بين الأجانب الإيطاليين وبين أحد أبناء الجاليات الأخرى تعرض القضية أمام القنصل المدعى عليه[3] .

2- القـــــيــــود :

فرضت الدولة المملوكية على النزلاء في الفندق مجموعة من القيود التي توجب عليهم الالتزام بها وتعرضهم للعقوبة في حال مخالفتها:

أ- **إقفال الفنادق ليلاً** : فرضت القوانين المملوكية على نزلاء الفندق البقاء في الفندق وعدم مغادرته في أوقات محددة ، وإغلاق الفنادق من غروب الشمس حتى شروقها في اليوم التالي، أي طوال الليل[4].

إن مسألة إغلاق الفنادق ليلاً بقيت موضع جدل وتحليل للمؤرخين ، فمنهم من اعتبرها اعتداء صارخاً على حريات النزلاء وتقييداً لها ، وهذا يشكل استهانة بحقوق الجاليات واستهتار بحرياتهم[5].

[1] فهمي : طرق التجارة الدولية، ص291 .
[2] زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص246.
[3] زينون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص247 .
[4] سجيني: التجار والحجاج الأوروبيون في مصر في عصر سلاطين المماليك، ص214 ؛ كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص145 .
[5] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ،ج3، ص310 .

بينما عدّ المؤرخون المسلمون أن في ذلك حماية للنزلاء من الاعتداء الخارجي، الذي من الممكن أن يقع عليهم من السكان المحليين [1].

وقد ذكر ابن الصصري حادثة طريفة تشير إلى أن سبب إغلاق الفنادق ليس فقط لحماية النزلاء من الأجانب أو الخوف من الأجانب وتآمرهم مع القراصنة أو الحملات الصليبية، وإنما سبب إغلاق الفنادق هو حماية أملاك النزلاء من السرقة التي قد يقوم بها أحدهم ، حيث قام قِرد بسرقة أموال أحد النزلاء وعندما علم التاجر في الصباح بأن أمواله نهبت طلب من صاحب الفندق عدم فتح أبو اب الفندق قبل تفتيش جميع النزلاء[2].

ب- **إغلاق أبواب الفنادق أثناء صلاة الجمعة :** وذلك لعدة ساعات ريثما ينتهي المسلمون من أداء صلاتهم، ويؤكد المؤرخون أن ذلك الإجراء تم اتخاذه بعد حملة ملك قبرص بطرس لوزنيان (767هـ / 1365م) على الإسكندرية وتخريبه لها ، وبعد انتهاء المسلمين من صلاتهم تعود أبو اب الفنادق لتفتح ويعود نزلاؤها إلى حياتهم الطبيعية [3] .

ت- **الحد من ارتفاع الفنادق**: على الرغم مما اتصفت به الفنادق من جمال بنائها وفخامة زخرفتها حتى غدت أجمل مباني الثغور، إلا أن السلطات المحلية منعت حكومات الجاليات الإيطالية إصلاح الفنادق أو ترميمها بشكل يجعلها تعلو المباني الإسلامية أو المساجد[4] .

ث- **الحد من ارتفاع أبراج أجراس الكنائس:** لم يسمح لنزلاء الفندق ببناء أبراج تقرع أجراس الكنائس فوق الفندق، كما لم يسمح لهم أبداً في قرع أجراس كنائسهم بالرغم من السماح لهم ببناء الكنائس وحرية ممارسة شعائرهم فيها[5].

ج- **القيود على تشييع الجنائز**: بالرغم من أن السلطات المملوكية خصصت للأجانب الإيطاليين مدافن خاصة لهم وسمحت لهم بالدفن في مقابر اليعاقبة الوطنيين ، لم تسمح السلطات المملوكية لهم بالسير في جنائز موتاهم في الطرق العامة [6].

ح- **عدم التجول بحرية في المدينة:** لقد توجست السلطات المملوكية الشر من تحركات الأجانب في مدنها وأحيائها ، لذلك لم تسمح لأحد من النزلاء بالتجول في أحياء المدينة إلا بعد الحصول على

---

[1] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص298.
[2] ابن الصصري : الدرة المضيئة، ج1، ص39-40 .
[3] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص283 .
[4] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص158 .
[5] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص340؛ كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص159.
[6] فهمي : طرق التجارة الدولية ، ص291 ؛ صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص340.

عقد أمان يضمن فيه أحد المسلمين التاجر المسيحي حتى يكون تجوله آمن ولا يتعرض لمساءلة أحد[1].

وفي أثناء التجوال في المدينة لا يتزيّا بزي أهلها ولا يركب حصاناً، وإنما يفرض عليه ركوب الحمير ، ويستثنى من ذلك القناصل والشخصيات الدبلوماسية المهمة ذات المناصب الرفيعة[2] ، كما يجب أن يصطحب معه أثناء تجوله في المدينة ترجماناً معترفاً به من قبل الدولة يحد من حرية تجوله ويوفر له الأمان من اعتداء المحليين[3].

خ- **تحديد أماكن شرب الخمر**: سمحت السلطات المملوكية للنزلاء باستيراد الخمر وقدمت لهم التسهيلات لاستيراده إلا أنها وضعت القيود على تناوله فلم تسمح للأجانب بتناول الخمر خارج أسوار الفندق أو الإشهار بتناوله وذلك خوفاً من انتشار شرب الخمر بين المحليين[4].

سادساً - تدهور أوضاع الجاليات:

ترجم الميزان التجاري في الدولة المملوكية في عصر دولة المماليك الجراكسة إضافة إلى كتابات الرحالة حول أعداد الجاليات الإيطالية في مدن وموانئ الدولة المملوكية، الاحتلال الواضح في عدد الجاليات الإيطالية في أوائل العصر المملوكي في عصر دولة المماليك البرجية وقلة عددهم في عهد المماليك الجراكسة.

1- أسباب تدهور أوضاع الجاليات :

أ- الثورات والاضطرابات الداخلية:

أنَّ توفر عنصر الأمن في أي دولة يساعد سكانها على الاستقرار وممارسة أعمالهم بنشاط ، واضطراب الأمن يؤدي إلى تدهور الاقتصاد ولاسيما في دولة اعتمدت في وارداتها على تجارة العبور،

---

[1] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص178.
[2] عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص64.
[3] علي: بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، ص221 ؛ كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص392.
[4] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص400 ؛ محمد : العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية، ص 126.

حيث شكل التجار الإيطاليون الشريحة الأكبر بين التجار الأجانب الوافدين إلى الموانئ والمدن المملوكية[1].

فقد تعددت الثورات ضد السلاطين حتى صار السلاطين ألعوبة بيد كبار الموظفين، حتى إنَّ السلطان لا يكاد يتولى منصبه عدة أيام حتى يعزل ويولى غيره[2].

وقد قاست البلاد الكثير من منازعات فئات المماليك وما نتج عنها من عدم الاستقرار في البلاد والاضطرابات السياسية، فالدسائس لا تنقطع بين أمراء المماليك، فلم يعد للسلطة القدرة على التحكم في إدارة شؤونها بسبب صغر سن السلاطين وزيادة الصراع بين كبار الأمراء المماليك فانتشرت الفوضى في البلاد وقد رافقت تلك الفوضى والاضطرابات عصر دولة المماليك الجراكسة منذ نشأتها وحتى زوالها باستثناء بعض الفترات التي امتازت بالهدوء ونشاط التجارة [3].

وقد تميزت فترة الحكم بعد وفاة السلطان المؤيد شيخ (824هـ/1421م) بأنها فترة ساد فيها استبداد الأوصياء على أولياء العهد صغار السن ثم عزلهم وقيامهم بالملك، فقد خلف السلطان المؤيد شيخ ابنه أحمد ذو العشر سنوات وتولى الوصاية عليه ططر الذي تزوج أم السلطان الصغير ثم عزله وتولى مكانه لينتهي حكم السلطان ططر بالقتل سنة (824هـ / 1421م)، وتولى بدلاً منه ابنه محمد ذو الأحد عشر عاماً[4] .

لم تقم تلك الاضطرابات والثورات فقط رغبةً في تولي السلطة بل أيضاً قامت بها طبقات المماليك طلباً للمال، حيث كثر تمرد المماليك الجلبان وفي كل مرة يقومون بأعمال القتل والنهب والسلب حتى يتم إرضاءهم وإعطاءهم المزيد من المال.

ففي سنة (846 هـ/ 1442م) اعتصم المماليك الجلبان بقلعة الجبل واعتدوا على الناس من أعلى القلعة ومنعوا الأمراء الخاصكية من الدخول إليها وهاجموا خزانة السلاح واستولوا على ما فيها، كما استولوا على الأموال ، ولم تهدأ تلك الفتنة حتى تمت تلبية مطالبهم وتكبدت السلطنة المملوكية الكثير من الخسائر المادية إضافة إلى ما عانته من اضطراب في أمنها[5].

---

[1] قاسم: عصر سلاطين المماليك، ص82.
[2] عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص181.
[3] الأشقر : عصر المماليك الجراكسة ورد الاعتبار في عهد برسباي ، ص.24.
[4] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص34-35.
[5] ابن تغري بردي : حوادث الدهور ، ج1 ، ص70 .

ثم عاد المماليك الجلبان للثورة (855 هـ/ 1451م) ثم (861 هـ/ 1456م) وفي كل ثورة يقوم بها المماليك يطالبون بالأموال وعندما لا يحصلون عليها يتمردون ناشرين الفوضى في أنحاء البلاد ولا تهدأ ثوراتهم إلا بعد أن يلبي السلطان مطالبهم ويطيب خواطرهم بالمال [1].

إن هذه الثورات أدت إلى شلل اقتصادي كما تطلب الأموال لإخمادها فلجأ سلاطين المماليك إلى اتباع سياسات اقتصادية خاطئة تقوم على فرض الضرائب على المنتجات مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الشرقية ومنها التوابل مما أضر كثيراً بمصالح التجار الأوروبيين وعزوفهم تدريجياً عن الأسواق المملوكية[2].

ب- هجمات القراصنة:

عانت الشواطئ المملوكية من هجمات القراصنة المتتالية على شواطئها ملحقةً النهب والتدمير فيها ، وفي كل مرة تلجأ الدولة المملوكية إلى تعويض خسائرها من مصادرة أملاك الجاليات الأجنبية ومنها الجاليات الإيطالية، فبالرغم من أن المعاهدات حمت الجاليات الإيطالية من القصاص بجرم أعمال القرصنة لكن السلطات المملوكية في تلك الحالات لم تكن تقم وزناً لهذه المعاهدات مطبقةً مبدأ العقوبة الجماعية بحقهم[3].

وقد اتخذت أعمال القرصنة تلك طابعاً دينياً بتحريض من البابو ية، لاسيما بعد خسارتها آخر معاقلها في بلاد الشام في عكا ، لذلك عدّت السلطات المملوكية أن أي أذى يصيب المسلمين أو اعتداء من جانب البلاد المسيحية يكون القصاص في هذه الحالة من الفرنج الموجودين في مصر ، ولم يكن هذا القصاص يتوقف عند أحد ، فالقناصل وكبار التجار وكل الفئات الفرنجية الموجودة في الدولة المملوكية معرضة لأن تكون رهينة ومعرضةً لمصادرة أملاكها لتعوض أي خسارة يتلقاها المسلمون من جانب القراصنة[4].

ففي سنة (668 هـ / 1269م) عندما هاجمت عدة مراكب ميناء الإسكندرية وألحقت به النهب والتدمير وأضرموا النيران في متاجر الميناء ، اقتص السلطان الظاهر بيبرس من الأجانب الموجودين في بلاده بأن أمر جنوده بقتلهم جميعاً بالمسلمين الذين قتلوا ونهب أموالهم، كما أمر بإغلاق جميع المتاجر في البلاد ، و أمر بعدم إشعال الأنوار ليلاً بعد صلاة المغرب تحسباً لعمل قرصنة جديد[5] .

---

[1] ابن إياس : بدائع الزهور ،ج2،ص293- 342 .

[2] عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص307؛ الخالدي: التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا زمن سلاطين المماليك ، ص23 .

[3] لبيب: الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ،ص300 .

[4] ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ،ص41، عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ،ص65.

[5] ابن أيبك الدوداري : كنز الدرر وجامع الغرر ،ج8، ص144؛ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ،ج7 ، ص134 .

ففي سنة (767هـ/1365م) هاجمت سفن القراصنة الإسكندرية وألحقت بها التدمير والتخريب ، وألحقت الكثير من الضرر بأموال المسلمين الموجودين فيها وأرواحهم[1] ، وعندما علم السلطان بما حلّ بأعظم ميناء في دولته وما لحق بها من ضرر انتقم من الأجانب الموجودين في بلده، ولم تحمِ تلك الامتيازات التي حصل عليها الإيطاليون جالياتهم من غضب السلطان بل شملهم عقابه ، حيثَ أمر السلطان نوابه في مصر والشام باعتقال جميع الأجانب على السواء ومصادرة أملاكهم[2].

تعرضت أحد مراكب المماليك في عرض البحر لهجوم القراصنة في سنة (790هـ /1392م) وكانت على متنها أخت السلطان الظاهر برقوق، فلما بلغ السلطان الظاهر برقوق الخبر أرسل إلى جميع البلاد الساحلية، إلى نوابها أن يقبضوا على كل من عندهم من الفرنج من تجار وقناصل وحجاج وقد قبض النواب على جميع الفرنج وختمت على حواصلهم وأمتعتهم وجميع ما في حوزتهم[3] .

عادت واشتدت هجمات القراصنة في سنتي (795- 796هـ/ 1397- 1398م)على السفن المملوكية في عرض البحر وعلى الشواطئ المملوكية ملحقةً الأذى والضرر بالاقتصاد المملوكي ، وفي كلتا السنتين انتقم السلاطين من الجاليات الإيطالية في مدنهم وصادروا أموالهم لتعويض خسارتهم[4].

كما شهد القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي نشاطاً كبيراً لحركات القرصنة التي تعرض لها الشاطئ المملوكي والتي وقعت ضحيتها الجاليات الإيطالية من سجن أو مصادرة ممتلكات وفي كلتا الحالتين فرض المزيد من الضرائب على البضائع.

ففي سنة (803هـ /1400م) تعرضت بلاد الشام للتخريب تحت جحافل الغزاة المغول ، ففرض السلاطين المماليك على الأجانب الإيطاليين غرامات كبيرة لتعويض خسارتهم ولترميم ما تم تخريبه [5] ، وقد زاد الوضع سوءً عندما تزامنت حركات القرصنة مع هجمات تيمور لنك على بلاد الشام وتخريبها حيث هاجم القراصنة ستة مراكب تحمل قمحاً متجهة من مصر إلى بلاد الشام، مما أدى إلى انعدام الأمان وقلة أعداد الجاليات الإيطالية [6].

هاجم القراصنة سفينة تابعة للمماليك في سنة (805 هـ/1402م) في مياه أضاليا في آسيا الصغرى وكانت السفن محملة بعدد كبير من التجار المسلمين ، إضافة إلى حمولة ثمينة وقد تم نقلهم إلى جزيرة ناكسوس التابعة للبندقية وقد عجز قنصل البندقية في الإسكندرية عن إقناعه بعدم معرفة جمهورية

---

[1] النويري: الإلمام بالأعلام ، ج4، ص187 ؛ ابن دقماق : الجوهر الثمين ، ص412 .
[2] المقريزي: السلوك، ج4،ص285؛ عاشور: قبرص في الحروب الصليبية ، ص55 .
[3] ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات ، ج9، ص33 .
[4] الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان ،ج1، ص362 .
[5] محمد : الغزو التيموري لبلاد الشام، ص25 .
[6] المقريزي: السلوك، ج6، ص 60.

البندقية بتلك الأعمال، فعمد السلطان إلى اعتقال ومصادرة أملاكهم لتعويض خسارتها كما تدخل التاجر بيلوتي الكريتي لدى القراصنة حتى أطلق سراحهم[1].

وقد ترافقت أعمال القرصنة تلك مع إجراءات انتقامية للسلطات المملوكية بحق الجاليات الإيطالية وأهل الذمة في موانئها ومدنها كرد فعل وانتقام لدماء وأموال المسلمين ، قام السلطان الناصر فرج في سنة (813 هـ / 1410م) باعتقال حجاج فرنج قدموا لأداء فريضة الحج وذلك رداً على نشاط القراصنة في البحر[2] .

استمرت هجمات القراصنة على السواحل المملوكية ، ففي سنة (814 هـ / 1411م) هاجم القراصنة السواحل المملوكية وألحقوا الخسائر الفادحة بميناء الإسكندرية وأسروا عدداً من المسلمين [3].

ونتيجة الخسائر الكبيرة التي منيت بها الدولة المملوكية قامت بأسر الإيطاليين وجميع الأوربيين في موانئها ولم تطلق سراحهم إلا بعد أن تعهدوا بدفع مبلغ مالي قدره (مائة وخمسون ألف دينار) لافتداء الأسرى وتعويض الخسائر[4].

وقد تميز عهد السلطان الناصر فرج والسلطان المؤيد شيخ بتوالي هجمات القراصنة الجنوبية والكتلان على شواطئ مصر وبلاد الشام وإلحاق الضرر والأذى بتلك السواحل واستباحت أموال المسلمين ودماءهم فيها[5] .

وفي سنة (820هـ / 1417م) هاجم القراصنة الموانئ المملوكية في مصر والشام ، فعمدت السلطات المملوكية إلى اعتقال جميع فئات الأجانب الإيطاليين من قناصل وتجار ورهبان ، ونتيجة لما لحق بأفراد الجاليات الإيطالية من ضرر تدخلت البندقية لدى القراصنة لافتداء الأسرى لتخفيف الضغط على أبنائها في الموانئ المملوكية[6].

لم تهدأ حركات القراصنة في البحر طوال الفترة ما بين (825- 827 هـ / 1422-1424م) وفي كل مرة تلحق بالموانئ المملوكية في مصر والشام الخراب والتدمير ويعودون محملين بمتاجر تلك الموانئ وما استطاعوا من أسرى، ولم يختلف رد السلطان الأشرف برسباي عن سابقه من سلاطين المماليك فاعتقل جميع أطياف الجالية الإيطالية وهدد بشنقهم جميعاً[7] ، كما ردّ السلطان الأشرف برسباي

---

[1] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج3 ، ص330 .
[2] المقريزي: السلوك ،ج9، ص299 .
[3] ابن شاهين: نيل الأمل في ذيل الدول ، ج2 ، ص218 .
[4] المقريزي: السلوك، ج6، ص303 ؛ الدراج: المماليك والفرنج ،ص100 .
[5] ابن شاهين: نيل الأمل في ذيل الدول ، ج3، ص198 .
[6] الدراج: مماليك وفرنج ، ص26-27 .
[7] ابن شاهين: نيل الأمل في ذيل الدول ، ج4، ص115؛ الشرقاوي: برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ، ص140 .

على مصدر تلك الهجمات بغزو قبرص[1] ، لكنه لم يتمكن من ذلك حتى عام (829هـ/ 1426م) حيث هاجمها بعدة أغربة تمكنت من إخضاعها والسيطرة عليها[2] .

إنَّ مهاجمة المماليك للمواطن التي استقر بها القراصنة جعلت تلك الهجمات تهدأ فنعمت الجاليات الإيطالية بمزيد من الأمان وأصبحت السفن الإيطالية تفد إلى الموانئ المملوكية بأعداد أكبر ، لكن ذلك الهدوء لم يدم طويلاً، عندما هاجم قراصنة من جزيرة رودس السفن المملوكية في سنة (869 هـ / 1464م) ونهبت محتوياتها من البضائع ، لم تحدد المصادر قيمتها ، لكن تؤكد أنها تحتوي على بضائع مرتفعة الثمن ، قامت السلطات المملوكية باعتقال الإيطاليين في مدنها ، ولكن في هذه الحالة ليس فقط لتعوض خسارتها المادية من ممتلكات التجار الإيطاليين وإنما للضغط على القراصنة لرد المنهوبات ولوقف أعمال القرصنة في البحر[3] .

اتصفت هجمات القرصنة في الفترة ما بين (880- 881هـ / 1475-1476 م) بالشدة والضراوة والتدمير الهائل ، فقد هاجم القراصنة الشواطئ المصرية المملوكية ، وألحقوا فيها تدميراً كبيراً ، وخطفوا العديد من المسلمين ، كما نهبوا متاجرهم وقتلوا أعداداً كبيرة منهم ، وإزاء هذه الأعمال الإجرامية اعتقلت السلطات المملوكية - كعادتها في تطبيق مبدأ العقوبة الجماعية - جميع التجار الأجانب في ميناء الإسكندرية، وصادرت ممتلكاتهم وأجبرتهم على مكاتبة حكام دولهم للضغط على حكام جزيرة رودس لإطلاق سراح الأسرى، كما قبضت على رهبان الأماكن المقدسة في بيت لحم وكنيسة القيامة[4].

في بداية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي اشتدت عمليات القرصنة على الشواطئ المملوكية وفي هذا القرن تميزت القرصنة أنها من عدة جهات فبالإضافة إلى أعمال القرصنة التي مارسها قراصنة رودس في مياه البحر المتوسط ، ظهرت قرصنة البرتغال في مياه المحيط الهندي لاسيما بعد اكتشاف البرتغال رأس الرجاء الصالح[5].

حيث انطلقت من جزيرة رودس مجموعة من السفن للقيام بأعمال القرصنة في البحر المتوسط في سنة (911هـ/1506م) فسيطرت على إحدى السفن التابعة للسلطان المملوكي في جزيرة قبرص، وقد عدّ السلطان قانصوه الغوري أن هذا الهجوم كان بإيعاز من البندقية فاعتقل القنصل البندقي وجميع التجار البنادقة[6] .

[1] القرماني، (أحمد بن يوسف): أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، مطبعة محمد أمين أفندي، بغداد، 1383م ، ص212 ،
[2] ابن حجر العسقلاني : أنباء الغمر بأبناء العمر، ج3، ص367 ؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ،ص142 .
[3] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ، ج5، ص205 ؛ الدراج : المماليك والفرنج ، ص99 .
[4] ابن إياس : بدائع الزهور ، ج3 ، ص119 ؛ الدراج: المماليك والفرنج ، ص106 .
[5] السلاوي : الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي،ص59 .
[6] ابن إياس : بدائع الزهور، ج4 ، ص91؛ الدراج: المماليك والفرنج ، ص140 .

ت- سياسة بعض السلاطين المماليك الاقتصادية :

انشغل سلاطين المماليك الأوائل بالجهاد وأعمال البناء على الرغم مما أولوه من عناية لوجود التجار الإيطاليين في أراضيهم إلا أنهم لم يعملوا في ميدان التجارة ، لكن في عصر دولة المماليك الجراكسة نزل السلاطين إلى الأسواق وعملوا بالتجارة ، بل مارسوا سياسة تقوم على احتكار بيع المنتجات الشرقية الاستراتيجية ، وجعلوا بيعها وشراءها محصوراً فيما أسموه (المتجر السلطاني) مما أضر بوضع الاقتصاد المملوكي وأدى إلى تراجع قدوم التجار الإيطاليين وهم الفئة الأكبر بين أعداد الجاليات الأوروبية القادمة إلى المدن والموانئ المملوكية ، فحرمت الدولة المملوكية من أهم أعمدة اقتصادها وهو تجارة العبور، بالرغم من أن سلاطين المماليك البرجية لجأوا في بعض الأحيان اتباع سياسة الاحتكار لكنها لم تبلغ ذروتها إلا في عهد دولة المماليك الجراكسة .

كثيرة هي الأسباب التي دفعت السلاطين المماليك إلى اتباع سياسة اقتصادية خاطئة تقوم على احتكار المحاصيل والسلع الشرقية التي يتاجر بها الإيطاليون ، أولها وأهمها فساد النظام الاقطاعي عن سد حاجات الدولة المملوكية المالية وسعيها للبحث عن مورد مالي بديل يؤمن حاجات بلاطها وجيشها[1] .

ورغبة السلاطين في سد العجز المالي الذي أصابها وأرهق خزينتها من جراء هجمات القراصنة المتوالية وما قاموا به من أعمال تخريب وتدمير ، والإنفاق على الجيش الذي قام أحياناً بحركات تمرد في حال نقص الموارد وقلة الرواتب[2].

الإنفاق على الحروب الخارجية التي خاضها سلاطين المماليك لاسيما في البحر والسيطرة على جزيرة قبرص في عهد السلطان الأشرف برسباي[3] المحاولة المستمرة للسيطرة على جزيرة رودس في عهد السلطان جقمق[4] .

لذلك بدأ سلاطين المماليك باتباع سياسة احتكار بيع التوابل والسلع الشرقية منذ سنة (700هـ/ 1300م) حيث أمر السلطان أن تحمل التوابل من مضيق هرمز إلى القاهرة وتباع من قبل السلطان حصراً[5].

كما أصدر السلطان الأشرف برسباي (839 هـ / 1436م) مرسوماً احتكر فيه تجارة التوابل " إن من يشتري بهاراً من جدة لابد أن يحمله إلى القاهرة سواءً كان المشتري شامياً أو عراقياً أو أعجمياً أو أوروبياً "[1].

---

[1] عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ، ص303 .
[2] الخالدي : التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا زمن سلاطين المماليك ،ص24 .
[3] ابن حجر العسقلاني : أنباء الغمر بأبناء العمر، ج3، ص367 .
[4] القرماني : أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، ص213.
[5] هاو: في طلب التوابل ، ص47 .

فأجبر التجار المسلمين والإيطاليين على شراء التوابل بسعر مائة دينار بدلاً من أن يشتروها بسعر خمسين دينار ، كما أمر بسجن كل من لم يمثل لأوامره ، هذه الإجراءات أدت إلى عزوف التجار الإيطاليين عن شراء التوابل التي مثلت جوهر البضائع المتاجر بها مع الدولة المملوكية وبالتالي إحجامهم تدريجياً عن القدوم إلى الموانئ المملوكية[2].

وعندما فشل السلطان الظاهر جقمق في غزو جزيرة رودس أصدر مرسوماً كي يعوض فيه خسارته ويرمم به أسطوله وذلك برفع أسعار التوابل ارتفاعاً فاحشاً وجعل من نفسه البائع الوحيد للتوابل[3].

وقد بلغت سياسة الاحتكار أوجها في عهد السلطان الأشرف قايتباي الذي أصدر قراراً باحتكار تجارة التوابل ورفع سعر الحمل من البهار إلى (مئة وعشر دوكات) بعد أن كان سعرها (خمسون دوكات) ، وطرحها في مدة البيع وحتم على الجميع شراءها، وقد اتصفت التوابل المباعة بأنها توابل مغشوشة مخلوطة بالتراب[4].

لقد أثرت سياسة سلاطين المماليك على الوجود الأجنبي الإيطالي في الموانئ والمدن المملوكية فقد انخفضت أعدادهم تدريجياً حتى أصبحت أعدادهم لا تتجاوز العشر[5].

كما تراجعت أعداد السفن التي تقصد الموانئ المملوكية ، وقد ظهر ذلك أثناء المناقشات التي جرت بين السلطان قانصوه الغوري وبين السفير البندقي دومينيكو تريفيزان ، فحين اعترض السلطان على قلة أعداد السفن الإيطالية التي تقصد الموانئ المملوكية ، علل السفير البندقي ذلك بارتفاع أسعار التوابل ، قد كان عدد السفن التي تقصد كل مدة الموانئ المملوكية ستة سفن ، أصبحت في عهد السلطان قانصوه الغوري ثلاث سفن والسبب أنه لم يعد باستطاعة البنادقة أن يشتروا فيه ما قيمته ست سفن بضائع ، أصبحوا الآن يشترون بثمنه أقل من حمولة ثلاث سفن[6] .

ث- اكتشاف البرتغال رأس الرجاء الصالح:

لقد شكل اكتشاف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح والطواف حول افريقيا للوصول إلى الهند وهي منبع التوابل ثورة في علم الجغرافية ، وكذلك ثورة اقتصادية فقد انتقل مفتاح التجارة العالمية من أيدي المماليك ومن بعدهم المدن الإيطالية.

---

[1] المقريزي : السلوك ، ج3، ص303.

[2] الدراج: المماليك والفرنج، ص38 ؛ الأشقر : عصر المماليك الجراكسة، ص55.

[3] ابن شاهين : نيل الأمل في ذيل الدول ،ج5 ،ص153؛ الدراج: المماليك والفرنج، ص91 .

[4] فهمي: طرق التجارة الدولية، ص55؛ الزيدي: العصر المملوكي ، ص171 .

[5] كونستابل : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، ص410 .

[6] فهمي : طرق التجارة الدولية، ص412 .

وقد وصف ابن إياس حال مدينة الإسكندرية أواخر العصر المملوكي (920هـ / 1514م) بقوله: " لم يكن بثغر الإسكندرية يومئذٍ من أعيان التجار لا من المسلمين ولا من الفرنج وكانت المدينة في غاية الخراب"[1] .

نتيجة تحكم البرتغال بمنابع التوابل لم يعد هناك من حاجة للوساطة المملوكية أو الإيطالية فتحكمت البرتغال بأسعار التوابل ، فبينما كان الحمل من التوابل يباع في أوروبا بحوالي (40دوكات) كانت السلطات المملوكية المحتكرة للتوابل تبيعه في الإسكندرية بسعر يتراوح بين (ثمانين- مئة - مئة وعشرين دوكات) وتلجأ باستمرار إلى زيادة سعره[2].

لقد فشلت الدبلوماسية المملوكية في استعادة ثقة الأوروبيين والعودة إلى موانئها بدلاً من لشبونة كما فشلت محاولاتها في التهديد بإعدام كل أهل الذمة في البلاد الإسلامية وهدم الأماكن المقدسة[3].

وقد حاول سلاطين المماليك تلافي نتائج ذلك الحدث بأساليب عدة أهمها إجبار التجار الإيطاليين على شراء التوابل بأسعار مرتفعة وعندما رفض التجار شراء التوابل بأسعارها المرتفعة، وحاولوا مغادرة الميناء قبض السلطان على جميع الفئات الإيطالية في الموانئ المملوكية المصرية والشامية وسيطر على بضائعهم[4].

كما ترافق ذلك مع سوء معاملة عمال السلطان وجشعهم في الموانئ وجورهم وظلمهم في معاملة الأجانب بدلاً من اجتذابهم إلى تلك الموانئ مما أدى إلى إعراضهم عن الموانئ والمدن المملوكية[5].

فبدأ الفلفل يعزُّ وجوده في مصر وبلاد الشام حتى أن السفن الإيطالية عندما قصدت الموانئ المملوكية (908هـ / 1502م) لم تجلب معها إلا أربع بالات من الفلفل وهي تقريباً نصف حمولتها، كما أنها غادرت الشواطئ المملوكية وليس بها أي طرد صغير من التوابل[6].

ويظهر تأثير الكشوف الجغرافية البرتغالية على الوجود الإيطالي في الدولة المملوكية هو ما ذكره الرحالة عن تراجع أعداد الأجانب في موانئ الدول المملوكية كما تقلصت أعداد الفنادق المخصصة للأجانب في الدولة المملوكية.

---

[1] ابن إياس : بدائع الزهور ،ج4، ص424 .
[2] طرخان : مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص162؛ الدراج : المماليك والفرنج، ص 133 .
[3] فهمي : طرق التجارة الدولية ،ص106 .
[4] الدراج: المماليك والفرنج، ص136 .
[5] ابن إياس : بدائع الزهور ،ج4، ص424 .
[6] هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج4، ص12

ج- الصدامات مع السكان المحليين:

بالرغم من العزل الذي حرص عليه السلاطين المماليك للجاليات الإيطالية خاصةً والأوربية عامةً عن السكان المحليين إلا أنه وجدت بعض الحالات من الصدام بين الطرفين والتي أدت إلى التدخل من السلطان والبت فيها، وقد حرص السلاطين على ألا يكون الحكم في هذه الحوادث منحازاً دائماً ،وإنما يكون منطقياً، لصون المصالح وتحقيق العدل.

في سنة (727هـ/1326م) شهدت مدينة الإسكندرية حادث مشاجرة بين أهلها العرب المسلمين والأوربيين ، حيث ذكرته المصادر أن سبب الفتنة رجل أوروبي تشاجر مع رجل مسلم أدى إلى ضرب الأجنبي الرجل المسلم بنعلٍ على وجهه[1]، وعندها ثار كلٌ لأبناء جلدته ، فتحيز المسلمون للمسلم والأجانب الأوروبيون للأوروبي ، أغلق نائب السلطان في الإسكندرية أبو اب المدينة وأسواقها منذ العصر ولم يفتحها إلا قبل صلاة العشاء وذلك بهدف فض النزاع بين الطرفين[2]، وفي اليوم التالي هاجم المسلمون الرجل الأوروبي وأرادوا قتله فدافع عنه النائب بنفسه وقواته حتى تمكن من دفعهم عن الرجل الأجنبي، لكن المسلمين عادوا وثاروا وهاجموا بيوتاً وأحرقوا ثلاثة بيوت ، وهاجموا السجن لإخراج المسلمين الذين اعتقلهم النائب في تلك المشاجرة ، فكاتب النائب السلطان الذي أرسل قاضياً ونائباً جديداً إلى الإسكندرية وعاقب أهلها وقتل ثلاثين من المعتدين وفرض الغرامة على أهالي الإسكندرية[3] .

إن شدة معاقبة السلاطين للمسلمين على اعتدائهم على الأوروبيين كانت عاملاً رادعاً ، وسبيلاً آمناً ليعيش الأوروبيون بسلام في الأراضي المملوكية ، وهذا ما يفسر قلة المشاجرات بين الطرفين، وقد حدثت مشاجرة أخرى لم تذكر المصادر سببها بل اكتفت بذكر تفاصيلها ، ففي سنة (822هـ / 1419م) هاجم المسلمون في مدينة الإسكندرية فنادق الأوربيين دون تمييز لجنس على آخر بالحجارة والسلاح واعتدوا على ممتلكاتهم فكسروا مخازنهم ودمروا ما كان فيها من آنية خمر وأراقوا ما بها من خمور التي قدرت قيمتها بحوالي (أربعة آلاف دينار)[4].

وفي العام ذاته حدث أن سرق البنادقة رأس القديس مرقص وهو من كتبة الإنجيل مما أدى إلى الصدام مع المسيحيين الذين أولو ذلك الحدث أهمية كبيرة لارتباطه بطقوسهم البطركية وعدّوا هذا الحدث إهانة دينية لاعتقادهم ، فهم لا يولون بطركاً إلا بعد وضع هذا الرأس المقدس في حجرته، فالبطركية حسب اعتقادهم لا تتم إلا بذلك ، فطلبوا من السلطان المؤيد شيخ أن يعيد الرأس إلى مكانه المحفوظ فيه[5].

[1] الذهبي، (الحافظ محمد بن أحمد) : ذيول العبر في خير من غبر، تح محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 1985م، ج4 ،ص79.
[2] ابن الوردي،(زين الدين عمر): تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1996م، ج2، ص273.
[3] ابن كثير : البداية والنهاية، ج8، ص279؛ المقريزي : السلوك، ج3، ص98.
[4] المقريزي : السلوك، ج6، ص505؛ ابن حجر العسقلاني : أنباء الغمر بأبناء العمر، ج3، ص196.
[5] المقريزي : السلوك، ج6، ص506؛ الصيرفي : نزهة النفوس والأبدان، ج2 ، ص461.

لا يمكن الربط بين الحادثتين على أن إحدهما سبب للآخر في زمن ساد فيه الولاء للدين قبل الولاء للقومية .

لا تذكر المصادر أي حوادث شجار بين المسلمين والأوربيين غير تلك الحادثتين، هذا يدل على العناية الكبيرة التي أولاها السلاطين المماليك لكي يعم السلام بين السكان المحليين والأجانب الأوربيين، ونجاحهم في الفصل في تلك المنازعات.

سابعاً : الأثر الحضاري لوجود الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية:

لقد شكل وجود الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية سبيلاً من سبل نقل الحضارة العربية الإسلامية إلى أوروبة ، فقد نقل التجار والحجاج الكثير من جوانب الحضارة العربية الإسلامية إلى الغرب الأوروبي في جميع المجالات منها:

1- المجال الاجتماعي:

بالرغم من الحذر الذي اتصفت به سياسة السلاطين المماليك في التعامل مع الإيطاليين الموجودين في أراضيها إلا أنه حدث احتكاك بينهم وبين السكان المحليين فتأثروا بعاداتهم الاجتماعية ولباسهم وطعامهم وموائدهم ، فأقبلت إيطالية على الأزياء الشرقية وعملوا على نشرها ، فاستعملوا الكوفية التي اشتهر بها أهل دمشق وبعضهم لبس العمامة كما لبست نساؤهم الملابس الشرقية التي تميزت بأكمامها الواسعة وأذيالها الطويلة وألوانها الزاهية والرسوم المزركشة الموشاة بالذهب والجواهر، كما تميزت ملابسهم بالبذخ الذي يدل على ثراء من يلبسها[1] .

كما تأثر الإيطاليون أثناء وجودهم بأطعمة المسلمين وطريقة تناولهم للطعام ، فلم تكن أوروبا تعرف السكر في أطعمتها بل كانوا يعتمدون على العسل فقط ، فالسكر من اللذائذ الفاخرة التي دخلت إلى الغرب ولم يبلغ درجتها طعام آخر مما استطابته الأفواه ، ثم كان سبباً لدخول المشروبات غير الكحولية والماء الذي تختلط فيه بواسطة تقطير الورد والبنفسج والزهور[2] .

---

[1] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص251؛ حتي،(فيليب): العرب تاريخ موجز، دار العلم للملايين ، بيروت، ط6، 1991م ،ص222 .
[2] حتى : العرب تاريخ موجز، ص250 ؛ العروس المطوي، (محمد): الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1982م، ص165 .

كما نقل الإيطاليون عن العرب المسلمين إضافة التوابل إلى الأطعمة وأكل لحوم ما يصطادونه ، وأكل القشدة واللبنة والاعتماد في طبخهم على زيت الزيتون بدلاً من الدهن الحيواني ، كما أخذوا عن العرب المسلمين طريقة جلوسهم القرفصاء حول موائد الطعام، بينما اعتاد الأوروبيون على الكراسي والموائد[1].

كما اكتسبوا أذواقاً جديدة فيما يتعلق بالروائح العطرية والتوابل والحلويات ، فاستعملوا أنواعاً جديدةً من البخور الزكية الرائحة وماء الورد الدمشقي والروائح العطرية التي امتازت بها دمشق إضافة إلى الزيوت والعطور الفواحة وحجر الشب والند والقرنفل[2] ، كما أخذوا عن العرب المسلمين استخدام المساحيق والمرايا الزجاجية واتخاذ المسابح[3] .

أخذ الإيطاليون عن العرب المسلمين طريقة الاحتفالات بإشعال النيران في الاحتفالات تعبيراً عن نصرهم[4].

2- المجال الاقتصادي:

أ – الزراعة: بالرغم من أن الفئة الأكبر قصدت البلاد العربية الإسلامية هم ممن عملوا في التجارة لكنهم نقلوا العديد من الزراعات إلى بلادهم جلبوها معهم من بلاد الشام ومصر مثل السمسم – الخرنوب – الأرز – الليمون- البطيخ – المشمش الذي سماها الغربيون خوخ الشام)[5] ، وقد نقل البنادقة عن بلاد الشام ما يعرف باسم (أويسيلدوم) السوري وهو عبارة عن تزاوج بين وردة أريحا ونبات قريب منها فانتشر في إيطاليا وفي كل أوروبا[6].

ب - **الصناعة:** شكلت المنتجات الصناعية العربية الإسلامية الجزء الأكبر من حمولة السفن الإيطالية وشكلت دقتها وحرفيتها العالية محط عناية الأمراء والصناع معاً وليس أدل على أثر الصناعة العربية الإسلامية في النفوس من بناء مدرسة في البندقية هدفها التوفيق بين الصناعة والموضوعات الزخرفية العربية الإسلامية وبين الذوق الإيطالي[7]، ومن أهم الصناعات :

- **الصناعات الجلدية:** برع العرب المسلمون في الصناعات الجلدية المستخدمة بأغراض عدة ثقافية منها أو حربية فقد استخدمها العرب المسلمون في تجليد الكتب فقامت إيطالية بعمل نوع

[1] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ،ص250 .
[2] حتي : العرب تاريخ موجز، ص249.
[3] باركر: الحروب الصليبية، ص151 .
[4] صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب ،ص252.
[5] العروس المطوي : الحروب الصليبية، ص165؛ حتي: العرب تاريخ موجز، ص248.
[6] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب، ص253.
[7] بريجس ، (كريستي آرنولد) : تراث الإسلام ، تر: زكي محمد حسن ، دار الآثار العربية ، القاهرة ، 1939م ، ج 2 ، ص 31.

من التجليد قريب من التجليد العربي لكنه لم يبلغ مستواه ، فأخذت الكتب المجلدة حلةً شرقية ومن أهمها ردة الجلد التي تطوى على الكتب لحماية مقدمتها من التلف[1] .

كما نقل الإيطاليون عن المماليك صناعة السروج التي كان لها شأن كبير في العصر المملوكي إذ كانت تصنع من الجلد البغدادي وتزخرف بألوان زاهية وأشكال مختلفة وتحلى بالذهب والفضة[2].

- **صناعة الورق:** لم يعرف الأوروبيون الورق حتى القرن الثاني عشر الميلادي بل استخدموا الرقائق الجلدية في الكتابة فأخذوا عن العرب المسلمين صناعة الورق التي أطلقوا عليها اسم (الصحائف الدمشقية) والجدير بالذكر أن العرب المسلمين أخذوا صناعة الورق عن الصينيين فأدخلوا الحرير إلى صناعة الورق مما جعلها أكثر وفرة وأيسر منالاً[3].

- **صناعة الزجاج**: يرى الكثير من المؤلفين أن البندقية مدينة إلى الصناع العرب المسلمين في مهارتها بصناعة الزجاج فقد حاكتهم بطرقهم مما أكسبها شهرةً كبيرةً نتيجة اتصالها معهم اتصالاً مباشراً من خلال التجارة المستمرة معهم[4].

فقد كانت التحف الزجاجية العربية الإسلامية في مصر والشام مطلب الطبقة الأرستقراطية ليزينوا بها قصورهم ثم تمكن الإيطاليون من الإبداع في تقليد هذه التحف وغدا التفريق بين التحف الزجاجية العربية الإسلامية والتحف الزجاجية التي تنتجها المصانع الزجاجية الإيطالية أمراً صعباً ، فقد أنتجوا تحف زجاجية إيطالية ظهر فيها التأثير العربي و الإسلامي فقد كتب عليها آيات قرآنية[5]، كما أتقنوا صناعة الزجاج المطلي بالمينا ومن إيطاليا انتشر في جميع أنحاء أنحاء أوروبا[6].

- **صناعة النسيج**: نبغ العرب في صناعة أنواع مختلفة من المنسوجات فأقبلت إيطاليا على استيراد الأقمشة الفاخرة من الشرق الإسلامي ثم عمدت على تقليد هذه الصناعة، وأطلقوا عليها اسم القماش البغدادي (**Baldacco**) ثم أطلقوا هذا الاسم على الحرير الفاخر الذي أنتجوه[7].

---

[1] حتي: العرب تاريخ موجز ، ص223؛ عاشور،(سعيد) : المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوربية، دار النهضة، القاهرة، 1963م، ص183 .

[2] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب،ص256.

[3] عاشور: المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوربية ، ص185.

[4] لوبون،(غوستاف): حضارة العرب، تر: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م، ص53.

[5] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ،ص254.

[6] فكري،(أحمد): أثر العرب والإسلام في النهضة الأوربية – العمارة والتحف الفنية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1970م، ص441.

[7] عاشور: المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوربية، ص182.

وقد حاكى الإيطاليون المنسوجات العربية الإسلامية فجاءت منسوجاتهم محلاة بالزخارف موشاة بخيوط من الذهب والفضة كما أن براعم الأزهار التي ظهرت في زخرفتها على مسطحاتها القرمزية وفقاً للأسلوب العربي الإسلامي ، حتى بلغت تلك المنسوجات من التقليد حد الإتقان والبراعة فلا يمكن التمييز بين الأصيل وبين المقلد[1].

- **صناعة السجاد والبسط:** تنافس النبلاء على شراء البسط الفاخرة التي أطلقوا عليها اسم (الزرابي) ليزينوا بها قصورهم عوضاً عن السجاجيد الزعف والقش[2] ، فاشتهرت البندقية بصناعة البسط الجميلة التي تعدّ تقليداً للنمط العربي الإسلامي الذي كان سائداً في بلاد الشام[3].

- **صناعة الخزف:** قلد الخزفيون الإيطاليون صناعة الخزف العربي الإسلامي المعروف بالرسم بالجص وكانت هذه بداية لاشتقاقات أخرى من أساليب صناعة الخزف عند المسلمين[4] .

كما نقل التجار الإيطاليون النماذج الشرقية من الأواني الخزفية عن طريق تجارة الشرق وهي أواني خزفية مطلية باللون القرمزي أو اللون الأسود أو الأزرق القاتم ، حيث عرفت عند الإيطاليين ب (البارلير) وقد يكون هذا الاسم مشتق من الاسم العربي(البرينة) بمعنى (وعاء حفظ الأدوية) وهذا يدل على أن الغرض الذي استخدمت لأجله في إيطاليا نفسه الغرض الذي استخدمت لأجله عند العرب المسلمين ، كما نقلت الخزف ذو البريق المعدني التي عرفت باسم (الماجوليكية)[5].

- **الصناعات المعدنية:** أولى الاقتباسات الأوربية في هذه الصناعة أشكال الأباريق البرونزية والنحاسية التي استخدموها لسكب الخمر والماء في القداس والكنائس[6].

وقد أخذت إيطاليا من الشرق الإسلامي صناعة الأباريق البرونزية والنحاسية التي كان يستخدمها أغنياء المسلمين، كما أنتجوا أنواعاً من التحف من صينيات وصحون ومزهريات وشمعدانات وغيرها[7].

ولعل أبرز ما أخذه الإيطاليون عن العرب المسلمين هو التكفيت الذي يتم بإدخال خيط من الذهب أو الفضة إلى فرض يحدثه الصانع في المعدن من خلال أداة تعرف بالمنقاش وهذا

---

[1] فكري: العمارة والتحف الفنية، ص445.
[2] العروس المطوي : الحروب الصليبية ، ص 164.
[3] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ،ص256.
[4] فكري: العمارة والتحف الفنية ، ص442.
[5] لوبون: حضارة العرب، ص527؛ بريجس: تراث الإسلام، ج2، ص47.
[6] فكري: العمارة والتحف الفنية ،ص443.
[7] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ،ص256.

الفرض يتميز بقعر واسع ووجه ضيق ، والخيط يكون إما مستوٍ أو بارز على حسب ذوق الصانع، فإما تركب عليه زهرة دقيقة من الذهب أو الفضة على أساسٍ من الفولاذ أو النحاس بين خطين متوازيين وتطرق الأطراف طرقاً خفيفاً وينجم عنه ما يشبه الإطار أو يركب الصانع خيط الفضة على الأجزاء المعدة ليلتصق بها فتمسكه[1] ، ومن أبرز التحف البرونزية التي ظهر فيها الطابع العربي الإسلامي هو العقاب البرونزي الموجود في مقبرة بيزا هذا العقاب الغريب الخلقة الذي تبدو عليه الخيلاء والثقة بالنفس فجسمه مغطى بموضوعات زخرفية أهمها ما وجد على طرفه من كتابات بالخط الكوفي تدور على شكل شريط من قدم العقاب حتى صدره[2].

3- في المجال الثقافي:

لقد تأثر الغرب الأوروبي بالتقدم الثقافي العربي الإسلامي في العصور الوسطى ، لم يكن الوجود الإيطالي هو النافذة الأولى أو الوحيدة التي أطل منها الغرب على الحضارة العربية الإسلامية بل تكاملت مع عوامل أخرى منها الحروب الصليبية أو الوجود العربي الإسلامي في إسبانيا وصقلية.

لقد أغنى الوجود الإيطالي في الموانئ والمدن المملوكية المعلومات المعرفة الجغرافية فقد اهتم التجار الإيطاليون بحوض المتوسط فظهرت خرائط مفصلة المعالم لسواحل وجزر البحر المتوسط منذ أواخر القرن الثالث عشر[3].

كما تعرف الإيطاليون على مناطق أسيا فوصفوها بدقة وهي أرض لم يعرفها الإيطاليون من قبل وظهر العديد ممن اهتموا بكتب الرحلة وتفاصيلها الممتعة التي شكلت مورداً غنياً للمعلومات الجغرافية والتاريخية عن مناطق لم يألفوها من قبل[4].

ولم يقتصر ما تعلمه الغرب على العلوم الجغرافية التاريخية بل تعداه إلى الطب وما عرفوه من أنواع التداوي بالأعشاب بعيداً عن الشعوذات والتمائم[5].

كما اهتم العديد من الإيطاليين بمعرفة اللغة العربية وتعلمها إما للعمل في قصور السلاطين أو لممارسة العمل الدبلوماسي فأقبلوا على اللغة العربية وتعلموا قواعدها وأتقنوا محادثتها[6].

---

[1] لوبون: حضارة العرب، ص530.
[2] بريجس: تراث الإسلام ، ص26.
[3] عاشور،(سعيد): الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى ،مكتبة الأنجلو، مصر، د . ت ، ج2 ، ص466.
[4] بولو: رحلات ماركو بولو، ج1، ص71.
[5] العروس المطوي : الحروب الصليبية ، ص165.
[6] علي: بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي، ص215؛ الدروبي: حركة الترجمة التعريب، ص33؛ بالدي، سيغولي: رحلات إلى الأراضي المقدسة، ص72.

كما قدم العديد من علماء العلوم التطبيقية إلى أراضي الدولة المملوكية ، للاستفادة من تقدمها أهمهم (لينواردو مينوناتشي) العالم الإيطالي من مدينة بيزا صاحب متتالية " مينوناتشي" والذي أقبل على تعلم اللغات الشرقية ومنها العربية[1].

كما أسهم الوجود الإيطالي في تقدم الملاحة البحرية وتحسين وسائلها ومقوماتها واستعمال البوصلة التي استخدمها الملاحون العرب المسلمون ونقلها منهم الإيطاليون إلى أوروبا[2].

كما تأثر فن العمارة الأوروبية بفن العمارة العربية الإسلامية ونتج عن ذلك التمازج الحضاري بين الفنين من جديد عرف باسم (الطراز المدجن)[3].

فقد أخذ الإيطاليون عن العرب المسلمين الأعمدة الرفيعة التي تجمع شكل عناقيد وتيجان الأعمدة المنحوتة وتصوير أوراق النبات، فقد تميز فن العمارة بالعصر المملوكي بالإسراف الزخرفي والتزييني وظهور الزخارف التوريقية فنقلها الإيطاليون وطبقوها على مبانيهم كما ازدهرت زخرفة الأقواس ، فأخذها الإيطاليون وعملوا على زخرفة أبو اب المباني بزخارف الأقواس ويشاهد مثيل تلك الزخرفة في كاتدرائية البندقية، كما أخذ البنادقة الزخرفة الفنية التي ظهرت في المساجد على شكل شرفات مسننة وطبقوها على قصر الدوق البندقي[4].

كما استخدم المصورون الإيطاليون الخط الكوفي عنصراً مكملاً لزخرفاتهم[5]، حيث لجأ الفنانون الإيطاليون إلى نسخ كل ما يقع تحت أيديهم من كتابات بالخط الكوفي وزينوا فيها مبانيهم ففي كاتدرائية ميلان ظهرت رسومات لقديسين زينت أثوابهم بكتابات بالخط الكوفي وبعبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)[6].

---

[1] باركر: الحروب الصليبية، ص147.

[2] العروس المطوي : الحروب الصليبية ، ص160.

[3] لوبون: حضارة العرب، ص596.

[4] صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب ،ص258؛ الصارم، (وفاء)، حسن ، (غادة): الحضارة العربية الاسلامية ، جامعة تشرين، اللاذقية،2016م، ص215-221.

[5] فكري : التحف الفنية المعمارية، ص440.

[6] لوبون: حضارة العرب، ص550.

الــخـــاتــمـــــــــــة

لقد شكلت العلاقات الدبلوماسية الإيطالية المملوكية علاقات نشطة هي من أنشط العلاقات الدبلوماسية في العصور الوسطى، حيث اعتمدت المدن الإيطالية على جميع أشكال التمثيل الدبلوماسي لها في الدولة المملوكية ، فقد أوكلت إلى البعثات الدبلوماسية المؤقتة التي ترأسها السفراء حل الخلافات الطارئة وعقد المعاهدات مع الدولة المملوكية ، حيث قامت البعثات القنصلية بالسعي لتوفير مناخ اقتصادي واجتماعي مناسب لوجود الجاليات الإيطالية في الدولة المملوكية واستكملت عمل السفراء بمتابعة تنفيذ المعاهدات على أرض الواقع بما يضمن مصالح إيطالية .

كما شكلت أراضي الدولة المملوكية أرضاً شديدة الجاذبية للأوروبيين عامة والإيطاليين خاصة ، فتوجهت السفن الإيطالية المشحونة بالرجال والبضائع إلى موانئها ، فقد وجد الإيطالي المهاجر إليها كل ما يرغب سواءً كانت حاجته اقتصادية للإتجار بالبضائع الشرقية التي احتكرها السلاطين المماليك ، أو حاجة دينية وقصد الحج إلى بيت المقدس حيث وفرت الدولة المملوكية للحجاج الأوروبيين سبل الحج إليه وسهلت لهم الإقامة حوله والطرق إليه ، وقد لاقي هؤلاء الأجانب الترحيب والحفاوة من السلاطين المماليك الذين أدركوا توافق المصالح بين الطرفين فأعطوهم قسطاً وفيراً من الحرية الدينية والاقتصادية والقضائية و الاجتماعية مع وضع بعض القيود عليهم .

الــــــمــــــــــلاحق:

دولة المماليك البحرية (648- 792هـ /1250-1389م)	
السلطان	فترة الحكم
شجرة الدر	(648هـ/ 1250م)
عز الدين أيبك	(648-655هـ/1250-1257م)
نور الدين علي	(655- 657هـ/1257-1259م)
سيف الدين قطز	(657-658هـ/ 1259-1260م)
الظاهر بيبرس	(658-676هـ /1260-1277م)
السعيد بركة خان بن بيبرس	(676-678هـ/ 1277-1279م)
العادل بدر الدين بن بيبرس	(678هـ/ 1279م)
المنصور قلاوون	(678-689هـ / 1279-1290م)
الأشرف خليل بن قلاوون	(689-693هـ/ 1290-1293م)
الناصر محمد بن قلاوون	(693-694هـ / 1293-1294م)
العادل كتبغا	(694-696هـ / 1294- 1296م)
المنصور لاجين	(696-698هـ / 1296-1298م)
الناصر محمد بن قلاوون	(698-708هـ / 1298-1308م)
المظفر بيبرس الجاشنكير	(708-709هـ / 1308-1309م)
الناصر محمد بن قلاوون	(709-741هـ / 1309-1340م)
المنصور أبو بكر بن الناصر محمد	(741-742هـ / 1340-1341م)
الأشرف كجك بن الناصر محمد	(742هـ/1341م)
الناصر أحمد بن الناصر محمد	(742-743هـ / 1341-1342م)
الصالح إسماعيل بن الناصر محمد	(743-746هـ/ 1342- 1345م))
الكامل شعبان بن الناصر محمد	(746- 747هـ/ 1345-1346م)
المظفر أمير حاج	(747-748هـ / 1346-1347م)
الناصر حسن بن الناصر محمد	(748-752هـ /1347-1351م)
الصالح صالح بن الناصر محمد	(752-755هـ / 1351-1354م)
الناصر حسن بن المظفر حاج	(755-762هـ/ 1354-1360م)
المنصور محمد بن حسن	(762-764هـ / 1360-1362م)
الأشرف شعبان	(764-778هـ / 1362-1376م)
المنصور علي بن الأشرف شعبان	(778- 783هـ / 1376-1381م)
الصالح حاجي بن برقوق بن الأشرف شعبان	(783-784هـ/ 1381-1382م)
الصالح حاجي برقوق بن الأشرف شعبان	(791-792هـ / 1388-1389م)

جدول (1) بأسماء سلاطين المماليك البحرية

دولة المماليك الجراكسة (763-923هـ / 1389-1517م)	
السلطان	فترة الحكم
الظاهر برقوق	(792-801هـ/ 1389-1398م)
الناصر فرج بن برقوق	(801- 808هـ / 1398-1405م)
المنصور عبد العزيز بن برقوق	(808هـ / 1405م)
الناصر فرج بن برقوق	(808-815هـ / 1405-1412م)
المؤيد شيخ	(815-824هـ / 1412-1421م)
المظفر أحمد	(824هـ / 1421م)
الظاهر ططر	(824هـ / 1421م)
الصالح محمد بن ططر	(824- 825هـ / 1421م)
الأشرفبرسباب	(825-841هـ / 1421-1437م)
العزيز يوسف بن الأشرف برسباي	(841-842هـ / 1437-1438م)
الظاهر جقمق	(842-857هـ / 1437-1453م)
المنصور عثمان بن جقمق	(857هـ/ 1453)
الأشرف إينال	(857-865هـ / 1453-1460م)
المؤيد أحمد بن الأشرف إينال	(865—هـ / 1460م)
الظاهر خشقدم	(867م)5-872هـ/ 1460-1467م)
الظاهر بلباي	(872هـ / 1467م)
الظاهر تمربغا	(872هـ / 1467م)
خير بيك	(872هـ / 1467م)
الأشرف قايتباي	(872-901هـ/ 1467-1495م)
الناصر محمد بن الأشرف قايتباي	(901-902هـ / 1495-1496م)
قانصوه	(902-903هـ / 1496-1497م)
الناصر محمد بن الأشرف قايتباي	(903-904هـ /1497-1498م)
الظاهر قانصوه	(904-905هـ / 1498-1499م)
جانبلاط	(905- هـ /1499-1500م)
العادل طومان باي	(906هـ / 1500م)
الأشرف قانصوه الغوري	(906-922هـ / 1500-1516م)
طومان باي	(922-923هـ / 1516-1517م)

جدول (2) بأسماء سلاطين المماليك الجراكسة البرجية

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

قائمة المصادر والمخطوطات :

1. ابن الأثير، (محمد بن محمد): الكامل في التاريخ ،تح: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
2. الإدريسي،(محمد بن محمد): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، مكتبة الثقافة الدينة ، القاهرة،2002م.
3. ابن إياس ،(محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تح : محمد مصطفى ، فرانز شتاينر ، فيسبادن ، 1975م.
4. ابن إياس، (محمد بن أحمد): نشق الأزهار في عجائب الأقطار ، تح: لانقلاس، المطبعة الإمبراطورية ، باريس ، 1807م.
5. ابن آيبك الدوداري ،(أبي بكر عبد الله) : كنز الدرر و جامع الغرر – الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية ، تح : بيرند رابكة ، مطبعة عيسى الباني ، القاهرة ، 1982م.
6. ابن آيبك الصفدي ، (خليل) : الوافي بالوفيات ، تح : س . ديدرينغ ، مطبعة فرانزشتاينر ، فيسبادن ، ط2 ، 1974م.
7. البزار ، (أحمد بن عمر) : البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تح: عادلين سعد، مكتبة العلوم ، المدينة المنورة، د.ت.
8. ابن بطوطة، (محمد بن عبدالله): رحلة ابن بطوطة – تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأقطار ، تح: محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت،1987م.
9. البلوي، (خالد بن عيسى): تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تح: الحسن السائح، صندوق إحياء التراث العربي، الإمارات العربية المتحدة، د.ت.
10. البوصيري ، (أجمد بن أبي بكر): إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانند العشرة، تح: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، السعودية، د.ت.
11. ابن تاج العارفين،(محمد عبد الرؤوف): النقود والمكاييل والموازين ، رجاء محمود السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، 1981م.

12. التطليلي، (بنيامين): رحلة بنيامين التطليلي ،تر: عبد الرحمن الشيخ، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002م.

13. ابن تغري بردي ، (أبو المحاسن يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، تح : أحمد العدوي ، المؤسسة المصرية للطباعة ، مصر ، د.ت.

14. ابن تغري بردي ، (أبو المحاسن يوسف): حوادث الدهور على مدى الأيام والشهور،تح: محمد عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1990م.

15. الجاحظ ، (عمر بن بحر): الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المصطفى، مصر ، ط2، 1950م.

16. الجاحظ، (عمر بن بحر) : التاج في أخلاق الملوك ، تح: أحمد زكي باشا ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1914م.

17. ابن جبير، (محمد بن أحمد): تذكرة بالأخبار عن اتفاقيات الأسفار، تح: إيلي كنعان، دار الفكر أبو ظبي ، 2008م.

18. الجرجاني ، (علي بن محمد): معجم التعريفات ، تح: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، 2004م.

19. ابن جعفر، (قدامة): الخراج وصناعة الكتابة ، تح: محمد حسين الزيدي، دار الرشيد، العراق، 1988م.

20. ابن حبيب،(الحسن بن عمر): تذكير النبيه في أيام المنصور وبنيه ، تح: محمد أمين، دار الكتب، مصر، د.ت.

21. ابن حجي، (شهاب الدين أحمد): تاريخ ابن حجي ، تح: عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003م.

22. الحلبي، (محمود بن سليمان): حسن الترسل في صناعة التوسل، مطبعة أمين أفندي، مصر، 1897م.

23. أبو حمو،(موسى بن يوسف): واسطة السلوك في سياسة الملوك ، مطبعة الدولة التونسية، تونس ، 1862م.

24. الحموي ، (ياقوت بن عبد الله): معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ،1977م.

25. ابن حوقل ، (أبو القاسم محمد بن علي): صورة الأرض ،دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م.

26. الخالدي، (شمس الدين محمد) : الثغر الباسم في صناعة الكاتب الكاتم المعروف باسم المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الإنشاء، تح: محمد مؤنس، دار الكتب ، القاهرة، 2009م.

27. ابن خلدون، عبد الرحمن: تاريخ ابن خلدون – ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربرو من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، مؤسسة جمال ، بيروت ، 1999م.

28. ابن خلكان ، (شمس الدين أحمد* : وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، تح : إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، ط 1 ، 1968م.

29. ابن دقماق، (إبراهيم بن محمد): الجوهر الثمين في سيرة الخلفاء والملوك والسلاطين ، تح: سعيد عاشور، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، 1982م.

30. ابن دقماق، (إبراهيم بن محمد): نزهة الأنام في تاريخ الإسلام ، تح: سمير طيارة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 ، 1999م.

31. الدمشقي، (جعفر بن علي): الإشارة إلى محاسن التجارة ، تح: محمد الأرناؤوط ، دار صار، بيروت ،1990م.

32. الدودار ، (ركن الدين بيبرس): زبدة الفكرة في أخبار الهجرة ، تح: دونالد ريتشارد، الشركة المتحدة ، بيروت ، 1998م.

33. الدوداري ، (ركن الدين بيبرس): مختار الأخبار – تاريخ الدولة الأيوبية و دولة المماليك البحرية ، تح : عبد الحميد حمدان ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط 1 ، 1993م.

34. الذهبي، (الحافظ محمد بن أحمد): ذيول العبر في خير من غبر، تح محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 1985م.

35. الذهبي، (الحافظ محمد بن أحمد): دول الإسلام، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1985م.

36. الرازي ، (محمد بن أبي بكر): مختار الصحاح، دار الإرشاد ، حمص ، ط 1 ، 2001م.

37. ابن رجب الحنبلي ، (عبد الرحمن بن أحمد): شرح صحيح بخاري المسمى فتح الباري، مر: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.

38. ابن الرضوان المالفي ، (أبو القاسم): الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تح: علي سامي البشار ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1984.

39. ابن زنبل الرمال ، (أحمد الرمال) : آخرة المماليك، تح: عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية للكتب ، مصر ، 1998م.

40. ابن زنجويه، (حميد): كتاب الأموال تح: شاكر فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط1، 1986م.

41. ابن سباط ،(أحمد بن حمزة): صدق الأخبار – تاريخ ابن سباط ، تح : عمر التدمري ، جروس برس ، طرابلس ، ط 1 ، 1993م.

42. ابن سبط بن العجمي، (أحمد بن إبراهيم): كنوز الذهب في تاريخ حلب ، تح: شوقي شعث، دار القلم العربي، حلب، 1996م.

43. السبكي ، (تاج الدين عبد الوهاب) : معيد النعم ومبيد النقم ، مؤسسة الكتاب الثقافية لبنان ، 1986م.

44. ابن سعيد المغربي، (علي): المعرب في حلي المغرب – النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة ، تح: حسين نصار، مطبعة دار الكتب، مصر، 1970م.

45. السيوطي ، (عبد الرحمن بن أبي بكر): تاريخ الخلفاء ، دار المنهاج ، بيروت ، ط 2 ، 2013م.

46. السيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن) : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1968م

47. ابن شاهين ، (غرس الدين خليل): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تح: بولس اويس، مطبعة الجمهورية، باريس،1893م.

48. ابن شاهين ،(زين الدين عبد الباسط بن خليل) : نيل الأمل في ذيل الدول ، تح: عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م.

49. الشجاعي، (شمس الدين) : تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده ، تر: برنارد سيفر، قسم الدراسات الإسلامية في المعهد الإلماني، القاهرة، د.ت.

50. ابن الشحنة،(محمد): الدر المنتخب في تاريخ حلب، تح : عبد الله الدرويش، دار الكتب العلمية، دمشق، 1984م.

51. ابن شداد ، (محمد بن علي): تاريخ الملك الظاهر ، تح: أحمد حطيط، مطبعة فراند شتانز، فيسبادن، 1983م.

52. ابن الصصري، (محمد) : الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية ، تح: وليم بريز، مكتبة جامعة اليرموك ،العراق، 1981م.

53. الصفدي، (الحسن بن عبد الله): نزهة المالك والمملوك في مختصر سيرة من ولي مصر من الملوك ، تح: عمر التدمري، المكتبة العصرية ، بيروت، ط1، 2003م.

54. الصيرفي ، (علي بن داود) : أنباء الهصر بأبناء العصر ، تح: حسن حبشي، دار الفكر ، القاهرة ،1970م.

55. الصيرفي ، (علي بن داوود): نزهة النفوس والأبدان ، تح: حسن حبشي ، دار الفكر، القاهرة، 1970م.

56. الصيرفي،(تاج الرياسة علي بن منجب): الاشارة إلى من نال الوزارة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1923م.

57. الطبري، (محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ،تح: بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1994م.

58. ابن الطقطقا، (محمد بن علي): الفخري في الآداب السلطانية ،دار صادر ، بيروت ، د.ت.

59. الطوسي ، (نظام الملك): سياست نامة – سيرة الملوك ، تر: يوسف بكار ، دار المناهل ، بيروت ، ط3، 2007م.

60. ابن طولون، (محمد) : أعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى ، تح: محمد دهمان، دار الفكر، دمشق، 1988م.

61. ابن ظهيرة، (إبراهيم بن علي) : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تح: مصطفى السقا، كامل المهندس، ملتقى أهل الأثر، مصر، 1969م.

62. العباسي، (الحسن بن عبد الله): آثار الأول في ترتيب الدول ، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الجبل ، بيروت ، 1989م.

63. ابن عبد الظاهر ، (محي الدين): تشريف الأيام و العصور في سيرة المك المنصور، تح : مراد كامل ،الشركة العربية للطباعة ، الجمهورية المتحدة ، 1961م.

64. ابن عبد الظاهر، (محي الدين): الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية الأشرفية ، مخطوط في مكتبة بافاريا، ألمانيا، رقم405.

65. ابن عبد الظاهر، (محي الدين): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تح: عبد العزيز خويطر، د.د، الرياض، ط1، 1976م

66. العبدري،(محمد) : الرحلة المغربية، مركز بونة للأبحاث، الجزائر، 2007م.

67. ابن العبري، (غريغوري المالطي) : تاريخ مختصر الدول ، دار المسيرة ، بيروت ، د.ت.

68. ابن العسال،(المفضل بن أبي الفضائل): النهج السديد والدر الفريد فيما بعد ابن العميد ، تح: محمد كمال السيد، دار سعد الدين ، دمشق ،2017م.

69. العسقلاني المصري ، (شافع بن علي) : الفصل المأثور في سيرة الملك المنصور، تح: عبد السلام التدمري، المطبعة العصرية، بيروت، 1998م.

70. العيني، (بدر الدين محمود): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، تح : محمد أمين ، دار الكتب القومية و الثقافية ، القاهرة ، 2009 م.

71. أبو الفداء ،(إسماعيل بن علي): المختصر في أخبار البشر ، تح : محمد زينهم محمد عزب ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 ، 1998م.

72. ابن الفراء ،(الحسين بن علي): رسل الملوك ومن يصلح للرسالة و السفارة ، تح: صلاح المنجد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947م.

73. ابن الفرات ،(محمد بن عبد الرحيم) : تاريخ ابن الفرات ، تح : قسطنطين زريق ، المطبعة الأميركانية ، بيروت ، 1936م.

74. الفراهيدي، (الخليل بن أحمد): معجم العين، دار الارشاد، حمص، 2009م.

75. ابن فضل الله العمري، (شهاب الدين أحمد): التعريف بالمصطلح الشريف، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.

76. ابن الفوطي، (عبد الرزاق بن أحمد): الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في أعيان المائة السابعة، تح: مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.

77. القرماني، (أحمد بن يوسف): أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، مطبعة محمد أمين أفندي، بغداد، 1383م.

78. القزويني، (زكريا بن محمد): آثار البلاد وأخبار العباد ، دار بيروت، بيروت، 1984م.

79. القلقشندي ، (أحمد بن علي): صبح الأعشى، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م.

80. القلقشندي ، (أحمد بن علي): مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، تح : عبد الستار أحمد فراخ ، عالم الكتب ، بيروت ، د ت.

81. القلقشندي، (أحمد بن علي): ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر، تح: محمود سلامة، مطبعة الواعظ، مصر، 1906م.

82. ابن القيم الجوزي، (محمد بن أبي بكر): أحكام أهل الذمة ، تح: يوسف البكري، دار الرمادي ، السعودية، 1997م.

83. ابن كثير ،(إسماعيل بن عمر) : البداية والنهاية ،تح : عبد الله التركي ، دار هجر ، مصر ، ط 1، 1998م.

84. ابن كنان، (محمد بن عيسى): حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين ، تح: عباس الصباغ ، دار النفائس ، بيروت ، 1991م.

85. الماوردي ،(علي بن محمد) : نصيحة الملوك ، تح: خضر محمد خضر ، مكتبة الفلاح ، مصر ، ط1، 1983م.

86. الماوردي، (علي بن محمد) : الأحكام السلطانية والسياسات الدينية والولايات الشرعية ، تح : احمد مبارك البغدادي ،القاهرة ، دار الحديث، د .ت.

87. كراع النمل ، (علي بن الحسن الهنائي): المنجد في اللغة ، عالم الكتب ،القاهرة ، ط2، 1988م.

88. المقدسي ،(محمد) : احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت ، 1990م.

89. المقريزي ، (أحمد بن علي): المواعظ و الإعتبار بذكر الخطط و الآثار- الخطط ، دار صادر، بيروت ، د .ت.

90. المقريزي، (أحمد بن علي) : رسائل المقريزي، تح: رمضان البدري ، أحمد مصطفى قاسم ،دار الحداثة ، القاهرة، ط1 ، 1998م.

91. المقريزي، (أحمد بن علي) : اتعاظ الحنفا في أخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، تح: حلمي محمد أحمد، كلية دار العلوم ، القاهرة ، 1996م.

92. المقريزي، (أحمد بن علي): المقفى الكبير ، تح: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م.

93. المقريزي ، (أحمد بن علي) : إغاثة الأمة في كشف الغمة ، تح: كرم فرحات، عين للدراسات، الكويت، 2007م.

94. المقريزي،(أحمد بن علي) : السلوك في معرفة دول الملوك ، تح: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

95. ابن مماتي، (الأسعد): قوانين الدواوين ، تح: عزيز سوريال عطيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991م.

96. ابن منظور،(محمد بن مكرم) : لسان العرب ، تح : يوسف البقاعي وآخرون ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت، 2005م.

97. النويري ، (محمد بن قاسم): الإلمام بالأعلام فيما جرت فيه الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية ، تح: عزيز سوريال عطية، مطبعة المعارف العثمانية، مصر، 1970م.

98. النويري، (شهاب الدين أحمد): نهاية الأرب في فنون الأدب ، تح: نجيب فواز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م.

99. الهروي،(علي بن أبي بكر) : الإشارات إلى معرفة الزيارات ، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة العربية، الرياض، 2002م.

100. ابن الوردي، (زين الدين عمر) : تاريخ ابن الوردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1996م.

101. ابن الوكيل ،(يوسف الملواني) : تحفة الألباب فيمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تح : محمود الششتاوي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 1999 م.

102. ابن يحيى،(صالح): تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1898م.

103. أبو يوسف القاضي، (يعقوب بن إبراهيم): كتاب الخراج ، دار المعرفة، بيروت، 1979م.

قائمة المصادر الأجنبية المعربة:

1- بالدي ،(ليوناردو فريسكو)، سيغولي، (سيمونه): رحلات إلى الأراضي المقدسة ، تر: شيرين إيبش، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2010م.

2- بولو،(ماركو) : رحلات ماركو بولو، تر: وليم مارسون، الهيئة المصرية للكتب ، مصر، 2002م.

3- سانوتو، (مارينو): كتاب الأسرار للمؤمنين بالصليب في استرجاع الأراضي المقدسة والحفاظ عليها ، تر:سليم رزق الله، مؤسسة دار الريحاني، بيروت، 1999م.

4- كافارو، (سيد سافيبنوني) : حوليات كافارو ، تر: منصور مستريح ، د.د، القاهرة ، 2006م.

قائمة المراجع:

1. ابن المقفع، (ساويرس): تاريخ مصر من بداية القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوط تاريخ البطاركة ،: تح: عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، مصر ، 2006م.
2. إسماعيل، (البيومي): النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، 1998م.
3. آشتور،(أ): التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشرق الأوسط في العصور الوسطى ، تر: عبد الهادي عبلة ، دار قتيبة ، دمشق، 1985م.
4. الأشقر، (محمد عبد الغني): الملحمة المصرية – عصر المماليك الجراكسة ورد الاعتبار في عهد برسباي ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2002م.
5. آل مصطفى ،(إبراهيم محمد) : سفارات الأندلس إلى ممالك أوروبا المسيحية ، مكتبة الثقافة العربية ، القاهرة ، 2012م .
6. الأنطاكي،(محمد): معركة عين جالوت ، دار الشرق العربي، بيروت، 2003م.
7. باركر،(أرنست): الحروب الصليبية ، تر: السيد الباز العريني، دار النهضة، بيروت، ط2، 1967م.
8. الباشا، (حسن): الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.
9. بدر، (مصطفى) : محنة الإسلام الكبرى ، الهيئة المصرية ، القاهرة، ط2، 1999م.

10. بروكلمان ،(كارل): تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: منير البعلبكي، دار العلم لملايين، ط5، 1968م.

11. بريجس ، (كريستي آرنولد) : تراث الإسلام ، تر: زكي محمد حسن ، دار الآثار العربية ، القاهرة ، ج 2 ، 1939م.

12. البهجي، (إيناس): دولة المماليك – البداية والنهاية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، 2015م.

13. بول ، (ستانلي): تاريخ مصر في العصور الوسطى ،تر: أحمد سالم سالم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2015م.

14. بيطار ، (أمينة): تاريخ العصر العباسي ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، ط 4 ، 1997م.

15. التاجر، (علي): الربان أحمد بن ماجد دفاع وتقييم ، دار اليمامة ، مصر، 1970م.

16. توفيق ، (عمر كمال) : الدبلوماسية الإسلامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1986م.

17. توفيق، (عمر كمال): مجتمع الإسكندرية عبر العصور - الجاليات الأوروبية في الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1973م.

18. التويجري، (عبد العزيز) : الدبلوماسية الإسلامية في خدمة الحوار والسلام ، المنظمة الإسلامية ايسسكو ، الرباط ، 2009م.

19. الجلاد ، (أحمد) : دبلوماسية الإتكيت ، عالم الكتب ، لبنان ، 2009م.

20. حتي، (فيليب) : العرب تاريخ موجز، دار العلم للملايين ، بيروت، ط6، 1991م.

21. حسن ،(أسامة): طومان باي أخر سلاطين المماليك ، دار الأمل، مصر، ط1، 2000م.

22. حسن ،(حسن إبراهيم): تاريخ الإسلام ، دار الجبل ، بيروت ، ط 14 ، 1996م.

23. حسن، (علي إبراهيم) : دراسات في تاريخ المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1944م.

24. حسين ،(عبد المنعم محمد): دراسات في تاريخ الأيوبيين و المماليك ، دار المعرفة ، بيروت ، 2000م.

25. حلاق،(حسان) ، صباغ ، (عباس): المعجم الجامع للمصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ، دار العلم للملايين بيروت ، 1999م.

26. حماد، (أسامة) : الإسكندرية في عصر دولتي سلاطين المماليك ، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1987م.

27. حمادة، (ماهر): الوثائق السياسية والإدارية في العصر المملوكي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 ،1983م.

28. حمدي،(عبد المنعم حسين): تاريخ الأيوبيين والمماليك ، دار المعرفة، الإسكندرية، 2000م.

29. حمو ،(طارق): الدبلوماسية وأصول العمل الدبلوماسي ، المركز الكردي ، ألمانيا ، 2018 م.

30. حمود، (سوزي): الفاطميون ،الزنكيون ، الأيوبيون ، المماليك وصراعهم حول السلطة في المشرق العربي ، دار النهضة العربية، بيروت، 2010 م.

31. الخادم، (سمير): الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرق البحر المتوسط ، مكتبة المهتدي، بيروت، 1988م.

32. الخالدي ، (إسماعيل عبد العزيز): العالم الإسلامي و الغزو المغولي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط 1 ، 1984م.

33. الخطيب ،(مصطفى): معجم المصطلحات و الألقاب التاريخية ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، 1993م .

34. خليل، (نور الدين): المماليك المفترى عليهم – المنصور قلاوون ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2007م.

35. الدراج، (أحمد) : المماليك والفرنج ،دار الفكر، القاهرة، 1961م.

36. الدروبي ،(سمير) : حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء المملوكي ، جامعة مؤتة، السعودية، د.ت.

37. دهمان، (أحمد): معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1990م.

38. ديل، (شارل): البندقية جمهورية ارستقراطية، تر: توفيق اسكندر، أحمد عبد الكريم، دار المعارف ، مصر، د.ت.

39. رانسميان، (ستيفن): تاريخ الحملات الصليبية – مملكة عكا ، تر: نور الدين خليل، مكتب الشروق، الإسكندرية، 1998م.

40. الرشيدان، (عبد الفتاح علي): أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، المركز العلمي للدراسات ، عمان ، 2005م.

41. رانسميان، (ستيفن): تاريخ الحروب الصليبية ، تر: السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، 1997م.

42. الزركلي ،(خير الدين) : الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 15 ، 2003م.

43. زقلمة، (أنور) : المماليك في مصر ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ط1، 1995م.

44. زكار، (سهيل): فلسطين في العصر المملوكي ،دار الفكر، دمشق، د.ت.

45. زكار، (سهيل): الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية ، دار الفكر، دمشق، 1997م.

46. زكي، (عبد الرحمن) : قلعة صلاح الدين ، دار الثقافة في وزارة التعليم ، مصر ،1960م

47. الزيات،(أحمد حسن وآخرون): المعجم الوسيط ، دار الارشاد، حمص، د.ت.

48. زيادة، (نقولا) : دمشق في عصر المماليك ، مؤسسة فرنكلين ، بيروت ، 1966م.

49. زيتون (عادل): العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ،دار دمشق، القاهرة، 1987م.

50. الزيدي،(مفيد): موسوعة التاريخ الإسلامي- العصر المملوكي ، دار أسامة، عمان، 2009م.

51. سرور، (جمال الدين): دولة بني قلاوون ، دار الفكر، بيروت، د.ت.

52. السلاوي ،(سماح): الجاليات الأجنبية في مصر في العصر المماليكي ، دار الآفاق، مصر، 2014م.

53. سليم ، (محمود رزق): عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، د.ت.

54. عطية ، (عزيز سوريال) : الحروب الصليبية وأثرها على العلاقات بين الشرق والغرب، تر: فيليب صابر سيف، دار الجبل، القاهرة، د.ت.

55. سيمينوفا ،(ل . أ): صلاح الدين و المماليك في مصر ، تر: حسن البيومي ، المطابع الأميرية ، مصر ، د.ت.

56. شاكر،(محمود): العهد المملوكي ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، ط5، 2000م.

57. شحاته، (عزة علي عبد الحميد): النقوش الكتابية بالعمائر الدينية والمدنية في العصرين المملوكي والعثماني ، دار العلم والإيمان ، القاهرة، 2008م.

58. الشرقاوي، (مديحة): برسباي وسياسته الداخلية والخارجية ،دار الثقافة، القاهرة، 2007م.

59. الشريف، (ماهر) : فلسطين في الكتابات التاريخية العربية ، دار الفارابي ، بيروت، 2016م.

60. شكري،(إيمان عمر) : السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002م.

61. شلبي، (أحمد): العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي ،مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ط15، 1987م.

62. الشهابي،(قتيبة): معجم دمشق التاريخي ، وزارة الثقافة، دمشق، 1991م.

63. شهلة،(إيلي منيف): الأيام الأخيرة من حياة الخلفاء ، دار الكتب العربي، القاهرة، ط1، 1998م.

64. الشيال، (جمال): تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي ، دار المعارف، الإسكندرية، 1966م.

65. شير ،(السيّد أدي): الألفاظ الفارسية المعربة ، دار العرب ، القاهرة، 1988م.

66. الصارم، (وفاء) ، حسن ،(غادة): الحضارة العربية الاسلامية ، جامعة تشرين، اللاذقية،2016م.

67. الصباغ،(ليلى): الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989م.

68. صبحي ، (عبد المنعم محمد) : المغول و المماليك ، دار العربي ، مصر ، ط1 ، 2000م.

69. صبرة،(عفاف): العلاقات بين الشرق و الغرب ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2 ،1983م.

70. ضوغمط، (أنطوان خليل): الدولة المملوكية ، دار الحداثة، بيروت، 1980م.

71. طرخان ، (إبراهيم علي): مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م.

72. طقوش ، (سهيل) : تاريخ الأيوبيين في مصر و الشام و الجزيرة ، دار النفائس ، بيروت ، ط 2 ، 2008م.

73. طقوش،(سهيل): تاريخ المماليك في مصر والشام، دار النفائس، القاهرة، 1997م.

74. عاشور ، (سعيد): العصر المماليكي في مصر والشام ، دار النهضة ، القاهرة ، ط 2 ، 1976م.

75. عاشور،(سعيد): المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار النهضة، القاهرة، 1992م.

76. عاشور، سعيد: (أوروبة في العصور الوسطى)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959م.

77. عاشور، (سعيد) : الحركة الصليبية صفحة مشرفة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى ،مكتبة الأنجلو، مصر، د . ت.

78. عاشور،(سعيد): نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك ، دار المعارف، تونس، د.ت.

79. عاشور، (سعيد): المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوربية، دار النهضة، القاهرة، 1963م.

80. عاشور، (سعيد): قبرص والحروب الصليبية ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2، 2002م.

81. عاشور، (فايد حماد): العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى ، دار المعارف ، مصر ، 1980م.

82. عامر، (سامية): رحلات البنادقة إلى مصر في القرن 14و15 الميلاديين، مركز أبحاث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 2009م.

83. عبد التواب، (عبد الرحمن محمود) : قايتباي المحمودي، الهيئة المصرية للكتب، مصر، 1978م.

84. عبد الرحمن ، (منى): السفارات الأجنبية في مصر في عصر سلاطين المماليك ،جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1975م.

85. عبد السلام ،(جعفر): قانون العلاقات القنصلية والدبلوماسية ، رابطة الجامعات الإسلامية ، القاهرة ، 2000م .

86. عبد القادر ، (خالد علي) : المماليك البحرية في مصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،2014م.

87. عبد المنعم، (صبحي): الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين ، دار العربي ، القاهرة، 1994م.

88. عبوشي ، (صلاح): كتاب المراسم ، د.د ، لبنان ، د.ت .

89. عدوان، (أحمد وآخرون): تاريخ المماليك والمغول، دار الكندي، أربد، 1990م.

90. العدوي ، إبراهيم : السفارات الإسلامية إلى البلاد الأوروبية في العصور الوسطى ، دار المعارف ، .القاهرة ،1999م.

91. العروس المطوي،(محمد) : الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1982م.

92. العريني،(السيد الباز): المماليك ، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م.

93. العلبي ،(أكرم حسن) : دمشق في عصر المماليك والعثمانيين ،المتحدة للطباعة ، دمشق، 1982م.

94. علي ، (علي السيد): بحوث في التاريخ الاجتماعي في العصر المملوكي ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2014م.

95. علي،(علي السيد): القدس في العصر المملوكي ، دار الفكر، القاهرة، 2001م.

96. عمارة ، (محمد): قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، دار الشروق، بيروت، ط1، 1993م.

97. عودة، (محمد وأخرون) : مختصر التاريخ الإسلامي، دار الأهلية، عمان، 1989م.

98. عوض ، (محمد مؤنس): الحروب الصليبية – العلاقات بين الشرق و الغرب ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية ، مصر ، ط1 ، 2000م.

99. عوض الله ، (محمد) : أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى العصر المملوكي الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2014م.

100. غانم، (حامد زيان) : صور من تاريخ الخلافة العباسية في ظل دولة المماليك ، دار الثقافة، القاهرة، 1978م.

101. فكري، (أحمد): أثر العرب والإسلام في النهضة الأوربية – العمارة والتحف الفنية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1970م.

102. فهمي، (نعيم زكي): طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق و الغرب ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1973م.

103. فودة ، (عز الدين): النظم الدبلوماسية ،دار الفكر العربي، القاهرة، 1961م .

104. فيت، (جاستون) : القاهرة مدينة الفن والتجارة ، تر: مصطفى العبادي، مؤسسة فرنكلين، بيروت، 1964م.

105. قاسم ،(قاسم عبدة) : عصر سلاطين المماليك ، دار الشروق القاهرة ، 1994م.

106. قاسم، (قاسم عبدة)، علي، (علي السيد): الأيوبيون والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، د.ت.

107. قاسم،(قاسم عبدة): ماهية الحروب الصليبية ، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.

108. القوصي، (عطية): تجارة مصر في البحر الأحمر ، دار النهضة العربية، مصر ، 1976م.

109. كرد علي، (محمد) : خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، ط3، 1983م.

110. كونستابل ، (أوليفيا ريمي) : إسكان الغريب في العالم المتوسطي ، تر : محمد ناصر المنصوري، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2013م.

111. لوبون، (غوستاف) : حضارة العرب، تر: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م.

112. ماجد، (عبد المنعم): نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط2 ، 1979م.

113. ماهر، (سعاد) : البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية ، مطبعة الجيزة ، مصر، 1967م.

114. ماير، (ل. أ): الملابس المملوكية ، تر: صالح الشيتي، الهيئة المصرية للكتب، مصر، 1972م.

115. مبارك، (علي باشا): الخطط التوفيقية لمدينة الإسكندرية، مطبعة بولاق، القاهرة، د.ت.

116. محمد، (محمد أحمد): الغزو التيموري لبلاد الشام وآثاره ، دار الهداية، مصر، د.ت.

117. المرسي،(حياة عبد القادر): التجارة في مصر في عصر الناصر محمد بن قلاوون ، كلية الآداب ، أسيوط، ،2012م.

118. مصطفى، (نادية محمود) : العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، القاهرة، 1996م.

119. المغلوث،(سامي عبد الله): أطلس تاريخ المماليك ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2013م.

120. المنجد ،(صلاح): فصول في الدبلوماسية –الرسل والسفراء في بلاد الغرب وبلاد العرب ،بستان الرئيس، دمشق، 1945م.

121. مور،(السير وليم): تاريخ دولة المماليك البحرية في مصر ، تر: محمد عابدين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995م.

122. النجيدي،(حمود بن محمد): النظام النقدي المملوكي ، مكتبة العبيكان، الرياض، د.ت.

123. هاو، (سونيا. ي): في طلب التوابل ،تر: محمد عزيز رفعت، مكتبة نهضة مصر، مصر، 1957م.

124. هايد،(ف): تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، تر: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، د.ت.

125. هريدي، (صلاح) : الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني ، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989م.

126. واترسون، (جيمس): فرسان الإسلام وحروب المماليك ، تر: يعقوب عبد الرحمن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011م.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. الساعي، (سمية): نشأة المدن في أوروبا في العصور الوسطى وتطور أنظمتها السياسية والاقتصادية – إيطالية نموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحضر، الجزائر، 2014م.

2. سيد،(عبد الله): التجسس في العصرين الأيوبي والمملوكي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر، 2011م.

3. شمس ، (هناء): الدور السياسي والاقتصادي لقناصل الدول الأوروبية والتراجمة في العصر المملوكي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طنطا، مصر، 2016م.

4. صالح، (محمد أمين): التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة ، 1957م.

5. عبد اللطيف، (عاهد طه): الرسائل الوصفية في العصر المملوكي الأول ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، السعودية، 2007م.

6. عطية، (أمال سالم): السفارات في المغرب الإسلامي من خلال القرنين السابع والثامن الهجري ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المصطفى ، الجزائر ، 2016م.

7. فرحات، (بن صاف): العلاقات القنصلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013م.

8. محمد، (عمر): العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا، 2015م.

المجلات والدوريات:

1. اسكندر، (توفيق): نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العهد الوسيط، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مصر ، 1957م.

2. الأهواني ، (عبد العزيز) : سفارة سياسية من غرناطة إلى القاهرة في القرن التاسع الهجري ، مجلة كلية الآداب، القاهرة ، العدد1، 1954م.

3. الجرجري،(محمد جاسم): العلاقات السياسية بين المماليك والفرنج، مجلة جامعة تكريت، العراق، العدد8، 2007م.

4. الخالدي،(أنور عواد) : التنظيمات التجارية بين الدولة المملوكية وأوروبا زمن سلاطين المماليك ، مجلة المنار ، العدد3، 2015م.

5. سجيني، (فائزة): التجار والحجاج الأوروبيون في مصر في عصر سلاطين المماليك، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس مصر، العدد29، 2011م.

6. سليمان، (إبراهيم): الإسكندرية في عصر المماليك البرجية من خلال كتابات الرحالة الأوروبيون ، جامعة بقنا، مصر ، العدد 40، 2013م.

7. علي، (علي السيد) : الجاسوسية في عصر سلاطين المماليك ، مجلة الفكر، القاهرة، ع10، 1986م.

8. لبيب، (صبحي): ندوة مصر وعالم البحر المتوسط - الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية ، دار الفكر ، القاهرة ، 1989م.

9. ماجد ، (عبد المنعم) : وثيقة عربية نادرة في أرشيف البندقية ، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، العدد3، 1995م.

10. المغربي، (عبد الرحمن) : زراعة البلسان في فلسطين ومصر ، مجلة جامعة القدس، القدس، 2012م.

11. مهدي،(إسراء): نشاط ومعوقات التجارة في عصر دولة المماليك ، مجلة واسط ،العراق، العدد12،2009م.

12. نالينو، (ماريا): الندوة الدولية لتاريخ القاهرة - مصر في يوميات مارين سانودو ، دار الكتب، القاهرة ، 1969م.

13. النهار ،(عمار): دور أهل الذمة والجاليات الغربية ونشاطهم في عصر سلاطين المماليك ، مجلة الدراسات التاريخية ، دمشق، العدد 125-126، 2014م.

14. الوقاد، (محاسن) : الهدايا والتحف زمن سلاطين المماليك، مجلة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد2، 2000م.

15. يونس، (عز الدين): النظام السياسي ودورة في النمو الاقتصادي لجنوة، المجلة الليبية العالمية ، بنغازي، العدد4، 2015م.

Research Summary

Correspondence and diplomatic representation and communities between the Mamluks

And the Italian kingdoms

(648-923 AH / 1250-1517 CE)

The Mamluk state rose to the ruins of the Ayyubid state in Egypt and the Levant, tightened its control over the shores of the Mediterranean and the Red Sea and thus possessed the keys to global trade between Europe, Asia and Africa, so the Italian cities that traded a major craft quickly rushed their diplomatic missions to the Mamluk court and to establish economic relations And a winning policy with her, as a result of which the correspondence between the two sides became active. The Mamluk state included a large number of Italian foreigners who formed an essential part of its social fabric.

The research was divided into a preamble and three chapters, preceded by an introduction and study of the most important sources and references that were the most prominent scientific source, then those chapters were followed by a list of sources and references:

The preface dealt with studying the origins and lineage of the kingdoms, the most prominent political events that formed important historical turns, and honors honors at the forefront of Islamic history. Then the Mamluks assumed the leadership of the Islamic world.

The first chapter, "Correspondence between the Mamluk State and the Italian Kingdoms," dealt

with the Italian Mamluk correspondence in terms of its form, content and the most important treaties that resulted from it.
While the second chapter, titled "Diplomatic Representation between the Mamluk State and the Italian Minorities", came to explain the purposes of the Mamluk and Italian diplomats and the characteristics of diplomatic representatives, and the types of diplomatic representation in its two parts: temporary diplomatic representation (ambassadors) and permanent diplomatic representation (consuls).
The third chapter, "Italian Communities in the Mamluk State", dealt with the reasons for the presence of Italian communities in the royal state, their locations and buildings (hotels - boxes), the most important Italian categories and the taxes imposed on them, and the privileges and restrictions that they had imposed on them to restrict the freedom of their presence, as the research dealt with On the civilizational impact of the Italian presence in the Mamluk state.

Al Baath University

Facuity of Arts and Hummanities

Department of History

Correspondence and diplomatic representation and

communities between the Mamluks

And the Italian kingdoms

(648-923 AH / 1250-1517 CE)

Maastert Thesis

Introduction by the student

Abeer Mohammed Saud

To obtain a master's degree in the history of Arabs and Islam

Under the supervision of

Prof. Dr. Khaleel Al.Hossen